

المكتبة الإعلامية

المسؤولية الاجتماعية للصحافة

د. محمد حسام الدين

الدار المصرية اللبنانية

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة العلامة المرجع
السيد محمد حسين فضل الله (رض)
العامّة

المسئولية الاجتماعية للصحافة



©

حقوق الطبع محفوظة

الدار المصرية اللبنانية

16 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

تلفون : 3923525 - 3936743

فاكس : 3909618 - برقياً دار شادو

ص. ب : 2022 - القاهرة

e-mail ALMASRIHRASHAD@LINK.NET

المدير العام : محمد رشاد

المشرف الفني : محمد حمجى

المكتبة الإعلامية

هيئة التحرير

أ.د. منى سعيد الحديدى

أ.د. حسن عماد مكاوى

أ.د. حسن محمد عبد الشافى

رقم الإيداع : 4747 / 2003

الترقيم الدولى : 3-799-270-977

الطبعة الأولى : ذو الحجة 1423 هـ - فبراير 2003 م

المسئولية الاجتماعية للصحافة

د. محمد حسام الدين

الدار المصرية اللبنانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنِّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي

إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

صدق الله العظيم

(هود : ٨٨)

إهداء

إلى ذكرى شهداء وطنى الذين مكثوا فى الخنادق من
يونيو عام سبعة وستين .. إلى أكتوبر عام ثلاثة وسبعين
ثم عبروا .. ألهمتمونى الصمود رغم محن حياتى ...
فيا ليتنى معكم .. ياليتنى منكم .. ياليتنى أستطيع أن
أهدي كل منكم .. دمعتين ووردة .

حسام

من منطلق حرص الدار المصرية اللبنانية على إصدار سلاسل متخصصة في مختلف العلوم والفنون والآداب ، تأتي هذه السلسلة (المكتبة الإعلامية) لتتكامل مع سلاسل أخرى أصدرتها الدار في العلوم التربوية والدينية والأدبية والفكرية ، بما يسمح بسهولة متابعة الإنتاج الفكرى الجديد لكافة الدارسين والممارسين .

وتهدف هذه السلسلة تحقيق الأغراض التالية :

- ١ - إثراء المكتبة العربية في مجالات علوم الاتصال وفنون الإعلام ، حيث شهدت هذه العلوم تطورات كبيرة طوال القرن العشرين ، وأصبح الإعلام ظاهرة مؤثرة في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .
- ٢ - ظهور عديد من كليات وأقسام الإعلام في الجامعات المصرية والعربية ، وحاجة هذه الأقسام إلى متابعة الإنتاج الفكرى في مجالات الإعلام الذى يسهم في تطوير فروع علم الاتصال من منظور عربى .
- ٣ - تزويد الممارسين للعمل الإعلامى بالمعلومات الجديدة في مجالات التكنولوجيا والإنتاج الإعلامى ، وتأثير الرسائل الإعلامية والإعلانية على الجماهير المستهدفة .
- ٤ - نشر الثقافة الإعلامية من خلال التأليف والترجمة ونشر الرسائل المتميزة للماجستير والدكتوراه ، وذلك لأهمية هذه الثقافة التى أصبحت ضرورة لا غنى عنها ، لتيسير الانتفاع بمصادر المعلومات والإعلام المتعددة فى العصر الحديث .

فهرس المحتويات

٧	- الإهداء
٩	- المكتبة الإعلامية
١١	- فهرس المحتويات
١٣	- تقديم
١٥	- مقدمة
١٧	- تمهيد
٣٩	الفصل الأول: فلسفة المسؤولية الاجتماعية
٣٩	- المسؤولية ... دراسة في المفهوم
٥٣	- المسؤولية الاجتماعية للصحافة .. المدرسة الغربية
٧٩	- المسؤولية الاجتماعية للصحافة .. المدرسة المصرية
١١١	الفصل الثاني : موضوعية التغطية الخبرية
١١١	- القيم المهنية للتغطية الخبرية
١٢٥	- الموضوعية ... مفهوما ، نشأتها ، الجدل بشأنها
١٥٤	- الموضوعية والتحليل الدلالى
١٧١	الفصل الثالث : الموضوعية الصحفية العوامل المؤثرة
١٧١	- أوضاع العمل الصحفى
٢٠٦	- خصوصية قضية العنف السياسى
٢٣٥	- خاتمة : الموضوعية والنظرية الاتصالية العربية
٢٥٩	- مصادر ومراجع الكتاب

تقديم

أصبح مبدأ حرية التعبير والصحافة من البديهيات التي تؤكدها جميع الدساتير في المجتمعات المختلفة ، وقد أدى استخدام بعض الصحف لمفهوم حرية الصحافة إلى ممارسات غير مسئولة ، حيث ضحّت بعض الصحف بمسئوليتها الاجتماعية ؛ من أجل تحقيق المزيد من الربح والإثارة .

وانعكس ذلك من خلال الانتشار المتزايد لظاهرة « الصحافة الصفراء » التي تستخدم الإثارة ، وكشف أسرار الحياة الخاصة ، والعمل على إلهاء الناس بدلاً من تقديم الثقافة المفيدة ، وإمداد الجمهور بالحقائق الكاملة حول الأحداث الراهنة ، وإتاحة الفرصة أمام مختلف الآراء والأفكار للتعبير عن ذاتها ، وتجنب ما يؤدي إلى نشر الجريمة والفوضى ، ومراعاة التوازن بين صالح الفرد وصالح المجتمع .

وفي هذا الإطار يأتي هذا الكتاب المهم بعنوان « المسؤولية الاجتماعية للصحافة » ليعرض بالتفصيل لفلسفة المسؤولية الاجتماعية للإعلام ، ويقارن بين تطبيقات هذه الفلسفة في المدرسة الإعلامية الغربية والمدرسة الإعلامية المصرية ، كما يتعرض بالتفصيل للجوانب الموضوعية للتعاطي الحثري من حيث مفهومها ونشأتها ، والجدل بشأنها ، والعوامل المؤثرة فيها مع شرح مستفيض لأوضاع العمل الصحفي في مصر ، وخصوصية قضية العنف السياسي في تناول الصحفي ، وقد خرج المؤلف بالعديد من الاستخلاصات المفيدة التي تسد فراغاً ملموساً في مكتبة الدراسات الإعلامية العربية .

ومؤلف هذا الكتاب الدكتور/ محمد حسام الدين مدرس الإعلام الدولي بكلية الإعلام - جامعة القاهرة يعد أحد الشبان الواعدين الذين يجمعون بين الدراسة الأكاديمية الرصينة من خلال عمله بكلية الإعلام - جامعة القاهرة والجانب التطبيقي

المهارى فى المجال الصحفى من خلال عمله محرراً بالقسم السياسى بجريدة عالم اليوم ،
فضلاً عن مساهماته العلمية فى عديد من المؤتمرات والندوات العلمية داخل مصر
وخارجها .

وأخيراً .. فإن هذا الكتاب يمثل إضافة علمية مهمة للمكتبة الإعلامية العربية
تضيف كثيراً إلى معارف المتخصصين والممارسين للعمل الإعلامى بمختلف جوانبه .

هيئة التحرير

مقدمة

لم تتضح لى أهمية المسؤولية الاجتماعية للإعلام بقدر ما اتضحت فى العامين اللذين أمضيتهما فى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١ .. فى هذين العامين تعرفت التيارات الفكرية التى تفلسف الفوضى واللامسؤولية والعبث .. ورأيت كثيراً من مظاهرها فى وسائل الإعلام المختلفة .. فهل المجتمع الذى قدم للمسؤولية الاجتماعية هو الذى سينقلب عليها؟!

هذه التيارات تقول: إنه ليست هناك حقيقة موضوعية فى العالم .. وإن العقل البشرى غير مستقر متقلب بسبب طبيعة أساسية فيه .. وإن الأخلاقيات هى نتاج اجتماعى وثقافى قابل للتحول والتغير .. هذه المقولات تنقض من القواعد كل ما يعين على تبيان الخطأ من الصواب ، فهل تنجح هذه التيارات التى أطلقت على نفسها وصف (ما بعد الحداثة) فى هدم الصروح الأخلاقية السامقة للحداثة والتنوير؟!

فصرح المسؤولية الاجتماعية للصحافة هو بناء حدائى ، لم يكن ليتأسس ويعلو لولا جهود المفكرين الغربيين ، الذين دافعوا عن مجتمع يسوده الحق والعدل والمساواة والدقة والموضوعية، هذه القيم التى تصب فى التحليل النهائى فى نهر سعادة الإنسان ورفاهيته ... كانت حركية المجتمع الغربى وديناميكيته الموروثة من قيم الديمقراطية العريقة تضع الإنسان فى مركز الاهتمام العلمى والثقافى والإعلامى ... ولكن يبدو أن هذا الحال يتغير بذيوع التكنولوجيا الاتصالية الجديدة ، التى جاءت بوعود مشكوك فى صدقها لرفاهة الإنسان وسعادته ... عندما أصبحت التكنولوجيا هى مركز الاهتمام وليس الإنسان ... وهو ما يرفع أصوات المصلحين فى الغرب بضرورة العودة إلى المقدس ..

أما بلادنا العربية والإسلامية التى يتعرض دينها وثقافتها لحمولات غير نزيهة ، فلها أن تثق فى نفسها وفى مقدسها .. ولكن هذا لا ينفى أن أمامها الكثير ليصبح مفهوم

المسئولية الاجتماعية للإعلام مكتملاً وقابلاً للتطبيق.. وهو الأمر الذي سيحدث عندما تضع الإنسان وحقوقه في قلب اهتمام الممارسات ، وليس فقط بين دفتي النصوص البراقة..

فقد جاءت السنوات العشرة الأخيرة بمجموعة من المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ، التي أفرزت واقعاً جديداً ، أهدر أخلاقيات العمل الإعلامي في البلدان العربية والإسلامية ، ولعل أهمها : انهيار النظام الإعلامي الدولي نتيجة لانهيار المجتمعات الاشتراكية ... وقيام المستفيدين من العولمة وعملياتها: الخصخصة والاندماج والتشبيك بمحاولة توحيد نمط وعلاقات وأخلاقيات الإنتاج الإعلامي في العالم .. وهو ما شجع على إطلاق العنان لمخاطبة النزعات الاستهلاكية للجمهور ، وتقديم تفسير غريزي للحياة بغض النظر عن اعتبارات المسؤولية الاجتماعية.. فضلاً عن ذلك فقد كان اتساع هامش الحرية الإعلامية والصحفية في بعض بلدان عالمنا العربي الإسلامي منتجاً لبعض الظواهر الإعلامية ، المهددة لأركان المسؤولية الاجتماعية.

والكتاب يعرض لهذه المفاهيم بالتطبيق على صحافة مصر القومية والحزبية .. وبدراسة أحداث العنف السياسي بها.

يتألف الكتاب من تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.. وقد راعيت أن أحذف الدراسة الكمية التفصيلية .. مقدماً للقارئ الاستخلاصات النهائية ذات المعنى الوثيق بالمفاهيم النظرية المعروضة.

وإنني أدرك بالتأكيد أن وجهات النظر والأفكار والآراء ، التي يحويها هذا الكتاب لن تكون بالضرورة مجال اتفاق كل أساتذة الإعلام وممارسيه .. إلا أنني أرحب بهذا الاختلاف ليس فقط لأنني لا أحبذ فرض آرائي على الآخرين ولكن لأنني أحاول أن أثير القراء بقضايا ومشكلات الإعلام والمجتمع .. فإذا استطعت أن أثير النقاش والتفكير وزيادة البحث بعد قراءة هذه الصفحات ، فإن ذلك هو المكافأة الحقيقية لي.

د. محمد حسام الدين

الجيزة - سبتمبر ٢٠٠٢

تقديم

الصحافة نشاط اجتماعى ينظم سلوكيات المنتمين إليها داخل جماعتهم المهنية ، وفى المجتمع من حولهم الذى يؤثر فيهم ويتأثر بهم ، وهذا السلوك الإنسانى الذى تأتية فئة معينة داخل المجتمع ينتج عنه - شأنه شأن أى سلوك آخر - ثلاثة أشياء: علاقات يشتبك فيها الصحفيون ، ووظائف يقومون بها كى يستمر هذا النشاط الاجتماعى ، وقيم تلتزم بها هذه الجماعة المهنية أو تسعى للالتزام بها كى يستمر العنصران الأولان بكفاءة بحيث تضمن لنفسها المكانة والاحترام داخل المجتمع ، ودراستنا تعنى - بالأساس - بمدى المسؤولية الاجتماعية لهذا السلوك الصحفى ، وبالتحديد العنصر الثالث منه ، ألا وهو القيم المهنية .

ومفهوم المسؤولية الاجتماعية - وهو مفهوم غربى ابتداء - انتقل إلى الإعلام والصحافة من مجالى الاقتصاد والعلاقات العامة ، " فقد ساد بين أوساط المشتغلين بالمجالين الأخيرين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، حينما دعت التطورات الاقتصادية التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى اظهار الحاجة إلى التزام المنشآت بمسئولياتها الاجتماعية ، حيث قوى تيار الاحتكارات الاقتصادية ، واندفعت المشروعات نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة للمشروع على حساب المصلحة العامة للجماهير ، وقد أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لظهور المفهوم ^(١) .

ويؤرخ لهذا المفهوم فى الإعلام والصحافة بتقرير لجنة حرية الصحافة الأمريكية ، الصادر عام ١٩٤٧ ، الذى نبه إلى أن التجاوزات التى تحدث من قبل الإعلام والصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع ، وهو التقرير الذى يعد أساس نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، التى جاءت كمراجعة للنظرية الليبرالية التى سادت الإعلام والصحافة الغربيين حتى أربعينيات هذا القرن ، وقد أكمل التأسيس النظرى لنظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة الرواد : إدوارد جيرالد Gerald ، تيودور بترسون

Petterson ، ويليام ريفرز Rivers ، جون ميرل Mirrell وغيرهم ؛ وصولاً لمنظريها المحدثين ديني إليوت Elliot ، كليفورد كريستيانز Cristians وغيرهما .

والمسؤوليات الإعلامية أو الصحفية يتم إدراكها من خلال ثلاثة مستويات، وهي:

أولاً : القيام بالوظائف الممكنة أو الأدوار الاجتماعية الملائمة للصحافة ، وتشمل الوظائف السياسية والتعليمية ووظائف الخدمات والوظيفة الثقافية .

ثانياً : معرفة المبادئ التي ترشد وسائل الإعلام ، ومن بينها الصحافة إلى تحقيق الوظائف السابقة ، بطريقة ايجابية أو مسئولة .

ثالثاً : معرفة أنواع السلوك التي يجب مراعاتها من جانب الإعلاميين والصحفيين لتحقيق هذه المبادئ الارشادية^(٢) .

وينظر ديني إليوت Elliot للمسئولية الإعلامية من خلال ثلاث فئات ، هي :

أولاً : مسئولية الإعلامى تجاه المجتمع العام ، ويتحقق ذلك من خلال إتاحة المعلومات وعدم إلحاق الضرر بالآخرين .

ثانياً : مسئولية الإعلامى تجاه المجتمع المحلى ، وهى امتداد للمسئولية الأولى وتعتمد على نشر ما يتوقعه الأفراد من المجتمع ، وما يتوقعه المجتمع من الأفراد ، وإخبار الناس بما يحقق صالحهم الآتى والمستقبلى ، وأداء الرسالة السابقة بطريقة لا تقلل من ثقة الناس فى مهنة الصحافة والإعلام .

ثالثاً : مسئولية الإعلامى تجاه نفسه ، من خلال أداء الرسالة الإعلامية بأقصى قدر من الدقة والأمانة والصدق والموضوعية لما يعتقد أنه صالح للمجتمع^(٣) .

ومما تقدم يتضح أن المسئولية الاجتماعية للصحافة تشمل أداء مجموعة من الوظائف ، بشرط مراعاة الالتزام بقيم مهنية معينة . وقد اختار المؤلف لدراسته موضوع القيم المهنية (الدقة - الصدق - الموضوعية) ، واختار من بين القيم المهنية قيمة الموضوعية الصحفية لدراسة مفهومها ونشأتها وتطورها ، ومدى التزام الصحفيين

المصريين في الصحف القومية والحزبية بهذه القيمة خلال فترة الدراسة ، والعوامل التي تؤثر على هذا الالتزام .

والموضوعية الصحفية هي حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفي تتضمن جهدا واعيا بعدم إصدار حكم على ما يرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته الفكرية أو الدينية أو العرقية القبلية ، وإسناد المعلومة لمصدرها ، وبذل الجهد لعرض كل الآراء والأفكار بتوازن لا تحيز فيه ^(٤) ؛ أى إن للموضوعية ثلاثة عناصر هي : الإسناد للمصدر Attribution ، وفصل الخبر عن الرأي Not Editorializing ، والتوازن Balance .

ودراسة هذه القيمة تنحو إلى أن تنفصل لشقين : الأول يدرس الإسناد وفصل الخبر عن الرأي ، وقد أطلق المؤلف على دراستهما عنوان (موضوعية الإسناد) ، والشق الثاني يدرس التوازن وقد أطلق المؤلف عليه عنوان (موضوعية التوازن) .

وتكتسب الدراسة أهميتها من النقاط التالية :

تبني وسائل الإعلام لأخلاقيات الدعاية

بدراسة القيم المهنية الصحفية - ومن بينها الموضوعية - بشكل علمي ، يمكن رصد إلى أى مدى تغلغلت أخلاقيات الدعاية في الإعلام ، وكيفية حدوث هذا التغلغل والآثار المترتبة عليه ، فقد أوضح فريد فيدلر Fedler أن « الناس في عصرنا لم تعد قيادة على التفكير بنفسها ، وترغب عن ذلك لأنها أكثر انشغالا بالبحث عن الرزق وإشباع حاجاتها الأساسية ، من انشغالها بالبحث عن الحقيقة بين وسائل الإعلام ، فالجماهير تبدو لا مبالية ، يمكن أن تتلقى أى شيء من الديماجوجيين المهيجين أو من أساطين الدعاية المحترفين » ^(٥) .

ويكشف التحليل الدلالي وتحليل المضمون لوسائل الإعلام عن شيوع الكذب ، وبتر الحقائق وقلبها ، وتلوين الأحداث لأسباب أيديولوجية وشخصية في المادة التي تقدمها هذه الوسائل مكتوبة ، ومسموعة ، ومسموعة مرئية ؛ الأمر الذي يقرب

« استخدام الصور الذهنية أو (الأنماط) للإيجاء ببعض الصفات التي تلتصق بشخص أو حزب أو هيئة أو دولة ، واستبدال الأسماء والمصطلحات العاطفية بأخرى محايدة ؛ حيث إن الأخيرة لا تناسب الدعاية ، والاختيار بين مجموعة كبيرة من الحقائق بما يناسب غرض الدعاية ، والكذب المستمر الذي يؤدي استمراره ، مع استخدامه بمهارة وكفاءة إلى تصديق هذه الأكاذيب والتصاقها بالأذهان » (٦).

ويضيف أحمد بدر إلى ذلك : « التعريض والغمز حيث يتضمن الكلام اتهاماً دون مخاطرة قوله صراحة كأن تقول أن فلان لم يكن مخموراً اليوم ، وهذا يتضمن أنه يكون مخموراً في العادة ، وتقديس الرأي على أنه حقيقة ووأد جميع التفسيرات الأخرى للأحداث ، وكذا الاستعمال المتكرر للصفات والأحكام القيمية داخل مادة الدعاية » (٧).

ويزداد وضوح استخدام وسائل الإعلام في الدعاية في حالة السيطرة الحكومية على وسائل الإعلام بشكل شمولي ، وفي حالة زيادة تركيز وسائل الإعلام في يد قلة من سلاك الرأسماليين ، ففي كلتا الحالتين يسهل التحكم في الرسائل الإعلامية المقدمة للمستهلك ، دون أن يكون لديه حتى الفرصة لكي يقارن بين ما يقدم له وما تعرضه لوسائل الإعلام الأخرى . ولكن مع زيادة تعددية وسائل الإعلام وعدم تركيز ملكيتها بطريقة عليها في يد الحكومات أو الرأسماليين ، تقل فرصة استخدام الوسائل الدعائية بصفة خاصة في إخفاء وقلب الحقائق والتنميط والتعريض والغمز بحق قوى اجتماعية منافذة إعلامية للتعبير عن أفكارها وآرائها ومصالحها .

وضوعية بتشكيل الرأي العام

الصحافة أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام ، الذي يمكن تعريفه على أنه السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة ، بالنسبة لقضية أو أكثر ،

يستخدم فيها الجدل والنقاش وتمس مصالح هذه الأغلبية أو قيمها الإنسانية الأساسية مسـ

مباشراً» ^(٨)، فإذا كان ما ينتقل إلى أغلبية الشعب زائفاً ومضللاً ومتحيزاً، فإن ذلك سينعكس على الرأي الذي سيسود وسط هذه الأغلبية بما يعنى - فى التحليل الأخير - أن تتأثر مصالحها وقيمها بالسلب تأثيراً مباشراً؛ إذ يصعب على الناس أن تصدر حكماً صحيحاً على قضية تنقل إليها بصورة مشوهة أو مبتورة.

وإذا كان كلوريدج كنج يعرف الرأي العام على أنه «الحكم الذى تصل إليه الجماعة فى مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية» ^(٩)، فإن عدم التوازن الذى تتسم به هذه المناقشات نتيجة حذف أجزاء مهمة من المسألة التى تهم الناس باعتبارها العام، يجعل الحكم الذى تصل إليه الجماعة حكماً غير صحيح ومضللاً.

فىإذا تكشف للرأى العام أن الصحافة تخدعه ولا تنقل إليه الحقيقة بشكل كامل، السلبية التى يجنيها الرأى العام من جراء هذا التشويه والتضليل .. فإن الرأى العام يفقد ثقته فى الصحافة، ومن ثم يفتر اهتمامه بالشئون العامة، وبالتالى يصاب الرأى العام باللامبالاة، كذلك رأى عبدالقادر حاتم «أن الرأى العام يضعف أخلاقياً إذا لم تحافظ الجماعات ومن بينها الجماعات الصحفية على الأخلاق» ^(١٠).

وعلى هذا .. فإذا أدرك الرأى العام أن الجماعة المهنية الصحفية تهدر الأخلاقيات المرعية، فإنه لن يكون أقل منها فى إهداره للأخلاقيات، وتبنيه للمرونة الأخلاقية التى يصل لحد التحلل القيمى، كما يقرر ذلك محمد صبرى النمر موضحاً أن افتقاد القدوة حتى توضح للشباب قيم مجتمعهم الأساسية ومن بينها قدوة وسائل الإعلام، يؤسس عد أخلاقية فردية (ضد المجتمعية) فوتومولوجية Photomologist حاكمة (أى عة القواعد السلوكية المتداولة فى المجتمع، والذى يستطيع الإنسان بواسطتها أن ش ويتكيف ويسوس أمور حياته، دون أن يسبب اصطدامه بهذا النسق القيمى آثاراً سلبية على حياته ومعيشته) ^(١١).

ويرتبط خداع الرأى العام بدرجة وعيه ومستوى تعليمه وثقافته ، ولما كان الرأى العام « ينقسم تقسيمات فرعية تبعا لدرجة تأثيره وتأثره إلى : رأى عام نابه أو قائد ، ورأى عام مثقف ، ورأى عام منقاد أو منساق »^(١٢)، فإن تحيز وسائل الإعلام لا يتأثر به الرأى العام القائد (ربما يشارك فى صنع التحيز) ولا الرأى العام المثقف ، ولكن يتأثر به السواد الأعظم من الذين نالوا حظاً قليلاً من التعليم والثقافة ، فيقبلون ما يذاع دون التفكير فى مضمونه كثيرا، كما يتقبلون الشائعات ويكونون عرضة لحمولات الدعاية، وإن كان الرأى العام المثقف يتأثر أيضا بوسائل الإعلام بنسب متفاوت حسب مستوى الوعى والثقافة التى يتمتع بها، ويرى المؤلف أن طرق التعليم التلقينية السائدة تساهم بشكل كبير فى ضعف ملكة النقد والتفنيد وفرز الحقائق من الأكاذيب لدى كثيرين ، ممن تلقوا تعليما عالياً فى مصر .

علاقة الموضوعية بمصداقية وسائل الإعلام

تأسس على النقطة السابقة ، فإن الموضوعية ترتبط بمصداقية وسائل الإعلام التى تشكل الرأى العام ، فكلما كانت موضوعية الوسيلة أعلى ، علت أيضا مصداقيتها ؛ إذ إن النزاهة والحيدة، والدقة ، والتوازن ، الاكتمال ، والموضوعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من بناء مصداقية الإعلام ، والتى تسبب نجاحه « فهناك إجماع بين ممارسى الاتصال ودراسيه ومتخذى القرار الإصطالى والسياسى على أن مصداقية الاتصال بعامة والجمهورى بخاصة هى مكون أساسى لنجاح عملية الاتصال ، وأنها أحد المعايير المهمة المميزة بين وسيلة اتصالية وأخرى ، والتعرف عليها (المصداقية) وبيان أبعادها ومكوناتها وأساليب قياسها لازم لكل أطراف عملية الاتصال»^(١٣) .

فقد شهدت فترة الستينيات زيادة فى الاهتمام بقضية المصداقية ، وأصبحت موضع تساؤل فى الدوائر الأكاديمية والمهنية نتيجة ظاهرة هبوط الثقة فى وسائل الإعلام ، والتى أشار إليها المتخصصون بعبارة أزمة المصداقية Credibility Crisis . وكرد فعل لأزمة المصداقية ، شهد عقد الستينيات والسبعينيات ما سمي بالاتصالات البديلة

والإعلام المضاد ، وهما مصطلحان يشيران إلى مجموعة متنوعة جداً من الأوضاع مظهرها المشترك معارضة وسائل الإعلام الرسمية والمؤسسية ، تندرج تحتها مجموعات محلية ، تعمم كسر احتكار نظم الاتصالات المركزية والرأسية ، بالإضافة إلى بروز أحزاب سياسية تهتم بأشكال متنوعة من أنشطة الاتصالات المعارضة^(٤) .

ولكن تنوع الأصوات الإعلامية لم يحل أزمة المصادقية ، بل زادها تعقيداً ؛ إذ تم تقديم الواقع من وجهات نظر متحيزة متعددة ومتباينة بتباين وسائل الإعلام ، وأضحت الرسائل الإعلامية رؤى متحيزة متجاوزة ، وإذا نظرنا للصحافة المصرية فسنجد « أنها أصبحت ميداناً للتشاحن والتطاحن ولتوجيه الاتهامات وتصفية الحسابات الشخصية على حساب المناقشة الموضوعية والجدادة للقضايا والمشكلات المطروحة ، وأصبحنا إزاء مسلكين إعلاميين متعارضين تمام التعارض : صحف رسمية مملوكة للدولة تسمى صحفاً قومية ، يحكمها توجه عام يسعى إلى التأييد والمساندة وتضخيم ومباركة إجراءات الحكومة بلا مبرر أحياناً ، وبطريقة مفتعلة أحياناً أخرى ، وصحف حزبية معارضة يحكمها توجه عام ، يسعى إلى النقد والتشكيك في سلامة ما يتخذ من إجراءات وقرارات في المناحي المختلفة بشكل متطرف ، وفي كلا التوجهين تنتفى الموضوعية وتغيب الحقيقة ، ويسود الغموض واللاشفافية في معالجة الصحافة للقضايا والمشاكل القومية المهمة التي يعاني منها المجتمع »^(٥) .

وعلى ذلك .. فإن المؤلف يعتقد أن الموضوعية ليست أخلاقيات شخصية لصحفي ، بل إنها أخلاقيات مؤسسة ككل ؛ لذا فإن رفع درجة مصادقية الصحيفة يرتبط بتعديل السياسات التحريرية بالكامل ، بحيث تسرى الموضوعية والتوازن في الجريدة كسريانها في الأواني المستطرقة ، مع تأكيد أن إطلاق هذه القيم المهنية مرهون باقتناع القيادات داخل الصحيفة بتبنيها .

وقد ذهب أحمد النكلاوى إلى أن وسائل الإعلام قد تساهم في تعميق خبرة الاغتراب لدى قطاعات عريضة من المجتمع لاسيما المثقفين نتيجة تدهور مصداقيتها

التي « تتكشف نتيجة مساهمتها في زيف وانحسار المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار ، تراكم خبرة الفقر وعدم العدالة ، تبعية الفكر التنموي وانفصاله عن المجتمع ، وكذا فشل القوى السياسية والاقتصادية الحاكمة في الوفاء بالوعود المقطوعة أمام الشعب »^(١٦).

فالاغتراب حالة نفسية - اجتماعية تصيب أفراد المجتمع ؛ نتيجة انفصالهم عن واقعهم الذين يحسون تجاهه بافتقاد القدرة على تغييره ، عدم وجود معايير ثابتة حاکمة للسلوك الاجتماعي في هذا المجتمع وهي الظاهرة التي تسمى اللامعيارية ، وكذا العزلة الاجتماعية والتي تعني الافتقاد إلى الأمن ودفء الروابط الاجتماعية وكثافتها وعمقها^(١٧)، من جراء إدراك شرائح المثقفين لكذب ما يعرض عليهم من سياسات ، وتروجه وسائل الإعلام متبينة نظرة أحادية الاتجاه من القمة إلى القاعدة ، دون توازن في عرض الرؤى السياسية والاقتصادية الأخرى أى دون معالجة هذه القضايا الحيوية بشكل موضوعي.

ارتباط مفهوم الموضوعية بمفهوم الحق في الاتصال

حيث تبدو هناك مساحة للتقاطع بين المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، والحق في الاتصال ، فأحد التصورات التطبيقية لمفهوم الحق في الاتصال هو « توجه الجهد للعمل على ضمان قبول وتطبيق الجوانب الأساسية التي تمثل المفاتيح الرئيسية للعملية الاتصالية ، مثل : الوصول لمصادر المعلومات وضمان حق المشاركة ، والانتفاع بوسائل الإعلام الحالية للسواد الأعظم من الناس ، كما ينص الحق في الاتصال باعتباره أحادى الاتجاه (مرسل - مستقبل) ، ورأسى الاتجاه (أعلى - أسفل) إلى كونه عملية اجتماعية تتسم بالفاعل والاتجاه الأفقى ، وتعتمد على المشاركة الفعالة من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية »^(١٨).

ومفهوم المسؤولية الاجتماعية أحد أبرز تصوراتها هو الحفاظ على التعددية والتنوع داخل المجتمع ، وضرورة عكس كل الثقافات الموجودة في المجتمع للحفاظ على وحدته

وثرائه ، فالمسئولية الاجتماعية متبادلة بين الأفراد والجماعات ، والمجتمعات المحلية والمجتمع العام ، وكذلك هى إلزام داخلى خاص بأفعال ذات طبيعة اجتماعية ، أو يغلب عليها التأثير الاجتماعى كما فى الاتصال بين الأفراد والجماعات^(٩). فمن غير المتصور وجود جبر أو إلزام خارجى للأفراد إلا ذواتهم لتحقيق مسئوليتهم.

ولا يمكن إنجاز الحق فى الاتصال الذى يستلزم مشاركة كاملة من جانب السواد الأعظم من الناس ؛ للإسهام فى صنع القرار الإعلامى والاتصال على كافة المستويات إلا بتوافر مجموعة من القيم المهنية لدى القائم بالاتصال كالدقة والموضوعية والصدق ، فالموضوعية مثلاً قيمة سابقة على الحق فى الاتصال ولازمة له والتى توفر للمجتمع عرض طيف الآراء والأفكار على الساحة الإعلامية ، وقيام نقاش متوازن ونزيه حول هذه الأفكار والآراء ، كما يستدعى توازن بين المرسل والمستقبل يجعل الاتصال فى اتجاهين ، وكذلك بين الجماعات الفرعية للمستقبلين ، باختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فمفهوم الحق فى الاتصال يدفع دول العالم الثالث إلى إعادة النظر فى مفاهيمها الخاصة بالدور السلبى لأجهزة الإعلام الجماهيرى بشكلها الحالى التى تصب من أعلى إلى أسفل ، وتجاه انشاء وسائل الاتصال للجماعات الفرعية كالصحافة الريفية ومحطات الاذاعة المحلية لتحقيق التفاعل الأفقى ، ولن تتحقق الإفادة الكاملة من إنشاء هذه الوسائل إلا بتأهيل القائم بالاتصال ؛ لكى يفهم الوظائف المنوط بها ، وكذا القيم المهنية التى يجب أن يلتزم بها للقيام بهذه الوظائف ومن ضمنها الموضوعية .

وعى الجمهور والقائم بالاتصال بمفهوم الموضوعية

إذ تقدم الدراسة محكاً عملياً للترفة بين المعالجة الموضوعية والمعالجة المتحيزة يمكن أن تعين جمهور القراء على فهم وتبين قيام الصحف ، التى يقرأونها بمسئوليتها الاجتماعية والمهنية أم لا ، وإلى أى مدى . فمع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات طورت الوسائل الاتصالية البديلة أو المعارضة - حزبية وغير حزبية - أساليب إنتاجية

وفنية جديدة لعرض المضمون الإعلامى متمثلة فى التغطية الاستقصائية والتفسيرية للأخبار ، كما لجأت إلى تطوير أساليب الكتابة الصحفية ، فظهر تيار الصحافة الجديدة ، الذى قضى على الأساليب الموضوعية التقليدية لصياغة الخبر^(٢٠) .

فقد استحدث صحفيون مثل : توم وولف ، وابتون سنكلير ، وجاى تالب أسلوبا جديدا يمزج فيه رؤية المحرر كشاهد عيان ، ومنغمس فى الأحداث بوقائع الأخبار المختلفة ؛ فظهر انطباعاته وأسلوبه ورؤيته الذاتية فيما أطلق عليه أسلوب الرواية Non - Fiction ، الذى يمزج فيه الحدث الإخبارى الصحفى بالرواية الأدبية (أى الأسلوب الأدبي) .

وتحت ستار هذه الأساليب تم تمرير التحيز والغرض فى التحرير الإخبارى ، بدلاً من الموضوعية والتوازن ، وغدت الصحافة الاستقصائية مدخلا «لأدلجة» الأخبار ؛ أى تناولها من منظور أيديولوجى « يبرمج » التغطية الخبرية بحيث تعبر عن مصالح الحزب أو الجماعة الدينية أو العرقية ، بغض النظر عن أية قيم مهنية كالموضوعية أو الدقة .

كذلك فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن بينها مصر ، يكثر الحديث عن الموضوعية ولا تكاد وسيلة إعلامية واحدة إلا وتحرص على التأكيد بالتزامها بهذه القيمة ، وتفهم الموضوعية هنا على أنها الصدق والدقة والبعد عن التهويل والتضخيم والأحكام المفتعلة . ومع أن الممارسة قد تكشف بخلاف ذلك .. إلا أن الحرص على الإعلان بالتزام بهذه الخاصية يأتى من قبيل تملق الجمهور ومحاولة كسب ثقته ، وضمان اقتناعه بما يروج من مضامين ، انطلاقاً من القاعدة التى ترى أن الجمهور سوف ينصرف عن المضامين ، التى يشعر أنها لا تعبر عن الحقيقة والواقع .

ولذلك .. فإن دراسة الموضوعية تقدم دعماً للقارئ للحكم على ما يقدم إليه من مواد صحفية ، بحيث يدرك الصحيفة الصادقة فى الزعم بالتزامها الموضوعية ، من الصحيفة التى تدعى ذلك وتروج له لأسباب دعائية ، تزيد من توزيعها وتفيد فى المعارك مع الصحف الأخرى .

كما تقدم الدراسة نموذجاً للتغطية الموضوعية للصحفيين بتأسيسها لمجموعة من الآليات ، التي تفيد في مكافحة التحيز والغرض في النص الإخباري ، وتعين الصحفي (المندوب - المحرر) عملياً على اتباع مجموعة من القواعد للوصول للموضوعية .



وقد دُعِمَ إحساس المؤلف بأهمية موضوع الدراسة ملاحظاته التتبعية للأداء المهني للصحافة المصرية القومية والحزبية ، والتي تكشف عنها إهدار هذه الصحف للقيم المهنية في معظم موادها الصحفية بتنوعاتها المختلفة السياسية ، الاقتصادية ، الرياضية ، الفنية ، الثقافية ... إلخ ، لاسيما قيمة الموضوعية الصحفية بما يتمخض عن إهدارها من تشويه ، وتلوين ، وحذف ، وإضافة ، وتحويل وتهوين .

ذلك الاستقراء التتبعي الذي أنجزه المؤلف من خلال قراءاته للصحف المصرية القومية والحزبية ، ومن خلال اشتراكه مع مجموعة بحث « الممارسات الصحفية في الصحافة المصرية » ، والذي يشرف عليه المجلس الأعلى للصحافة ، ويعد بصده تقرير كل ثلاثة أشهر ، يُنشر في نهايتها كتيب عن الملاحظات الخاصة بهذه الممارسات الصحفية ، فيما يعد أهم الأنشطة التقويمية للمجلس الأعلى للصحافة ، وقد كان هذا التخلي عن القيم المهنية - ومن بينها الموضوعية الصحفية - أحد المبررات التي أعلنتها القيادة السياسية لإصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، الذي عدّل بعض مواد قانون العقوبات ، مثل : إثارة الفرع بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة ، أو ازدراء مؤسسات الدولة والقائمين عليها ، وإلغاء إحدى مواد قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بحظر الحبس الاحتياطي للصحفيين والكتاب في قضايا النشر ، الأمر الذي سبب أزمة يونيو ١٩٩٥ بين النظام السياسي والجماعة المهنية الصحفية .

وقد مثل افتقار المكتبة العربية لدراسات إمبيريقية تتناول القيم المهنية - ومن بينها الموضوعية - رافداً أساسياً لإحساس المؤلف بمشكلة الدراسة ، على عكس المكتبة الأجنبية ، التي أنجزت عدداً كبيراً من الأبحاث التي تتناول قيم الدقة والموضوعية

والشمول ، لاسيما في ظل وجود دوريات علمية خاصة بنشر مثل هذا النوع من

الدراسات ، مثل : Journal of Mass Media Ethics



تنطوى الدراسة على مستويين من الأهداف : أحدهما نظرى والآخر تطبيقي .

المستوى الأول النظري

• ويشمل العرض التحليلي النقدي لتراث العلمى للمسئولية الاجتماعية كنظرية ومفهوم في المدرستين الغربية ، والمصرية وصولا لأن يضع المؤلف تصوره النظرى لمسئولية الصحافة تجاه المجتمع ، وداخل الجماعة المهنية الصحفية ، وكذا اقتراح المؤلف لنموذج نظري يربط بين كلا المسئوليتين .

• واستحداث مقياس دلالي لقياس موضوعية الإسناد يتكون من اثنتى عشرة عبارة صحفية ، مضبوط ومحكم إجرائياً يتم تقنينه للدراسة الموضوعية (الشق الإسنادي منها) في الصحف القومية والحزبية.

المستوى الثانى التطبيقي :

ويتمثل في الإجابة عن التساؤل الرئيسى : إلى أى مدى التزمت ألسصحف القومية والحزبية بقيمة الموضوعية الصحفية خلال فترة الدراسة ؟ وما العوامل التى تؤثر على التزامها بهذه القيمة المهنية ؟



اختيار عينة الصحف الدراسة

اختار المؤلف لدراسته صحيفتين قوميتين ، هما : الأهرام والأخبار، وثلاث صحف حزبية ، هى : الوفد ، والشعب ، والأهالى ؛ كى يتم دراسة مدى التزامها بقيمة الموضوعية الصحفية ، وكذا العوامل التى تؤثر على هذا الالتزام .

وترجع أسباب اختيار المؤلف للأهرام والأخبار كعينة للصحف القومية للأسباب

التالية :

« إن الأهرام والأخبار تعبران عن مدرستين صحفيتين متميزتين خبرياً فتصح المقارنة بينهما ؛ إذ تعبر الأولى عن الشخصية الصحفية المحافظة ، والتي تنعكس على أخبارها في زيادة قيم الجدة ، والضخامة والأهمية والمصلحة والتوقع أو النتائج على حساب قيمة الطرافة والتشويق والإثارة والإنسانية ، بينما تمثل الثانية الشخصية الصحفية الشعبية ، والتي تنعكس على أخبارها في زيادة قيم الشهرة والطرافة والتشويق والإثارة والمنافسة والصراع والاهتمامات الإنسانية على حساب انخفاض الاهتمام بقيم الأهمية والمصلحة والجدة والتوقع أو النتائج »^(٢١) ؛ ولذلك فإن المؤلف يسعى لدراسة أثر الانتماء لمدارس صحفية متباينة على قيمة الموضوعية .

« كانت صحيفتا الأهرام والأخبار أكثر الجرائد القومية اليومية اهتماماً بالقضية ، التي اختارها المؤلف للدراسة ، وهي قضية العنف السياسى خلال فترة الدراسة ١٩٩١ - ١٩٩٤ ، فقد كان متوسط عدد المعالجات المنشورة في الأهرام والأخبار خلال السنوات الأربع - حسب دراسات الوحدة الإعلامية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمنشورة في التقرير الاستراتيجى العربى للسنوات الأربعة - (٣٤٨) ، (٣١٤) على الترتيب ، وقد تم استبعاد صحيفة الجمهورية من الدراسات لقلة اهتمامها بقضية العنف السياسى ؛ فقد كان متوسط عدد المعالجات المنشورة فيها خلال السنوات الأربع (١٥٣) معالجة ، وقد حصل المؤلف على هذه المتوسطات بجمع معالجات السنوات الأربع في كل صحيفة وقسمتها على (٤) ، وكذلك استبعد المؤلف جريدة (أخبار اليوم) الأسبوعية ؛ لعدم وجود مواد خبرية يدرسها ، تتعلق بقضية العنف التي اختارها للتحليل كما سيتضح لاحقاً .

وترجع أسباب اختيار الصحف الحزبية الثلاث الوفد ، الشعب ، الأهالى للأسباب

الآتية :

• تعبيرها عن ثلاثة تيارات فكرية متميزة : الوفد بتمثيلها للتيار الليبرالى ، والشعب كمنطقة باسم التيار الإسلامى ، والأهالى بتعبيرها عن فصائل اليسار المتعددة (الماركسيون ، الناصريون ، القوميون ، وكذا الإسلاميون المستنيرون مثل: دكتور محمد أحمد خلف الله و خليل عبد الكريم) ، وبالتالي سيظهر أثر الانتماء الفكرى للصحيفة الحزبية على موضوعية تغطيتها الإخبارية .

• تنوع دورية إصدارها : ما بين اليومية ، نصف الأسبوعية ، والأسبوعية ؛ مما يساعد المؤلف على تتبع أثر دورية الصدور للصحيفة الحزبية على موضوعية أخبارها .



ورأى المؤلف أن يختار الفترة من أول يناير ١٩٩١ - إلى آخر ديسمبر ١٩٩٤ مجالاً لتحليل عينة الصحف القومية والحزبية ، لمعرفة مدى التزامها بالموضوعية الصحفية فى تلك الفترة ، ويسوق لذلك المبررات التالية :

• لما كان نوع الدراسة يتميز بالطابع الاستطلاعى الوصفى فيما يتعلق بالتحليل الدلائلى ، وتحليل المضمون للصحف القومية والحزبية .. فقد رأى المؤلف أن يتخير فترة معاصرة تصف المشهد الراهن للأداء الصحفى ، فيما يتعلق بقيمه المهنية ، ومن بينها : الموضوعية كمظهر من مظاهر التزام الصحف المصرية بمسئوليتها الاجتماعية تجاه جمهورها .

• تعتبر فترة الدراسة ١٩٩١ - ١٩٩٤ متواءمة بشكل جيد مع القضية ، التى اختارها المؤلف للتحليل وهى قضية العنف السياسى ، والتى بلغت معدلاته فى السنوات الأربعة الأخيرة أرقاماً غير مسبوقة ؛ « بحيث يمكن القول بأن هذه السنوات تمثل ذروة أحداث العنف السياسى فى مصر بحيث يمثل عام ١٩٩٣ ذروة الذروة ..

فقد تدرجت معدلات العنف السياسى فى الزيادة من عام ١٩٩١ - ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بشكل أقل فى عام ١٩٩٤ ؛ نتيجة نجاح أجهزة الأمن فى توجيه عدد من الضربات المؤثرة للتنظيمات الإرهابية المسلحة» (٢٢) .

○ لاحظ المؤلف أن هذه الفترة قد شهدت زيادة إهدار القيم المهنية الصحفية لاسيما الدقة والصدق والموضوعية ، وتجاوزت كل من الصحف القومية والحزبية فى تلوين وتشويه الأخبار - لاسيما الحزبية - ربما تحت ضغط القيود الذى يضعها النظام السياسى ، حىال حصولها على المعلومات تقليصاً للهامش الديمقراطى المتاح ، وهو الأمر الذى انتهى بمحاولة النظام السياسى احتواء ذلك بالتقييد المقنن بإصداره القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ .



اختار المؤلف المادة الخبرية لتكون مجالاً لتحليل المضمون والتحليل الدلالى للموضوعية الصحفية ؛ فالخير أكثر الفنون التحريرية علاقة بقيمة الموضوعية ؛ إذ إن شبهة الرأى تنفى عنه صفته كفن تحريرى ، فتعريف الخبر ينص على أنه « تقرير يصف فى دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة ، تمس مصالح أكبر عدد من القراء ، وهى تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم فى تنمية المجتمع وترقيته » (٢٣) .

كما أن القارئ « يمكن أن يقبل من الصحفى التعبير عن رأيه فى المواد الصحفية الأخرى ، ولكنه يعتبر التدخل بالرأى فى الخبر استخفافاً به وسخرية منه من ناحية ، وإهداراً لمسئولية الصحيفة تجاهه من ناحية أخرى ؛ ولذا فإن درجة مصداقية الصحيفة التى تلون الأخبار وتحرفها لأغراض أيديولوجية أو دينية أو شخصية تتدهور باستمرار سلوكها هذا المسلك ؛ الأمر الذى يؤدى فى النهاية لابتعاد القارئ عنها ، بشرط وعيه بأن ما تسلكه هذه الصحيفة يخرج عن الأخلاقيات والقيم المهنية الصحفية » (٢٤) .

بالإضافة إلى ذلك .. فإن المادة الخبرية يجب أن تتحقق فيها كل عناصر موضوعية الإنساناد : نسب الوقائع لمصدر معلوم واضح ، فصل الخبر عن الرأى ، والتوازن أى

ذكر كل وقائع الخبر دون حذف أو إضافة وإعطاء كل الآراء المتعارضة فرصة للظهور في المادة الخبرية ؛ بعكس الفنون التحريرية الأخرى ، « فالحديث الصحفي تقف حدود الموضوعية فيه عند حد الالتزام بأقوال المصدر ، سواء دخلت في مجال الرأي أو كانت أخباراً ومعلومات ، دونما محاولة تحميل الأقوال بأكثر مما يعنيه المصدر أو إسناد أقوال عليه دون أن يدل بها »^(٢٥) والموضوعية هنا لها نقاط تماس مع الصدق والأمانة الصحفيين ، والتوازن ليس شرطاً لموضوعية الحديث الصحفي .

أما التحقيق الصحفي .. فينبغي أن يقدم عرضاً متكاملًا للجوانب المشكلة أو القضية أو الحدث الذي يتناوله ، دونما التركيز على أحد الجوانب وإهمال الأخرى ؛ بغية توظيف القضية سياسياً وهو ما يؤدي إلى تشويهها »^(٢٦) ، ولكن يترك الصحفي هنا ليتدخل برأيه بالتعليق أو الوصف أو التوقع ، دونما مساءلة من الجمهور ؛ نظراً لطبيعة الشكل الاستقصائي أو التفسيري للتحقيق الصحفي .

وغنى عن البيان أن مادة الرأي لا يمكن مطالبة كاتبها بفصل رأيه عن المعلومات الواردة في عموده أو مقاله ، وإلا انتفت ماهية هذا الفن الصحفي المعتمد في الأساس على التوقع والحكم ، مع أو ضد ، وعلى هذا تبقى المادة الخبرية هي المادة الصحفية الوحيدة ، التي يجب أن تلتزم بكل عناصر الموضوعية الصحفية وغياب عنصر يساهم في إهدار التزام الصحيفة بهذه القيمة المهنية .



تم اختيار قضية العنف السياسى مجالاً لتحليل المادة الخبرية للصحف القومية والحزبية للأسباب الآتية :

(أ) أنها كانت أكثر القضايا استقطاباً لاهتمام الصحف القومية والحزبية خلال أكثر سنوات الدراسة الأربعة .. فقد جاءت قضية العنف السياسى فى المركز الأول من حيث استحوادها على أكبر قدر من المعالجات الصحفية خلال سنى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، كما يوضح التحليل الذى قامت به الوحدة الإعلامية بمركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والمنشورة في « التقرير الاستراتيجي العربي » لهذه السنوات الثلاث .

ففى عام ١٩٩٢ « فافت قضية العنف السياسى جميع القضايا السياسية المطروحة مثل الانتخابات ، الديمقراطية ، الممارسة الحزبية ، الفساد السياسى فجاءت فى المركز الأول بنسبة ٦٢% .مجموع معالجات ٧٨٢ معالجة ، وقد فافت أيضا أكثر القضايا الاجتماعية اهتماماً فى الصحف ، والتي كانت قضية الآثار الاجتماعية للزلازل والتي استقطبت ٤٤٠ معالجة بنسبة ٤٤% ، وجاوزت أيضاً أكثر القضايا الاقتصادية التي اهتمت الصحف بها وهى قضية الخصخصة ، والتي استقطبت ٢٣٤ معالجة بنسبة ٣٤,٨% »^(٢٧).

وفى عام ١٩٩٣ « فافت قضية العنف السياسى جميع القضايا السياسية المطروحة ، مثل : قضية إعادة ترشيح الرئيس مبارك ، التغيير الوزارى ، والفساد السياسى ، وقوانين النقابات فسجلت ٩٢٣ معالجة بنسبة ٥٨% ، وقد فافت قضية التعليم (أهم قضية اجتماعية تم معالجتها) التي سجلت ٣٢٦ معالجة بنسبة ٥١% ، وجاوزت قضية الإصلاح الاقتصادى ، التي سجلت ٤٨٣ معالجة بنسبة ٨٣% من مجموع معالجات القضايا الاقتصادية »^(٢٨).

وكذلك عام ١٩٩٤ أيضا فقد « تصدرت قضية العنف السياسى والإرهاب جميع القضايا السياسية المطروحة ، مثل : قضية الحوار الوطنى ، الفساد السياسى ، الإصلاح السياسى ، وتعيين العمداء والعمد ، فسجلت ٦٣٧ معالجة بنسبة ٥٤% من مجموع معالجات القضايا السياسية . وقد فافت قضية مؤتمر السكان (أهم قضية اجتماعية) والتي كانت معالجتها ٦٢٦ تكراراً ، وجاوزت قضية الإصلاح الاقتصادى التي كانت تكراراً ٥١٦ تكراراً »^(٢٩).

(ب) تستقطب قضية العنف السياسى اهتمام قطاعات عريضة من الجمهور ، قارئ الصحف ، فهي تمس أمن البلاد وسلامتها ، فضلاً عن أمن المواطن وانعكاساته

الاقتصادية والسياسية لذلك تحظى بنسبة مقروئية عالية ، فضلا عن أن كونها جزءاً من « أخبار الحوادث » ، يمثل عنصر جذب ؛ لأنها تتضمن قيماً جاذبة كالإثارة والتشويق والصراع ، والبطولة ... وغيرها .



تم اختيار حدثين للدراسة، هما اغتيال د. فرج فودة ، وضرب السياحة، وضمت عينة القوائم بالاتصال التي طبق عليها المؤلف أداة المقابلة البؤرية في الصحف القومية والحزبية المختارة ستة صحفيين : ثلاثة في الصحف القومية ، ومثلهم في الصحف الحزبية كالآتي :

* صحيفة الأهرام : * الأستاذ حسن أبو العينين ، رئيس قسم الحوادث السابق بالجريدة ، في الفترة من يناير ١٩٩٠ إلى يونيو ١٩٩٣ .

* الأستاذ أحمد حسين ، رئيس قسم الحوادث الحالي بالجريدة ، في الفترة من يونيو ١٩٩٣ حتى الآن .

* جريدة الأخبار : الأستاذ بدر الألفى ، رئيس قسم الحوادث الحالي بالجريدة ، في الفترة من يناير ١٩٨٣ حتى الآن .

* جريدة الوفد : الأستاذ محمود غلاب رئيس قسم الحوادث السابق بالجريدة ، في الفترة من يونيو ١٩٨٧ - أكتوبر ١٩٩٤ .

* جريدة الشعب : الأستاذ طلعت رميح ، مدير تحرير الجريدة السابق ، في الفترة من فبراير ١٩٨٨ - يونيو ١٩٩٤ .

* جريدة الأنهالى : الأستاذ محمود الحضرى ، رئيس قسم الأخبار السابق بالجريدة ، في الفترة من أول ١٩٨٧ - نهاية ١٩٩٤ .

وقد تميزت جريدة الأهرام بأن المؤلف قابل اثنين من القائمين بالاتصال بها ؛ لأن قسم الحوادث المنوط به نشر أخبار العنف السياسى تعاقب عليه أثناء فترة الدراسة

رئيسان ، فكان الإجراء المنهجي السليم - في تصور المؤلف - أن يقابل كلا الصحفيين لاشتراكهما في التحكم في نشر أخبار العنف بصفتها حارسي البوابة الرئيسيين .

وكذلك قام المؤلف بمقابلة الأستاذ طلعت رميح مدير تحرير الشعب السابق لأنه كان المشرف - بجانب عمله - على قسم الأخبار بالصحيفة ، وفيما يتعلق بجريدة الأهالي .. فقد قابل المؤلف الأستاذ/ محمود الحضري الرئيس السابق لقسم الأخبار أثناء فترة الدراسة ؛ لعدم وجود رئيس لقسم الحوادث ، نظرا لطبيعة الإصدار الأسبوعي للأهالي .

وقد رأى المؤلف أنه باختيار هؤلاء يحقق أهداف الدراسة وتساؤلها ، لاسيما الشق التفسيري منها فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الموضوعية الصحفية ؛ إذ إنه قابل حارس البوابة Gatekeeper الرئيسي في الصحف القومية والحزبية الخمسة المدروسة والمشرف الأساسي على نشر أخبار العنف السياسي المختارة ، « لأنه يمثل قيادة صحفية مفصلية Articulated حساسة في الجريدة ؛ إذ إنه يربط بين القيادات الصحفية العليا متمثلة في رئيس التحرير ونوابه أو مساعديه ، والكوادر الصحفية الدنيا المندوبين والمحربين ، وعلى ذلك فهو يستوعب من خلال اجتماعات التحرير الخطوط العريضة للسياسة التحريرية للجريدة ، والتي تنقلها القيادات العليا ، وتكون معبرة عن اتجاهات وآراء وتوصيات الناشر (الحكومة - الحزب - مالك الصحيفة الرأسمالي) ويبدأ في نقلها للكوادر الأقل ، التي يقوم إزاءها بدور الموجه والمعلم ، والتي تلتقط منه بصفته صحفى أقدم قيم غرفة الأخبار عن طريق التنشئة الاجتماعية الصحفية » (٣٠) .

علاوة على ذلك .. فإن الصحفيين المختارين هم الذين يقومون بعملية الموافقة على نشر الوقائع أو حذفها أو الإضافة إليها ، وكذا انتقاء العناوين وصياغتها ، مما يساعد كثيرا في دراسة موضوعية التوازن .



هوامش التمهيد:

- (١) كريمان محمد فريد صادق : « المسؤولية الاجتماعية للعلاقات العامة في الوحدات الاقتصادية » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم العلاقات العامة والإعلان ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢ .
- (٢) نقلا عن لويس هودجز Hodges ، حسن عماد مكاي : أخلاقيات العمل الإعلامي ، دراسة مقارنة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤) ص ١٦٧ .
- (٣) نقلا عن ديني إليوت Elliot ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٧ ، ١٦٨ .
- (4) Reed. H. Black, **A Taxonomy of Concepts in Mass Communication** (New York : Hastings House Publishers, 1975) p. 535 .
- (5) Ferd Fedler, **An Introduction to the Mass Media** (Atlanta : Harcourt Brace Jovanvich, Inc., 1978) p. 910 .
- (٦) شاهيناز طلعت : الدعاية والاتصال (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٧) أحمد بدر : الإعلام الدولي ، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية ط ٣ (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢) ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .
- (٨) مختار التهامي : الرأي العام والحرب النفسية ، ط ٣ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) ص ١٧ .
- (٩) سمير محمد حسين : الإعلام والاتصال بال الجماهير والرأي العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) ص ٣٢٩ .
- (١٠) محمد عبدالقادر حاتم : الإعلام والدعاية ، نظريات وتجارب (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٨) ص ١٣٠ .
- (١١) محمد صبرى فؤاد النمر : « صراع القيم الفردية والمجتمعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية » ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الاجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢١ .
- (١٢) سمير محمد حسين : الإعلام والاتصال بال جماهير والرأي العام ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤ .
- (١٣) محمود علم الدين : مصداقية الاتصال (القاهرة : دار الوزان للنشر ، ١٩٨٩) ص ٣٨ .
- (١٤) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (١٥) مصطفى السعيد محمد : « الإثارة وأثرها على الصحافة وحرية الكلمة ومصداقيتها » ، الدورة التدريبية الأولى للصحفيين ، المجلس الأعلى للصحافة ، القاهرة ، من ١٧ إلى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ ، دون أرقام صفحات .
- (١٦) أحمـد النـكلاوى : الاغتراب في المجتمع المصرى المعاصر (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) ص ١١٠ .

- (١٧) المرجع السابق ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .
- (١٨) عواطف عبد الرحمن : دراسات في الصحافة العربية المعاصرة (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٩١) ص ص ١٨ ، ١٩ .
- (١٩) سيد عثمان : المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة ، دراسة نفسية تربوية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ٤٣ .
- (20) Thomas. H. Ohlgran et al., **The News Languages. A Reheterical Approach to Mass Media and popular Culture** (New Jersey : Prentice Hall , Inc., 1977) PP 148 - 155 .
- (٢١) فاروق أبو زيد : فن الخبر الصحفي، ط ٢ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٧) ص ص ١١٨ - ١٢٥ .
- (٢٢) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٥) ص ٤٢٢ .
- (٢٣) فاروق أبو زيد : مرجع سابق ، ص ٥٦ .
- (24) William. B. Blankenburg & Ruth Walden, "**Objectivity, Interpretation and Economy in Reporting**", Journalism Quarterly, Vol. 54, No.3, Autumn 1977, pp. 591- 595.
- (٢٥) كمال قايليل : « فن التحرير الصحفي في الصحف الحزبية، دراسة مقارنة في الصحف الحزبية المصرية في الفترة من ١٩٧٧-١٩٨٧ » ، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٨ .
- (٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٩ .
- (٢٧) التقرير الإستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٢ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٣) ص ص ٣١١ - ٣٣٥ .
- (٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٣ (القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٤) ص ص ٣٥٩ - ٣٧٧ .
- (٢٩) التقرير الاستراتيجي العربي لسنة ١٩٩٤ : مرجع سابق ، ص ص ٣٤٩ - ٣٦٣ .
- (30) Cathrine McAdams, "**Non- Monetary Conflicts of Interests for Newspapers Journalists**", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter 1986, pp. 700 - 705.

الفصل الأول

فلسفة المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية : دراسة فى المفهوم

يعالج هذا الجزء من الفصل : الدالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسؤولية)، ثم ينطلق لتحديد علاقة المسؤولية بالأخلاق الدينية (الإسلامية) والوضعية (البرجماتية) ، ثم يشرح مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها المختلفة فى إطار الفلسفة الإسلامية وفلسفات الغرب (البرجماتية بالتحديد) ، منتهياً لتأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية فى إطار الدائرتين الدينية والوضعية .



أولاً : الدالتان اللغوية والاصطلاحية للفظ (المسؤولية)

الدلالة اللغوية للمسؤولية

يوضح الرازى فى (مختار الصحاح) أن السؤل هو ما يسأله الإنسان وقرئ : « أوتيت سؤلک يا موسى » وسأله الشئ أى طلبه وسأله عن الشئ أى استخبره ، ففوله تعالى : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ أى عن عذاب واقع ، ورجل سؤلَه أى كثير السؤل^(١) ، ويشرح المعجم الوسيط مادة سأل فيقول :

سأله عن كذا وبكذا سؤالا ، وتسألا ، ومسألة أى استخبره عن ، وفى التنزيل العزيز ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ ﴾ ، وفيه أيضا ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ، وسأل المحتاج الناس : طلب منهم الصدقة ، وسأل فلانا الشئ : استعطاه إياه ، ويقال سألت زيدا درهما ، وفى التنزيل العزيز ﴿ لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ

نَرَزُقُكَ ، ، والمسئول : المنوط به عمل تقع تبعته عليه ، والمسئولية بوجه عام حال أوصفة من يسأل عن أمر تقع عليه تبعته^(٢).

ويرى سبحانه خليفة أن البنية المعرفية لكلمة (مسئول) في اللغة العربية تكشف عن خاصية منطقية مهمة ، فمسئول على وزن مفعول مثل مجعول ، وهذه الصيغة قريبة في معناها من معنى الفعل المبني للمجهول فإن المسئول فرد جعل مسئولا دون بيان من جعله مسئولا ، أما كلمة Responsible فإنها تعني أساسا ما ينبغي أو يجب أن يعد الفرد مسئولا عنه^(٣).

ويجمل محمد إبراهيم الشافعي فيقول إن «كل المعاجم اللغوية تشير إلى أن المسئولية في اللغة هو طلب المعرفة أو الاستعطاء أو الاستخبار»^(٤)، ولكن حسن العنان يرى أنه إذا كانت المسئولية مأخوذة من السؤال فليس كل سؤال مساءلة ، فهناك سؤال الاستفهام لمعرفة علم أو خبر ، وسؤال الند للند ، بل هناك سؤال الأدنى للأعلى ولذلك يرى أن أصل المسألة هو السؤال الذي تترتب عليه مساءلة وحساب ومنه وحده كانت المسئولية بأطرافها الثلاثة : (سائل ، ومسئول ، وموضوع يكون على أساسه الحساب)^(٥).

وإذا حاولنا تعرف المعنى في المعاجم الأجنبية ، فيذكر Webster's « أن المسئولية تعني إما واجبا معينا على الفرد أدائه (كمسئولية المدير عن منصبه) أو شخصا يجب أن يكون أحدهم مسئولا عنه (كمسئولية الأب عن ابنه) »^(٦)، ويضيف معجم Collins أن « المسئولية تعني القدرة على اتخاذ القرار أو السلوك بتوجيه ذاتي دون رقابة ، وأصل الكلمة من الفعل اللاتيني respondzére بمعنى يتحمل »^(٧).

الدلالة الاصطلاحية للمسئولية Responsibility

يقسم جميل صليبا في (المعجم الفلسفي) المسئولية إلى^(٨) :

مسئولية مدنية Responsabilité Civile .

وهي التي توجب على الفاعل الذي سبب لغيره ضررا أن يعرضه عنه ، سواء سبب ذلك الضرر بإرادته أم بإهماله أم بتهوره . ومن لواحق هذه المسئولية أن يكون

المرء مسئولاً عن فعل غيره من الافراد الموضوعين تحت إشرافه مثال ذلك : مسئولية الوالد عن أولاده الصغار ، ومسئولية المعلم عن تلاميذه ، ومسئولية رب العمل عن آلاته وعماله ... إلخ .

مسئولية جنائية Responsablité Pénale .

وهى التى تقع على شخص ارتكب مخالفة أو جناحا أو جريمة ، ولهذه المسئولية علاقة وثيقة بالمسئولية الأخلاقية لأنك لا تستطيع أن تعاقب إنسانا على ذنب ارتكبه إلا إذا كان فعله مصحوباً بوعى وإرادة ، وكثيرا مايكون بين المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية اقتران فعلى كمسئولية سائق السيارة الذى توجب عليه المسئولية المدنية التعويض عن الضرر الذى سببه ، وتوجب عليه المسئولية الجنائية تحمل إحدى العقوبات المنصوص عليها فى القانون .

مسئولية أخلاقية Responsabilité morale .

وهى المسئولية الناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقى وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ، ومعنى ذلك أن الفاعل الذى تكون أفعاله ضرورية أى ناشئة عن أسباب طبيعية أو مسيرة بإرادة غيره لا يعد مسئولا من الناحية الأخلاقية ، ولهذه المسئولية درجات متفاوتة أعلاها مسئولية الفاعل الواعى الذى تصدر الأفعال عن إرادته بحرية تامة ، وأدناها مسئولية الفاعل الذى يسيطر الهوى على قلبه ويعمى بصيرته ويمنعه من رؤية الحق^(٩) .

ويقسم علماء القانون المسئولية إلى قسمين : أدبية وهى لا تدخل فى إطار القانون ولا يترتب عليها جزاء قانونى موكول إلى الضمير ، ومسئولية قانونية مصدرها الإلزامى هو القانون وقواعده ونظرياته وتشمل جميع المسئوليات المستمدة من الدساتير والقوانين ، التى يحتذيها المجتمع وتترتب عليها جزاءات مادية (غرامة - تعويض) ، وجزاءات معنوية جسدية (السجن - الحبس - الإعدام)^(١٠) .

والقانون والأخلاق دائرتان غير متطابقتين ، ولكنهما متقاطعتان في مساحة مشتركة يدخل فيها كل ما يجمع بين الطابع الأخلاقي والطابع القانوني في آن واحد ، غير أنه يظل دائما قدر معين من المساحة التي تستقل بها كل دائرة من هاتين الدائرتين ، بحيث يظل ماهو داخل فيها خارج نطاق الدائرة الأخرى ، بل ومناقضا له في بعض الحالات ، فمشاعر الحقد والحسد تدينها الأخلاق وليس القانون وممارسة الجنس خارج إطار الزواج تدينها الأخلاق وليس القانون المصري إلا في أحوال معينة مثل الإكراه (الاغتصاب : المادة ٢٦٧ عقوبات ، هتك العرض المادة ٢٩٨ عقوبات وتعديلاتها) ، في حين يدين قانون الطوارئ التعبير عن الرأي في شكل التجمعات والمظاهرات ولا يدينه الأخلاق^(١١).



ثانيا : علاقة المسؤولية بالأخلاق

تتعدد مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها تبعاً لوجهة النظر الأخلاقية ، التي يعتمد عليها الباحث في المسؤولية ، والتي تبين القواعد التي ينبغى على الفرد اتباعها لكي تتوافق أفعاله وسلوكه مع مبادئ الخير والأخلاق الطيبة ، وهى حدود دراسة علم الأخلاق الذى يشكل مع علم المنطق الذى يدرس قيمة الحق ، وعلم الجمال الذى يدرس قيمة الجمال مبحث القيم المطلقة في الفلسفة والذى يسمى (الاكسيولوجيا).

والباحثون في الأخلاق ينقسمون بصفة عامة إلى : دعاة الأخلاق الدينية ، ودعاة الأخلاق الوضعية ، فأصحاب الأخلاق الدينية يحاولون أن يظهروا الموجود البشرى على أن ثمة (حقيقة متعالية) أو (قوة إلهية) تضمن له سلامة التفكير والسلوك^(١٢)، بينما نجد الوضعيون يهيئون بالإنسان أن يلائم بين سلوكه وما تقضى به أوامر الطبيعة أو تقاليد الجماعة أو معايير الحضارة منكرين قيام خير في ذاته أو شر في ذاته ، ومن ثم أوضحت القيم الأخلاقية نسبية جزئية متغيرة^(١٣).

وإذا ركزنا على الفلسفة الإسلامية ، والفلسفة البرجماتية كمثالين للأخلاق الدينية والوضعية لارتباطهما بمفهوم المسؤولية فسنجد أن الأخلاق الإسلامية لا يمكن أن

تفصل عن البحث الديني ؛ بمعنى أنه من الصعوبة بمكان أن نجد عند المسلمين علما أخلاقيا مستقلا عن الدين ، فالبحث الديني من شأنه أن ينظم السلوك الإنساني ، والقاعدة الإيمانية في الإسلام ترى أن الله وحده هو المطلق وأن أية أحكام إنما ترتبط في النهاية به ، بينما يرى الوضعيون ومنهم البرجماتيون أن فكرة الترغيب والترهيب هي نقطة انطلاق سلوك المؤمن ، وهي تقدم استقلال الأخلاق التي لا ينبغي لها أن تستند إلى مبادئ ميتافيزيقية أو دينية ، بل إن علم الأخلاق ينبغي أن يكون موضوعه ذلك الخير المحدد والذي يستطيع كل إنسان أن يقوم به في الواقع ^(١٤)، والواقع في نظر وليم جيمس - الفيلسوف البرجماتي الأمريكي - هو الكون الحقيقي الذي تكشف لنا عنه التجربة ، وهو ذلك التجاوب مع حاجتنا وميولنا ، والذي نستطيع فيه أن نعمل ونؤكد طابعنا ^(١٥).

وإذا كان علم التوحيد في الإسلام موضوعه ذات الله تعالى وذات رسله الكرام من حيث ما يجب وما يستحيل وما يجوز والممكنات ، من حيث الاستدلال بما على وجود صانعها والسمعيات من حيث اعتقادها ^(١٦)، فالفلسفة البرجمائية عند وليم جيمس لا يعنيه وجود إله أو عدم وجوده فهذه قضية ميتافيزيقية لا يمكن بحثها عمليا ، ولذلك يجب استبعادها ولكنها تعنى بالنتائج Consequences المترتبة على الإيمان بوجود الله ، في شكل حالة من الرضا والسعادة الوجدانية ، التي تعود بالخير على حياة الإنسان ^(١٧).

وإذا كانت المعرفة في الإسلام منجزة منذ بداية الكون بما يترتب عليها من إيمان يستلزم طاعة الله واجتناب نواهيه « لأن المسلم يوقن بأن العالم كله من فيه وما فيه من المتقدمين والمستأخرين رقيق الله ، خلقهم بقدرته ، ولو شاء ما خلقهم ، ورباهم بنعمته ، ولو شاء لتركهم ، ورفع من شاء بفضله ولو شاء لهوى به » ^(١٨)، فإن جون ديوى يرى أن معظم القيم الأخلاقية والميتافيزيقية ، والدينية التي دخلت في تراث الإنسان الحديث ، إنما هي في أصلها قيم عرفانية انحدرت من العلم والبحث والذكاء ، وإذا كان للدين ينباع حية وجذور ممتدة في صميم التجربة البشرية مما ذلك إلا لأن

الخبرة الدينية متأصلة في أعماق الحياة المشتركة للجماعة والخبرة المشاعة بين أفراد تلك الجماعة^(١٩).

والبرجماتية كانت التعبير الأخلاقي عن علاقات الإنتاج الرأسمالي ؛ حيث إن هذا النوع من الأخلاق يقوم بحساب كل فعل تبعاً لمقدار المنفعة المترتبة عليه أو لمدى نجاحه العملى بغض النظر عن أى قيمة كامنة في هذا الفعل^(٢٠)، والمجتمع في هذا الوقت لا يأخذ منها الا بالقدر الذى يكفى لمساعدة النظام القائم على المضى في طريقه بنجاح فنحن نجد بالفعل في المجتمع الرأسمالى قدراً معيناً من الفضائل لا تكتسب قيمتها إلا لأنها تفيد الرأسمالى وتحقق مصالحه كأن يكون أميناً دقيقاً ، منضبطاً ، مراعياً للمواعيد ، أما الفلسفة الأخلاقية في الإسلام فتحض على هذه القيم اكتساباً لمرضاة الله في المقام الأول ، ولصالح حياة الفرد والمجتمع بعد ذلك .



ثالثاً : مفاهيم المسؤولية وتقسيماتها

تحدد طبيعة العلاقة بين الأخلاق والمسئولية مفهوم المسئولية وتقسيماتها في كل من الفلسفة الإسلامية والفلسفة الغربية (البرجماتية) .

مفهوم المسئولية

(أ) في الفلسفة الإسلامية :

تحدد المسئولية في الإسلام في كون الفرد الصالح هو أساس المجتمع الصالح ، وإن صلح الأفراد صلحت الأسر والمجتمعات ، ولذلك عُنى الإسلام أشد العناية بتحديد مسئولية كل فرد في المجتمع عن نفسه أولاً وعن مجتمعه ثانياً ، فالمسلم مسئول بصفته الشخصية عن صالحه وصالح المجتمع الذى يعيش فيه ، ثم هو أيضاً مسئول بصفته عضواً في المجتمع عن سلامة المجتمع والمحافظة على مكانته^(٢١)، والمسئولية في الإسلام شاملة ، ومتكاملة ، ومتوازنة فهي شاملة ؛ لأنها تتناول الفرد والجماعة فالفرد مسئول عن عمله في سلوكه ولسانه ومسئول عن نفسه في حواسه وعقله، ومسئول عن قلبه

في تنقيته ، وسلامته والترويح عنه ، ومسئول عن جسمه في الاعتدال وعدم الإسراف (٢٢) .

ويعرف عبدالله دراز المسؤولية بأنها « استعداد فطرى للمقدرة على أن يلزم المرء نفسه ، وأن يُعنى بالتزاماته بجهد الشخصى » (٢٣) وفي هذا الإطار يعرف محمد إبراهيم الشافعى المسؤولية بأنها « الاستعداد الفطرى الذى جبل الله تعالى عليه الإنسان ليصلح للقيام برعاية ما كلفه به من أمور تتعلق بدينه ودنياه ، فإن وفى ما عليه من الرعاية جعل له الثواب ، وإن كان غير ذلك جعل له العقاب » (٢٤) .

(ب) فى المفهوم الغربى (البرجماتى) :

يعرف (وارين) Warren المسؤولية بأنها « وعى الإنسان البالغ أن عليه التصرف تبعاً لمعايير اجتماعية وأنه معرض للعقاب إذا انتهك محظورات التوجيه الاجتماعى ، أو هى الاتجاه الأساسى للإذعان العام للتوجيهات والموانع الاجتماعية » (٢٥) ، ويشرح بالدوين Baldwin أن مصطلح المسؤولية يستعمل غالباً ليشتمل كلا من المواقف الأخلاقية والاجتماعية ، وهى واجب مرتبط بأفعال إرادية (٢٦) .

تقسيمات المسؤولية

(أ) فى الفلسفة الإسلامية :

يقسمها علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعى وعلماء الأخلاق فى إطار الفهم الإسلامى للمسؤولية إلى ثلاثة أنواع : مسؤولية دينية ، ومسؤولية أخلاقية أو أدبية ، ومسؤولية اجتماعية ؛ تبعاً لاختلاف المصدر الذى تستمد منه المسؤولية الإلزام بها ، وهذه المصادر هى التى حددها القرآن بثلاثة : الله ، الضمير ، المجتمع (٢٧) .

فالمسؤولية الدينية : مصدر الإلزام بها الوحي الإلهى وتشمل جميع التكاليف التى التزم بها الإنسان من قبل الله تعالى سواء كانت أوامر يترتب على القيام بها الثواب ، أو نواهٍ يترتب على اقترافها العقاب ، والمسؤولية الأخلاقية أو الأدبية : فمصدرها الإلزام النفسى وتشتمل على جميع الأخلاق والآداب التى تنشأ من داخل النفس ، والمسؤولية

الاجتماعية : مصدرها الإلزامى هو قوة الضغط الاجتماعى ، وتشمل جميع النظم والتقاليد التى يلتزم بها الإنسان من قبل المجتمع الذى يعيش فيه .

ويرى محمد إبراهيم الشافعى أن كلاً من المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ترجع إلى المسؤولية الدينية لأنها الأصل وما بعدها تابع ، فالدين هو الذى يعطينا دعائم الحياة الاجتماعية وأسس الحياة الأخلاقية^(٢٨).

ويوضح حسين طاحون أن المسؤولية بمستوياتها الثلاثة : الفردية أى مسؤولية الفرد عن نفسه وعمله وماله ، والجماعية أى مسؤولية أعضاء الجماعة عن جماعتهم والاجتماعية أى مسؤولية الفرد عن المجتمع الذى ينتمى إليه . هذه الأنواع الثلاثة من المسؤولية متكاملة فى الإسلام ويؤدى نمو أية واحدة منها إلى نمو الآخرين ، فالمسؤولية الفردية تقوى مسؤولية الفرد عن الجماعة كما تؤدى المسؤولية الجماعية ورعاية الجماعة لأعضائها وإدراكها لآثار أعمالها عليهم إلى زيادة مسؤولية الفرد عن الجماعة أى مسئولية الاجتماعية بمدد متجدد من الاهتمام والحرص والمبالاة ، وكذلك تؤدى المسؤولية الاجتماعية عند أعضاء الجماعة إلى ازدهار الإحساس بالانتماء والترابط داخل الجماعة ، وهى لازمة ومؤيدة لإحداها الأخرى ومتوازنة ؛ بحيث تتحقق بنسب متساوية فلا تتضخم فى جانب وتختفى فى جانب^(٢٩).

(ب) فى الفلسفة الغربية (البرجماتية) :

ترى هذه الفلسفة أن من حقائق الحياة أن الجنس البشرى بطريقة تلقائية ينقسم إلى أفراد وجماعات أفعالها تؤثر فى بعضها البعض ، وتعتمد بشكل كبير على بعضها البعض ، والمسؤولية الفردية يصبح لها معنى فقط فى ضوء الوجود الاجتماعى .

وهناك ثلاثة أنواع من المسؤوليات ، تبعاً للعلاقات التى تنشأ بين الأفراد فى النوع

البشرى: (٣٠)

الأولى : المسؤولية الوجوبية Assigned Responsibility

ففى بعض العلاقات الإنسانية تكون الواجبات محددة ببساطة وواجبة بين مجموعة / فرد (أ) وبين مجموعة / فرد (ب) مثل العلاقة بين العامل ورب العمل ، أو بين

حاكم أوتوقراطى ورعيته وبهذا المعيار المسؤولية محددة من قِبَل قوة سائدة دون توازن ، وعجز إقامة العلاقة يكون (أ) فى وضع يجبر (ب) على الانصياع له بمعايره هو ، والتدرج العسكرى أوضح مثال على مسؤولية الأدنى تجاه الأعلى .

الثانية : المسؤولية التعاقدية Contracted Responsibility

فى بعض العلاقات يكون الفردان مشاركين بشكل متساو فى القوة والسلطة ، يختاران تبادل الواجبات والمسئوليات ، فى شكل عقد لتبادلها وأحيانا يكون العقد رسمى بموافقة واعية على المسئوليات ويحتاج لوثيقة مكتوبة ، وأحيانا تكون العقود غير رسمية وليس هناك واجبات محددة بل متضمنة ، وعقد الزواج مثال للعقد الرسمى غير المكتوب . وفى كل من المسئولية الوجوبية والتعاقدية تُؤمّن المسئولية من خلال عقوبات واضحة أو خفية، فإذا لم يفعل الطالب ماحدده له أستاذه فإن مصيره العقاب، وفى المسئولية التعاقدية إذا أخل طرف بالعقد يعتبر مفسوخاً ، ويكون الطرف الآخر فى حلٍّ من مسئوليته.

الثالثة : المسئولية الذاتية Self - imposed Responsibility

أو التى تضعها الذات ، ففى بعض مجالات الحياة الإنسانية يحدد بعض الأشخاص أو الجماعات طرقاً لإفادة الأفراد أو الجماعات الأخرى ، والمسئوليات الذاتية ليست أقل إلزاماً بسبب غياب السلطة الخارجية أو العقد الملزم ففى الحقيقة ربما تكون المسئولية الذاتية أقوى من الوجوبية أو التعاقدية ، فعندما يجد أحداً غريباً فى محنة فإنه يساعده حتى يقلل عثرته ، وتكون المسئولية هى تعبير عن أنفسنا - كبشر - دون انتظار المقابل^(٣١) .

رابعاً : مفهوم المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Concept

١ - في الكتابات العربية :

نستطيع ان نرصد في إطار الكتابات العربية عن المسؤولية الاجتماعية اتجاهين

رئيسيين :

الأول : اتجاه متأثر بإطروحات المدارس الغربية في معالجة المسؤولية ؛ حيث يعرفها حمدي حيا الله بأنها « مسؤولية الفرد أمام المجتمع »^(٣٢) ويوضح (عبدالرحمن بدوى) أنها « مسؤولية رب الأسرة أو السلطة بتوفير الصالح العام »^(٣٣)، ويؤكد ذلك (عبد العزيز عزت) الذى يبين أن مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية مايسميه (الأنا الاجتماعى) ممثلاً فى السنن الاجتماعية والعادات والعرف والتقاليد والقانون الوضعى^(٣٤).

الثانى : اتجاه متأثر بمساهمات المدرسة الإسلامية فى معالجة المسؤولية ، وتزعم هذا الاتجاه أستاذ علم النفس التربوى الدكتور (سيد عثمان) ، الذى خلافاً للتعريفات السابقة التى تؤكد أن مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية يكون أمام سلطة خارجة فى المجتمع ، يرى أن مصدر الإلزام بالمسؤولية الاجتماعية ينبع من داخل الفرد ذاته لا من خارجه .

ولذلك يعرف (سيد عثمان) المسؤولية الاجتماعية بأنها : « مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التى ينتمى إليها وهى تكوين ذاتى خاص نحو الجماعة التى ينتمى إليها الفرد ، وعبرة مسئول أمام ذاته تعنى فى الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام صورة الجماعة المنعكسة فى ذاته »^(٣٥)، ويؤسس سيد عثمان لرؤية نفسية - اجتماعية إسلامية متكاملة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث يرى أن لها عناصر وأركاناً ، وجوانب فى الشخصية المسلمة ، فعناصر المسؤولية الاجتماعية هى :

(أ) **الفهم** : « وهو الرابطة العاطفية بين الفرد وجماعته ذلك الارتباط الذى يخالطه الحرص على سلامة الجماعة وتماسكها ، واستمرارها وتحقيق أهدافها حيث يحس الفرد أنه والجماعة شئ واحد » .

(ب) **الاهتمام** : « ويتضمن فهمها فى حالتها الراهنة من حيث مؤسساتها ونظمها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافى ، وفهم الظروف والقوى التى تؤثر فى حاضر هذه الجماعة ، وكذلك فهم تاريخها الذى بدوره لا يتم فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها » .

(ج) **المشاركة** : تقبل الفرد للأدوار الاجتماعية التى يقوم بها وما يرتبط بها من سلوك وتوقعات وتبعات ، يشارك فى الجماعة واحدا وليس منقسما غارقا فى صراع أو تعارض داخلى ، وهى مشاركة مقومة موجهة ناقدة ^(٣٦) .

وأركانها ثلاثة :

(أ) **الرعاية** : وهى امتداد لعنصر الاهتمام ، وهى موزعة فى الجماعة كلها بلا استثناء فكل من فى الجماعة راع وكل مسئول عن رعيته ، ولكل عضو نصيب من مسئولية الرعاية فى كل عمل يعمل به .

(ب) **الهداية** : أنها مسئولية دعوة ونصح وإصرار عليها ، وهى مسئولية نهى عن المنكر وأمر بالمعروف والأخذ على أيدي المفسدين الذين يضرون بالجماعة .

(ج) **الاتقان** : حيث إن المسلم مُطالبٌ بإتقان كل عمل يكلف به ، وبذل أقصى طاقاته بحيث يقوم على درايه كافية به ، يؤديه فى وقته لا يؤخره ويكون مرجع إخلاصه الأساسى : الإحساس بمراقبة الله سبحانه وليس خوفاً من جزاء الجماعة .

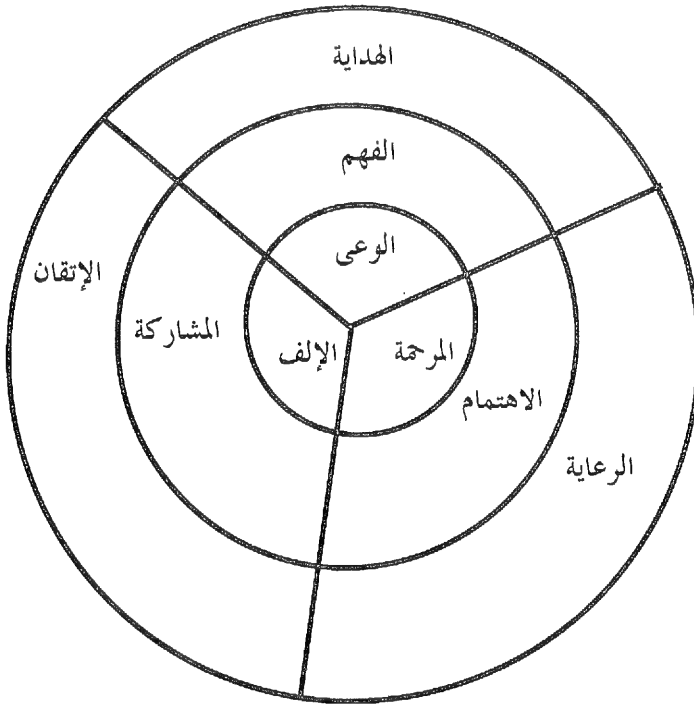
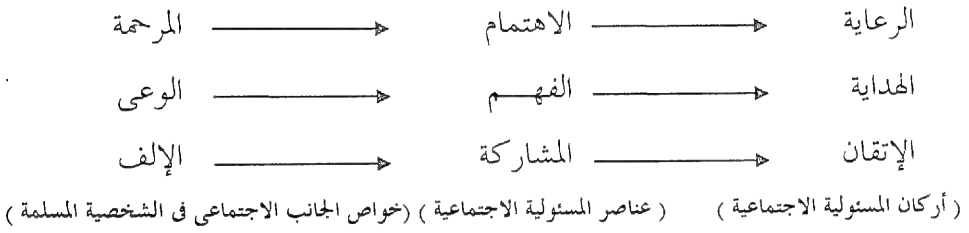
وترتبط بالعناصر والأركان جوانب اجتماعية فى الشخصية المسلمة ، وهى :

الوعى : بالتأمل فى حياة الإنسان وتاريخه وممارسة العلاقات الأخوية وتفاعلاتها .

المرحمة : التى تظهر فى بر الوالدين ، والمودة بين الزوجين .

الإلف : نتاج طبيعى للشخصية المسلمة بتفاعلها مع الأفراد الآخرين .

ويمكن تمثيل ماسبق في شكل (١) الذى يبين العلاقة بين عناصر وأركان المسؤولية الاجتماعية وخواص الجانب الاجتماعى فى الشخصية المسلمة : (٣٧)



شكل (١) : العلاقة بين عناصر وأركان المسؤولية الاجتماعية وخواص الجانب الاجتماعى فى الشخصية المسلمة .

٢ - فى الكتابات الغربية :

ربط بعض منظرى الغرب فى دراساتهم الحديثة بين الفكر البرجمائى والمسؤولية الاجتماعية، فيبين هاردت Hardt أن الممارسة العملية والبرجمائية من شأنها أن تعين

الفرد على النظر للبدائل الاجتماعية وتشجيع ظهور العقل النقدي ؛ مما يرسخ الإحساس بالمسئولية الاجتماعية ، فكما يقول (وليم جيمس) إن استخدام تفكيرنا هو الطريق الذى يساعدنا على تغيير العالم^(٣٨)، ونستطيع أن نرصد تيارين للاهتمام بالمسئولية الاجتماعية فى الفكر الغربى ، هما :

التيار الأول : مستمد من الدراسات النفسية حيث يعرف المسئولية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسئول اجتماعيا ، فيقول Harris هاريس إنه شخص تتمثل فيه العناصر الآتية :

- (أ) يُعنى بالتزاماته تجاه الجماعة .
- (ب) يعتمد عليه ، ويعمل دائما ما يعد به .
- (جـ) يحقق الأهداف المرجوة ولا يحاول التميز عن الآخرين .
- (د) شخص يفكر فى مصلحته ومصلحة الجماعة^(٣٩).

والتيار الثانى : مستمد من دراسات العلاقات العامة والإدارة ، حيث ساعدت الأحداث التى وقعت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر على إظهار الحاجة إلى التزام المنشآت بمسئولياتها الاجتماعية فى المجتمع الأمريكى ، عندما قوّى تيار الاحتكارات الاقتصادية ، واندفعت المشروعات نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح الخاصة للمشروع على حساب المصلحة العامة للجمهور ، وقد أدى ذلك إلى خلق المناخ المناسب لظهور المفهوم .

ويشير جورج ستينر Steiner إلى أن هناك خمس نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسئولية الاجتماعية منذ الخمسينيات حتى الآن^(٤٠) :

الأولى : وصاية الإدارة على مصالح الجماهير ، وأطلق عليها الباحثون ضمير المنشأة Corporate Conscience ، وتعمل المنشأة فى ظل هذه النظرية كوصى أمين على مصالح الجماهير .

الثانية : أخلاقيات الإدارة Management Ethics ، وتقوم على ضرورة التزام رجال الإدارة بالمعايير الأخلاقية ، ويتحقق ذلك بالتزام القيم الأساسية المتفق عليها فى

المجتمع عند رسم السياسات أو اتخاذ القرارات ، والتطلع لمجالات اجتماعية ودينية أوسع .

الثالثة : توازن القوى Balance of Power ، وهى واحدة من أهم النظريات التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتقوم على أن تزايد المشروعات يتطلب من المجموعات الأخرى فى المجتمع أن تحمى نفسها من هذه القوة ، وذلك بتدخل الحكومة للعمل على تحقيق التوازن .

الرابعة : إعادة تشكيل الأخلاقيات الرأسمالية Capitalist Ethics Reformulated

تحت هذه النظرية رجال الإدارة على مواءمة أعمال مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشائية السليمة ، مع الاحتفاظ بولائهم للنظام الرأسمالى وحماية حقوق الملكية الفردية .

الخامسة : مراعاة المصلحة العامة للمجتمع Public Interest ، حيث إن تطبيق مفاهيم الإدارة يوجب احترام حقوق جماهير المنشأة .



المسئولية الاجتماعية للصحافة .. رؤية غربية

يشرح هذا الجزء من الفصل الظروف التي أدت لنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الغربية ، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم يناقش محددات وتصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة في التراث العلمى الغربى ، ويختتم المؤلف عرضه بتناول نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة الغربية .

مداخل :

حقق النظام الصحفى الليبرالى انتصاره التاريخى على النظام الصحفى السلطوى عندما وضعت الطبقة البرجوازية أسس حقها الكامل فى إدارة الدولة ، حيث حل مبدأ سيادة الشعب محل الحق الإلهى للملوك ، وحين ناصرت الليبرالية - كفلسفة - النظم البرلمانية والحريات المدنية كحرية الكلام، وحق الاجتماع وحرية التعبير وقبلهم حرية الصحافة^(٤١) . ودعّم هذا الانتصار إصدار البرلمان البريطانى قانونا أكد فيه حظر أية رقابة مسبقة على النشر ، كما أباح للأفراد إصدار الصحف دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص من الدولة ، كما جاء دستور الولايات المتحدة ليحظر بشكل كامل تدخل الدولة فى مجال حرية الصحافة ؛ حيث نص على أنه يحظر على الكونجرس أن يصدر أى قانون يقيد حرية التعبير والصحافة^(٤٢) .

كان ذلك انعكاساً لما ذهب إليه فلاسفة الحرية روسو ، ومنتسكيو وفولتير فى فرنسا ، وستيورات مل وجون لوك فى إنجلترا ، وجون ميلتون ، وتوكفيل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أن الإنسان مخلوق يُسيّر العقل لا العاطفة أو المصلحة الضيقة ، وباستخدام الإنسان لعقله يستطيع أن يكتشف قوانين الطبيعة التى تحكم الكون ، كما يستطيع أن يخضع مؤسساته للسير وفق هذه القوانين ، وبذلك يبنى الإنسان مجتمعا عادلا^(٤٣) .

وقد تدافعت عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وفكرية ومهنية لتنعض هذه المفاهيم عبر سنوات النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،

انعكست بدورها على الصحافة لتخل بمعايير الصحافة الليبرالية المؤسسة على :
الاهتمام بحق الجمهور في المعرفة ، والاهتمام بالخدمة العامة ، والتعددية في الأخبار
والآراء ، ومقاومة الضغوط الخارجية ، والحفاظ على الاستقلال الاقتصادي
واستقراره ، وسيادة معايير الدقة ، والموضوعية (٤٤) .

وقد بدأت المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة ، ابتداء من العقد الثاني من
القرن العشرين ، ولكنها بلغت ذروتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما تشكلت
لجنة حرية الصحافة مكونة من اثني عشر أستاذا أكاديميا ، يرأسهم البروفيسور روبرت
هوتشتر Hutchins ، وضمت بين أعضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية وليم ريفرز
Rivers وتودور بترسون Peterson (٤٥) .

وقد أجرت دراستها على الصحافة الأمريكية بتمويل من مجلة تايم ودائرة المعارف
البريطانية ، وقدمت تقريرها في كتاب أعدته اللجنة كاملة عام ١٩٤٧ بعنوان «صحافة
حرة مسئولة» وفي دراسة أخرى كتبها وليم هوكنج Hoking ، عضو اللجنة ، في
مؤلف بعنوان «حرية الصحافة : إطار المبادئ» ، وهي الكتابات التي صاغت نظرية
المسئولية الاجتماعية .

أولاً : ظروف نشأة نظرية المسئولية الاجتماعية في الغرب

١ - الأسباب الفكرية :

ظهرت نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة عندما أخذ النقاد يراجعون
الافتراضات التي تركز عليها النظرية الليبرالية بشأن طبيعة الحقيقة والإنسان والمجتمع
والحرية (٤٦) ، فقد أعلنت العلوم السياسية المعاصرة هجومها على تقاليد القانون
الطبيعي ، مؤكدة أن مذهب الحقوق الطبيعية لا يعدو مجرد شعار دعائي لأيديولوجية
عفى عليها الزمن ، فقد نزعَت الفلسفات الحديثة عن الإنسان رشده الذي روجته
فلسفة جون لوك وجعلته كائناً ضعيفاً تارة ، أو أن المجتمع أقوى منه تارة أخرى ، فقد
تزعزعت فكرة الإنسان العقلاني الذي يبحث عن المعلومات ووجهات النظر المختلفة
ويخرج بوجهة النظر الصحيحة ، في مقابل اتساع دائرة المعلومات والآراء بزيادة

واطراد الثورة التكنولوجية ، التي صعبت على الإنسان الفرد ماكان يتصوره فلاسفة القرن الثامن عشر (٤٧) .

كما تحددت أفكار الفيزياء الحديثة تصور نيوتن للكون كنظام أبدى لا يتغير ، فشهدت مطالع القرن العشرين ثورتى : الكوانتم التي طرحها ماكس بلانك في عام ١٩٠٠ ، ونظرية النسبية التي أعلنها ألبرت أينشتين عام ١٩٠٥ ، والتي قلبت مسلمات الفيزياء الكلاسيكية كالحتمية ، والعلية ، واطراد الطبيعة ، وثبوت و يقين قوانينها ، والموضوعية المطلقة (٤٨) .

كذلك ساهم داروين بنظرية التطور ، وفرويد بنظرية اللاشعور في تطور المناخ الفكرى في القرن العشرين حيث ضرب علم النفس الحديث والمدرسة السلوكية حصاراً حول قلعة العقلانية ، ونقضوا أطروحاتها حيث أثبت التحليل النفسى لفرويد العقل بجبل من الجليد يمثل الجزء الصغير الطافي منه على سطح الماء منطقة الشعور ، على حين يمثل الجزء الأكبر المغمور منطقة اللاشعور ، وفي هذه المنطقة الفسيحة توجد الدفعات الغريزية والأفكار والمشاعر المكبوتة (٤٩) .

٢ - الأسباب الاقتصادية :

عمد التغير في المناخ الاقتصادى إلى التفكير في تعامل جديد مع الإعلام ؛ فالنظرية المثالية التي كان ينظر بها الاقتصاديون للسوق على أنه حر ومفتوح للجميع لدخوله تحت شعار الاقتصادى الذى ساد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر « دعه يعمل .. دعه يمر Laissez faire .. Laissez passé » أملاً في الصالح العام أو Common Good ، تغيرت وتبدلت بزيادة تركيز الصناعات في أيدي قلة منعت على الأفراد الجدد دخول السوق تحت شعار نفسه (٥٠) .

واكتسبت وسائل الإعلام في ظل هذه الظروف قوة كبيرة ، بحيث عبر ملاك الصحف عن آرائهم السياسية والاقتصادية على حساب الآراء المعارضة ، فأثيرت مشكلات التوازن والموضوعية ، وتحكم المعلنين في السياسة التحريرية والمضمون (٥١) .

ولعب تزايد الاتجاه إلى الاحتكار والتركيز في ملكية الصحافة دوراً أساسياً في تعريض النظرية الليبرالية للنقد ؛ حيث بلغ الاحتكار معدلات خطيرة يصفه (كوران وسيتون) بأنه يعبر عن اتجاه عالمي تستعمر فيه الشركات متعددة الجنسيات وسائل الإعلام في العالم الغربي ، ومن أمثلة ذلك شركة نيوز كوربوريشن ، التي يمتلكها روبرت ميردوك ، والتي تمتلك إمبراطورية صحفية دولية ، يصل مجموع توزيع الصحف التي تمتلكها إلى ٢٠,٥ مليون نسمة ، بالإضافة إلى سلسلة محطات التلفزيون وشركات السينما ودور النشر ^(٥٢) .

وقبل أن يظهر تقرير لجنة حرية الصحافة عام ١٩٤٧ ، فقد انتقد جورج سيلدز Seldes الأداء الإعلامي في مؤلفه حرية الصحافة عام ١٩٣٥ عن الصحافة في الولايات المتحدة حيث رأى : « إن الصيغة الاقتصادية للصحيفة أصبحت مسئولة عن عدد كبير من أخطائها بعد أن أصبحت الصحافة صناعة كبيرة » وطوال الثلاثينيات كانت الصحافة هدفاً للنقد في معرض هجوم هارولد أيكس Icx على أداء رجال المال والأعمال في أمريكا ^(٥٣) ، وجاء تقرير لجنة حرية الصحافة ليقول في عبارات واضحة أن وسائل الإعلام تتحكم فيها طبقة اجتماعية اقتصادية هي طبقة رجال الأعمال جعلت عملية الوصول لوسائل الإعلام صعبة للغاية ، معرضة السوق المفتوحة للآراء للخطر ^(٥٤) .

٣ - الأسباب المؤسسية :

كان ظهور الاتحادات المهنية بداية للتنظيم الذاتي للصحافة وإرهاصا للمسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية ، فتأسست جمعية ناشري الصحف الأمريكية ، والجمعية الأمريكية لحررى الصحف ، وجمعية الصحفيين المهنيين ، والتي لعبت دوراً في صدور موثيق الشرف المهنية ^(٥٥) ، ففي عام ١٩٢٣ صدرت مبادئ الصحافة Canons of Journalism التي أصدرتها الجمعية الأمريكية لحررى الصحف ASNE ، والذي تبعه ميثاق إنتاج صناعة السينما عام ١٩٣٠ ، وميثاق الإذاعيين

عام ١٩٣٧ ، وقد كان هذا جهداً إرادياً لتطوير معايير الأداء اتجاهاً نحو المسؤولية . وعلى الرغم من صدور هذه المواثيق .. فإن نغمة النقد للصحافة لم تخف حدتها ، وهذا مادفع لجنة حرية الصحافة لإصدار توصياتها عام ١٩٤٧ ، ولكنها إلى حد ما كانت تعتبر خروجاً على تقاليد النظرية الليبرالية ، فقد نظرت المواثيق للصحفي على أنه غير ناضج ومعرض للفساد الأخلاقي .

ويفسر عدد من المنظرين الأمريكيين صدور المواثيق المهنية بأنها كانت تعبيراً عن الخوف من شبح التحكم والسيطرة الحكومية ، فكانت عائقاً في مواجهة تدخل الدولة لتحطيم مؤسسات الاتصال الجماهيري الكبرى معالجة لأمراض الحرية السلبية ، ولكن من خلال المجازفة بقتل الحرية^(٥٦) . وبينت لجنة حرية الصحافة ذلك بكلمات قاطعة قائلة « إذا استمرت انتهاكات الخصوصية وعدم تحرى الصدق والموضوعية ، فإن الصحافة لن تكون بمنجاة من التدخل الحكومي ، وتأسيساً على ذلك فقد كانت مواثيق الشرف الصحفية نوعاً من الأخلاق البرجماتية السائدة في بداية القرن ، بحيث أدرك الصحفيون الملاك أن النقد الذاتي أفضل بكثير من السيطرة الحكومية ؛ لأن المشروع الخاص برمته أضحى معرضاً للخطر من تدخل جهات وقوى اجتماعية أخرى تتحكم فيه »^(٥٧).

٤ - ظهور عدد من الصحفيين الأخلاقيين :

برز دور الفرد في ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، عندما أدرك بعض الصحفيين حاجة الصحافة إلى شخصيات تتسم بالشجاعة والأخلاق ليضعوا المثل العليا لها ، وكان أبرز شخصيتين في هذا المضمار ، هما : هوراس جريللي Greeley وجوزيف بولتزر Bolitzer من الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كانت الصحافة سلاحاً بئاراً في الحرب السياسية التي كانت تنفخ في أوارها الأحزاب ، والفصائل السياسية في الولايات المتحدة حتى أطلق المفكر لوثر موت Moot على هذه الحقبة (العهود السوداء للصحافة الحزبية) . وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي توماس جيفرسون Jiverson كان متساهلاً لدرجة كبيرة مع

الصحافة ورفض إصدار تشريع يقيدھا .. فقد وصفھا بأنها « الصفحات القدرة التي تروج للعهر الفكرى بالأكاذيب »^(٥٨).

وكان هوراس جريلى النغمة الصحيحة فى هذا الركام النشاز ، بعد أن أصدر صحيفة التربيون التي ترفعت عن أسلوب صحافة البنس الرخيص ، وخصصت صفحات للمحاضرات الأدبية والعلمية واقتباسات من أحدث الكتب الانجليزية ، والقصائد الشعرية حتى قال فيه أحد النقاد فى عصره «إنه مثالى لا يمكن إصلاحه»^(٥٩)، حيث رأى جريلى أن الصحافة لا ينبغي أن تخدم أى حزب أو جماعة سياسة ، وفى الوقت نفسه لا ينبغي لها أن تكون محايدة ، بل يجب أن تشكل قيادة سياسية تضع المصلحة العامة فوق الولاء الحزبى^(٦٠).

وفى القرن العشرين تعددت مصادر الاعتراف بالمسؤولية العامة ، وأصبحت أكثر وضوحاً فقد كثر حديث الناشرين حول الواجبات التي تفرضها على الصحافة تلك الروح المهنية النامية ، فقد أصدر المهاجر المجرى جوزيف بوليتزر صحيفة (سانت لويس بوست ديسباتش) ثم صحيفة (نيويورك وورلد) ، واستخدم الخبر الدقيق فى حملاته على الفساد والرشوة^(٦١)، كما خصص نحو أربعين صفحة فى مجلة (نورث أميركان ريفيو) ؛ ليدافع عن اقتراحه بإنشاء كلية للصحافة مطالباً الناشرين أن يقدموا واجبهم نحو الجمهور على واجبهم نحو إدارة الحاسبات، مؤكداً أن « الصحافة دون مثل أخلاقية عليا لا تتجرد فقط من إمكاناتها الرائعة للخدمة العامة ، ولكنها تصبح خطراً فعلياً على المجتمع »^(٦٢).

٥ - الأسباب المهنية :

(أ) ظهور الأشكال التحريرية الجديدة :

فقد كان ظهور الأشكال التحريرية الجديدة والقوالب المبتكرة عاملاً فى التنبيه على أهمية المواد المنشورة ، فقد كتب ويل إيروين Irwin فى مجلة كوليرز Collier's عام ١٩١١ أن تأثير الصحافة تحول بشكل ملحوظ من المقالات إلى أعمدة الأخبار ،

وأن التحيز في تناول أحداث المجتمع يشوه إدراك الجماهير لها ويمنعها من الحكم الصحيح^(٦٣).

(ب) تطور أساليب الدعاية :

فقد ذكرت لجنة حرية الصحافة أن الطلب الاجتماعي على مزيد من المسؤولية يرجع لوجود جرعات ضخمة من الدعاية في وسائل الإعلام واستغلال الإعلام للسيطرة والتحكم في الجماهير وإخضاعها ؛ مما زاد الشك فيه ، فقد انتشرت الانتقادات القاسية الموجهة إلى الحملات الإعلامية ، التي أوصلت بعض الأفراد إلى أعلى المناصب ؛ مما أساء إلى الديمقراطية وأثار المخاوف حول دور الصحافة الاجتماعي^(٦٤) .

كما ازدادت أهمية الصحافة للناس بشكل كبير بتطور الصحافة كوسيلة للاتصال الجماهيري وإدراك الجماهير لدور الإعلام في ومساهمته في التغيير الاجتماعي^(٦٥) ، كذلك دفع الاستياء العام من وسائل الإعلام لمهاجمتها خصوصية الفرد دون سند ، وتركيزها على التغطية السطحية المثيرة أكثر من التغطية المتعمقة إلى المطالبة بوجود صحافة مسئولة^(٦٦) .

ثانيا : مفاهيم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في المدرسة الغربية

حيث تناول ما انتهت إليه لجنة حرية الصحافة من وظائف للصحافة في المجتمع الحديث ، ومطالبها من الحكومة والناشرين ومن المؤسسات الصحفية ، ثم نذكر الأسس التي ارتكزت عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية أو أركان المسؤولية ، وبعد ذلك نتعرض لتصنيفات المسؤولية الاجتماعية في الكتابات اللاحقة لنظرية لجنة حرية الصحافة شارحين مدى تطور أطروحات منظري المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة .

١ - محددات المسؤولية الاجتماعية للصحافة :

لقيت دعوة لجنة حرية الصحافة لصحافة حرة ومسئولة صدى داخل الولايات المتحدة وخارجها في بلدان أوروبا ، وعلى رأسها المملكة المتحدة ، فتشكلت اللجنة

الملكية الأولى للصحافة عام ١٩٤٩ ، ودعت إلى إحساس العاملين في الصحافة بمسئوليتهم الاجتماعية ؛ حيث تقوم الفكرة المحورية لأفكار هذه النظرية على التنظيم الذاتى الاختيارى لمهنة الصحافة ، فتقوم الصحافة بتنظيم نفسها بنفسها وفقاً لمعايير هذه النظرية وتشكيل مجلس للصحافة^(٦٧) ، ووافق الممارسون في الولايات المتحدة على أن الحرية السلبية في النظرية الليبرالية غير مرغوبة في المجتمع الحديث ، وأن الحرية لابد أن ترتبط بالمسئولية ، فالإنسان ليس كائنًا عاقلًا راشدًا ، بل عرضة لعمليات تأثير واسعة النطاق من قبل خبراء العلاقات العامة^(٦٨).

ونص تقرير لجنة حرية الصحافة لعام ١٩٤٧ على أن صناعة الإعلام في الولايات المتحدة يجب أن تستمر في يد القطاع الخاص ، واطعة في اعتبارها المصلحة العامة . وقد كانت اللجنة مجموعة تصورات حول وظائف الصحافة في المجتمع الحديث ، وعدد من التوصيات للحكومة ، وللمؤسسات الصحفية ، نتعرض لها باختصار :

(أ) من حيث وظائف وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر ، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية :

- إعطاء تقرير الصادق والشامل والذكي عن الأحداث اليومية ، في سياق يعطى لها معنى .

- أن تعمل كمعبر لتبادل التعليق والنقد .

- أن تقدم وسائل الإعلام صورة مثلة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع .

- أن تقدم وسائل الإعلام أهداف المجتمع وقيمه وتوضحها .

- أن توفر وسائل الإعلام معلومات كاملة عما يجري يوميا^(٦٩).

(ب) أوصت لجنة حرية الصحافة الحكومة بتطبيق الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، وأن تعمل الحكومة على تسهيل ظهور وسائل إعلام جديدة ، واستمرار المنافسة بين الوسائل الكبيرة القائمة، كما طالبت اللجنة بإلغاء التشريع الذى يحظر على الأفراد مساندة إجراء تغييرات ثورية على المؤسسات القائمة ؛ لأن هذا التشريع يهدد المناقشات السياسية والاقتصادية .

(ج) أوصت لجنة حرية الصحافة المؤسسات الإعلامية بتقديم خدمة، تتسم بالتنوع والنوعية والكم الملائم لإشباع احتياجات الجماهير ، فضلاً عن زيادة مراكز الدراسة الأكاديمية والبحث والنشر في مجال الإعلام ، وإنشاء هيئة جديدة ومستقلة لتقييم أداء الصحافة لعملها ، وتقديم التقرير السنوى حول هذا الأداء .

(د) أوصت اللجنة العاملين بمجال الإعلام بنقد متبادل وعنيف لبعضهم البعض ، وأن يقبلوا مسئوليتهم كناقل عام Common Carrier للمعلومات والمناقشة^(٧٠).

كما حدد باحث بريطاني المبادئ الأساسية لنظرية المسئولية الاجتماعية في الالتزامات التالية :

(أ) إن وسائل الإعلام يجب أن تقبل ، وأن تنفذ التزامات معينة للمجتمع .

(ب) إن هذه الالتزامات يمكن تنفيذها فقط بوضع معايير مهنية لنقل المعلومات ، مثل: الحقيقة ، الدقة ، الموضوعية ، التوازن .

(ج) لتنفيذ هذه الالتزامات ، يجب أن تنظم وسائل الإعلام نفسها بشكل ذاتي .

(د) إن وسائل الإعلام يجب أن تتجنب مايمكن أن يؤدي إلى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية أو توجيه أى إهانات إلى الأقليات .

(هـ) إن وسائل الإعلام يجب أن تكون متعددة، وتعكس التنوع في الآراء وتلتزم بحق الرد .

(و) إن المجتمع والجمهور من حقه أن يتوقع من وسائل الإعلام معايير رفيعة لأداء هذه الوظائف في إطار المصلحة العامة^(٧١) .

كما قدم أستاذ أمريكي رؤية جديدة للمسئولية ، تقول إنه إذا قامت الصحيفة بإعلام الناس والمحافظة على خصوصيتهم ومراعاة قيمهم فهذه نصف المسئولية ، ولكن النصف الآخر هو بيان مسئولية الجماهير تجاه المادة المذاعة التي هي بدورها تجاه أنفسهم ؛ إذ يجب على الجمهور ألا يتعامل مع مايقدم من خلال الصحافة والتلفزيون على أنه وجبة كتلك التي يشتريها من السوبر ماركت ، بل عليه أن يدرس الوقائع ولا يتقبلها كما يقرأها أو يسمعها ، يزن الأفكار التي تتفق مع ميوله ، والتي تختلف

ويضع افتراضاته الأساسية محلاً للنقاش^(٧٢)، كما ساوى باحث آخر بين المسؤولية الاجتماعية وصدق الأخبار والحيدة ؛ لأنها أساس حق القراء في المعرفة ، ثم المناقشة الديمقراطية الحق في المجتمع ، والتي تساهم في تطويره^(٧٣).

٢ - تصنيفات المسؤولية الاجتماعية للصحافة :

انتقل المنظرون للمسؤولية الاجتماعية من العرض الوصفي للمحددات المسؤولية الاجتماعية ومطالبهم من الناشرين والجمهور ، ودوافع قيامها إلى جهد آخر أكثر تطوراً في محاولة للغوص في أعماق الظاهرة الاتصالية ؛ لمعرفة من أين تنبع المسؤوليات الصحفية ، وكيف تتواءم المسؤوليات مع النظريات القانونية والأخلاقية ، وكيف تعمل في سياقات خاصة .

وقد فرق عدد من الباحثين بين لفظي Resonsibility و Accountability في مغالجتهم للمسؤولية فقد اعتبروا اللفظ الأول تعبيراً عن مسؤولية الصحفيين «عن» التزامات محددة كالدقة الموضوعية وحماية الخصوصية ... إلخ ، واللفظ الثاني تعبيراً عن مسؤولية الصحفيين "تجاه" أنفسهم أو مؤسستهم الصحفية أو مجلس الصحافة^(٧٤) .

ويقسم لويس هودجيز Hodges المسؤوليات الصحفية إلى مسؤوليات وجوبية ، وتعاقدية ، وذاتية :

(أ) فالمسؤولية الوجوبية Assigned في الصحافة تكون حين تحدد الحكومات مسؤوليات الصحافة ، كما تظهر للمراقب الخارجى للنظام الإعلامى . وفي صحافة الولايات المتحدة مسؤوليات قليلة من هذا النوع ، فالحكومة تحدد واجبات سلبية أى الامتناع عن الإتيان بأفعال محددة مثل القذف وتشويه السمعة ، ولكن لا تحدد واجبات إيجابية « أى أفعال » ، مثل نشر خطاب الرئيس أو حاكم الولاية ، كما يعمل الصحفيون من خلال تراتبية (هيراركية) محكمة ؛ فالمندوب يعين لتغطية أخبار/ ندات معينة ، وكذلك المحرر عليه مسؤوليات سلبية وإيجابية^(٧٥) .

الفصل الأول

(ب) المسؤولية التعاقدية Contracted فالصحافة تقوم بمسئولياتها في الولايات المتحدة من خلال ميثاق مع المجتمع ، وليس من خلال عقد رسمي مكتوب ، ولكن هذا لا يجعله أقل واقعية ونفاذاً ؛ فالجتماع يمنح الصحافة حرية في العمل ، افتراضاً أنها ستسد حاجته للمعلومات والآراء ، وهو من حيث الشكل أقرب لعقد الزواج فالواجبات الخاصة ليست محددة بدقة ، كما أن المؤسسات الإعلامية تهتم بما تحتاجه الجماهير والجماهير ، حرة في اختيار منتجات المؤسسة .

وثمة نقد يمكن أن يوجه إلى هذه النقطة حيث أنه - في الغالب - حتى لو أحلت المؤسسات بمسئولياتها تجاه الجمهور .. فإن عادات القراءة والاستماع والمشاركة ستمثل ضغطاً على الجمهور ؛ كى يتعرض للوسيلة كما أن إخلال المؤسسة الإعلامية بمسئولياتها التثقيفية والتعليمية لن يثنى الجمهور عن متابعتها ؛ خاصة مع نقص التعددية على مستوى الوسائل وعلى مستوى الآراء والاتجاهات . كما يفترض الباحثون أن الصحفيين الأفراد يكونون مشتركين في هذه الحالة في عقدين : الأول مع المؤسسة الإعلامية حيث تكون المسئوليات تجاهها رسمية واضحة ، والثاني مع الجماهير ، وتكون المسئوليات غير رسمية وغير واضحة .

(ج) المسؤولية الذاتية Self-imposed حيث يبنى الصحفيون الأفراد في أذهانهم حساساً بالممارسة الرفيعة ، يلزمون أنفسهم بمحض إرادتهم بحثاً عن المبادئ وخدمة تحريرين وهؤلاء ينظرون لقرارهم بأن يعملوا صحفيين على أنه رسالة نبيلة ، أكثر من أنه عملاً في صحيفة ، أو أنه على حد تعبير لوثر كينج King نداء باطنى بقوة داخلية أنفسهم ليكونوا متميزين وأصحاب واجبات متميزة (٧٦) .

وبعبارات أكثر تركيزاً ، يعتقد ميرل Merrill أن هناك ثلاث نظريات لمسئولية الصحافة (٧٧) :

الأولى : التي تحدد قانوناً ، وتنفذ بواسطة الحكومة .

ثانية : التي تحدد مهنياً ، وتنفذ من مؤسسات الصحافة .

الثالثة : التي تحدد جماعياً (من الصحفيين والهيئات الاجتماعية الأخرى) ؛ الصحفيون أنفسهم .

ويعلق بأن « النوع الأخير أحسنهم وأكثرهم توافقاً مع مجتمعنا ، وأيديولوجيتنا ودستورنا واهتمامنا وإعلاننا للمجتمع التعددي » ،

ويعتبر (ميرل) متناقضاً مع نفسه في العبارة السابقة ، إذا عرفنا أن جون ميرل ، هو أكثر المنظرين الأمريكيين في الإعلام حملاً على نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة ، وأكثرهم قدحاً لآليات التنظيم الذاتي للصحافة ؛ حيث يعتبر أن أفكار المنظرين لهذه النظرية - منذ تقرير لجنة حرية الصحافة وحتى الآن - أكثر تهديداً لحرية الصحافة من الممارسات الصحفية غير المسؤولة ؛ « حيث أسلم الصحفيون قيادتهم لجماعة أخرى غير جماعتهم المهنية »^(٧٨) ، على النحو الذى سيرد بالتفصيل في النقطة الثالثة في هذا المبحث .

ويحدد (دينى إليوت) أنواع المسؤوليات الصحفية كالتى ، تبعاً للهيئة المسؤولة ، والجهة المسؤولة أمامها :

(أ) مسؤولية الإعلام تجاه المجتمع ، فوسائل الإعلام عليها واجبات في إمداد الجماهير بالمعلومات وبذل الجهد لعدم الإساءة للأفراد .

(ب) مسؤولية مؤسسات الإعلام تجاه المجتمع المحلى ، بتحديد السياسات التى تحكم السلوك ؛ لجعل المعلنين والجمهور على علم بما يتوقعونه منها .

(ج) المسؤولية أمام النفس لأن الصحفيين أكثر من ممثلى وسائل الإعلام ؛ فهم مسئولون أخلاقياً عن أفعالهم حتى لو كانت موجهة من أناس آخرين فعبارة مثل « رئيس التحرير أمرنى بذلك » أو « كل الصحفيين يفعلون ذلك » لا تصلح كمبرر، أما النقد الذاتى فهو ضرورى للصحة الأخلاقية لأية مهنة^(٧٩) .

ويتفق المؤلف مع لويس هودجز بأن مضمون وسائل الإعلام له ثلاثة مستويات للمسؤولية .

- ١ - مستوى الوظائف التى يقوم بها والأدوار الاجتماعية التى يلعبها .
- ٢ - مستوى المعايير التى ترشد الصحافة فى أدائها لوظائفها .
- ٣ - مستوى نوع الممارسات التى يجب أو لا يجب أن يختارها الصحفيون ، إذا ودوا الالتزام بهذه المعايير^(٨٠) .

فالصحافة تؤدي عدة وظائف أساسية ، هي :

- الوظيفة السياسية بإعلام المواطنين بما تفعله الحكومة والقوى السياسية الأخرى ؛ بحيث تغدو جزءاً متكاملًا من العملية السياسية ، وهي الوظيفة التي تسمى بالوظيفة الرقابية أو Watch Dog .
- الوظيفة التعليمية بإتاحة الفرصة لعرض الأفكار والآراء ومناقشتها ؛ لتكون منتدى للأفكار .

- الصحافة كخدمة لضخ المعلومات المتوازنة والدقيقة .
- الوظيفة الثقافية كمرآة للمجتمع وتأكيد قيمه .
- الوظيفة الاقتصادية لتعريف الناس بالسلع والخدمات .
- وظيفة التأريخ Record - Keeping Functon ^(٨١) .

ونتيجة لتعدد تخصصات نقاد وسائل الإعلام بين متخصصين في الفلسفة والسياسة، فقد جاءت اهتمامات النقاد البريطانيين لتتصيف وظائف ومسؤوليات أخرى للصحافة بجانب وظيفة الإمداد بالمعلومات ، وهي : إثارة الاهتمام بالقضايا العالمية كالبيئة والموارد والسكان ومشكلات التصحر وحرف التربة وطبقة الأوزون ، والتصدى للأفكار الشوفينية والنعرات القومية ، التي تهدد بالحروب وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية ^(٨٢) .

المستوى الثاني : المعايير

- يلخص أجي وأولت وإميري Agee, Ault & Emery القانون الأخلاقي للصحافة في خمس دوائر متداخلة، يوضحها شكل (٢) ، والدوائر من الداخل للخارج كالتالي :
- الدائرة الداخلية الأصغر تمثل المعايير المهنية والممارسات الأخلاقية للأفراد ، بالإضافة إلى حراس البوابة ، الذين يحددون ماذا نقرأ ونسمع ونرى .
 - الدائرة الثانية تمثل معايير الوسيلة الإعلامية ومواثيقها الداخلية ، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة ، ولا بد أن يستجيب الأفراد في الدائرة الأولى لمعايير المؤسسة في الدائرة الثانية .

- الدائرة الثالثة لمعايير المهنة التي تضعها الهيئات الصحفية المستقلة لتنظيم عمل وسائل الإعلام المختلفة ، مثل الجمعية الأمريكية لمحرفى الصحف ، وجمعية الصحفيين المهنيين .

- الدائرة الرابعة تمثل الفلسفات الإعلامية الأساسية وقوانين الحكومات فى النظريات المختلفة السلطوية ، السوفيتية ، الليبرالية ، المسؤولية الاجتماعية ، وتحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية توجد واجبات الملاك والمديرين .

- الدائرة الخامسة وتمثل الحدود التى يسمح بها الناس لكل معايير النشاط الإنسانى ، والتى لا تتخطاها الهيئات والأفراد (٨٣) .

وقد اهتم كثير من الباحثين من خارج الأكاديمين المتخصصين فى الإعلام بالظاهرة الأخلاقية للإعلام والصحافة لسببين أساسيين ، الأول : زيادة الاهتمام بأخلاقيات المهن الأخرى كالتب والمحاماة ، الثانى : أن كثيراً من ممارسات الإعلام توصف وتحلل بعبارات بالأساس أخلاقية ، مثل : الحرية ، والموضوعية ، والخصوصية فيحتاج الاهتمام بها إلى جهود دراسى الفلسفة والأخلاق مثلما يحتاج لدارس الإعلام (٨٤) . وقد وضع ذلك فى المملكة المتحدة أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية ؛ لأنه لم يتح فى بريطانيا دارسون كبار للأخلاقيات الصحفية ، مثل : ريفرز وميرل ودينيس ماكويل من داخل الجماعة العلمية المتخصصة فى الإعلام ، فتمت مناقشتها بواسطة أساتذة الفلسفة .

ويحدد كليفورد كريستيانز Christians خمسة واجبات أخلاقية للصحفى ، هى : واجبه نحو نفسه بعدم التناقض بين الأقوال والأفعال ، وواجبه نحو العملاء بالالتزام للمعلن مع عدم إغفال حقوق الجمهور ، وواجبه تجاه المؤسسة بالولاء لها ، وواجبه تجاه زملائه باحترام قواعد الزمالة ، وواجبه نحو المجتمع وهو ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية (٨٥) .

الحدود القصوى للسماح الأخلاقي للجماهير

الفلسفة والقوانين التي تحكم العمل الإعلامي

معايير الهيئات الصحفية المستقلة

معايير المؤسسة الإعلامية

ممارسات

الإعلاميين الأفراد

أخلاقيات الصحفي

أخلاقيات الصحافة

قيم النقابات ومجالس الصحافة

الإطار التشريعي

الإطار الثقافي للمجتمع (الدين - الأعراف الاجتماعية)

شكل (٢) : الأطر المرجعية لمعايير العمل الصحفي .

المستوى الثالث : القيم المهنية

وتشمل معايير جمع الأخبار : كاحترام الخصوصية ، وتجنب خداع المصادر وصراع المصالح ومعايير كتابة الأخبار : الدقة ، الموضوعية ، والتوازن ، والشمول ، وهو ماسيتم التعرض له بالتفصيل في الفصل الثاني .

ومن خلال عرض مستويات وتقسيمات المسؤولية ، يمكن ملاحظة الآتى :

١ - وضوح الاتجاه البرجماتى الأخلاقى الوضعى فى أنواع المسئوليات والمعايير ، وغياب المرجعية الدينية التى يستمد منها الإعلاميون تصوراتهم الأخلاقية ، باستثناء (هودجز) فى تقسيمه للمسئولية ؛ حيث ذكر فى النوع الثالث للمسئولية أمام النفس تعبير (القوة الباطنية المتعالية عن الواقع) .

٢ - ويرتبط بذلك مبدأ النسبية الأخلاقية ، والذى ظهر فى المساهمة النظرية التى قدمها أجى وزملاؤه ؛ حيث كان سقف الكوابح المعيارية عندهم هو (مايسمح به الناس لمعايير النشاط الإنسانى) فما يسمح به الناس الآن ، ليس ماسمحوا به منذ قرن ، ولا ماسيسمحون به بعد ٥٠ عاماً .

٣ - عدم رصد قوى التأثير والتأثر بين أنواع المسئوليات والواجبات المختلفة ، فكيف تؤثر المسئولية أمام النفس على المسئولية أمام المجتمع ، خلافاً للتصور المتكامل ، الذى قدمه سيد عثمان فى التصور الإسلامى للمسئولية .

٤ - مجافاة بعض التصورات لأسس الأخلاق الوضعية وعلى رأسها الحرية ، عندما قال إليوت إن الصحفى مسئول عن أفعاله أخلاقيا ، حتى ولو كانت موجهة من آخرين .

٥ - بعض الوظائف المطروحة فى سياق المسئولية الاجتماعية ، مثل : الاهتمام بالقضايا العالمية كالبئة ، ومقاومة الاتجاهات الشوفينية ... إلخ ، والتى اهتم بها الباحثون العرب قبل أربعين عاماً ، حينما قدم الدكتور مختار التهامى تصوره النظرى عن « المسئولية العالمية للصحافة » ^(٨٦) .



ثالثاً : نقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة

تعرضت نظرية المسؤولية الاجتماعية للصحافة لعدد من الانتقادات ، يمكن حصرها في خمسة أنواع ، هي :

- الانتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة .
- الانتقادات التي ترى في المسؤولية الاجتماعية انتقاصاً من حرية الصحافة .
- الانتقادات التي دلت - بشكل مباشر أو غير مباشر - على عجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح الأداء الإعلامي في الغرب .
- الانتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة .
- الانتقادات التي انطوت على فهم أعمق للظاهرة الإعلامية .

١ - الانتقادات الموجهة للجنة حرية الصحافة

تعرضت لجنة روبرت هوتشتر للنقد فيما يخص طبيعة تكوينها ، والأفكار التي طرحتها هي :

(أ) أن اللجنة تكونت من اثني عشر أكاديمياً ، ولم تضم في عضويتها أى صحفي أو أية شخصية إعلامية . ولذلك فإن عديداً من المحررين أكدوا أنهم لن يأخذوا تقريرها بجدية لأنه سطحي وغير واقعي وغير عملي ، ومحاط بأوهام يدرك الصحفيون المحترفون بأنه لا وجود لها ^(٨٧) ، ولعل هذا يرجع إلى أن الصحافة تصيها حساسية معينة ، عندما يتجاسر أى شخص أو جماعة من خارجها على نقد أو تقويم أدائها ؛ خاصة وأن من بين مهامها الرئيسية النقد والتقويم للأحداث والوقائع ، ولكن خارج حدود بيتها .

(ب) أُلْهِمَت اللجنة بالتحيز ، وأن إدراك أعضائها للأداء الصحفي غير منصف ؛ إذ إن الأداء ليس بهذا السوء وانتهاك الأخلاقيات ^(٨٨) .

(ج) استخدام اللجنة لعبارات مطاطة غير محددة مثل (قيم وتقاليد المجتمع) ونشر (تقرير صادق وكامل وذكي) إذ مَنْ يحدد تقاليد المجتمع في فترة زمنية ما ، كما أنه من المستحيل نشر كل الأخبار ؛ فالعمل الصحفي يتطلب انتقاء وتمييز

لبعضها ، كما أن اللجنة فشلت في إدراك الوظيفة الترفيهية للإعلام بجانب الوظيفة الإخبارية ^(٨٩).

٢ - الانتقادات التي رأت في نظرية المسؤولية الاجتماعية انتقاصاً لحرية الصحافة

وقد تزعم البروفيسور جون ميرل - كما ذكرنا - هذا الاتجاه ، على الرغم من أنه أكثر نقاد وسائل الإعلام في الولايات المتحدة ، وقد وصفها بأنها موجهة نحو الترفيه واللعب Entertainment / Play - Oriented فقد نحى منحى شديد المحافظة في مقابل نظرية المسؤولية الاجتماعية ، وكرس عددا كبيرا من مؤلفاته لتفنيد ونقد آراء منظريها؛ بحيث يمكن القول إنه تبنى اتجاها رجعيًا ، وتمسك بالنظرية الليبرالية القديمة ، فقد ذكر إن « إملاء المسؤولين على الصحفيين عمل متعجرف ودكتاتوري ، ويجب مقاومته لأنه يفترض أن جماعة أخرى خارج الجماعة المهنية للصحافة أكثر وعياً بما هو مسئول اجتماعياً ، وإذا اتبع الصحفيون هذا المفهوم .. فإنهم سيتخلون إرادياً عن صفة الليبرالية الحميمة مرددين هراء مثالياً ، وعبارات رمادية غير محددة » ^(٩٠).

وفي عام ١٩٦٥ ، في بداية كتاباته النقدية عن المسؤولية الاجتماعية ، ذكر أنها « بداية التدخل الحكومي في الصحافة تحت شعار له رنين جميل أخاذ مثل الأمومة ، والحب اسمه المسؤولية الاجتماعية ، ولكنه مفهوم غامض ، ونسبى للغاية » ^(٩١) ، وقد رد ريفرز وشرام على ميرل قائلين إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية قد يكون غامضاً في بعض الأحيان ، ولكن ليس هناك تدخل حكومي حتى الآن (عام ١٩٦٩) « ولكن السؤال المهم هل نحن حقاً مازالت تحكمنا النظرة الليبرالية ، التي كانت تسوغ لأي مالك للصحيفة في نهاية القرن الماضي كي يشوه ويحرف ، واثقاً أن القارئ الراشد سيلتقط الحقيقة من بين ركام الأكاذيب » ^(٩٢).

وقد رأى ميرل في كتاباته الحديثة أن حرية الصحافة هي الحرية النسبية والواقعية ، وليست حرية المثاليين ومحبي المطلق ، وأن الصحافة في الولايات المتحدة حرة لأنها تتمتع باستقلالية تحريرية . ولكن نقص وجود الحرية يرجع الى أن الصحفيين ، تحت

ظروف معينة ، لا يريدون ممارستها بالفعل ، ولكن هذا لا ينفي وجود الحرية ، وعلى الرغم من القيود الذاتية ، فلا يمكن الزعم بأن المسؤولية جاءت لتعيد للصحافة حريتها (٩٣).

وإذا استعرنا منطق التفكير البرجماتي .. فإن هذه القضية الفلسفية التي يثيرها ميرل غير واقعية، ولا محل لها من البحث ، إذا أخذنا أيضا في الاعتبار عبارات وليم جيمس لأن النتائج المترتبة على الوضع القائم هي غياب الحرية ، سواء أكان الصحفيون غير قادرين أم غير راغبين فإن النتيجة واحدة ؛ فالحرية والمسؤولية هما القطبان اللذان يقف بينهما الصحفي في البلاد الغربية ، وهما وجهان لعملة واحدة ، والمسؤولية هي السيف المسلط على إساءة استخدام الحرية ، ويمكن الاضطلاع بالمسؤولية ، إذا لم يكن نقص الحرية عائقاً في اتخاذ قرارات الصحفي الشخصية ، والصحفي المسئول دائماً يعيش على خيط رفيع بين متطلبات المجتمع واحترام حقوق الآخرين ، ومنع إساءة استخدام الحرية (٩٤).

٣ - الانتقادات الدالة على عجز نظرية المسؤولية الاجتماعية عن إصلاح أداء الإعلام الغربي

على الرغم من مرور حوالى نصف قرن على ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية وتعدد الكتابات الشارحة لها ، وانتشار موثيق الأداء المهني ، ومجالس الصحافة في الولايات المتحدة وكثير من البلدان الأوروبية .. فإن النقد الموجه لوسائل الإعلام هناك يزداد بمعدلات كبيرة ، دافعة بالشك في امكانية إصلاح مهنة الصحافة والإعلام بالتنظيم الذاتى لها ، وستعرض لمناقشة الانتقادات الموجهة للصحافة والإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة :

(أ) ففي الولايات المتحدة الأمريكية :

ساد جو من التفاؤل الدوائر الأكاديمية طوال الخمسينيات والستينيات ، فكتب مونتهجرى كيرتس Curtis « أنه في غضون شهور أو أعوام سيرفض الجمهور

الصحف غير المسؤولة التي لا تحترم الأخبار وتماًلاً أعمدها بالتوافه من الأمور، وستموت هذه الصحف أو سيتم استيعابها، وستكون هي العقوبة النهائية للفشل في القيام بالمسؤولية» ^(٩٥). ولكن الأمور لم تكن بهذه البساطة، فمنذ نهاية الستينيات أصبحت وسائل الإعلام أكثر وضوحاً وتغلغلاً في الحياة الأمريكية، وكان لتغطية حرب فيتنام، وقضية أوراق البنتاجون، وإسقاط الرئيس نيكسون بعد فضيحة ووترجيت الدور الأكبر في الكشف عن حقيقة أن وسائل الإعلام فاعلة بشكل كبير في الحياة السياسية والاجتماعية، ومن ثم أخذ الجمهور ينظر لها بصورة أكثر نقدية مدركاً مدى خطورتها ^(٩٦)، وكانت من أهم الانتقادات الموجهة للصحافة والإعلام:

• انخفاض مصداقية الصحافة، وضعف الثقة في وسائل الإعلام؛ فقد نقص توزيع الصحف في الثمانينات وكذلك اشتراكات محطات الراديو والتلفزيون، وأثبت مسح الجمهور انخفاض تقدير الجمهور لوسائل الإعلام وشكهم في قيامها بوظائفها، وكان رد الفعل لذلك زيادة متنامية في الاهتمام بأخلاقيات العمل الإعلامي في صورة كتب أكاديمية وصحفية، ومؤتمرات وورش عمل ومسوح للقائم بالاتصال والجمهور، وتخصيص دوريات علمية خاصة لأخلاقيات العمل الصحفي، مثل: Journal of Mass Media Ethics ^(٩٧).

• مع تفجر ثورة الجنس في الولايات المتحدة خلال الستينيات والسبعينيات، زادت بشكل كبير المطبوعات والأفلام الإباحية Pornography حتى غدت صناعة قائمة بذاتها، كما ازداد العنف المقدم في وسائل الإعلام مطبوعة ومرئية، حتى شكت الجماهير أن الإعلام الأمريكي تحول لما يسمى بالإعلام الفاضح / العنيف Porno - Violent Media. وفي مقابل ذلك حاولت بعض المحاكم الأمريكية التفرقة بين الجنس Sex في وسائل الإعلام، والفحشاء Obscenity للسماح بتقديم عرى الجسد البشري ولكن في سياقات فنية، وكتب علماء الاجتماع الأمريكي أن الأخلاق الأمريكية في انحدار مستمر، بفعل عدم إحساس بعض الناشرين بمسئولياتهم تجاه المجتمع ^(٩٨).

• زادت الشكوى من أن وسائل الإعلام تنتهك بلا مسوغ حياة الأفراد الخاصة، وتحط من كرامتهم وهناك صعوبة يلاقيها بعض المتهمين في الحصول على محاكمة عاجلة بسبب النشر ، كما ازداد الوعي بأن الصحافة أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوى والخدمات مقابل الحصول على المعلومات ، ووصل الأمر - في بعض الحالات - إلى أن تتحول عملية التغطية الاستقصائية الى نوع من الابتزاز، الذي تمارسه الصحافة لحساب جهة أخرى منافسة للجهة المستهدفة^(٩٩).

(ب) وفي المملكة المتحدة :

كان توجيه النقد لكل أطراف العملية الاتصالية هي سمة الرؤية النقدية للمنظرين البريطانيين فيما يتعلق بمعايير وأخلاقيات العمل الإعلامي ، فيذكر أندرو بيلس أن « الصحافة مهنة محترمة ، ولكن هناك من ينزع عنها هذا الاحترام ؛ فالحكومات من كل التوجهات الأيديولوجية تتحكم فيها عن طريق الرقابة والسيطرة بشكل ناجح في أغلب الأحيان ، والملاك يستخدمون الإعلام طلبا للقوة والسلطة وأحيانا لجنون العظمة ، والصحفيون لا يريدون أن يزعمهم أحد بالحديث عن الممارسة الأخلاقية ، وحتى الجمهور لم يعد يعتبر الصحافة جادة لاهتمامه بالتفاهات وقبوله للمعايير الآدائية الهابطة»^(١٠٠)، ولعل هذا التوجه يرجع إلى انضمام عدد من أساتذة الفلسفة ، والسياسة لنقاد وسائل الإعلام ، بجانب أساتذة الصحافة والإعلام اليساريين ، أمثال : جيمس هالوران ، دنيس ماكويل ، ويمكن ذكر أهم الانتقادات الموجهة للصحافة :

• تناقص الاهتمام بالشئون العامة والشئون السياسية ؛ لأن أبحاث التسويق أوضحت أن اهتمام المرأة والشباب بهذه الشئون محدود ، وهم أكثر الفئات قراءة للصحف ، وتكمن الخطورة أن تناقص الاهتمام بالشئون العامة يهدد بتقليل أهمية الصحافة كأداة ؛ لنقل المناقشة الحرة في المجتمع ، ولتحقيق حق الجماهير في المعرفة ويهدد بتحويلها إلى أداة للتسلية والترفيه .

• زيادة الاهتمام بالشئون الإنسانية ومواد التسلية ، وتركيز الصحف الشعبية على أخبار الحوادث والجرائم . وفي سبيل الحصول على هذه القصص ، ضحت

الصحف بالمعايير المهنية فبرزت مشكلة صحافة الشيكات التي تتعلق بقصص تافهة ذات طابع جنسى تدفع الصحيفة فيه مبلغًا من المال لشخصية تروى مذكراتها ، والتخلي عن المعايير المهنية بزيادة معدلات الإثارة والتحيز السياسى وانعدام الدقة ، ونشر الأكاذيب . وأصبح الكثيرون ينظرون للصحافة البريطانية على أنها قد أدت إلى تدهور الديمقراطية البرلمانية فى بريطانيا ^(١٠١)، وقد فسر بعض الباحثين ذلك بأنه ليس هناك ضمانات قانونية أو دستورية للصحافة فى بريطانيا ؛ مما أدى لتلاشى قيم الحقيقة والعدل والتوازن ^(١٠٢).

• ازدياد الاحتكار لصناعة الصحافة والإعلام فى بريطانيا ، وظهور أباطرة الصحافة البريطانية الثلاثة : ميردوك ، وماكسويل ، وستيفز ، المسيطرين على ٨٣% من توزيع الصحف القومية اليومية بالإضافة إلى سلاسل كبيرة من الصحف الإقليمية والتي تصل لحد الاحتكار المحلى فى بعض المدن ^(١٠٣).

وأى محاولة للخروج على المنظومة الاحتكارية للملكية الصحافة فى الغرب ، يُضَيَّقُ الخناق عليها وتُجبر على الركوع ، ولعل فى مثال صحيفة الاندبندانت ونشرها « ويتام سميث » خير دليل على ذلك ، فقد حاول فى عام ١٩٨٦ أن يصدر صحيفة مستقلة ، ولكنه واجه صعوبات بالغة على رأسها صعوبة المنافسة فى سوق ، تعتمد على التركيز والاحتكار ؛ لأن مكاسب الاحتكارات من مشاريعها التجارية الأخرى تغطى خسارة الصحافة . وقد حاول ويتام سميث الخروج من عثرته بالاندماج مع صحف إسبانية وإيطالية ، إلا أن هذا لم يجد ، ولاقت « الاندبندانت » مصيرها المحتوم ببيعها إلى مجموعة « ميرور » التي يمتلكها بارون الصحافة روبرت ماكسويل ^(١٠٤).

ولعل مايزيد الصورة سوءاً أن التطور التكنولوجى المتمثل فى شبكات المخططات الفضائية مهددة بالاحتكار أيضا من قِبل الشركات العالمية الكبرى ؛ بحيث يمكن تشبيه مايجد فى صناعة الإعلام فى أوروبا وأمريكا والسعى للتركيز والاحتكار ، بقول (فيرنر زومبارت) Sombart عن صاحب العمل الرأسمالى ، بأنه يتطلع إلى غاية لانهائية ؛ لأنه حينما تصبح الغاية أن تزدهر الأعمال لا أن تلبى حاجة للجماعة ، فيستحيل أن يصل الرأسمالى لنقطة يمكن أن يتوقف عندها ويقول : كفى .

٤ - الانتقادات الموجهة لآليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة

(أ) موثائق الشرف المهنية :

وصف « ميرل » موثائق الشرف المهنية بأنها من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة بجانب مجالس الصحافة ، وناقد الصحيفة (محامى الشعب) Ombudsman . وبرز ذلك الموقف لأن الموثائق « تتضمن داخلها رغبة للإذعان لرأى واحد ، فأحد الأفراد أو الجماعات يعتبر نفسه وصياً على الأداء الإعلامى ، بالإضافة إلى أنه لا يحتوى على كل المشكلات الأخلاقية التى يواجهها الإعلاميون . وعملياً .. لا يجب على الصحفى ، ولا يمكن له ، الانصياع لأحكام فرضها عليه آخر ، حتى ولو كان زميلاً له ، كما أن صياغتها عبارة عن كلشيهات محفوظة ، وعبارات مطاطة صعبة التحديد ، وغير عملية بالمرّة ؛ إذ إن الصحفيين يستجيبون لضغط العلاقات العامة أكثر من أى تأثير مهنى داخلى » ^(١٠٥)، ويقع ميرل فى تناقض مع نفسه ، حين يصفها بأنها « عديمة النفع والجدوى » ، بعد أن وصفها بأنها آلية خطيرة على حرية الصحافة .

(ب) مجالس الصحافة :

لاقت الفكرة نجاحاً محدوداً فى الولايات المتحدة الامريكية ، ولم تنجح سوى المجالس المحلية فى مينسوتا ، هونولولو .. أما المجلس القومى للصحافة ، فقد واجه ضغوطاً عديدة ، منها : نقص الاهتمام الصحفى وقلة وعى الناس به ، وقد حل المجلس نفسه فى ٢٢ مارس ١٩٨٤ ^(١٠٦) ، وارتكزت معارضة الإعلاميين له على أن وسائل الإعلام يتم انتقادها بالفعل من قبل القراء والمشاهدين والجماعات المهنية ، وأن مجالس الصحافة هى بداية الطريق للتدخل الحكومى بإدخال ممثلين للدولة من بين أعضائها ^(١٠٧) . كما طعن ميرل فى نزاهة هذه المجالس قائلاً إن لها مشكلات فى المصادقية ، كما أن أعضائها ليسوا فوق مستوى الشبهات حيث يمكنهم استغلال مناصبهم ضد الإعلاميين ^(١٠٨) .

أما مجلس الصحافة في بريطانيا .. فقد وُجِعت إليه انتقادات ، أبرزها : أنه أصبح جهاز علاقات عامة للصحافة ، يهدف تقليل نقد الجمهور لها ، وتقليل الحاجة إلى معالجة بعض الجوانب عن طريق التشريع ، كما أنه دافع عن حرية الصحافة في مواجهة الدولة فقط ، وليس في مواجهة القوى الرأسمالية ، ولم يسهم في مقاومة الاتجاه إلى التركيز والاحتكار ، وعارض إصدار أول قانون للاندماج والاحتكار في عام ١٩٦٥ ، وكذلك فقد رفض إصدار ميثاق للشرف الصحفي ، وإصداره إعلانات مبادئ بديلاً له ، فضلاً عن عجزه عن مواجهة الممارسات المهنية الهابطة ، في مقدمتها : اختراق الخصوصية ، وصحافة دفتر الشيكات ، والتحيز ، علاوة على ضعف ميزانيته ، وقلة الإعلان عن أنشطته^(١٠٩).

(جـ) ناقد الصحافة / محامي الشعب Ombudsman :

وهي فكرة نشأت أساساً في السويد قبل سبعين عاماً ، ففي العشرينيات من هذا القرن كانت في السويد مجالس وطنية للصحافة ، وقد طرحت الفكرة للتداول لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٧ في جريدة (نيويورك تايمز) ، عندما أرادت الصحف أعمال مبدأ النقد الذاتي للإعلام عن طريق تعيين شخص ينهبها إلى أخطائها ، ويبصرها بمسئولياتها بدلاً من انتظار الغير (الحكومة - الجمهور) للقيام بذلك ، وحتى تزيد مصداقيتها بنقد نفسها . ولكن المشكلة الرئيسية كانت في طبيعة العلاقات بين ناقد الصحافة وإدارتها وعلاقته بالصحفيين العاملين ، فأثار البعض مشكلة إخلاصه للإدارة في بياناته العملية أو في علاقاته داخل حجرة الأخبار^(١١٠) ، كما أن محامي الشعب يمكن أن يسعى بتعليقه إلى سمعة المحرر الصحفي ، أو يضعف من قرارات المحرر ، كما يجب إعطاء المحرر/ المندوب حق الرد عليه^(١١١).

وإن كان بعض الصحفيين الكبار في الولايات المتحدة أشادوا بهذا النظام مثل ديفيد برودر مساعد رئيس تحرير « واشنطن بوست » ، الذي حكى تجربة صحفية مع ناقد الصحافة قائلاً : « عندما تم تعيين ناقد للصحيفة ، اعتقد البعض أنه سوء ظن بالمحررين والمندوبين ، ولكن حصاد التجربة كان مثمراً ؛ فأصبح كل منا حريصاً على

فصل الخبر عن رأيه ، ونسب كل كلمة لمصدر واضح ، كما نبهنا لفحص وإعادة تقييم تصوراتنا المسبقة عن الموضوع المزمع إجراؤه «^(١١٢).

٥ - الانتقادات المنطوية على فهم أعمق لمسئولية الإعلام :

وقد تميز بها الباحثون الفرنسيون ، وعلماء الاجتماع الأمريكيون : فقد أجرى كلودجان برتراند Berterand دراسة عميقة لأخلاقيات العمل الإعلامي في الولايات المتحدة : فقال إن بداية التفكير السليم في ظاهرة الإعلام الأمريكي والغربي بوجه عام تركز على أن الأخلاقيات السائدة هي مبادئ المشروع الخاص ؛ حيث ينتظر الآلاف من حملة الأسهم ، الذين لا يهمهم في العمل الإعلامي إلا التوسع والحفاظ على حصتهم المالية ^(١١٣).

فأخلاقيات العمل تستخدم كغطاء لممارسات أكثر سوءاً في وسائل الإعلام الأمريكية ، فقد انشغل نقاد الصحافة الأمريكية بالألا يخطئ الصحفي في ذكر اسم شخص ، أو ألا تُنتهك خصوصية أسرة أُبتليت بمصاب في أحد أبنائها ، أو ألا ينشر اسم الضحية في جريمة اغتصاب ، وهي أشياء في نظر الباحث الفرنسي جيدة ومهمة للإعلام ، ولكن جرى التأكيد عليها والترويج لمكافحتها لصرف النظر - بقصد أو دون قصد - عن أخلاقيات المؤسسة ، فلا يذكر أحد وقوف المؤسسات الإعلامية القائمة لعدة أعوام في وجه تطور محطات راديو FM أو تلفزيون الكابل Cable T.V ؛ حماية لمصالحها الاستثمارية ، وهو في ذلك يؤكد أن وسائل الإعلام الأمريكية - رغم ذلك - أفضل نموذج في العالم ، حيث يفوق الصحافة في بعض البلدان الأوروبية التي تنهكها الصراعات الحزبية فتضحى بالأخلاقيات من أجل السياسة ، كما أنها أفضل من صحافة العالم الثالث حيث وسائل الإعلام هيئات تابعة للحكومة ، يديرها حرس مدنيون Civil Guards ؛ للدعاية لإنجازات الحكومة المركزية^(١١٤).

وترتكز رؤية علم الاجتماع الأمريكي على أن الأدوار المتميزة للإعلام بمجرد منتج ثانوى للنظام الاجتماعى القائم ، والذي يقوم الإعلام فيه على الاستثمار الصناعى والمساندة الشعبية (عن طريق شراء المنتجات المعلن عنها في وسائل الإعلام) ^(١١٥)،

ولذلك .. فإن أنماط اتخاذ القرار داخل وسائل الإعلام تشكل لتلبية احتياجات حاملي الأسهم ، والمعلنين ، الأحزاب السياسية والأجهزة التنفيذية وأى مصادر أخرى تساند الإنتاج . ومن هنا تنبثق الأخلاقيات والمعايير التى تحمل مفهومها الخاص عن الحرية ، الموضوعية والقيمة الخيرية وغيرها ؛ لتكون تبريراً لاستمرارية أنماط اتخاذ القرارات .

ويشير دارسو سلوك المنظمات إلى ظاهرة تماثل القيم ؛ حيث يستبدل العاملون أولويات المؤسسة بأولوياتهم الخاصة ، من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التى يمر بها العاملون الجدد^(١١٦)، وإذا كان الموظف العام فى الولايات المتحدة أو. عضو البرلمان عليه واجبات التجاوب Responsiveness ، المسئولية Responsibility ، وتحمل التبعة أمام نفسه. وأمام أعضاء المجلس النيابى Accountability .. فإن الصحافة - كشريك فى العملية السياسية - تلتزم بالواجب الأول المرتبط بالسوق، ولكن دون أن تحمل نفسها أعباء الواجبين الآخرين^(١١٧).

ولما كانت الأخلاقيات النفعية المصلحية هى الأكثر انتشاراً بين الأفراد فى المجتمعات الإنسانية الحالية لفرط عمليتها .. فقد انتشرت أيضاً بين الجماعات والمؤسسات ، التى لم تعد مستقلة عن بعضها البعض فى المجتمع ، بل أصبحت تتساند وتتبادل التأثير ، وعلى ذلك .. فالصحافة فى المجتمع الحديث كانت وماتزال مستندة إلى مثل هذا النوع من الأخلاقيات البرجماتية^(١١٨).



المسئولية الاجتماعية للصحافة .. رؤية مصرية

يناقش هذا الجزء من الفصل الرؤية النقدية ، التي يقدمها المؤلف لمعالجة مفهوم المسئولية الاجتماعية للصحافة في إطار المدرسة المصرية بتياراتها الثلاثة المسيية والناقلة والناقدة ، التي يتبعها المؤلف بمساهمته النظرية ، التي يعتمدها في فهم المسئولية الاجتماعية للصحافة تجاه الجمهور، وداخل الجماعة المهنية الصحفية .



أولاً : التراث العلمى للمسئولية الاجتماعية للصحافة (رؤية نقدية)

تعتمد معالجتنا لمفهوم المسئولية الاجتماعية في إطار المدرسة المصرية على رؤية أساسية ، مفادها أنه لا يمكن فصل الخطاب العلمى الدارس لظاهرة اجتماعية كالصحافة والإعلام عن الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أنتجت ، والتي تؤثر وتتأثر بالظاهرة الاجتماعية المدروسة (الإعلام والصحافة) أيما تأثير ، ذلك مع عدم استبعاد التكوين العلمى والانتماء الأيديولوجى للباحث فضلاً عن قناعاته الاقتصادية والسياسية ، ودوافع سلوك هذا المنهج من جانبى في تناول « معالجة المنظرين المصريين لمفهوم المسئولية الاجتماعية » هي :

❦ عدم تبلور نظرية تفسر الأوضاع الإعلامية والصحفية في مصر ؛ نظراً للانقلابية « التي سادت هذه الأوضاع خلال أربعين عاما مضت ، الأمر الذى حدا بالمنظرين المصريين إلى أن يعالجوا مفهوم المسئولية الاجتماعية في إطار تناولهم للنظريات التي تحكم الإعلام في العالم أو في محاولتهم للبحث عن نظرية تحكم وضع الإعلام في بلدهم أو في تطلّعهم لنظرية تحكم الإعلام إما على مستوى العالم الإسلامى أو العالم ككل » .

❦ قمافت معالجة المفاهيم الإعلامية في إطار مدرسة علمية متكاملة لاتنفاء العوامل الذاتية والموضوعية ، اللازمة لتكوين هذه المدرسة في أى من الجماعات العلمية الدارسة للإعلام في مصر ، والتي يلخصها مصطفى سويى في :

أستاذ يدرّكه تلميذه عن أنه مشغول دائماً فكرياً أو عملاً بمحور البحث ، تلميذ يدرّكه أستاذه على أنه مرحب دائماً بالتلقى ، مستعد دائماً للامتنال « الطوعي » ، والتخلق المتواصل لقسمات المشروع البحثي كشاهد على سلامة الفكر والعمل المتواصلين ، داخل منظومة علمية لا تكف عن النشاط ، يحتل الأستاذ فيها مكانة محورية فهو مصدر تحديد المجال الرئيسي لاهتمامات المدرسة البحثية^(١٩).

وفي تصوري أن سيد عثمان أستاذ علم النفس التربوي بكلية التربية - جامعة عين شمس نجح في تكوين ما يمكن تسميته « بمدرسة علمية » في تناول مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، داخل كليته وجامعته وتعداها إلى كليات التربية والآداب في الجامعات الأخرى ، وهو الأمر الذي استتبعه أن تكون المفاهيم النظرية التي صاغها في كتبه - التي عاجلت المسؤولية الاجتماعية من منظور نفسي تربوي - فروضاً ، يتم اختبارها في معظم الدراسات الإمبريقية النفسية ، التي تتعرض لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .

● تاريخية إنتاج النص العلمي وارتباطه بالظروف المجتمعية العامة ، التي تخلق مناخاً علمياً متساعجاً أو مترمّماً ، يقبل الاختلاف أم يجرمه ، وهو الأمر الذي يرتبط بمدى استقلالية المؤسسات العلمية التي ينتمى إليها الدارسون ، لا سيما للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، الذي ينعكس في مدى تأثير « السياسي » في « العلمي » في إنتاج هؤلاء الدارسين على نحو ما سيتم بيانه .

ونستطيع أن نقسم تناول المدرسة المصرية لنظرية المسؤولية الاجتماعية إلى ثلاثة اتجاهات نعرض لها بالتفصيل .

١ - اتجاه ميسس للحقيقة العلمية

ويمثل هذا الاتجاه عبد اللطيف حمزة في كتابه (الإعلام له تاريخه ومذاهبه) ومحمد العويني في دراسته عن (الإعلام الخليجي) ، وبداية أقول أن إدراج هذين الأستاذين الجليلين تحت هذا التصنيف لا يقلل - على الإطلاق - من قدرهما على صعيد تأسيس دراسات الإعلام والصحافة والعلاقات العامة في مصر والعالم العربي .. كما لا يقلل من احترام المؤلف وإجلاله لهما .. وينبغي في هذا الصدد توضيح نقطتين ، الأولى : أن

صفة التسييس خاصة فقط بنقطة محددة ، وهى (مفهوم المسؤولية الاجتماعية) ، ولا تنسحب على بقية إنتاجهما العلمى المهم والأصيل ، الثانية : يزعم فيها المؤلف أن الظروف التى دفعت بهما لتسييس هذا المفهوم كانت من القوة والإلحاح بما لا يمكن احتمالاه - لا سيما للأستاذ الدكتور عبداللطيف حمزة - على نحو ما سيرد تفصيله .

(أ) عبد اللطيف حمزة .. و « قمع » الخطاب العلمى .

ذكر عبد اللطيف حمزة أن الصحافة المصرية « تسير هذه الايام (١٩٦٥) طبقاً لنظرية المسؤولية الاجتماعية ، ولكن فهما لهذه النظرية جاء مخالفاً بعض الشيء لفهم الدول الأوروبية والأمريكية ، وهى أن تكون ملكا للاتحاد الاشتراكى العربى »^(١٢٠) ، ويضيف « أن نظرية المسؤولية الاجتماعية إنما تكاملت خيوطها وظهر لها كيان فعلى بعد ثورة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ثم أخذت شكلها النهائى فى الميثاق »^(١٢١) ، وعن ملكية الصحافة قرر أنه « فى ظل نظرية المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تكون الملكية خاصة ، إلى أن يظهر من الصحيفة مايدل على أنها أخلت بالقانون أو المصلحة العامة ، وهنا تتدخل الحكومة وتتصرف بما تراه إزاء هذه الصحيفة »^(١٢٢) ، ونعلق على ماتقدم فى النقاط التالية :

- إن نظرية المسؤولية الاجتماعية لا تقبل أى شكل من أشكال السيطرة والملكية فيما عدا الملكية الخاصة لوسائل الإعلام « بل إنها تقف أمام أشكال الملكية الأخرى وقفة منع وتحريم وحجتها أن وسائل الإعلام المملوكة للحكومة يصبح همها الأول هو بقاء الحزب الحاكم فى الحكم ، بغض النظر عن تشجيع التبادل الحر للمعلومات »^(١٢٣) ، فقد تواضع عدد من الدراسات التى أنتجت فى مناخ سياسى مغاير ، للذى أنتج فيه عبد اللطيف حمزة كتابه على أن ملكية الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى العربى للصحافة قد أفضت فى النهاية الملكية الدولة ، التى أهدرت حرية الصحافة ، والتى هى صنو المسؤولية وعمادها^(١٢٤) .

- القول بان نظرية المسؤولية الاجتماعية لم تتكامل خيوطها إلا بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ فيه إجحاف بائن بتاريخ الصحافة المصرية الطويل ، فالثابت أن الصحافة لعبت

دوراً مسئولاً في عدة قضايا مهمة كمقاومة الاحتلال ، والتربية السياسية للجماهير فضلاً عن دورها التثقيفي التنويري الرائد في العالم العربي .

- إن تدخل الدولة « بما تراه » إذا ما أحلت الصحيفة الخاصة بالقانون أو « المصلحة العامة » يخرج بنظرية المسؤولية الاجتماعية إلى نظرية السلطة ، فعبارات مثل « بما تراه » ، و « المصلحة العامة » عبارات مطاطة للدرجة التي يمكن معها قبول غلق الصحيفة أو مصادرتها أو فصل الصحفيين أو نقلهم لوظائف غير صحفية ، وهي الأمور التي تكررت كثيراً في الفترة التي خط فيها عبد اللطيف حمزة كتابه .

- إن تسييس مفهوم المسؤولية الاجتماعية وإخضاعه للاختيارات البرجماتية لثورة يوليو ١٩٥٢ في تعاملها مع الإعلام والصحافة يرجع إلى أن عبد اللطيف حمزة أنجز كتابه في فترة اخترقت فيها الدولة المجتمع المدني وحولت مؤسساته - ومنها الجامعة - إلى تنظيمات تضامنية تعمل بوصفها امتداداً لأجهزة الدولة ، يرتبط بذلك ما انتهى إليه جابر عصفور من أن « الدولة كانت تحرص على معنى الإجماع فيما ترسخه من وعى ، فيمن تتوجه إليهم برسائلها الأيديولوجية ، فلم يكن يتردد خارج المعتقلات سوى خطاب واحد متكرر الرجوع ، يؤكد أصداء الخطاب التي تحولت إلى عنصر تكويني ملازم لكل أنواع الخطاب السائد في دولة المشروع القومي ، يستوى في ذلك خطاب الدولة وخطاب المجموعات المتضامنة أو الموازية ، التي انعكس عليها القمع فتشربته وتمثلته وأعادت انتاجه وشع منها على غيرها » (١٢٥).

فقد أنهت الدولة استقلال الجامعة في التاسع عشر من سبتمبر ١٩٥٤ عندما قررت فصل نحو خمسين أستاذاً ومدرساً من الجامعة المصرية ، واتخذ القرار مجلس قيادة الثورة (العسكرية) وصدق مجلس الوزراء (المدني) على القرار بعد يومين ، وبفقدان الجامعة استقلالها انتفت مجموعة من الشروط ، التي تصاحب البحث العلمي من وضوح وحسم عقلائي وتساؤل مباشر وعقل هادئ ، لا يستطيع أن يبدع في ظل علاقات القمع ، فإبداع الفكر مرتبط بمناخ الحرية وإمكان المخالفة والمغايرة والخروج على القواعد الموضوعية ، ومن ثم تقبل طرح السؤال الذي يزلزل الإجماع ، ويعصف

بالتراتب ويدمر احتكار المعرفة .. فالفكر فعل مناقض للقمع بالضرورة وحضور إحداهما نفى للآخر بداهة^(١٢٦) ، وفي هذا المناخ من السهل فهم الضغوط التي تعرض لها عبد اللطيف حمزة ، وإن كنت أفضل لو أنه كان قد صمّت .

(ب) محمد العويني .. ضغط « الأصولية » الجديدة .

ذهب محمد العويني إلى أن « نظرية المسؤولية الاجتماعية هي أقرب النظريات إلى التطبيق في منطقة الخليج ؛ إذ إن التطورات التي حدثت في القرن العشرين أدت إلى تحول تدريجي من النظرية الليبرالية الصرفة ، وحل محلها ما يسمى نظرية المسؤولية الاجتماعية ؛ فالصحافة التي تتمتع بوضع متميز في إطار الحكومات الحالية ، هي أيضاً مسؤولة أمام المجتمع ، وذلك فيما يتعلق بالإعلام الجماهيري»^(١٢٧) ، ويمكن أن نقول :

- إن أقرب النظريات للتطبيق في منطقة الخليج هي نظرية السلطة ؛ فصحافة وإعلام دول هذه المنطقة تتحقق فيها كافة الشروط التي يضعها فاروق أبو زيد لتوصيف خصائص النظام الصحفي السلطوي : من السماح للأفراد بتملك الصحف إلى جانب الحكومة (الملكية المختلطة) ، اشتراط الحصول على ترخيص من الحكومة قبل الإصدار واشتراط القيد المسبق قبل العمل في الصحافة ، وكذا منح السلطات الإدارية حق توقيع الجزاءات والعقوبات على الصحف ، وإلى جانب ذلك ، للسلطات الادارية حق تعطيل الصحف أو إلغائها ، فضلاً عن عدم السماح للصحف بنقد رئيس الدولة أو نظام الحكم^(١٢٨).

- إن عددا من أساتذة الإعلام والصحافة المصريين قد ساهموا بشكل بارز في تأسيس معاهد وكليات الإعلام والصحافة في منطقة الخليج ، التي قدرت جهدهم العلمي والريادي في ذلك ، إلا أنه - أبداً - ما أخضع هؤلاء الأساتذة رؤاهم العلمية لضغوط النظام السياسي السائد في البلد الذي يُدرّسون به ، ولذلك فإنني اعتبر ماتم ذكره في كتاب الإعلام الخليجي استثناءً - ربما يكون الوحيد - من هذه القاعدة .

وأبرز ممثلي هذا الاتجاه جيهان رشتي ، وسامي عزيز وبداية لا ينبغي التقليل على الإطلاق من الجهد العلمي ، الذي بذله هذان المنظران في التأسيس لمعنى المسؤولية الاجتماعية للصحافة بشكل تفصيلي ؛ إفادة من التراث العلمي الغربي ، حيث كان الدارسون قبلهم يعالجون المسؤولية الاجتماعية في معرض الحديث عن النظريات ، التي تحكم الإعلام في الغرب بشكل مختصر .

فقد ساد وسط المشتغلين بالبحث العلمي شعور عام ، يؤثم النقل على إطلاقه ، ويضع استحداث نظرية علمية جديدة في مرتبة أعلى من مرتبة نقل نظرية علمية قديمة ، وأتصور أن هذا الشعور ليس صحيحا في أغلب الأحوال ، فالجهد العملي الأصيل المبذول في شرح وتبسيط نظرية علمية لا يقل بحال عن إبداع نظرية جديدة ، إذا تصورنا أن إبداع الأخيرة لن يتأتى إلا باستيعاب القديمة وتمثلها ثم نقدها وتجاوزها ، والدليل على إحساسى بقيمة النقل ، أنني عمدت إلى المنهج نفسه في معالجتى لنقاط عديدة في الجزء النظرى للدراسة ، لا سيما مفهوم الموضوعية وكيفية دراسته دلاليا ، ولا غبار على هذا النهج في تصورى ، مادام يؤسس لمفاهيم لم تتناولها الدراسات العربية بشكل مقنن من قبل .

فقد عاجلت جيهان رشتي في جهدها العلمي الرائد عن المسؤولية الاجتماعية نقاطاً مهمة ، سبق تناولها في هذا الفصل ، مثل : نشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية ، والجوانب الأخلاقية للعمل الإعلامى فضلاً عن آليات التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة ^(١٢٩) . وبالنسبة لسامى عزيز ، فقد عالج فى (الصحافة مسئولية وسلطة) مسئوليات الصحافة ومسئوليات الصحفي ، والفرق بين الإلزام والالتزام ثم العلاقة بين الحرية والمسئولية ^(١٣٠) ، وقد تبني كلا الدارسين السابقين تصورا « كوكبياً Global » للصحفي وللواجبات والمسئوليات ، التي يجب أن يلتزم بها فى الدول المتقدمة والنامية سواء بسواء ؛ حتى يمكن أن تقوم الصحافة بوظائفها خير قيام ، ويحسب لهما أيضا أنهما كانا أول من نبه لمشكلات ، تعترض العمل الصحفي ، تمثل قيماً مهنية مرعية

كالدقة ، والحياد ، والموضوعية والتوازن ، وهو ما أفاد المؤلف فى اختيار القضية التى يقوم بدراستها داخل بناء المسئولية .

٣ - اتجاه ناقد

ويضم هذا الاتجاه مجموعة من أساتذة ودارسى الإعلام شديدة التباين ، وهم ينتقدون المسئولية الاجتماعية كمفهوم ونظرية من أوجه شتى ، ويمكن أن نقسمهم تقسيمات فرعية كالآتى :

(أ) فريق يرى أن آليات التنظيم الذاتى للمهنة فى ظل نظرية المسئولية الاجتماعية مجرد صروح أخلاقية ، رغم وجود صياغات ممتازة لعدد من موائيق الشرف الإعلامية وإنشاء مجالس للصحافة ^(١٣١) .

فيرى فاروق أبو زيد أن الإعلام فى العالم الثالث لا يجب أن يقف عند الحد السلبى (كما هو الشأن فى نظرية المسئولية الاجتماعية) ؛ أى الاكتفاء بوضع مجموعة من الموائيق الأخلاقية التى تحد من انحراف وسائل الإعلام ، وإنما يجب أن يتخطاها إلى موقف إيجابى يستهدف تركيز الاهتمام على القضايا والمشكلات المرتبطة بترقية المجتمع وتنميته ، مع تأكيد اعتبارين :

* أن التزام الإعلام فى المجتمعات النامية بالمساهمة فى تنمية المجتمع وترقيته يجب ألا يحكم بأى نوع من أنواع (الإلزام) السلطوى أو الأيديولوجى ، وإنما هو (التزام) يقوم على الإرادة الوطنية الحرة لوسائل الإعلام .

* أن مضمون الرسائل الإعلامية فى المجتمعات النامية لا بد أن يتصف بالصدق والدقة والموضوعية ؛ لتكوين رأى عام موضوعى ، يمكن شعوب هذه المجتمعات من اتخاذ المواقف السليمة المبنية على المعلومات الصحيحة ^(١٣٢) .

ومع وجاهة الانتقادات والملاحظات التي يسوقها فاروق أبوزيد .. فإنه يبقى السؤال : ما الآليات التي تمكن الصحفي في المجتمعات النامية من الاضطلاع بمسؤوليته مع استبعاد الإلزام السلطوى ، و « الصروح الأخلاقية » غير الفاعلة ؟

(ب) فريق آخر ينطلق من أرضية فكرية مفارقة ومناقضة للأرضية الفكرية، التي نبعت منها نظرية المسؤولية الاجتماعية ، مشيراً إلى أنها لا تستطيع أن تفسر الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث ، أو تجعل صحفييه وإعلامييه يلتزمون بواجباتهم ، في الوقت الذي يحاول فيه تأسيس نظرية للمسؤولية العالمية لجموع الصحفيين في العالم ، أو يستحدث مدخلاً نظرياً جديداً لتفسير الأوضاع الإعلامية في العالم الثالث .

فيذهب مختار التهامي إلى أن نظرية المسؤولية الاجتماعية نظرية إصلاحية تربط العاملين في أجهزة الإعلام بمواثيق خلقية خالصة ، ولا تتعرض لأية قيم إيجابية كالدعوة إلى محاربة الاحتكارات ومقاومة الاستغلال مثلاً أو القضاء على الحرب الباردة أو مساعدة الشعوب المناضلة في سبيل التحرر، فهذه أمور لم تخطر على بال المصلحين المتواضعين من رجال الإعلام في الغرب . وقد حاول مختار التهامي - في جهد نظري ريادي مبكر في العالم العربي - أن يوسع من دائرة المسؤولية لتصبح « عالمية دولية » في إطار يستهدف ربط الإعلام والعاملين به بمسؤوليات محددة مستقاة من واقع المجتمع الدولي الحديث ؛ بغية تحقيق المساهمة الإيجابية لأجهزة الإعلام في معركة الوجود الإنساني نفسه ، في عالم تهدهد الحرب النووية وتلعب بأقداره المصالح الاحتكارية الدولية دون وازع من ضمير أو عقل^(١٣٣) ، وقد عرض في كتابه (الصحافة والسلام العالمي) مشروع دستور دولي للإعلام ، يتألف من أربعة أقسام يضم تصريحاً صحفياً عالمياً ، وعهد شرف دولياً يربط الصحفيين ، ومشروع اتفاقية دولية ترتبط بها حكومات العالم لتأمين حرية الصحافة ، وطائفة من التوصيات مقدمة للأمم المتحدة^(١٣٤).

ويغلب على المشروع الذى قدمه د . مختار التهامى تأثير الطابع الأيديولوجى (ترحيبه بتأميم الصحافة ص ٣٠ ، نقده للملكية الخاصة لوسائل الإعلام ص ص ٢٨٢ - ٢٨٥) مع مراجعته لنظرية المسؤولية الاجتماعية فى الغرب ، والنظرية والعهد هما عبارة عن برنامج مثالى طموح (بالمعنى الأخلاقى وليس بالمعنى الفلسفى) لإصلاح عالم الخمسينيات والستينيات المنذر بانفجار الحرب العالمية الثالثة بإقامة مجموعة من القواعد الأخلاقية - صعبة التعميم على العالم كله - المستمدة من تكوين المؤلف الأيديولوجى وقناعاته الاقتصادية والسياسية ؛ كى تطبق على عالم متنافر الأضداد .

أما عواطف عبدالرحمن فتقرر أن إعلام العالم الثالث لا تحكمه نظرية المسؤولية الاجتماعية التى - هى كتطوير لنظرية (الحرية) - تنص على ضرورة وجود صحافة مستقلة من الناحية الاقتصادية ، قادرة على القيام بدور الحارس لمصالح الهيئات الرأسمالية فى مواجهة الحكومات^(١٣٥) ، وفى مساهمتها النظرية الأصيلة لتوصيف الأوضاع الإعلامية فى العالم الثالث ، رصدت عواطف عبد الرحمن مظاهر التبعية للغرب ، والتى تتمثل فى التبعية التكنولوجية ، والتبعية السوسيوثقافية للشركات المتعددة الجنسيات من خلال الإعلانات ، والتبعية لوكالات الأنباء الغربية والتبعية الأكاديمية فى معاهد الإعلام^(١٣٦) .

وما من شك أن التبعية الإعلامية - على الرغم من تركيزها على العوامل التاريخية والخارجية وإهمالها للعوامل البنائية (القابلية للتبعية) - تلعب دورا فى تدهور واجبات ومسئوليات القائمين بالاتصال فى العالم الثالث ، وإن كنت أتصور أن نظرية المسؤولية الاجتماعية التى أنتجها الغرب تتضمن قيما مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن تعلق على البنية التحتية للمجتمع الذى أفرزها ، وتصلح بالتالى للاقتباس من الغرب التى لعبت ظروفه التاريخية دوراً مهماً فى أسبقية إعلامه إليها كما سيتم شرحه ، وعلى ذلك فإن نقلها وتعلمها - فى تصورى - لا يعتبر مظهرًا من مظاهر التبعية الأكاديمية .

(جـ) فريق ثالث عاج - من وجهة نظر نقدية -
الأوضاع الإعلامية التي سادت مصر منذ يوليو ١٩٥٢ حتى
الآن ، وكذا آليات التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة والتي
اخترقتها الدولة .. فلم تعد آليات ذاتية بحال ، وانضمت إلى
آليات سيطرة السلطة على الصحافة .

فقد درست ليلي عبدالمجيد الأوضاع التي أثرت على حرية الصحافة في مصر من
١٩٥٢ - ١٩٨١ بشكل تبعوى ، أوضح أن الصحافة لم تتمتع بحرية كاملة في أى من
فترات الدراسة نتيجة صدامها مع السلطة ؛ الأمر الذى يمكن أن أعتبره نغياً للمسئولية
التي هي صنو الحرية وقرينتها^(١٣٧) ، أما سليمان صالح فقد تتبع تكوين المجلس الأعلى
للصحافة منذ ١٩٧٥ وحتى الآن ، وأثبت أن هذا المجلس لم ينطلق من فلسفة التنظيم
الذاتى لمهنة الصحافة ، بل تم جعله أداة حكومية مباشرة للسيطرة على الصحافة
والتحكم فيها ، فاعتبره « نموذجاً صارخاً للتدخل بين أجهزة الحكم والسلطات في
الدولة »^(١٣٨).

كما أبانت دراسته التاريخية التتبعية من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ عن تناقص مصداقية
الصحافة المصرية ؛ نتيجة لتزايد القيود عليها وتزايد تبعيتها للسلطة ، عقب ثورة يوليو
١٩٥٢ .

(د) فريق أخير يتبنى منحى إسلامياً في معالجته لمفهوم
المسئولية الاجتماعية ونقده للمفهوم الغربى لها ، فالتوجه أو
الرؤية الإسلامية لدراسة الإعلام تمثل في ربع القرن الأخير ،
أبرز التيارات النظرية الناقدة لقيم النموذج الإعلامى الغربى -
الأمريكى بالأساس - السائد أكاديمياً في بلدان العالم الثالث
ومنها الدول العربية ، وهى رؤية تساعد حقائق الأوضاع
الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في هذه البلاد على الازدهار
- جنباً إلى جنب - مع تطورات الأحداث عالمياً ، لا سيما بعد
انهيار المعسكر الاشتراكى .

وفي محاولته للخروج من إسار القوالب الغربية وتلمس - في الجذور - صيغا ، تصلح للتوافق مع حاضر ومستقبل العالم الإسلامى لتوضيح فلسفة ودور الإعلام في المجتمع الإسلامى ، فإنه يقدم إطارا أخلاقيا تكامليا للمسئولية ، ينبع من فكرة شمولية الدين لكل أطر الحياة ومنها الإعلام « فالمسئولية تمثل روح الفلسفة الإعلامية الإسلامية، والعمل بمعنى السلوك والموقف تجسيد لمعنى المسئولية في الإسلام .. فمن شروط الإيمان في الإسلام العمل ؛ فتعريف الإيمان عند المسلمين هو ماوقر في القلب وصدقه العمل ، وهذا هو مظهر المسئولية »^(١٣٩). ولكن لأن النيات فقط لا تصلح لتأسيس إطار نظرى متماسك ومقنن قادر على الوقوف أمام النموذج الغربى المؤسس نظرياً - من قديم - والذي يتطور عمليا يوماً بعد يوم .. فإن الرؤية الإسلامية للإعلام يتعاورها عوامل ضعف كثيرة ، أبرزها استناد غالبية المنظرين للإعلام « الإسلامى » ومسئوليته على مرتكزات نظرية « دعائية » أكثر منها « علمية » وهو الأمر الذى يعرض تماسكها المنطقى للاهتزاز، ومنطلقاتها للنقد والمراجعة ، وتأسيساً على ذلك ، ولكى نعالج الرؤية الإسلامية « بموضوعية » .. فإننا سنقسم منظريها قسمين أساسيين:

القسم الأول : وهو فى الغالب يمكن أن نطلق عليه الاتجاه « الخطابى » ، وهو أقرب - رغم تخصصه فى الصحافة - للفقهاء للإعلام، ومن أبرز ممثلى هذا الاتجاه محبى الدين عبدالحليم ، محمد منير حجاب ، ونستطيع أن نرصد بعض الانتقادات التى توجه إليهم :

• مساواة الدعوة بالإعلام : يرى محبى الدين عبدالحليم على سبيل المثال أن « الإسلام عُرف بأنه دين دعوة ودين إعلامى ، وحين أقول الإعلام فلا أأخالى أبتعد عن معنى الدعوة فى شئ ؛ فالإعلام والدعوة يحملان المعنى نفسه على الصعيدين النظرى والعملى ، وإن كان يحلو للبعض التفريق بينهما حين يعنون بالدعوة نشر الإسلام بالوسائل القديمة المتاحة آنذاك ، ويعنون بالإعلام استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة ، وأعتقد أن هذا تجن على الدعوة مثلما هو تجن على الإعلام ،

فالإعلام يعنى تزويد الجماهير بالحقائق ، مستخدماً فى ذلك الوسائل القديمة والحديثة على السواء»^(١٤٠).

وقد آثرت أن يكون الاقتباس طويلاً بعض الشيء ؛ حتى لا يقال إننى انتزعت من سياقه وابتسرته ، وأوضح ابتداءً أن مثل هذا النوع من الخلط فى المفاهيم هو الذى يعوق تكون بناء نظرى حقيقى للرؤية الإسلامية للإعلام ، فالدعوة مفهوم أعم وأشمل من الإعلام ، ويعتبر الأخير أداة من أدواتها إذا اعتبرنا أن الدعوة هى عملية توعية وإقناع بالرؤية الإسلامية للكون والحياة ، وبالتالي تحقيق التزام الإنسان بهذه الرؤية عن طريق السلوك . علاوة على ذلك .. فإن الإعلام يرتبط بالتعددية ، بينما ترتبط الدعوة بالإجماع ، فإذا كان من الصعب المجادلة فى أمور الدين الثابتة فإن اختلاف الآراء وتباينها وتداول وسائل الإعلام لهذا الاختلاف يؤسس معنى التسامح الفكرى والثقافى فى الوصول للحقيقة التى هى نسبية فى النهاية ، ولا يدع أحد امتلاك الحقيقة المطلقة النهائية فى الإعلام على عكس الدعوة المرتبطة بالدين ، فضلاً عن أن تعقد التكوين الطائفى للبلدان الإسلامية ، لابد وأن يحفظ حقوقاً إعلامية للأقليات الدينية ، تخالف منطلقات « الدعوة » من الأساس .

ومساواة - هؤلاء المنظرين - الدعوة بالإعلام مدفوعة برغبة فى نسبة كل مفهوم أفرزته الحضارة الغربية إلى الإسلام والدخول فى معارك طاحنة حول أسبقية المسلمين لغيرهم فى ذلك ، فخلال ربع القرن الأخير انتشر فى العالم الإسلامى منهج فكرى ، يرى أن القرآن يحتوى فى داخله على كل علم يمكن أن يصل إليه البشر فى الحاضر أو المستقبل ؛ لأن القرآن كتاب جامع لم يفرط فى شيء^(١٤١). وعلى هذا الأساس ظهرت مدرسة كاملة ، تحاول عن طريق تفسيرات - معظمها متعسف - أن تجد فى الآيات القرآنية الكريمة أحدث الكشوف العلمية والتكنولوجية كنظرية النسبية وصواريخ الفضاء وطاقة الذرة واللاسلكى ، ونستطيع أن نعارض تطبيق هذا المنهج على الإعلام على أساس أن القرآن الكريم ليس كتاباً فى الإعلام أو الاتصال ، وأن العلوم الاتصالية دائمة التغير ، ولا يصح أن يُربط مصير الكتاب السماوى بما يطرأ عليها من تحولات لا تنقطع .

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن التفسير الذى يحدث بأثر رجعى ، ويعيد الاهتداء إلى النظريات العلمية بعد اكتشافها فى آيات قرآنية ، هو فى ذاته جهد عقيم ؛ لأنه مضطر دائماً إلى الانتظار حتى تتم الكشوف بجهود البشر الفانين ، ولم يحدث فى حالة واحدة أن أدى هذا المنهج إلى كشف حقيقة علمية ، لم يكن البشر قد عرفوها بعد^(١٤٢)، فهل كان هؤلاء المنظرين أن يتحدثوا عن المسؤولية ، والرقابة قبل أن تؤسس هذه المفاهيم نظرياً فى الغرب أولاً ، وهل يستطيع أحد من هؤلاء أن يأتى بعنصر جديد فى العملية الاتصالية يتعدى ما اكتشفه علماء الغرب (المرسل - المستقبل - الرسالة - الوسيلة - التشويش - التأثير) .

فمن الثابت أن تصاعد المد الإسلامى قد دفع بكثير من الباحثين إلى ميدان الكتابة فى الإعلام الإسلامى فدخلوه ، دونما مؤهلات تجعلهم فى مستوى المسؤولية ، وبدا الأمر كما لو أن هؤلاء يعمدون إلى بحارة الموجة السائدة واستغلال العمل تحت لافتة (أسلمة العلوم) أو (إسلامية المعرفة) ولا تعكس مؤلفاتهم هموماً إسلامية حقيقية ، تدعو إلى الثقة فى نيات مثل هذا النوع من الباحثين^(١٤٣).

❖ اعتبار الإعلام فرض عين : حيث يتبنى أنصار مساواه الدعوة بالإعلام رؤية ، مفادها أن الإعلام فرض عين على كل مسلم ومسلمة ومنهم منير حجاب وإبراهيم إمام .

ولا نتصور - على الإطلاق - أن يعرف كل المسلمين علوم الإعلام والدعاية والإقناع ؛ كى يقوم كل منهم بهذه العملية المعقدة التى أصبح لها مهارات خاصة تدرس بكليات ومعاهد الإعلام وأقسام الصحافة ، والغريب أن يصدر هذا الكلام من أكاديميين يُدرسون الإعلام ، وتخيّل أنهم يعرفون الفارق بين التأهيل والتدريب الإعلامى للعمل فى إحدى وسائل الإعلام الجماهيرية كالصحافة والتلفزيون مثلاً، والاتصال المواجهى المباشر الذى يمكن أن يحدث بين غير المؤهلين « إعلاميا » ويساهم فى نقل أمور الدين والدعوة ، وقد اختلف محمد سيد محمد مع المنظرين السابقين فى تفسير الآية الكريمة « فلولوا نفر من كل فرقة منهم طائفة يدعون إلى الخير

ويذكرون بآيات الله » ، وذهب إلى أن الإعلام فرض كفاية باعتباره مهنة ، بينما قرر الأخير أن تكليف وفريضة على كل مسلم لموافقتها قول ابن كثير ، وتفسير الرازي الذى اعتبر (منكم) للتبيين وليست للتبعض^(١٤٤) ، واعتقد أن اختلاف « فقهاء » الإعلام حول هذه النقطة لا يعتبر « رحمة » بحال ، بل إنه عائق آخر أمام وضع نظرية متكاملة للإعلام فى المجتمعات الإسلامية .

• تحديد المفاهيم الإعلامية بتأويل النصوص الدينية :

حيث يتم تعريف مفاهيم ، مثل : الحرية ، الرقابة ، الجمهور ، القائم بالاتصال استنادا إلى الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة بشكل يصل أحيانا إلى حد الاعتساف من جهة ، ويخالف سبب نزول الآية من جهة أخرى .

ويسمى فؤاد زكريا هذا النوع من المناهج (التفكير بالسلطة) ، ويقصد به ألا يواجه المرء المشكلات أو الظواهر المطلوب بحثها بصورة مباشرة ، وإنما يستشهد بما قيل عنها فى كتب مقدسة أو على ألسنة الشخصيات المشهورة فى الماضى بشكل خاص ، وهو بذلك يسد الطريق أمام أية مناقشة منطقية أو علمية؛ ذ إن من يفكر بهذا الأسلوب لا يقدم أية براهين أو أدلة بل يضع جمهوره أمام «سلطة» النص الدينى^(١٤٥) ، فعلى سبيل المثال يرى منير حجاب أن « الجمهور المستقبل للرسالة الإعلامية الإسلامية معروف مسبقا ومحدد سلفا بكل خصائصه النفسية ، وقد تعرضت أول سورة البقرة إلى بيان أنواع الجمهور ، وقسمته لثلاثة أنواع : المؤمنين بالدعوة ، جمهور المنافقين ، وجمهور الكافرين بالدعوة »^(١٤٦).

بمذه البساطة يتم تعريف مفهوم إعلامى مثل الجمهور ، أنفق منظرو الغرب عليه الوقت والجهد والمال كى تصدر عشرات الدراسات التى توضح الخصائص الديموغرافية والنفسية والاجتماعية إلخ ، للجمهور الذى تتوجه إليه وسائل الإعلام ، بوعى أن هذه الخصائص غير ثابتة تتغير دوماً بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية فى المجتمع الواحد ، فما بالناس مجتمعات شتى متباينة فى تركيباتها العرقية والطائفية ،

ومختلفة في درجات نموها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، تشترك فقط في خاصية واحدة : أن غالبية سكانها يدينون بالإسلام ، والغريب أن المؤلف يناقض نفسه بعد كتابته للسطور السابقة بصفحات قليلة ، فيقول « إنه لا يتيسر لرجال الإعلام القيام بجهودهم ، إلا إذا كانوا على وعى كامل بجماهيرهم وحقيقة تكوينهم واحتياجاتهم الفعلية ومستوياتهم المختلفة »^(١٤٧).

كما أن اختلاف المنظرين في تأويل نصوص القرآن الكريم إعلامياً ، فيما يتعلق بتحديد (الجمهور) دفع أستاذ آخر كى يقسم جمهور الرسالة الإعلامية الإسلامية تقسيماً مختلفاً : يرى أن المسلمين ينقسمون إلى الملائ ، العامة ، المؤمنين ، المنافقين ، العصاة ، كما يمكن أن ينقسموا إلى مؤيدين ، محايدين ، معارضين^(١٤٨). وأتصور أن هذا المنهج التأويلي يمكن أن يترتب عليه نتائج خطيرة إذا تصدى لتحديد المفاهيم الإعلامية نفر أقل تسامحاً من السابقين وأكثر تشدداً ومغالاة في تفسير الآيات الكريمة ، بحيث يغدو الاختلاف في الرأي مع هذا نفر ، مسوغاً لتصنيف رهط من أبناء الأمة في زمرة المنافقين أو العصاة .

• الإنشائية والعمومية : في تحديد معنى المسؤولية دون تحديد الواجبات والقيم التي يجب أن يلتزمها الإعلامي في المجتمع الإسلامي .

إذ يقرر مثلاً محمد على العويني « ان مسؤولية الإعلام الإسلامي السعنى لتمتع الإنسان بإدراك أسرار الحكمة الإلهية وإدراك أسرار الله الخالدة وسر الوجود ؛ حتى لا يقف الإعجاب الأعمى لما صنعه الإنسان أمام الغنى الروحي والنضج العقلي »^(١٤٩).

• المزايمة على النموذج الغربي :

حيث يقرر أحد منظري هذا التيار الخطابي أن في ظل الإعلام الإسلامي لن يكون هناك فرض أو تدخل بأى شكل في عمل القائمين بالاتصال ، سوى المسؤولية الذاتية لهم أمام أنفسهم وأمام الله مباشرة^(١٥٠)، ولا يملك المرء إلا العجب، فالجتمعات الإسلامية الحالية التي تحكمها نظم سياسية - في الأغلب - سلطوية ، هل ستنتقل إلى

واحة الديمقراطية التي تتجاوز الغرب ، ولا تُنشئ حتى آليات للتنظيم الذاتى كمجالس الصحافة ؟ هكذا وفى قفزة واحدة !

القسم الثانى :

وهو يمثل الأقلية التي تتوافر في كتاباتها قدر كبير من الاتساق المنطقى ، ووعى بنظريات الإعلام الغربية وبالإسلام في الوقت ذاته ، وهى بذلك تمثل بداية على الطريق الصحيح لمحاولة استكشاف نظرية إسلامية للإعلام ، وأبرز ممثليها محمد سيد محمد ، الذى نلاحظ - في محاولته للتظير في هذا المجال - الآتى :

• كان محمد سيد محمد متسقاً مع نفسه ، حين قال إنه لم يضع نظرية للإعلام الإسلامى ، ولكن فلسفة له « لأن فلسفة الإعلام أعم وأشمل من نظرياته ؛ لأن صياغة نظريات الإعلام هى قراءة في الفكر الاجتماعى والاقتصادى وتطوره التاريخى والثقافى من جانب ، ثم هو تقنين للتجارب والتطبيقات على عناصر النشاط الإعلامى (مرسل ومستقبل ... إلخ) ، أى تظير الخبرة في الأنشطة الإعلامية ومحاولة تقييمها وصياغتها صياغة شاملة » (١٥١).

وقد حدد فلسفة الإعلام في الإسلام في نقاط : (انه إعلام عقائدى - حق لكل مسلم ومسلمة - فرض كفاية - إعلام عام علنى - إعلام بلا إكراه) (١٥٢) ، دون أن يدعى الإتيان بنظرية إسلامية ؛ لأنه يعلم من دراسته لنظم الإعلام في العالم ضرورة وضع دعامة قانونية وأخرى للملكية بجانب الدعامة الفلسفية التي نظّر لها ، وهو لم يحدث ؛ لأن ذلك يقتضى خبرة تطبيقية لمبادئ الدعامة الفلسفية غير ممارسة طويلة يتم بعدها استخلاص المبادئ القانونية ، التي يتم إفرازها في شكل تشريعات عامة وصحفية وصيغ للملكية يتم التعارف عليها ، كما ان وضع دعامتين واحدة قانونية وأخرى للملكية يلزمه جهود متضافرة من متخصصين في القانون ، والاقتصاد ، والإعلام ، والعلوم الدينية بما لا يقدر عليه فرد واحد .

٥ تأكيد على أن الإعلام فرض كفاية تقوم به جماعة خاصة في المجتمع الإسلامي يعكس فهما أعمق لديه - مقارنة بمنظري القسم الأول - لمفهوم الإعلام وطبيعة المهارات التي يجب أن يتمتع بها الإعلامي كي يقوم بوظائفه ، وعلى الرغم ماتقدم فقد تشابه الطرح النظري للدكتور محمد سيد محمد مع مساهمات القسم الأول من منظري الإعلام الإسلامي في تحديد المفاهيم الإعلامية بتأويل النصوص الدينية .

وثمة ملاحظتان يمكن رصدهما بالنسبة لمنظري القسمين الأول والثاني لأصحاب الرؤية الإسلامية في الاتجاه الناقد للمسئولية الاجتماعية :

الأولى : تتعلق باستلهم هؤلاء المنظرين لعناصر النموذج النظري الغربي في شكل مفردات الرسالة ، المرسل ، المستقبل ، التأثير ... إلخ ، وافترار نماذجهم إلى الجديد الذي يحاول - إن وجد - تغيير المسميات تلاعباً بالألفاظ فقط ؛ بحيث لا يخفى على الباحث المدقق المقارن « أن الإسهامات الإعلامية الغربية لا تزال تمثل الأساس ، وأنا لا نزال حتى الآن أعجز من أن نخرج من أسرها »^(١٥٣).

الثانية : تتمثل في أن هؤلاء المنظرين للمسئولية الاجتماعية للصحافة من منظور إسلامي لم يطلعوا على الجهد العلمي النظري والتطبيقي المبذول ، من قبل دارسي المسئولية الاجتماعية من المنظور النفسى الاجتماعى ، والذين يتبنون مدخلاً إسلامياً أيضاً في فهمه ، وفي مقدمتهم سيد عثمان بحيث يمكن صياغة مفهوم للمسئولية الاجتماعية للصحافة والإعلام متحرر ، أكثر من إصار مفاهيم المدرسة الغربية ، وتكامل المدرستان الإعلامية ، والنفسية التربوية في ذلك .

تعليق عام على رؤية المدرسة المصرية لمفهوم المسئولية الاجتماعية :

١ - لم تدرس أى من الاتجاهات الثلاثة السابقة المسئولية الاجتماعية أو أحد مكوناتها (الوظائف - المعايير - القيم المهنية) أو أحد عناصر هذه المكونات بشكل إمبريقي يرصد كمياً أو كمياً وكيفياً تجليات المسئولية أو مكوناتها لدى الصحفيين المصريين ، فيما عدا دراسة عزة عبد العزيز عبد اللاه عن « المسئولية الاجتماعية

للسحافة المصرىة ، دراسة مقارنة لوظائف السحافة القومية والحزبية فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٧»^(١٥٤)، والى يمكن اعتبارها أنما تبنت اتجاهاً ناقداً فى بعض جوانب دراسرتها من منظور إسلامى ، واحتذت اتجاهاً ناقلاً فى أجزاء أخرى من إطارها النظرى ، وهو الأمر الذى حاول أن يتلافاه المؤلف بدراسته للموضوعية كعنصر من عناصر القيم المهنية ، التى تشكل بدورها مكوناً من مكونات المسئولية الاجتماعية بشكل دلالى إمبرىقى ، ذى مستويين كمى وكيفى .

٢ - لم تربط المدرسة المصرية بروافدها الثلاثة مفهوم المسئولية الاجتماعية للسحافة بالمفهوم المناظر فى علم النفس الاجتماعى ، وعلم النفس التربوى سواء احتذى العلمين الأخيرين منحى إسلامياً أو غربياً فى معالجتهم للمفهوم المسئولية الاجتماعية بالمعنى النفسى ، وهو ماسيحاوله المؤلف فى مساهمته النظرية ، التى يربط بها المسئولية الاجتماعية للسحافة بالمسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية للسحيفة .

٣ - يرى المؤلف أن تطورات الأوضاع الاقتصادية والسياسية محلياً وإقليمياً ودولياً ستقلل - إلى حد بعيد - من أهمية الاتجاه الناقد لنظرية المسئولية الاجتماعية وآليات التنظيم الذاتى للمهنة ، فإننى أذهب إلى أن المستقبل لنظرية المسئولية الاجتماعية حيث تتجه المجتمعات فى أنحاء العالم الثالث ومن بينها مصر للاقتصاد الحر ، وهو الاتجاه الذى سيطال الإعلام طال الأمد أو قصر ، ويرتبط بذلك الإعلاء من شأن التنظيم الذاتى للمهنة ، ورفع وعى الجماهير تجاه ماتقدمه وسائل الإعلام بحيث يكون لها نشاط تقوىمى لكل ما تقدم وسائل الإعلام ، ولن يتأتى ذلك إلا برفع المستوى التعليمى والثقافى للجماهير ، الذى أتصور أنه لن يتحقق إلا فى ظل سياق سياسى مختلف ، يقوم على اعتناق مبادئ جديدة وفك ارتباطاته القديمة ، وربما يكون التيار الإسلامى أبرز المرشحين للقيام بهذا الدور فى الدول العربية .

وستقع كل ادعاءات السيطرة الحكومية على الإعلام باسم التنمية .. فقد أثبتت ممارسات الأنظمة الحاكمة فى دول العالم الثالث ورغبتها فى التحكم والسيطرة على السحافة تحت لافتة براققة ، تسمى (التنمية) ؛ تقييداً لدور وسائل الإعلام فى خدمة

هذه القضية المهمة ، فلا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية مع مصادرة حقوق الإنسان وإلغاء المشاركة السياسية ، ولا نبالغ إذا قلنا إن ممارسات هذه الأنظمة قد أعاقت البحث عن نظرية مستقلة لإعلام مسئول في هذه الدول ، فالخلط والتلفيق لا يمكن أن يؤديا إلى وجود نظرية مستقلة، بل إن هذه النظرية لا يمكن أن تأتي إلا من خلال بحوث جادة وحوار ديمقراطي ومناقشة حرة ، تستهدف تشخيص المشاكل التي تواجهها هذه البلدان ، ثم طرح الحلول لها^(١٥٥)، ولا يغرب عن الفكر السليم أن الحوار الديمقراطي الذي يسمح بالرأى والرأى الآخر أساسه موضوعية وتوازن التناول بعد توفير حرية الوصول للمعلومات .

٤ - معظم المنظرين السابقين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للصحافة في مصر نظروا للصحفيين المصريين على أنهم يجب أن يلتزموا بعدة واجبات تجاه جمهورهم ، وهي نظرة - في تصوري - ليست صائبة في كل الأحوال ، فمسؤولية الصحافة بعد قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٦٠ هي مسؤولية « وجوبية سلطوية » - إذا شئت استعارة تعبير ديني إليوت - كانت مسؤولية نظام سياسي في إدارة أداته الإعلامية فالمسؤولية صنو الحرية ، والصحفي المكبل لا نستطيع أن نلزمه بشئ .

ولا يفهم ذلك على أنه دفاع عن الصحفيين المصريين وإخلاء لمسئوليتهم عما حدث لصحافتهم، فهم مسئولون بلا شك ، ولكن كل بحسب موقعه وقدرته على التأثير وتفضيل القيادات مغنم الارتباط بالسلطة عن مغرم الدفاع عن المهنة ، والاستقلالية التحريرية ، والمشهد الصحفي منذ قانون سلطة الصحافة لعام ١٩٨٠ ينقسم قسمين : مسؤولية النظام الحاكم في إدارته لأداته الإعلامية (الصحف القومية) ، ومسؤولية الحزب في إدارة أداته الإعلامية أيضا (الصحف الحزبية) .

ولا ينفي ذلك وجود طيف واسع من القيم المهنية كالدقة والموضوعية والشمول ، يُسأل الصحفيون بشكل مباشر عن إهدارها ، ولكن مع ذلك يبقى للنظام الحاكم / الحزب الدور الأكبر في ضياعها .

ثانياً : المسؤولية الاجتماعية للصحافة : نظرة نفسية اجتماعية

يرى المؤلف أن المسؤولية الاجتماعية للصحافة كما تم التنظير لها في الغرب ونقلت عنها بعض الكتابات المصرية ركزت على جانب واحد فقط ، وهو مسؤولية الصحفي تجاه مجتمعه الذي يتوجه إليها برسائله الإعلامية ، ولكني أعتقد أن المسؤولية الاجتماعية للصحافة بمفهومها النفسى الاجتماعى تشمل أيضا مسؤولية الصحفي تجاه جماعته المهنية (الرؤساء والزملاء) ، وأتصور أن الأخيرة على جانب كبير من الأهمية باعتبار أن المنتج النهائى (الصحيفة التى يقرأها الجمهور) ليست إلا مخرجاً Output يعكس شتى الآليات ، التى تحكم بنية وتفاعل عناصر النظام الصحفى كمنظومة متكاملة والتى تشمل (نمط السيطرة والتمويل ، طبيعة جهاز التحرير تأهيلا وتدريباً - الوضع الاقتصادى للصحفيين ... إلخ) ، والذى يمثل المدخل Input فى النظام الصحفى ، بحيث لا يمكن تصور منتج صحفى مسئول اجتماعيا ، من حيث : أداء الوظائف والالتزام بالقيم المهنية تنتجه جماعة مهنية لا تسودها عناصر المسؤولية الاجتماعية بالمعنى النفسى الاجتماعى .

وعلى ذلك .. يمكن تحديد المسؤولية الاجتماعية للصحافة بتعريف المسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع ، والمسؤولية الاجتماعية للصحفيين تجاه جماعاتهم المهنية .

ونستطيع أن نعرف المسؤولية الاجتماعية للصحافة تجاه المجتمع بأنها :

« مجموع الوظائف التى يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع فى مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يتوافر فى معالجتها لموادها قيم مهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول ؛ شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسئولة أمام القانون والرأى العام » .

ونعرف مسئولية الصحفي تجاه جماعته المهنية بأنها :

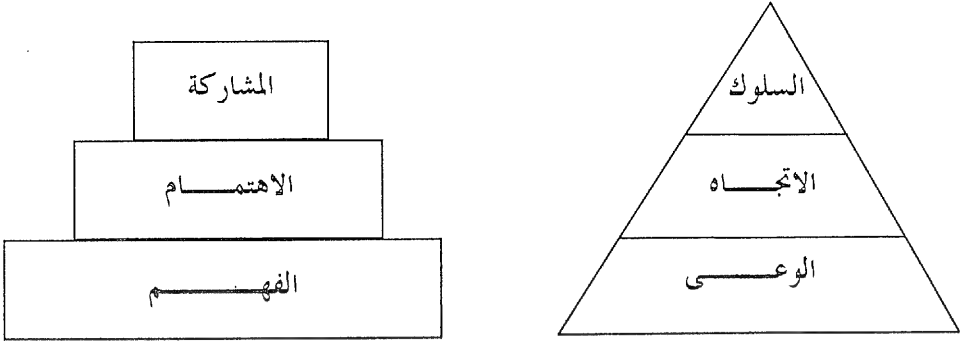
« محصلة استجابة الصحفي نحو فهم ومشاركة جماعته المهنية في أداء مهامها ، وحرصه على تماسك واستمرار وسعة جماعته الصحفية ، وتحقيق أهدافها وتدعيم تقدمها في شتى المجالات وتفهمه لمشكلاتها ، وهى استجابة نابغة من ذاته غير مجبر عليها » . ولها ثلاثة عناصر :

الفهم : الوعى بالحالة الراهنة للصحافة من حيث مؤسساتها ونظمها والمعوقات التى تحد قيامها بعملها ، والقوى التى تؤثر فى حاضر جماعة الصحفيين وكذلك فهم تاريخها الذى دونه لا يتسنى فهم حاضرها ولا تصور مستقبلها .

الاهتمام : الرابطة بين الصحفي وجريدته الذى يخالطه الحرص على سلامة وتماسك وسعة جماعتها المهنية ، بأداء الوظائف التى ينبغى القيام بها فى حدود سلطته ، والصلاحيات الموكولة إليه .

المشاركة : تقبل الصحفي للدور الذى يقوم به فى جريدته غير مجبر عليه ، وما يرتبط بالدور من سلوك وتبعات ، يشارك فى الجماعة واحدا وليس منقسما غارقا فى صراع أو تعارض تداخلى ، وهى مشاركة مقومة وناقدة .

ويتدرج مفهوم الجماعة المهنية ودوائر اتساعه : من الجماعة المهنية للقسم إلى الجماعة المهنية للصحيفة إلى الجماعة الصحفية عموماً ، وتختلف درجات المسئولية الاجتماعية تجاهها تبعاً لمدى فهم واهتمام ومشاركة الصحفي داخلها ، وأحسب أن هناك تدرجاً هرمياً للمسئولية داخل الجماعة المهنية للصحيفة ، يبدأ من المحرر فرئيس القسم فمدير التحرير فرئيس التحرير ، تتناسب فيه مجموع المسئوليات ، حسب موقع الصحفي وصلاحيات هذا الموقع ، والتى تضم علاقة الصحفي بزميله ورئيسه ومصدر اخباره كما يبين ذلك شكل (٣) ، كما تتدرج عناصر المسئولية الاجتماعية (الفهم - الاهتمام - المشاركة) داخل كل صحفي منتم لجماعة مهنية حسب درجة وعيه ، وشدة اتجاهه ، ونوع سلوكه إزاء تلك الجماعة .



وتعمل بنية منظومة العلاقات داخل الصحيفة ، والتي تؤثر فيها عوامل تتعلق بجزئية الصحافة (تشريعات - ممارسات للسلطة) ، والصيغة الصحفية (محافظة - شعبية) ، وطبيعة العمل الصحفى (ضغوط غرفة الأخبار - السبق - المنافسة - حراسة البوابة) ، أوضاع الجهاز التحريرى (اقتصادياً - تأهيلاً) على تحديد مسؤولية الصحفى تجاه جماعته المهنية بدورها المتداخلة ، وعلى تحديد مسؤولية الصحيفة ككل تجاه المجتمع ، ويوضح شكل (٤) طبيعة تأثير هذه العوامل على المسؤولية الاجتماعية للجماعة المهنية، التى تشكل العلاقات المهنية ، والتي تؤثر بدورها على مسؤولية الصحيفة تجاه المجتمع .

والافتراض الأساسى Basic Assumption لهذا التصور النظرى يركز على تناسب المسؤولية الاجتماعية للمعالجة الصحفية (وظائف - قيم مهنية) طردياً مع المسؤولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنية الصحفية (فهم - اهتمام - مشاركة) ، ويحتاج هذا الفرض الأساسى لمجموعة من البحوث الأمريكية لاختباره إما بشكل كلى Macro أى دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنية لصحيفة أو مؤسسة صحفية ما ، ثم دراسة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمعالجة فى صورة جميع الوظائف والقيم المهنية وهو ما يحتاج إلى فريق بحثى ضخم يتعدى قدرات باحث فرد ، أو يتم اختباره بشكل جزئى Micro فيدرس بعداً واحداً من أبعاد المسؤولية الاجتماعية داخل الجماعة المهنية كالفهم مثلاً ، ويدرس بعداً واحداً من أبعاد وظائف الصحافة كالوظيفة السياسية ، أو قيمة واحدة من القيم المهنية كالموضوعية .

• جميع ماسبق من واجبات

• الحرص على إعطاء قدوة أخلاقية للعاملين معه

• تحسين الأوضاع المهنية والاقتصادية للمحررين

• المطالبة بإلغاء قيود العمل التشريعية والإدارية

• عدم استغلال الصلاحيات المختلفة للمنفعة الشخصية

رئيس
التحرير

• جميع ماسبق من واجبات

• الاختيار الموضوعي للمحررين الجدد

• توفير دورات تدريبية للمحررين

• توفير احتياجات المكتبة والأرشيف

مدير
التحرير

• جميع ماسبق من واجبات

• التقييم الموضوعي للصحفيين (حجم ونوعية الموضوعات)

• الاجتماع بالمحررين ونقاش تقييم العدد السابق وعرض الجديد

• نقل قيود العمل الإداري والصحفي للقيادات الأعلى

• محاسبة المخطئ من المحررين .

• الحرص على عدم استغلال المحررين في منافع شخصية ، والتفرقة بينهم تبعاً لذلك.

رئيس
القسم

• مساعدة الصحفي المبتدئ (طرق الكتابة -

• الوصول للمعلومات والمصادر).

• بيان حقوق وواجبات الصحفي داخل الجريدة .

• المشاركة في الدورات التدريبية .

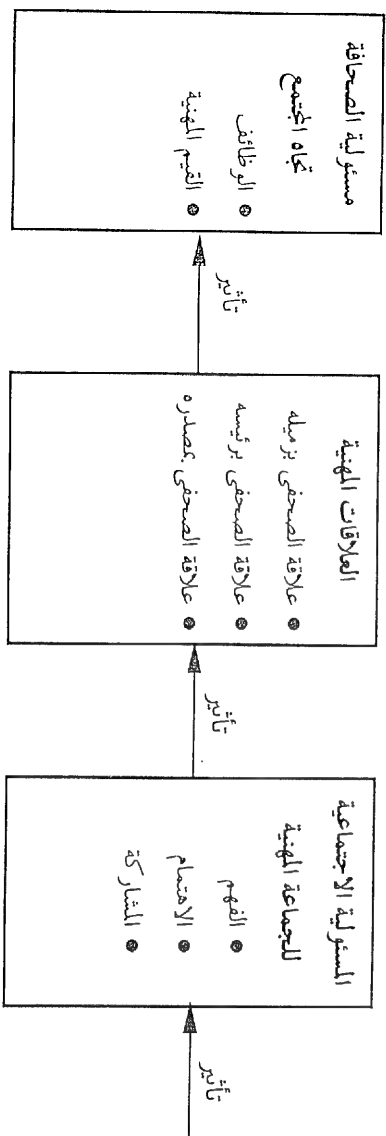
• المشاركة في العمل النقابي .

• إعطاء قدوة مهنية للصحفي المبتدئ في علاقته بالمصادر .

المحرر

شكل (٣) : بناء المسؤولية داخل الصحيفة .

<p>حرية الصحافة</p> <ul style="list-style-type: none"> تشريعات إعلامية ممارسات السلطة
<p>الصحيفة الصحفية</p> <p>(حفاظة - شعبية)</p>
<p>طبيعة العمل الصحفي</p> <ul style="list-style-type: none"> ضعف غرفة الأخبار السبق النافسة حراسة البرابة
<p>أوضاع الجهاز التحريري</p> <ul style="list-style-type: none"> المستوى الاقتصادي للصحفيين التأهيل (أكاديميا - تدريبيا - اختبارا الأكفأ)



شكل (4) : العوامل المؤثرة على المسؤولية الاجتماعية للمهنة ، وللمجتمع .

هوامش الفصل الأول

- (١) محمد أبو بكر الرازي : مختار الصحاح ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ٢٨١.
- (٢) المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ص ٤١١ .
- (٣) سحبان خليفة : المسؤولية وفكرة النسق ، مجلة الباحث ، بيروت ، العدد (٤) ، مارس ١٩٨١ ، ص ٥٣ - ٦١ .
- (٤) محمد إبراهيم الشافعي : المسؤولية والجزاء في القرآن الكريم (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٨٢) ص ٣٣ .
- (٥) حسن صالح العناني : التنمية الذاتية والمسؤولية في الاسلام (القاهرة : مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) ص ٣٢ .
- (6) Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language, Responsibility, (New York: Rotland House, 1984) p. 1222.
- (7) Collins English Dictionary, Responsibility, 3rd ed. (New York: Harper Collins Publishers, 1994) p. 1349.
- (٨) جميل صليبا: المعجم الفلسفي جـ ٢ (بيروت : دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٣) ص ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ٣٧٠ .
- (١٠) على عبدالواحد وافي : المسؤولية في الإسلام (الرياض: دار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ص ١٤ .
- (١١) نصار عبد الله: « القانون الوضعي والقانون الأخلاقي » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، العدد (٩) ، مجلد (٢) ، ص ص ٦٣٨ - ٦٤٨ .
- (١٢) زكريا إبراهيم : المشكلة الخلقية (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٩) ص ٨١ .
- (١٣) فيصل بدير عون وسعد عبدالعزيز حباتر : دراسات في الفلسفة الخلقية (القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣) ص ١٨٧ .
- (١٤) المرجع السابق ، ص ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ .
- (١٥) زكريا إبراهيم : دراسات في الفلسفة المعاصرة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٨) ص ٣٣ .
- (١٦) عبدالحليم محمود : الفقه الإسلامي الميسر (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ٢٤ .
- (١٧) زكريا إبراهيم : دراسات في الفلسفة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- (١٨) محمد الغزالي : نظرات في القرآن (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٣) ص ٧٦ .
- (١٩) زكريا إبراهيم : دراسات في الفلسفة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ - ٧٦ .
- (٢٠) فؤاد زكريا : آفاق الفلسفة (القاهرة : مكتبة بمصر ، ١٩٨٥) ، ص ٥٤ .

- (٢١) حسين حسن طاحون : " تنمية المسؤولية الاجتماعية : دراسة تجريبية " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٤ ، ١٥ .
- (٢٢) سيد عثمان : المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ٢٦ .
- (٢٣) محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق في القرآن : دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن ط ٣ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠) ص ٣٥ .
- (٢٤) محمد إبراهيم الشافعي : مرجع سابق ، ص ٤٧ .
- (25) Howard. C. Warren, Dictionary of Psychology (Massachusetts: Houghton Mifflin Company, 1934) p. 232.
- (26) James. M. Baldwin, Dictionary of Philosophy and Phsyiology (New York: The MacMillian Company, 1986) p. 469 .
- (٢٧) محمد إبراهيم الشافعي : مرجع سابق ، ص ص ٤٠ - ٤٢ .
- (٢٨) المرجع السابق ، ص ٤٤ .
- (٢٩) حسين حسن طاحون : مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (30) Louis. W. Hodges, "Difining Press Responsibility: A Functional Approach", in Deni Elliot (ed.), Responsible Journalism (Beverly Hills, California: Sage Publication,, 1986) pp. 13 - 32 .
- (31) Ibid, pp. 13 - 32 .
- (٣٢) حمدي حيالة : الأخلاق ومعياريها (القاهرة : مطبعة الجبلأوى ، ١٩٧٧) ص ١٢ .
- (٣٣) عبد الرحمن بدوي : الأخلاق النظرية (الكويت : دار سالم للطباعة ، ١٩٧٥) ص ١٢ .
- (٣٤) عبد العزيز عزت : في الاجتماع الأخلاقي (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٥٩) ص ١٦ .
- (٣٥) سيد عثمان : علم النفس الاجتماعي التربوي ج ١ التطبيع الاجتماعي (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥) ص ١٧ .
- (٣٦) سيد عثمان : المسؤولية الاجتماعية . دراسة نفسية اجتماعية (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣) ص ص ١٥ ، ١٦ .
- (٣٧) سيد عثمان : المسؤولية الإجتماعية والشخصية المسلمة : مرجع سابق ، ص ص ٥٣ ، ٥٤ .
- (38) Hanno Hardt, Critical Communication Studies: Communication History and theory in America (New York: Routledge, Inc., 1992) p. 91 .
- (٣٩) حسين حسن طاحون : مرجع سابق ، ص ٢٢ .
- (٤٠) كريم محمد فريد صادق : مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ - ١٢٠ .
- (٤١) فاروق أبو زيد : مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) ص ١٠١ .
- (٤٢) سليمان صالح : مقدمة في علم الصحافة (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٩٤) ص ص ٢٣ ، ٢٤ .
- (٤٣) محمد سيد محمد : الإعلام والتنمية ط ٤ (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٨) ص ١٧٨ .

- (٤٤) جون ميرل وراى لوينشتاين : الإعلام وسيلة ورسالة ، تعريب : ساعد خضر العرابى (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩) ص ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- (٤٥) وليام . ل . ريفرز : وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة إبراهيم إمام (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٥) ص ١١٥ .
- (٤٦) وليام . ل . ريفرز : مرجع سابق ، ص ١١٠ .
- (47) William Rivers & Wilbur Schramm, Responsibility in Mass Communication (New York: Harper and Row Publication, 1969) p. 47 .
- (٤٨) يمنى طريف الخولى : مشكلة العلوم الإنسانية : تقنيها وإمكانية حلها (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ص ٣٨ .
- (49) Theodore Peterson, " Social Responsibility Theory and Practice," In Gerald Gross (ed.) The Responsibilities of the Press (New York: Fleet Publication, Inc., 1966) pp. 33 - 52 .
- (50) William Rivers & Wilbur Schramm., Responsibility in Mass Communication, op. cit., p. 96 .
- (51) Fred Siebert, Theodore Peterson & Wilbur Schramm, Four Theories of the Press (Urbana: University of Illinois Press, 1956) p. 78 .
- (٥٢) سليمان صالح : مقدمة فى علم الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
- (53) Rubin Bernard., Questioning Media Ethics (New York: Preeger Publication Inc., 1978) p.21 .
- (٥٤) جيهان رشتى : « الإعلام وقضايا المجتمع » ، مذكرات مقررّة على طلبة الفرقة الرابعة ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، عام دراسى ١٩٩٠ / ١٩٩١ ، ص ٥ .
- (٥٥) جون . ر . بيتنر : الاتصال الجماهيرى : مدخل ، ترجمة : عمر الخطيب (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ١٩٨٧) ص ٤٥٠ .
- (56) Frederick Whitney, Mass Media and Mass Communication in Society (Iowa: Brown Company 1975) p. 105 .
- (٥٧) جيهان رشتى : مرجع سابق ، ص ٩ .
- (58) Theodore Peterson, "Social Responsibility: Theory and Practice" . op. cit., pp. 33 - 52 .
- (٥٩) إبراهيم عبده : الصحافة فى الولايات المتحدة .. نشأتها وتطورها (القاهرة : دار سجل العرب ، ١٩٦٢) ص ١١٧ .
- (60) W. G. Boveé, op. cit, pp 251 - 259 .
- (٦١) وليام . ل . ريفرز : مرجع سابق ، ص ١١٣ .

(٦٢) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(63) William Rivers & Wilbur Schramm, Responsibility in Mass Communication, op. cit., p.96.

(٦٤) جيهان رشتى : مرجع سابق ، ص ٤ .

(65) Fred Siebert *et al*, op. cit., p. 79 .

(٦٦) جيهان رشتى : مرجع سابق ، ص ٦ .

(٦٧) سليمان صالح : " مفهوم حرية الصحافة ، دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥١ .

(68) Robert Lichter, The Media Elite and American Values (New York : M. D . center Inc., 1982) p. 21 .

(69) A Free and Responsible Press: Report of the Commission on Freedom of the Press, in Gerald Gross (ed.), op. cit., pp. 17 -32 .

(70) Ibid, pp. 17 - 32 .

ولمزيد من التفاصيل ، انظر جيهان رشتى : مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٢١ .

(71) Dennis McQuail, Mass Communication Theory (London: Sage publication, 1972) pp. 116 - 117 .

(72) Montgomery Curtis, "Responsibility For Raising Standards" In: Gerald Gross (ed.), op. cit, pp. 190-210 .

(73) Ray Robert, "The Responsibility of Newspapers" in Gerald Gross (ed.), op. cit., pp. 232- 251 .

(74) Deni Elliot (ed.), op. cit., p. 5

(75) Louis Hodges, op. cit., pp. 13 - 32 .

(76) Ibid, pp. 13 - 32 .

(77) John Merrill, "Three Theories of Press Responsibility and The Advantages of plurastic Individualism" in Deni Elliot (ed.), op. cit., pp. 47 - 60 .

(78) Ibid , pp. 47 - 60 .

(79) Deni Elliot (ed.), op. cit., pp. 33 - 44 .

(80) Louis Hodges, op. cit., pp. 13 - 32

(81) Donald Fergusen, Journalism Today (Illinois : National Textbook Company, 1986) pp 19 - 20 .

- (82) Andrew Belsey & Ruth Chadwick, *Ethical Issues in Journalism and The Media* (London : Routledge, Inc ., 1992) p. 4 .
- (83) Warren Agee, Philip Ault & Edwen Emery, *Introduction to Mass Communicati-on* (New York: Harper and Row Publishers, 1985) pp. 462 - 464 .
- (84) Andrew Belsey *et al*, op. cit., p . x .
- (85) Clifford Christians et al, *Media Ethics*, 2nd ed. (New York: Longman, Inc., 1987) p. 31.
- (٨٦) انظر في ذلك مختار التهامي : الصحافة والسلام العالمي ط ٢ (القاهرة : دار المعارف ١٩٦٨) .
- (٨٧) جون ميرل وراى لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .
- (88) Theodore Peterson "The Social Responsibility Theory of the Press" In: Alan Casty (ed.), *Mass Media and Mass Men*. (New York: Rinehart and Winston, Inc., 1968) pp. 172 - 187.
- (89) Fred Fedler, *An Introduction to the Mass Media* (Atlanta: Harcourt Brace Jovanovich , Inc., 1978) p 42 .
- (90) Ibid , p . 99 .
- (91) John Merrill, *The Press and Social Responsibility* (Columbia: Missouri Freedom of In Formation center publication, 1965) p. 2.
- (92) William Rivers & Wilbur Schramm, op. cit ., p . 51 .
- (93) Everette Dennis & John Merrill, *Basic Issues in Mass Communication* (New York: Macmillian publishing Company, 1984) p . 11 .
- (94) Ulla Galm, "The Role of Journalists in Industrialized Countries" in *Proceedings of the Fourteenth International Colloquium of the Friedrich Naumann Foundation*, Tunis, 20th - 22nd September, 1984) pp. 128 - 439 .
- (95) Montgomry Curtis, op. cit ., pp. 190 - 210 .
- (96) Robert Schumubl (ed.), *The Responsibilities of Journalism* (Notredam, Indiana: University of Notredam Press, 1989) .
- (97) Claude - Jean Berterand, " Media Ethics in Prespective", in Ray Hiebert *et. al*, *Impact of Mass Media : Current Issues* (New York : Longman, Inc., 1988) pp. 66-72 .
- (98) Warren Agee *et al*, op . cit ., pp . 472 - 480 .
- (٩٩) محمود علم الدين : مصداقية الاتصال (القاهرة : دار الوزان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) ص ٢١ .
- (100) Andrew Belsey (ed.), op. cit., p . 1 .

- (١٠١) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٦ .
- (102) Andrew Belsey (ed.), op. cit., p. b .
- (١٠٣) سليمان صالح : « الإعلام الدولي وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات » ، مجلة الدراسات الإعلامية ، عدد رقم (٦٧) أبريل - يونية ١٩٩٢ ، ص ص .
- (104) The Economist, vol 330 (January 29, 1994) pp. 61 - 62 .
- (105) Everette Dennis & John Merrill , op. cit., p. 65 .
- (106) Robert Schmubl (ed.), op. cit., p. b .
- (107) Warren Agee, *et al*, op. cit., p. 491 .
- (108) Everette Dennis & John Merrill, op. cit., p. 162 .
- (١٠٩) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة : مرجع سابق ص ص ١٨٧ - ٢١٥ .
- (110) Michael Emery *et al*, Readings in Mass Communication (Iowa: Brower Company, 1974) p.51.
- (111) Ibid, pp. 74 - 76 .
- (112) David Broder, Behind the Front page (New York: Simon and Schuster, Inc. 1987) p. 340.
- (113) Claude - Jean Bertrand, op. cit., pp. 66 - 72 .
- (114) Ibid, pp. 66 - 72 .
- (١١٥) سعيد محمد السيد : « التشابه الإخباري وأثره في بناء الإجماع الاجتماعي » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٥٢) ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٨ ، ص ص ٩ - ٢١ .
- (١١٦) المرجع السابق ، ص ص ٩ - ٢١ .
- (117) Dennis Ippolito *et al*, public opinion and Responsible Democracy (New Jersey : prentice - Hall , Inc., 1976) .
- (118) Edward Lambeth (ed.) Committed Journalism, An Ethic For the Proffession (Bloomington: Indiana University Press, 1986) p. 24 .
- (١١٩) مصطفى سويف : « كيف تتكون المدرسة العلمية » الهلل ، عدد نوفمبر ١٩٩٠ ص ص ٢٢ ، - ٢٩ .
- (١٢٠) عبد اللطيف حمزة : الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٥) ص ١٤٢ .
- (١٢١) المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
- (١٢٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٠ .
- (١٢٣) محمد سيد محمد: الإعلام والتنمية ، مرجع سابق ، ص ١٨٠ .

- (١٢٤) انظر في ذلك دراسات ليلي عبدالمجيد : حرية الصحافة في مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ، سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق .
- (١٢٥) جابر عصفور : محنة التنوير (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) ، ص ص ٥٠ ، ٥١ .
- (١٢٦) المرجع السابق ص ٥٩ .
- (١٢٧) محمد على العويني : الإعلام الخليجي (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٤) ص ٣٤٤ .
- (١٢٨) فاروق أبو زيد : النظم الصحفية في الوطن العربي (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) ، ص ص ٩ ، ١٠ .
- (١٢٩) انظر بالتفصيل جيهان رشتي : الإعلام وقضايا المجتمع ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٩٨ .
- (١٣٠) سامي عزيز : الصحافة مسئولية وسلطة (القاهرة : دار التعاون للطبع والنشر ، ١٩٨٠) .
- (١٣١) فاروق أبو زيد : أفيار النظام الإعلامي الدولي (القاهرة : مطابع أخبار اليوم ، ١٩٩١) ص ١٥٥ .
- (١٣٢) المرجع السابق ، ص ص ٢١٥ - ٢١٦ .
- (١٣٣) مختار التهامي : الإعلام والتحول الاشتراكي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) ص (ك) .
- (١٣٤) مختار التهامي : الصحافة والسلام العالمي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٩٥ .
- (١٣٥) عواطف عبد الرحمن : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ط ٢ (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٧) ص ١٣٧ .
- (١٣٦) المرجع السابق ، ص ص ١٣٩ - ١٥٥ .
- (١٣٧) انظر ليلي عبدالمجيد : تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢-١٩٨١ (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، د.ت) .
- (١٣٨) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦٣ - ٦٨٠ .
- (١٣٩) محمد سيد محمد : المسؤولية الإعلامية في الإسلام (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٣) ص ١٧ .
- (١٤٠) محي الدين عبدالحليم : الإعلام الإسلامي وتطبيقاته العملية (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٤) ص ٥ .
- (١٤١) فؤاد زكريا : الصحوة الإسلامية في ميزان العقل ط ٢ (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) ص ١٢٨ .
- (١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- (١٤٣) حماد إبراهيم : « قضايا الماضي وتحديات الحاضر » الدراسات الإعلامية ، عدد ٦٣ ، أبريل - يونيو ١٩٩١ ، ص ص ١٠٤ - ١٢٣ .
- (١٤٤) محمد سيد محمد : المسؤولية الإعلامية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦١ .
- (١٤٥) فؤاد زكريا : الصحوة الإسلامية في ميزان العقل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ .

الفصل الأول

- (١٤٦) محمد منير حجاب : مبادئ الإعلام الإسلامى (الإسكندرية : المطبعة العصرية ، ١٩٨٢) ص ١٥ .
- (١٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- (١٤٨) محمد على العوينى : الإعلام الإسلامى الدولى بين النظرية والتطبيق (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) ص ص ٢٣١ - ١٣٩ .
- (١٤٩) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ .
- (١٥٠) محمد منير حجاب : مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- (١٥١) محمد سيد محمد : مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .
- (١٥٢) المرجع السابق ، ص ص ٢٥٧ - ٢٦٤ .
- (١٥٣) حماد ابراهيم : " المكتبة الإعلامية " مرجع سابق ، ص ص ١٤١ - ١٤٦ .
- (١٥٤) عزة عبد العزيز عبد اللاه : مرجع سابق .
- (١٥٥) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ١٢ .



الفصل الثاني

موضوعية التفتية الخيرية

القيم المهنية للتفتية الخيرية

فى هذا الجزء من الفصل يوضح المؤلف مفهوم القيم فى إطار علم الاجتماع ، وعلم النفس وصولاً لتحديد معنى القيم المهنية بشقيها الاجتماعى والنفسى ، ثم يستعرض القيم المهنية لجمع المادة الخيرية وكتابتها .



أولاً : مفهوم القيم المهنية

يعد مفهوم القيمة من المفاهيم التى اهتم بها كثير من الباحثين فى مجالات مختلفة كالفسفة ، والتربية ، والاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلم النفس . وقد يترتب على ذلك نوع من الخلط والغموض فى استخدام المفهوم من تخصص لآخر ، فلا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم ، يعترف به جميع المشتغلين فى مجال علم النفس الاجتماعى كموضوع يقع فى دائرة اهتمامه ، وقد تعرض المؤلف لعلاقة القيم بالفلسفة الدينية والوضعية عند معالجته لعلاقة المسؤولية بالأخلاق فى الفصل الأول ، وسيحاول هنا توضيح مفهوم القيم فى إطار علم الاجتماع وعلم النفس ؛ وصولاً لتحديد معنى القيم المهنية .

ففى إطار علم الاجتماع : يرى علماء الاجتماع أن عملية التقييم تقوم على أساس مقياس ومضاهاة فى ضوء مصالح الشخص من جانب ، وفى ضوء ما يتيح له المجتمع من وسائل وإمكانات لتحقيق هذه المصالح من جانب آخر ؛ ففى القيم عملية انتقاء مشروط بالظروف المجتمعية المتاحة ، فالقيم كما يعرفها عديد من علماء

الاجتماع « مستوى أو معيار ؛ للانتقاء من بين بدائل أو إمكانات اجتماعية متاحة أمام الشخص الاجتماعى فى الموقف الاجتماعى »^(١).

فالمستوى أو المعيار Standard or Norm يعنى وجود مقياس يقيس به الشخص ، ويضاهى من خلاله بين الأشياء من حيث فاعليتها ودورها فى تحقيق مصالحه ، وهذا المقياس الذى يقيمه الشخص يرتبط بوعيه الاجتماعى وإدراكه للأمور ، وما تؤثر فيه من مؤثرات اجتماعية اقتصادية تحيط به أو بالطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها ، وبالجمتمع وما يعايشه من ظروف تاريخية واقتصادية واجتماعية ، أما الانتقاء Selection فهو عملية عقلية معرفية ، يقوم فيها الشخص بمضاهاة الأشياء وموازنتها فى ضوء المقياس الذى وضعه لنفسه ، والذى يتحدد بظروفه الاجتماعية والاقتصادية وعملية الانتقاء هذه ليست مطلقة ، وإنما هى مشروطة بوضع الشخص وفرصه فكلما ارتقى الشخص فى السلم الاجتماعى ، تعددت وتنوعت فرص انتقائه ، وأما البدائل Options فهى مجموعة الوسائل والأهداف التى تتجه نحو مصالح الإنسان المتعددة والمتنوعة^(٢).

ومن ناحية علماء النفس الاجتماعى .. فإن نظرتهم لمفهوم القيمة تختلف عن نظرة علماء الاجتماع ، فالآخرون يوجهون عنايتهم لبناء النظم الاجتماعية ووظيفتها ويهتمون بأنواع السلوك التى تصدر عن جماعات أو فئات من الأشخاص فى علاقتها فقط بنظم اجتماعية أخرى ، وتحلل مختلف الاحداث السلوكية مثل البيع والشراء ، والانتخاب ، والتردد على دور العبادة إلخ ، أما علماء النفس الاجتماعى .. فيهتمون بكل جانب من جوانب سلوك الفرد فى المجتمع ، ولا يتحدد بإطار لنظام أو نسق معين ؛ فعلم النفس الاجتماعى يركز عنايته على سمات الفرد واستعداداته واستجاباته فيما يتصل بعلاقاته بالآخرين ، وفى ضوء ذلك يتبين أن علماء الاجتماع يتعاملون مع القيم الجماعية Group Values أما علماء النفس فيتركز اهتمامهم على دراسة قيم الفرد Individual Values ومحدداتها سواء أكانت نفسية أم اجتماعية أم جسمية ، وهم يفرقون بينها وبين المفاهيم النفسية الأخرى كالحاجات والدوافع والاهتمامات والسمات والمعتقدات والسلوك .

ويخلصون إلى أن للقيم خصائص تفرقها عن المفاهيم الأخرى ، مثل : كونها أكثر تجريدية ، ومحددة لاتجاهات الفرد واهتماماته وسلوكه ، كما أنها تتسم بخاصية الوجوب أو الإلزام التي تكتسب في ضوء معايير المجتمع والإطار الحضارى الذى تنتمى إليه هذه القيم ، وهى خاصية تختلف باختلاف نوع القيمة ، فالقيم الوسيلىة (أو الوسيطة) مثلاً تتميز بهذه الخاصية عن القيم الغائية ، كما تتميز بها القيم الوسيلىة الأخلاقية عن القيم الوسيلىة التى تتعلق بالكفاءة ، فالفرد يشعر بضغوط كبيرة عليه كى يسلك بأمانة ومسئولية أكثر من الضغوط لأن يسلك بذكاء أو منطقية . وفى ضوء علم النفس .. فإن القيم هى « عبارة عن الأحكام التى يصدرها الفرد بالترفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء ، فى ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء ، وتتم هذه العملية من خلال التفاعل بين الفرد بمعارفه وخبراته ، ومثلى الإطار الحضارى الذى يعيش فيه ، ويكتشف من خلاله هذه الخبرات والمعارف »^(٣).

وإذا حاولنا تعرف علاقة ماسبق بالمهنة .. فإننا نقول إن أصحاب مهنة معينة يتميزون بمجموعة من الخصائص التى تجمعهم كأن يكونون مثلاً قد تلقوا جميعهم مجموعة من المعارف والعلوم داخل معاهد وكليات خاصة بالتأهيل والتدريب على قيامهم بمهنتهم ، كذلك .. فإنهم ينظمون أنفسهم داخل أطر مؤسسية معينة كالنقابات والجمعيات والروابط ، التى تكون لها لوائحها وتنظيماتها وموائيقها الخاصة التى تكونت عبر تاريخ ممارسة هذه المهنة ، واحتكاكها بالمجتمع الذى رفض منها ممارسات معينة وقبِلَ أخرى ، وعن طريق التفاعل والجدل بينها وبين المجتمع نشأت قيمها الخاصة التى تحافظ عليها كأساس مكون لها من ناحية ، وكمظهر للحفاظ على مكانتها فى المجتمع من ناحية أخرى ، وهذا هو الجزء الاجتماعى من تعريف القيم المهنية .

وأصحاب هذه المهنة بجانب انتمائهم لمهنة محددة ، فهم أيضاً أعضاء فى مجتمع ما يشتركون فى صفة المواطنة مع أصحاب المهن الأخرى ، ومن ثم فهم يكتسبون - مع المنتمين للمهن الأخرى - محددات هذه القيم المهنية وموجهات سلوكياتها من

جماع الأعراف والقيم التى تسود المجتمع ككل ؛ فليس منطقيا أن تنفرد مهنة أو جماعة ما بقيم تشذ عن قيم المجتمع ، بل إن المجتمع ككل يحكمه نسق أو نظام من القيم ، والذى يعبر عن مجموعة القيم المترابطة ، التى تنظم سلوك الفرد وتصرفاته ويتم ذلك غالباً دون وعى الفرد ، وهذا هو الجزء النفسى من تعريف القيم المهنية .

ولشرح ما تقدم ، نأخذ مثلاً مهنة كالصحافة وقيمة مهنية كالدقة ، فإننا يمكن أن نجد أسباباً لعدم دقة الصحفيين ، تتعلق بنقص تأهيلهم وتدريبهم لعدم اشتراط وجود تأهيل خاص للصحفيين يتحتم تحصيله لممارسة المهنة ، فواقع الحال أن الصحفيين تلقوا معارف وعلومًا شتى ربما لا علاقة لها بالإعلام والصحافة ، ويمكن أن نجد سبباً لعدم دقة الصحفيين ، يرتبط بضعف تنظيماتهم النقابية وعدم احترام أعرافها وقيمها لأسباب تتعلق بضعف الأطر المؤسسية للمجتمع وهكذا ، ولكن الدقة أيضاً قد تكون ضائعة بين الصحفيين ولا يلتزمون بها ؛ لأن المجتمع ككل قد ضيعها ولم يلتزم بها فيما يمكن أن يظهر ذلك فى المجتمع بعدم التزام المحامى ، والمحاسب ، والطبيب ، والكهربائى ، وعامل النظافة بالدقة فى أدائهم لأعمالهم .

وإذا أخذنا الصحافة كمهنة .. فإننا ينبغي التفرقة بين القيم الإخبارية ، والقيم المهنية للتغطية الخبرية ، فالقيم الإخبارية أو كما يسميها بعض المنظرين عناصر الخبر هى خصائص أمكن حصرها - تاريخياً - من خلال ملاحظة الأخبار التى تنشرها الصحف ، والتى تذيعها محطات الراديو والتلفزيون ، ولا يوجد اتفاق عام حول عدد عناصر الخبر ولا ماهية هذه العناصر ، فالخلاف يرجع لعوامل أيديولوجية ؛ لأن نظرة الكتاب الليبراليين إلى عناصر الخبر تختلف عن نظرة الكتاب الاشتراكيين ، وكذلك يختلف الأمر بين الكتاب الذين ينتمون إلى الدول المتقدمة وبين أقرانهم فى الدول النامية ، وتتضمن هذه القيم : الجودة ، والتوقيت ، والضحامة ، والتشويق والصراع ، والمنافسة ، والتوقع والغرابة ، والشهرة^(٤) .

أما القيم المهنية للتغطية الخبرية، والتي يسميها البعض أيضا صفات الخبر كالصدق، والدقة، والموضوعية فهى المسئوليات التى يجب أن يحتذيها المندوب أو المحرر عند كتابة مادته الإخبارية وعدم تضمينها فى الخبر يمثل إهداراً لهذه المسئولية تجاه الجمهور، ويشوه سمعة الصحيفة التى لا تلتزم بها من الناحية النظرية على الأقل.

وأتصور أن هذه التفرقة مهمة؛ لأن بعض المنظرين يخلطون بين القيم الإخبارية، والقيم المهنية للتغطية الخبرية، مثل: عبد الفتاح عبد النبى، الذى يضع الموضوعية كقيمة إخبارية فى النظام الصحفى الرأسمالى بجانب قيم الفورية وقرب المكان والشهرة والغرابة... إلخ^(٥)، وقد كان هذا الخلط هو الأساس الذى ترتب عليه رفضه لقيمة الموضوعية الغربية وتبنيه لموقف من يعتبرونها أسطورة أو نوعاً من التحريف، على النحو الذى سيتم تفنيده لاحقاً.

وإذا حاولنا التعرض للقيم المهنية للتغطية الخبرية.. فإنه يجب ربطها بالمسئولية، فقد أوجد منظرو المسئولية الاجتماعية مدرسة جديدة فى العمل الإخبارى، تنطلق فى نظرتها إلى هذا العمل من جوهر مسئولية الصحفى أمام مصدره وجمهوره؛ فالخبر فى مفهوم هذه المدرسة ليس مجرد شىء جديد يحدث كما يراه أنصار المدرسة الليبرالية، وكذلك.. فإن الخبر ليس هو الأحداث المثيرة والشاذة والغريبة، وإنما الخبر فى رأيهم هو (الجديد) الذى يهم الناس، ومن ثم ينبغى إعلامهم به، وعلى هذا النحو.. فإنهم يربطون بين الأهمية والفائدة، باعتبار أن ما يهم الناس إنما ترتبط أهميته وتحدد بمقدار ما يقدم لهم من فوائد^(٦).

وكذلك.. لا بد أن يستقى الصحفى أخباره من المصادر المختلفة، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مصدر خبره فيلحق به الضرر أو يحس خداعاً من الصحفى له؛ فالمطلب الأول للجنة حرية الصحافة التى تشكلت فى الولايات المتحدة عام ١٩٤٧، كبدية لاعتماد مبدأ المسئولية الاجتماعية للصحافة، تناول تقديم تقرير صادق وحقيقى عما يحدث فى المجتمع للجمهور، فالصحافة عليها التزام إيجابى أن تقدم لقرائها الأخبار ذات الأهمية الحقيقية لحياتهم بشكل محايد وكامل، تبرز فيه الكفاءة المهنية واحترام القانون^(٧).

ونستطيع أن نقسم القيم المهنية الإخبارية إلى قسمين رئيسيين ، وهما :

قيم جمع الخبر ، وقيم كتابة الخبر ، مع الوضع فى الاعتبار أن هناك تداخلا بين كلا النوعين ، والتقسيم تم لتسهيل بيان الفروق الدقيقة بينها والتي تفيد الدراسة ، فغالبا ما تكون كتابة القصة الخبرية مشروطة بشكل كبير بطريقة جمعها فعلى سبيل المثال : إذا جمع مندوب مادة للقصة الخبرية واستقى فيها معلومات من أحد المصادر ، مقابل دعوته للسهر فى ملهى ليلى .. فإن كتابة القصة لن تكون - غالبا - متضمنة قدرًا من التزاهة ، أكثر من طريقة استقائها ذاتها^(٨).



ثانيا : قيم جمع المادة الخبرية

العبارة التى تقول إن « الصحفى مجموعة مصادر » توضح أهمية مصادر الأخبار فى الحصول على المعلومات وتقديمها للقراء ، والمسئولية الإعلامية تحتم احترام مصادر المعلومات ؛ فالصحفى ليس هدفه كله الحصول على الخبر بأى وسيلة ، ولكن الطريقة التى يحصل بها على الخبر هى التى تحدد - على المستوى البعيد - وضعه المهني ومصادره ونوعياتهم ومدى ارتباطهم به^(٩) ، فالمحافظة على المصادر أمر حيوى ، ويجب العمل على أن يضيف الصحفى إلى تلك المصادر مصادر أخرى جديدة ، فكلما تعددت المصادر ، اتسعت دائرة الصحفى وزادت فرصته فى جلب الأخبار والموضوعات ، وبالتالي تدفعه إلى الصفوف الأولى فى صحيفته ، واكتسابه مكانة كبيرة لدى جمهوره .

ويمكن أن نحصر قيم جمع الأخبار فى الآتى :

١ - الحق فى الخصوصية :

وهو حق كل إنسان فى التعامل مع حياته الخاصة بما يراه ، وفى الاحتفاظ بأسراره ، التى لا يجب أن يطلع عليها الآخرون ، ويستوى أن تنطوى الأسرار أو الخصوصيات على رذائل مستهجنة كارتكاب الجرائم الخلقية ، أو على أمور طبيعية تأنف الفطرة السليمة إظهارها كالعلاقة الخاصة بين الأزواج أو حتى على أعمال كريمة مستحسنة ،

قد يفضل أصحابها كتمانها ابتغاء مرضاة الله كالصدقات وأعمال الخير^(١٠)، والحق فى الخصوصية يحمى الجمهور من أنواع معينة من الأنشطة الصحفية ، التى يلجأ إليها الصحفيون فى جمع أخبارهم ، ومنها :

(أ) نشر الأمور الخاصة :

مثل تحسس الأخبار المثيرة عن حياة الإنسان العاطفية والصحية والمالية بما يشكل انتهاكاً للخصوصية ، ويمتد ذلك حتى إلى عدم الإفصاح عن اسم مريض بمرض خطير كالإيدز مثلاً دون أخذ رأيه ؛ حتى لا يتم تعريض حياته وصورته أمام الآخرين بما يحط من قدره أمامهم^(١١)، ولكن بعض المنظرين يرون إمكان النشر بالنسبة للشخص العام (السياسى - الفنان - الرياضى) ، عندما يرتكب أية ممارسة خاطئة مثل تعاطى المخدرات ؛ لأنه من المفترض أن يكون قدوة^(١٢).

وإن كان هذا الاتجاه الأخير الذى ساد فى الصحافة الغربية قد أعطى رخصة ، لا سيما لصحف التابلويد لنشر حياة المشاهير العاطفية والجنسية نشرًا مفصلاً لا يملون منه مثلما حدث - على سبيل المثال - فى حياة الأمير تشارلز وزوجته ديانا ، ونتيجة لذلك ففى المملكة المتحدة وجهت لجنة برلمانية انتقادات حادة لمجلس الصحافة ، وأكدت أنه قد فشل فى حماية الحياة الخاصة للمواطنين من خلال التنظيم الذاتى لمهنة الصحافة ، وهددت بإصدار تشريع صحفى يحمى حياة المواطنين الخاصة^(١٣).

(ب) جمع الأخبار بالحيلة :

فقد يحصل المندوب على قصته الإخبارية ، عندما يشارك موظفا عاما الغداء مثلاً مخفياً شخصيته الصحفية ، ويأخذ المسئول فى الحديث باستفاضة عن مشروعاته وخططه المقبلة وعن رفضه الإفصاح عنها فى الوقت الراهن للصحافة ، ثم تكون المفاجأة نشر هذه المعلومات عن الخطط والمشروعات على لسان المسئول ، دون أن يعلم^(١٤)، كذلك تتوارد الروايات عن المندوبين الذين يتنكرون فى زى البستاني أو فنى السيارات أو الخدم ؛ للحصول على الأخبار من منازل المسئولين أو يتنكر مندوب فى زى « الجرسونات » للدخول لحجرة أحد أعضاء البرلمان فى فندق ما ، وأحياناً

لا يكون ذلك بالجسم فقط ، ولكن باستعمال كاميرات التصوير الفوتوغرافي ، وكاميرات الفيديو وأجهزة التسجيل^(١٥).

ولا يقتصر الخداع على المصادر فقط ، بل أحيانا يتجاوزها لخداع الزملاء ؛ فالصحفيون يجدون لذة في السبق بالخبر بأية وسيلة ، وقد يكون الصحفي أشد قسوة فيفرغ إطار سيارة زميله من الهواء فيعطله عن أداء مهمته ، بل إنه قد يقطع سلك التليفون عمداً أثناء إملاء الصحفي المنافس لأحد الأخبار فيحرمه من جني ثمار جهده ، وهناك صحفي ماكر كان يعرف موعد عودة المسئول إلى الوزارة ، فيحتفظ به سرا في نفسه ، ثم يقوم بتوديع زملائه الصحفيين ، وبعدها يعود وحده للحصول على الخبر والانفراد به^(١٦).

(جـ) نشر أسماء وصفات الأحداث :

فقد أكد علماء نفس الطفل والعاملين في المجال الاجتماعي أن حذف اسم الطفل من الخبر المنشور أو المذاع يقلل من احتمال عودته للإجرام ، فهذه الفئة لم تبلغ بعد مرحلة النضج الكامل ؛ مما يجعلها عرضة للتأثير عليها وغوايتها من قبل الغير ، كما أن بعض العوامل الاجتماعية كالتفكك الأسري قد تدفع الحدث إلى الانحراف بسبب ضعف مقاومته في التغلب عليها^(١٧).

والنشر من شأنه أن يحول الأفعال الصادرة عن الحدث إلى شبح ، يمنع اندماجه في المجتمع حينما يكتمل نضجه ويدرك عواقب أفعاله . ولكن للأسف كثيراً من صحف العالم تخالف ذلك بما فيها الصحافة المصرية ، وقد كانت زيادة معدل إلقاء القبض على الأحداث منذ نهاية الستينات مسوغاً لإعادة تقييم عدم نشر الأسماء والصفات .. فقد وُجد أن السرية لم تقلل جرائم الأحداث ؛ لذا فقد قرر عدد من رؤساء تحرير الصحف الأمريكية عدم حذف أسماء الأحداث ، الذين يرتكبون جرائم فظيعة مثل الاغتصاب ، بل تأكيد نشر عناوين آبائهم والوظائف التي يشتغلون بها^(١٨)، وتبنى اعتقادها على أن الآباء يجب أن يشاركوا أبناءهم في احتقار المجتمع لهم ، وبذلك .. تكون معرفة الجمهور رادعاً للآباء والأبناء معاً .

هناك ثلاث حالات يجب أن يتوقف الصحفي عندها - ولو مؤقتاً - عن النشر ليعالج الموضوعات أو الأخبار بطريقة ما ، وهى :

(أ) عندما يطلب المصدر من الصحفي عدم النشر كأن يضمن كلامه جملة صريحه تقول Don't Print That ، وقد يطلب المصدر الطلب نفسه قائلاً إن المعلومات التى يقدمها للعلم وليست للنشر Off The Record ، ولكن هذا لا يعنى قطع الطريق على نشر المعلومات ، فقد يبحث الصحفي عنها لدى مصدر آخر ، مع عدم كشف هذه المعلومات للمصدر الآخر ، وإن حصل عليه يمكن الرجوع لمصدره الأساسى لإبلاغه أنه حصل عليها من المصدر الثانى ، وأنه سينشرها ، وفى تلك الحالة قد يصرح له بالنشر ويضيف جديداً لذلك^(١٩).

(ب) عندما يصرخ المصدر بمعلومات أو وقائع أو أخبار مهمة ، ولكنه يطلب عدم نشر اسمه أو أن تنسب إليه المعلومات ، ويحدث ذلك فى الحالات التى يحاول المصدر فيها عدم الزج بنفسه فى معارك أو الوقوف فى وجه تيار أو غير ذلك ، وإذا قبل الصحفي هذا المبدأ - رغم تأثير ذلك على موضوعية الخبر كما ستظهر الدراسة - فعليه أن يلتزم بهذا الوعد الذى قطعه على نفسه^(٢٠).

(ج) قد يدلى المصدر بمعلومات ، ولكنه يطلب عدم نشرها بنصها Not For Direct

Quotations ، وإنما إعادة صياغتها لتكون بمثابة معلومات منسوبة إليه .. فقد يصرح وزير الداخلية قائلاً « إني أعرف أسماء الإرهابيين وأين هم بالتحديد » ويطلب من الصحفي صياغة تصريحاته على هذا النحو : « وقال وزير الداخلية إنه يعرف إلخ » ؛ حتى لا تؤخذ كلماته بنصها وتكون حجة عليه عندما تثير ردود أفعال مضادة ، وكذلك يجب على الصحفي ألا ينشر معلومات أو بيانات ، طلب منه المصدر عدم نشرها إلا فى موعد محدد ، كما لا يصح تحويل الحديث الصحفي إلى مقال موقع أو إلى خبر ، دون استشارة المصدر .

٣ - آليات دفع المصدر للحديث :

ويجب أن تستخدم بطريقة أخلاقية ، فالمجاملة والتقدير لا يجب أن يتحولوا إلى نفاق ، كما يجب الحرص في استخدام طرق ، مثل : إعطاء معلومات وانتظار المزيد ، وإقناع المصدر أن إعطاءه المعلومات سيخدم غرضاً نافعاً ، وأن معلوماته ستصلح عيوباً في المجتمع^(٢١)، ويندرج تحت ذلك شراء المعلومات تحت مبررات أن المعلومات الخاصة شكل من أشكال الملكية الخاصة ، يمكن أن تباع وتشتري ولكن تشارنلي Charnley يرى « أن الموظف الحكومي يجب ألا يعتبر ماتحت يده من معلومات في العمل ملكية شخصية ، وسيكون المحرر غير مسئول إذا قايض الموظف الحكومي على معلوماته »^(٢٢).

ولكن أحياناً يكون تسرب معلومات من موظفين حكوميين وسيلة لكشف الفساد الحكومي مع رجال الأعمال وغيرهم ، وهو شيء يصعب رفضه على إطلاقه ، ولكن فكرة مساواة المعلومات بالملكية الخاصة يفتح الباب للصحافة لإفساد مصادر معلوماتها ، الذين قد يدسون عليها أخباراً كاذبة أو ملفقة ؛ حتى يكسبوا من ورائها كما يحدث في صحافة دفتر الشيكات المزدهرة في بريطانيا .



ثالثاً : قيم كتابة المادة الخبرية

تشتمل على التقاليد التي يجب أن يمارسها الصحفي في عمله ويراعيها؛ كي يضمن تحقق المسؤولية في خبره ، وهي تمثل خطوطاً عريضة لعمل الصحفي ، يمكن بواسطتها التفرقة بين تغطية خبرية جيدة ، وأخرى رديئة. وتتضمن هذه القيم: الدقة والموضوعية والصدق والأمانة والحيدة والاكتمال أو الشمولية والاعتباس أو الإسناد وغيرها ، وفي الحقيقة .. فإن هناك تداخلاً واسعاً للمفاهيم يظهر حين مراجعة التراث العلمي الذي يتناول القيم المهنية ، بحيث يمكن أن نجد مفهوماً يعبر عن شيئين مختلفين ، كما يمكن أن نجد مفهومين يعبران عن الممارسة أو القيمة نفسها.

فالتوازن فى المادة الصحفية يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الموضوعية ، كما يرى فيليب ماير Meyer^(٢٣) ، ودوج نيو سوم Newsom^(٢٤) على سبيل المثال ، ويمكن أن يكون شيئاً مختلفاً عن الموضوعية كما يرى جيمس نابولى Napoli^(٢٥) ، وكذلك الإسناد قد يكون جزءاً من الدقة كما يرى جلال الدين الحمامسى^(٢٦) ، وقد يكون جزءاً من الموضوعية كما يرى نيو سوم Newsom وهكذا.

ولكن المؤلف أثر أن يقسم القيم المهنية للكتابة تقسيماً يحصرها فى أربع قيم أساسية ، تدرج تحتها جميع المفاهيم والمسميات الأخرى ، وهى : الدقة ، الموضوعية ، الصدق ، الشمول / الاكتمال ، موضحاً أن كل قيمة مهنية من هذه القيم الأربع تعبر عن شىء مختلف عن مثيلاتها من القيم ، وإن كانت كلها تتكامل لتصنع مسئولية التغطية الخبرية .

والموضوعية فى رأى المؤلف تختلف عن الصدق والدقة والشمول ؛ فيمكن أن أحقق الموضوعية التى تتضمن (التوازن ، الإسناد ، إبعاد الرأى عن الحيز) وتكون المعلومات داخل العبارات المتوازنة المسندة غير دقيقة ، وكذلك تلعب ظروف التغطية الصحفية دوراً فى عدم شمول / اكتمال المادة الصحفية ، دون أن يقلل ذلك من موضوعيتها .

أما قيمة الصدق فهى أساس القيم الثلاث الأخرى ودونها تنتفى القيم المهنية ، ولكن الصدق مع ذلك يختلف عن الموضوعية ؛ لأنه يمكن أن أخلق قصة موضوعية متوازنة من وقائع مختلفة ، ومصادر لم ألتق بها قط ، ومع ذلك تبدو أمام القارئ موضوعية مع أن الزيف يغلفها ، وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى المبحث الثانى ، حين دراسة معنى الموضوعية .

١ - الصدق

يعتبر الصدق أهم هذه المعايير والقيم جميعاً ، بل إنه الأساس الذى ينبنى عليه الخبر الصحفى ، ولا يقتصر صدق الصحفى مع الآخرين (المصادر - الجمهور) بل يمتد

ليشمل صدق الصحفى مع نفسه ، وعلى هذا .. فإن مستويات الصدق التى ينبغى أن تتوافر مع الصحفى ثلاثة :

١ - صدق الأفعال : ويمثل الجانب الظاهرى للعمل الصحفى .

٢ - صدق الأقوال : ويعنى أن الصحفى لا يقول إلا صدقا .

٣ - الصدق الذاتى : أى الصدق فى الغايات ، ويعكس أقصى درجات الاقتناع والإيمان بالعمل ، ويجعل الصحفى بقلبه وقالبه مع مايكتبه أو ينادى به .. فقد ينافق الصحفى فى قوله فيقول ما لا يقتنع به ، وقد يعمل عملا على سبيل المحاملة أو الخوف ، ولكن لا ينافق فى النية أبدا لأنها شىء داخل بين العبد وربه^(٢٧).

ويصف إبراهيم إمام مثالا مشهوراً لكذب الصحفى .. فقد دأبت بعض الصحف على كتابة أوصاف مسهبة لزيارة رئيس الوزراء مثلاً لمنطقة معينة ، ثم تنشرها فعلاً بالعبارات التقليدية المألوفة ، ولكن يتضح بعد ذلك أن رئيس الوزراء قد ألغى رحلته ، وهنا تقع الصحيفة فى خطأ بالغ ويسخر منها القراء^(٢٨) ، وهذا مع حدث مع جريدة المساء القاهرية ، التى نشرت يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ خبراً رئيسياً يفيد عودة الرئيس الراحل أنور السادات إلى قريته بميت أبو الكوم ، بينما ماحدث فى الحقيقة كان اغتياله أثناء العرض العسكرى ، فيما عرف بحادث المنصة .

٢ - الدقة :

والدقة تعنى أن كل عبارة فى القصة الخبرية أو التقرير الخبرى ، وكذلك كل اسم أو تاريخ أو سن أو اقتباس من كلام المصدر لابد أن تكون صحيحة ، فضلاً عن تقديم عبارات الخبر بطريقة واضحة لا لبس فيها ، والدقة لا تعنى فقط صحة التفاصيل ، ولكن صحة الانطباع العام كذلك ، والذى يتحقق بوضع التفاصيل كلها معا^(٢٩).

والدقة عامل مكمل لصدق الخبر فقد يكون الخبر صحيحا ، ولكن لا تراعى الدقة فى نشره بالطريقة التى تحفظ عليه صحته ، ويكون من نتيجة ذلك بطبيعة الحال إما سوء الفهم أو فقدان الخبر قيمته عند النشر^(٣٠) ، ويعتبر جلال الدين الحمامصى عدم

الدقة هي الخطيئة رقم (١) ، وهي تدفع صاحبها للاستهتار وعدم المبالاة وتؤدي إلى سحب الثقة تدريجياً منه ، والقارئ لا يمكن أن يتسامح ، إذا كانت الدقة معدومة في الخبر لأنه يعتبر ذلك إهمالاً لشأنه^(٣١).

وأفضل حماية من عدم الدقة هي اليقظة والصبر ، فكل فقرة لا بد أن تكتب ويعاد قراءتها بروية خاصة التفاصيل كالأسماء والتواريخ والأعمال والأوقات والعناوين ، ويحتاج بجانب الصبر واليقظة إلى الشك الدائم والسعي لإعادة اختبار كل حقيقة يمكن أن يتم اختبارها ، وتحقق بالرجوع الدائم للمصادر والمراجع ، دليل المدينة ، دليل التليفون والقواميس ودوائر المعارف ، إجراء مكالمات تليفونية وزيارة للمكتبات وغيرها^(٣٢).

ويمكننا أن نحصر الأسباب التي تؤدي إلى عدم الدقة ؛ حيث يوضح نيوزوم Newsom أن أسبابها هي :^(٣٣)

- ١ - ضغوط توقيت صدور الصحيفة التي تدفع الصحفيين لعدم الاهتمام .
- ٢ - عدم وجود إلمام كاف لدى المندوبين بخلفية القصة الخبرية .
- ٣ - عدم مبالاة المندوبين بالتحقق من معلومات القصة الخبرية من مصادر متعددة .

ويضيف جلال الدين الحمامصي لأسباب عدم الدقة ما يلي :

- ٤ - أخذ المعلومة من مصادر مضللة تريد النشر لفرض نفسها .
- ٥ - الرقابة التي تدفع الصحفي لاستخدام تعبيرات مطاطية غير محددة .
- ٦ - الاعتماد على مصدر واحد للمعلومة ؛ إذ يجب على الصحفي أن يسعى وراء مصادر متعددة ليتحقق من دقة البيانات التي في حوزته . وفي بعض الحالات قد يجد المحرر نفسه أمام مجموعة متناقضة من البيانات أو الأرقام من مصادر مختلفة حول موضوع واحد ، وعلاج هذا الوضع هو أن يقدم المحرر هذه الآراء كلها منسوبة إلى مصادرها - إن أمكن - وإن لم يكن ممكناً الإفصاح عن أسماء المصادر ؛ احتراماً لرغبتها في عدم الإشارة إليها ،

فإن البيانات تعرض بالشكل ، الذى يجعل القارئ يوازن ويقارن ، ويدرك أن الصحيفة لا تجزم بأياها هو الصحيح ^(٣٤).

والنقطة الأخيرة تحقق قيمة أخرى بجانب الدقة ، وهى التوازن ، الذى يعد جزءاً لا يتجزأ من الموضوعية كما سيتم تفصيله بعد ذلك ، ويفضل ويستلى Westley حذف المعلومة بالكامل إذا لم يتم التأكد من صحتها ولم يكن هناك وقت لذلك ، أما إذا كانت الواقعة مهمة ، ولا بد من نشرها .. فلا بد من فحصها بالرجوع لمصادر أخرى ، يمكن الاعتماد عليها ، بغض النظر عن الوقت الذى يستغرقه ذلك ^(٣٥).

٣ - الشمول / الاكتمال :

ويمكن أن يطلق على هذه القيمة الإلمام بخلفية الأحداث ، والمقصود بها التفاصيل المختلفة التى ترتبط بالخبر فعلى المحرر أن يكون ملماً بمثل هذه التفاصيل ، وأن يوردها فى الخبر الذى ينقله إلى القراء لكى يقدم لهم أوضح صورة ممكنة للخبر ، وتتضمن الخلفية عادة ما يرتبط بالحدث من حقائق أو ما يلزمه من شرح وإيضاح مثل :

١ - إيراد الحقائق التى تفيد فى توضيح أهمية الحدث وحجمه وعلاقته بالقارئ وتأثيره عليه ، وليس مهماً أن تكون هذه الحقائق بعيدة زمناً أو مكانياً فالهم أن تربطها بالخبر خصائص مشتركة .

٢ - وصف التطورات التى أدت للحدث وإيراد ما يلزم من تفاصيل عن الشخصيات البارزة التى يشتمل عليها .

٣ - شرح كافة الأوضاع التى يعتبر الحادث جزءاً منها أى شرح الحادث ، فى إطار الظروف المحيطة بها ، والتى تعد بمثابة خلفيته الطبيعية ^(٣٦).

ومن السهل على المندوبين والمحررين الكسالى افتراض أن القارئ لديه الخلفية نفسها عن الحدث ، وهذا افتراض خاطئ حتى بالنسبة للقراء المعتادين على الصحيفة ، أما الصحيفة التى تود جذب قراء جدد .. فلا بد أن تقدم لهم خدمة صحفية متكاملة ^(٣٧).

الموضوعية

مفهومها ، نشأتها ، الجدل حولها

يعالج المؤلف فى هذا الجزء من الفصل مفاهيم وعناصر الموضوعية بين المعنى الفلسفى والصحفى مستعرضا عناصر الإسناد ، والتوازن ، وفصل الخبر عن الرأى ، ثم يتتبع الظروف التاريخية التى أدت لنشأة قيمة الموضوعية الصحفية فى الغرب ، ثم يعرض لوجهات نظر المؤيدين والمعارضين لقيمة الموضوعية .



أولاً : مفاهيم وعناصر الموضوعية

١ - المعنى الفلسفى للموضوعية :

تجمع المعاجم والموسوعات على أنه يوجد معنيان لكلمة الموضوعية : المعنى المعرفى أو الإبستمولوجى ، والمعنى الأخلاقى أو القيمى ، كما أن هناك علاقة بين المعنيين .

وفىما يتعلق بمفهوم الموضوعية المعرفى ، فإن كلمة الموضوعية - كما يرى المعجم الوسيط - هى « منحى فلسفى يرى أن المعرفة إنما ترجع إلى حقيقة غير الذات المدركة لها »^(٣٨) ، والموضوعية Objectivity نسب للموضوع Object أى ماهو موضوع / مقذوف خارج الذات المفكرة ، وترتبط الموضوعية مع الذاتية فى مشكلة المعرفة ؛ فالمعرفة علاقة بين الذات والموضوع أو علاقة بين العقل والوجود . وقد اختلفت مواقف الفلاسفة فى تحديد العلاقة بينهما ، ويرجع الخلاف إلى مشكلة الحقيقة أو المعيار Norm ، فهل الذات هى حامل مقياس حقيقة الأشياء أو معقوليتها ، أم أن الموضوع يحتوى على تبريره ونظامه دون ارتباط بالذات الإنسان^(٣٩) .

ويقرر جميل صليبا « أن المذهب الموضوعى هو كل مذهب يوضح أن الذهن يستطيع أن يصل إلى ادراك حقيقة واقعية ، قائمة بذاتها ، مستقلة عن النفس المدركة »^(٤٠) ، كما يذهب أسعد رزوق إلى أن « الموضوعية معيار للمعرفة التى تتسم

باليقين ، وتقوم على أدلة يمكن للغير أن يثبتوا من صحتها وينبغى مراعاتها فى العلوم الاجتماعية والنفسية ؛ حيث تلعب القيم والرغبات والأغراض دوراً رئيسياً ، وعليه يجب تبيان الأسس ، التى يستند عليها تفصيل رأى أو الأخذ به دون سواه « (٤١) .

بينما يشكك (أوسوليفان) فى المعنى المعرفى للموضوعية بقوله « إن الافتراضات قد ضعفت فى وجود حقيقة خارجية قائمة هناك تنتظر من يكتشفها ؛ لأن هناك روابط متداخلة بين اللغة والفكر وعدداً لا نهائى من الإدراكات حول حدث واحد (٤٢) .

أما المعنى الأخلاقى ، فإن الموضوعية ذات الدلالة الخلقية تعنى النزاهة فى القصد والبعد عن الهوى ، والتجرد من العواطف الذاتية ، ويغالى البعض فيصورها « تحرراً من القيم مادام الإنسان لا يواجه إلا عالماً متصلًا عن آرائه ورغباته ومصالحه ، وعليه أن يفصل فيه بعيداً عما عليه تحيزاته الشخصية » (٤٣) .

والموضوعية فى معناها الأخلاقى تطلق على كل نظرية أخلاقية ، تعتبر أن الخير الأخلاقى هو خير موضوعى مستقل عن المشاعر الشخصية ، وأن القيم الأخلاقية نسيج مستقل عن آراء الأفراد وسلوكهم ، ويرى القائلون بالغايات الموضوعية فى الأخلاق أن الشعور باللذة والألم ، وما إليهما من الوجدانات الأخرى شعور غامض مشكوك فى أمره ، ولهذا فلا يصلح أن يكون غاية لأفعالنا الخلقية ، وقد وصفوا للأخلاق مستويات وغايات موضوعية مستقلة عن اللذة والألم ، منها : التطور والرقى عند (هيجل) ، والكمال عند (لينتز) ، والمنفعة عند (بيكون وهوبس وبيتام) (٤٤) ، والسؤال هل توجد علاقة بين المعنيين ؟

الإجابة بالإيجاب إذا تصورنا أن التجرد والنزاهة ورؤية الأشياء على ما هى عليه وعدم تشويهها بنظرة ضيقة أو تحيز خاص (المعنى الأخلاقى) ، ترتبط بالالتزام بالدقة فى الفحص والتقصى الحذر فى جمع المعطيات ، والاستنتاج السليم ، والقدرة على تخير البدائل الممكنة للتفسير ، ومتابعة الحجة إلى نتائجها المنطقية ، والرغبة الصادقة فى نبذ الأفكار الأثرية فى ضوء الأدلة الجديدة (المعنى المعرفى) .

فالموضوعية لم تعد انعكاساً لواقعة أصلية ، يتطابق معها رجل العلم بل هى شروط يلتزم بها . وأهم تلك الشروط كما يقول (بوانكاريه) أن يكون ماهو موضوعى مشتركاً بالنسبة لأذهان كثيرة ، وبالتالي يمكن نقله من واحد لآخر ، وما يمكن نقله من واحد لآخر ليس الإحساسات أو الموجودات المنعزلة الواحدة عن الأخرى ، بل هو ما يمكن أن يصاغ فى علاقات ونظريات ، وما تستطيع أن تقدمه النظرية هو صورة لم يستوف صقلها ، وبالتالي هو صورة مؤقتة وزائلة ، ومن ثم فمجال الاختيار مفتوح أمام العلماء ليستكملوا هذا الصقل والاقتراب من الحقيقة .

وهنا تأتى الموضوعية مرتبطة ومشروطة بموقف معين ؛ لأنه لا بد من اشتراك الذين يصطنعون المنهج العلمى فى نظام واحد ، على أساس من وحدة جهازهم التصورى من خلال ماتوافر لهم من عالم مشترك للبحث والمناقشة ؛ بحيث يصلون إلى النتائج نفسها ، ويصفون كل ما ينحرف عن إجماعهم بأنه على خطأ ، وهذه المشاركة ليست واقعاً مفروضاً ، بل هى مساهمة إيجابية والتزام صريح تبعث عليه قيم ومعايير^(٤٥)؛ أى إن تطوير موضوعية أخلاقية تتمثل فى (قيم ومعايير علمية) سيطور بالتالى موضوعية معرفية تمكن من معرفة الواقع مستقلاً عن الذات وبالتالي يمكن فهمه والسيطرة عليه ، كما أن هناك وجهاً آخر للعلاقة بين الموضوعية كقيمة أخلاقية صحفية ، وموضوعية العلم أو الموضوعية المعرفية ، سيتم ذكرها بالتفصيل عند التعرض لنشأة (الموضوعية الصحفية) .

٢ - معنى الموضوعية الصحفية :

الموضوعية الصحفية هى حالة ذهنية للمحرر أو المندوب الصحفى ، تتضمن جهداً واعياً بعدم الحكم على مايرى ، وعدم التأثر بأحكامه الشخصية السابقة أو تحيزاته القبلية ، وألا يكون مفتوناً بلغة المشاركين فى الحدث الإخبارى ، ودائماً ثمة افتراض أن هناك جانباً آخر للتغطية الخبرية ، وبذل الجهد لإعطائه الفرصة فى الظهور^(٤٦) .

إن الأخبار هي تقرير حقيقى عن الأحداث التى وقعت ، فهى ليست الحدث كما تراه العين المتحيزة ، أو كما يود المحرر أن يكون ، أو كما يعتقد أنه حدث ، أو كما يود المهتمون بمحتوى الخبر أن يُقدم ؛ فالوقائع والأحداث لا بد أن تقدم بجيدة كما وقعت وحدثت ؛ فالأخبار الموضوعية هى التى تعطى القارئ الثقة بأن التقارير التى يبنى عليها آراءه هى مصدر المعلومات الدقيقة^(٤٧)، وتفترض التغطية الموضوعية أن القارئ بمعلوماته السابقة ، ومن خلال القصة الخبرية التى تُقدم له دون أخطاء ، قادر على تكوين وجهة نظر صحيحة عن الوقائع المتضمنة فى القصة الخبرية ؛ ليفصل الحقيقى عن الزائف، والصحيح عن الخطأ ، والمتحيز عن المحايد ، والكامل عن الناقص ، والموثوق فى صحته عن المشكوك فيه^(٤٨).

وقد اتفق المنظرون حول عدد من المحددات، التى تحقق الموضوعية فى التغطية الخبرية والمحددات التى تبعتها عن الموضوعية ؛ فيوضح برادلى Braddley أن الممارسات التى تشوه الموضوعية هى حذف وقائع على جانب من الأهمية ، وإضافة تفاصيل غير مطلوبة على حساب الحقائق المهمة، وخداع أو غش القارئ بشكل واعٍ أو غير واعٍ، وإخفاء تحيزات المندوبين خلف بعض الصفات التى تنتشر فى الموضوع الصحفى^(٤٩).

أما وستلى Westley فيذهب إلى أن الموضوعية الصحفية تتحقق من خلال عدد من القرارات الإرادية الصحفية ، منها : التوازن وهى الحرص على إيراد كافة الآراء المتعارضة فى الموضوع الذى يتم تناوله ، والإسناد ويعنى نسب كل رأى أو معلومة فى الموضوع الصحفى الخبرى [قصة خبرية - تقرير - خبر بسيط] إلى مصدر حى أو غير حى ، وعدم خلط الخبر برأى المندوب أو المحرر مع الحرص على إعطاء معلومات خلفية توضح الحدث^(٥٠). وبمفهوم المخالفة .. فإن غياب أى من المحددات السالفة من شأنه أن يقلل الموضوعية فى الموضوع الصحفى الخبرى بأنواعه المختلفة .

ينقل عبد الفتاح عبد النبى عن ابن خلدون معيار الموضوعية ، الذى وضعه، والذى يستخدم للتعبير عنه لفظ (الاعتدال) فيقول « إن النفس البشرية إذا كانت على حال من الاعتدال فى قبول الخبر ، أعطته من التمهيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه»،

ويخلص ابن خلدون إلى قانونه المعروف بقانون المطابقة الذى هو معيار قياس صدق أو كذب الأخبار التاريخية « وأما الأخبار عن الوقائع فلا بد من صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة » وحينئذ يعرض الصحفى الخبر المنقول على ماعنده من القواعد والأصول ، فإذا وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً ، وإلا كان زائفاً واستغنى عنه^(٥١).

٣ - عناصر الموضوعية :

(أ) الإسناد : Attribution

ويسمى فى عدد من المؤلفات العلمية (الاقتباس) وأحياناً (النسب للمصدر) ، ويقصد به النقل عن المصدر نقلاً حرفياً سواء من تصريح أو خطبة أو بيان ، وسواء كان المصدر شخصياً أو وثيقة أو جهة رسمية أو هيئة إعلامية ، وفى هذه الحالة يكون ضرورياً أن يلتزم محرر الخبر بالقواعد التالية : ^(٥٢)

* أن يميز الكلمات والجمل المقتبسة عن بقية الكلمات ، والجمل التى يتضمنها الخبر ، بأن يضع الأولى داخل علامات التنصيص المتفق عليها ؛ لكى يضع أمام القارئ النص الحرفى على النحو الذى قاله المصدر الأصلى .

* ينبغى أن يكون النص المقتبس معبراً تعبيراً حقيقياً عن الهدف الحقيقى للمصدر ، وليس مجرد « اصطيد » نص منتقى ، يصور معانى عكس التى كان يقصدها المصدر أو يهدف إليها .

* أن تكون الجمل المقتبسة متعلقة بموضوع الخبر المنشور ، وتدعم المعلومات الواردة فيه أو تبرهن عليه .

* يمكن الاستغناء عن الكلمات المكررة أو الزائدة فى الجمل المقتبسة ؛ بشرط ألا يكون فى حذفها أى تحوير أو تغيير للنص الأصلى أو المعنى المقصود .

والقاعدة تقول إن على الصحفى (المندوب - المحرر) أن يعطى مصدراً لكل واقعة مهمة فى الشكل الخبرى [التقرير الخبرى - القصة الخبرية - الخبر البسيط] ،

وإذا كان إعطاء مصادر لفقرات الخبر يكسر ايقاعه ويجعله بطيئاً متراكماً المصادر ، ولكنه فى الوقت نفسه يجعل القارئ يعرف بالضبط أين يقف من الحدث ، ويجعل الحقائق سهلة التصديق^(٥٣).

إلا أن هذه القاعدة يمكن أن تكون خطراً إذا زادت عن حدها ، فإذا أتبعها المندوب بشكل مكثف زائد عن الحد .. فإنه سينسى مسؤوليته فى الغوص أبعد من كلام المصادر ، وإجراء فحص مستقل لمصداقيتهم^(٥٤)، بيد أن هذا لا يقلل من أهمية الإسناد أو الاقتباس ، فالقارئ يحتاج إلى التأكد من صحة كافة البيانات ، لكى يكون حكمه النهائى فالثغرة الواحدة التى يفشل المحرر فى سد فراغها تضعف ثقة القارئ ، وتحول بينه وبين إدراك الحقيقة ، وتكوين فكرة نهائية كاملة بشأن الموضوع^(٥٥).

وعندما يُضمن المندوبون اقتباسات مباشرة فى أخبارهم .. فإن ذلك يرجع لعدة أسباب ، منها :

١ - أنهم يريدون لقصصهم أن تكون دقيقة وينقلون كلام المصدر مباشرة ؛ كى يعطوا المصداقية لقصصهم الاخبارية .

٢ - أنهم يختارون بصفة خاصة العبارات الحريفة أو اللاذعة ، التى استخدمها المصدر لجذب الانتباه للشكل الخبرى .

٣ - أو ربما ينقلون اقتباسات من المصدر للسماح بالعبارات أو الالفاظ المنتقاة للنشر فى موضوعات المعالم أو البروفيل الشخصى للمصدر ، بما يساعد القارئ على الحصول على صورة متعددة الأبعاد لقائل هذه العبارات^(٥٦).

وعندما يتم نقل الاقتباس والإسناد لمصدر ما .. فإن المحررين ليسوا أحراراً فى العبث بكلمات المصدر ؛ إذ إن علامات الترقيم توضح كلام المصدر المتحدث ؛ لذا يجب أن يسأل المحرر المندوب الصحفى ، عندما يكون هناك شك فى صحة أحد الاقتباسات .

مثال : عندما يجيب مصدر ، وليكن وكيل وزارة الإسكان على سؤال : متى يتم الانتهاء من بناء المدينة السكنية بالعاشر من رمضان ؟ مثلاً بقوله « ولا حتى بعد ميت

سنة « فلا يحق للمندوب أو المحرر أن يكتبها » لن يتم الانتهاء بعد مائة عام « لأن الطريقة التي نطق بها وكيل الوزارة العبارة ، لها دلالة عند القارئ لا يحققها عبارة المندوب أو المحرر ، وإن كنت أتصور أن إبدال الكلام الفصيح بالعامي لن يقلل من الموضوعية ، مثل : الحذف أو الإضافة لكلام المصدر .

ظاهرة المصادر المجهلة :

يقصد بها الممارسة التي ينتهجها معظم الصحفيين للالتفاف حول حدود الموضوعية ، بعدم ذكر البيانات الكاملة عن مصدر الخبر أو مصدر الفقرة داخله، مثل: اسمه ووظيفته والاستعاضة عنها بمجموعة البدائل منها : (٥٧)

- ١ - إسناد / نسب العبارات في الفعل المبني للمجهول (ذكر أن) .
 - ٢ - الإسناد / النسب لمصدر غير محدد مثل (المصادر المطلعة الدوائر المسئولة ، مصادر قريبة من الرئيسى ، مصدر رفض الإفصاح عن اسمه إلخ) .
 - ٣ - العبارات التوقعية مثل (من المحتمل ، من المتوقع ، يُنتظر ... إلخ) .
- والمصادر المجهلة تحدث مايشبه الورطة للصحفيين ، ولكن في الواقع فإن أكثرية الصحفيين ينظرون للإجراء على أنه (شر لابد منه) ؛ لأنه يتيح الحصول على المعلومات غير المعروفة ، يفيد في زرع المصادر ، وزيادة الثقة التي تشجعهم لقول كل شئ بحرية وإخلاص ؛ إذ إن إخفاء اسم المصدر ووظيفته يوفر الراحة والثقة والحماية للمصادر الخائفة ، ويؤدي أحيانا للإسراع في الحصول على المعلومات والسبق الصحفى (٥٨) .

ومعظم أمهات الكتب الصحفية تقرر أن إيراد المصادر واكتمال خصائصها ضرورى لبناء المصدقية في الصحيفة ، وأن الاعتماد الكامل على المصادر المجهلة يعد غطاءً للأخبار المشوهة ، و « المفبركة » والمعلومات التي يكتبها الصحفى ، وهو جالس إلى مكتبه ، الأمر الذى يقلل من ثقة الجمهور في الصحافة . وقد أُجريت في الولايات المتحدة عدد من الدراسات تتناول هذه الظاهرة ، فأثبتت دراسة عدد عن المصادر المحلية في صحافة خمس ولايات أن نسبة ذكر معلومات كافية ومكتملة عن

المصادر ، تحدد شخصياتهم بدقة لا تتجاوز ٣٣% من مجموع القصص الإخبارية المدروسة ، كما أوضحت دراسة أخرى عن تغطية الصحف للقضايا الاجتماعية أن حوالي ٦١% من الفقرات ، داخل الأشكال الخبرية المختلفة ، تحتوى على اقتباسات تتضمن آراء وتوقعات بجهلة المصادر^(٥٩).

ولا ينكر إدوارد جاكسون ، رئيس قسم المراسلين بمجلة Time الأمريكية مساوئ استخدام هذه الممارسات، ولكنه يقدم تعريفاً وتبريراً جديداً لها ، فيقول « إن المصادر ليست مجهولة Unknown ولكنها فقط غير مسماة Unnamed ؛ لأن مندوبنا أو مراسلنا يعرف هوية المصدر ومتأكد من صحة المعلومات ، ولكن تطوير صحافة تفسيرية واستقصائية يساهم في زيادة نسبة استخدام المصادر غير المسماة » ، ويؤكد نابولي Napoli أن هناك مواقف لا ينصح فيها بالإسناد لمصدر كتلك التي يفقد فيها المصدر وظيفته أو يتعرض للإيذاء البدني والمعنوي ، إذا تم معرفة أنه مصدر المعلومة « المسربة » ، ويستدرك قائلاً إن هناك محاذير على هذه الحالات أيضاً ؛ إذ إن بعض المصادر تدلى بمعلومات لا تريد تحمل مسئوليتها - ربما لاستخدامها للتشهير بالخصوم - فيطلب من المندوب إخفاء اسمه^(٦٠).

ولا يطالب المندوب بإسناد كل كلام المصادر ، الذين تحدث معهم فهذه عملية مملة للغاية تقتل قصة الخبرية بإبطاء إيقاعها .. فلا يصح بداية كل فقراتها بكلمات ، مثل (قال ، تحدث قائلاً ، أعرب ، أكد ... إلخ) ، وكذلك لا يصح ابتداء الفقرة الأولى للشكل الخبري (التقرير - القصة الخبرية) بإسناد كلام مباشر لمصدر ما ، بل يجب تحويل الاقتباس لعبارة خبرية من صياغة المحرر ، أو المندوب من قبله بما يعرف بمصطلح Paraphrase سواء كانت الكتابة لتقرير سياسى جاد ، أو موضوع معالم خفيف^(٦١).

ورغم ماتقدم .. فإنه لا يمكن - على الإطلاق - قبول أن يخترع المندوب عبارات من عنده وينسبها لمصدره مهما كانت مقبولة أو حتى أخلاقية ، كما أنه لا يمكن اختصار تصريحات أو تعليقات لمصدر بحيث تفقد معناها الأساسى ، وأية عبارات يعيد صياغتها المحرر يجب أن تكون متسقة مع معنى الكلام الأصيل للمصدر^(٦٢).

(ب) التوازن Balance

التوازن صفة مهمة من صفات الخبر ، وقيمة مهنية مرعية ، وهو يعنى تأكيد استكمال الخبر من جميع جوانبه فعلى الصحفي (المندوب - المحرر) أن يسعى ؛ كى يعطى كل واقعة من وقائع الخبر حجمها المناسب مع توضيح ارتباطها الصحيح مع غيرها ، وبيان أهميتها بالنسبة لمعنى الشكل الخبرى ككل^(٦٣) ، والتغطية الخبرية المتوازنة لا تعنى إيراد كل الملاحظات التافهة المحيطة بالحدث فى تفاصيل مجهدة ، وإنما يعنى اختيار وترتيب الحقائق؛ لتقديم رؤية متكافئة لأحداث وقائع التقرير أو القصة الخبرية ، فالإنصاف فى تغطية الأحداث المتناقضة ينظر له كأداة لمكافحة التحيز فى الأخبار^(٦٤).

ويرى جامبل وجامبل Gamble & Gamble أن التوازن هو الأصل فى نظام الأشياء فى الكون ، وهو حالة من الصحة أو الراحة النفسية ، التى ترتبط فيها أفعالنا ومشاعرنا ومعتقداتنا ببعضها البعض ، كما نود أن تكون . وعندما نكون فى موقف متوازن نشعر بالإشباع لذلك ، فإننا نخوض كفاحاً مستمراً ؛ كى نحافظ على توازننا فالصحفى الذى يريد كسب ثقة قرائه لا بد أن يظهر لهم أن ثمة حدثاً طارئاً فى البيئة المحيطة بهم قد أحدث عدم توازن فى حياتهم ، وأنه سيساعدهم على إرجاع هذا التوازن^(٦٥).

وهذه القاعدة ينبغى تطبيقها عند تحرير المناقشات ، التى تدور فى الاجتماعات العامة أو البرلمانات أو الدوائر الرسمية أو الهيئات العالمية بعرض وجهات النظر المتعارضة ، وإعطاء كل منها ما تستحقه من أهمية ، كذلك .. فإن المحرر ينبغى أن يتقيد فى كتابته لهذا النوع من الأخبار بالإجراءات التنظيمية للهيئات أو الجهات التى تعقد الندوات ، ومراعاة حق هذه الهيئات فى أن تحذف ماتراه من هذه المناقشات^(٦٦).

ويؤكد بن برادلى Bradle رئيس التحرير السابق لجريدة (واشنطن بوست) أن البحث عن وجهات النظر المتعارضة ، لا بد أن يكون بالنسبة للصحفى واجباً معتاد إجرائه أو (روتيناً) ، فإذا قال مسئول حكومى أن التضخم زادت نسبته ، فلا بد أن يبحث الصحفى عن وجهات نظر أخرى ، وإذا قال المحافظ إن مشروع الإسكان

الجديد ممتاز ، وكان رأى السكان ورجال الأعمال بالمنطقة مخالفاً ، فلا بد أن يذكر المندوب كلا الرأيين فى قصته الخيرية^(٦٧).

ويضع جون ميرل Merrill التوازن كمعيار للتقويم ، ونقد أية صحيفة « فالصحيفة العامة الجيدة لا تخصص مساحات أكبر من اللازم لموضوعات معينة أو آراء معينة ، ولا يستطيع أحد أن يقرر ما هو التوازن المناسب بالضبط ، ولكن أى شخص يتسم بسعة الإدراك يستطيع أن يخبر متى يكون التوازن غير مناسب »^(٦٨).
وبعض المنظرين يهاجمون التوازن من ناحية أن وجهة النظر الأخرى أحيانا ماتكون غير ذى أهمية وربما ضارة ؛ فالقصة الخيرية التى تنقل عن جراح عالمى أن التدخين يؤدي للإصابة بالسرطان، تنقل الصحيفة - عملاً بمبدأ التوازن - عن معهد التبغ قولاً مناقضاً ، مفاده أن التدخين لا يسبب دائماً السرطان ، وتعطى أهمية متساوية لكل من الرأيين ترتكب خطأ كبيراً^(٦٩).

وفى تصورى إذا كانت هذه الممارسة مدانة بالطبع .. فإن هذا المثال فيه مباحكة لاداع لإثارتها ، فالمنظرون الذين أفترضوا أن المسؤولية تتحقق عن طريق التوازن والموضوعية كانوا يقصدون القضايا الخلافية ، التى يكون فيها الأفضل للقارئ أن يتعرف وجهات النظر المتباينة والمختلطة ، فالأصل فى هذه القاعدة معالجة قضية مهمة كرفع سعر الدواء مثلاً ؛ فالمصادر ذات وجهات النظر المتباينة هى الحكومة ، وشركات الدواء ، وأصحاب الصيدليات والجمهور ومن مصلحة القارئ ، ومن واجب الصحفي أن يتم تمثيل هؤلاء جميعاً بشكل متوازن فى قصته الخيرية ، وهناك حالة خاصة من قاعدة التوازن هى (حق الرد داخل القصة الخيرية) ، فعندما يتم توجيه انتقاد لشخص أو هيئة ما فعلى الشخص أو المتحدث باسم الهيئة أن يتم إعطاؤه الفرصة كاملة ؛ وبشكل تلقائى للرد ، وإذا لم يتم التوصل لمكانه أو رفض التعليق .. لابد للصحيفة أن تذكر ذلك للقارئ^(٧٠).

ويرى فيليب ماير Meyer أن التوازن يمتد ليشمل قاعدتين أخريين ، هما :

١ - قاعدة المساحة المتساوية Equal Space Rule

وتقضى بأن تأخذ الجماعات المتعارضة مساحة متساوية فى الصحف .. ففى حملة انتخابية ما يجب على المحرر أن يعطى مساحة متساوية للمرشحين البارزين (حالة خاصة بالولايات المتحدة) .

٢ - قاعدة الوصول المتساوى لوسائل الإعلام Equal Access Rule

وتقضى بأن كل جماعات المصالح فى المجتمع لا بد أن تكون لها فرصة لإظهار وجهة نظرها وموقفها ، وإن كان هذه القاعدة تتأثر بالنماذج الإدراكية للصحفيين ، التى تجعل بعض الجماعات ظاهرة والأخرى مهملة^(٧١).

(ج) فصل الخبر عن الرأى Not Editorializing

وتعد هذه القاعدة حجر الزاوية فى تقرير الموضوعية فى الشكل الخبرى من ناحية ، وفى تمييزه عن بقية الأشكال الصحفية من ناحية أخرى ؛ فالرأى فى الشكل الخبرى من تقرير وقصة خبرية وخبر بسيط لا بد أن يكون له مصدر قائله ، يتحمل مسئوليته أمام القارئ . أما الصحفى (المندوب - المحرر) إذا أراد أن يعبر عن رأيه ، فأمامه أعمدة الرأى والافتتاحيات كى يذكر فيها رأيه كيفما يشاء .

وهذا لا ينفى التفسير فى الخبر ، ولا يغل يد المندوب أو المحرر عن إعطاء معلومات خلفية للقارئ ، تجلى له تفاصيل الحدث الذى يتابعه ، فعلى الرغم من أن المفهوم الأساسى للأخبار لم يمس فإن النصف الثانى من القرن العشرين زاده ثراءً بإضفاء وعى جديد لمسئولية الأخبار ، وهو التأكيد القوى على التفسير ؛ فالقصة الخبرية تصبح غير مكتملة إذا لم ترتبط بالبيئة المحيطة بها ، أو إذا لم يرجع الصحفى لأصل وقائعها ، فالتعقيد الذى أصاب الحقبة التى نعيش فيها جعلت من الصعب عزل حدث عن سياقه ، فالأخبار ليس لها فقط أبعاد زمانية ومكانية ، ولكنها عمق وتوجه ولكن ليس التوجه السياسى والأيدىولوجى ، الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر ، ولكنه توجه السبب والنتيجة ذو الأصل فى الموضوعية^(٧٢).

ويرى جلال الدين الحامصى أن مشكلة معالجة الأنباء بهذه الطريقة فى صحف الرأى ، أو التى تمثل اتهامات معينة فى المجتمع تبدو أصعب بكثير منها فى الصحف ، التى اصطلاح على تسميتها باسم الصحف المستقلة ؛ لأنه مهما يكن الأمر .. فإن العاملين بهذه الصحف ، أو على الأقل رؤساء الأقسام بها هم فى العادة يدينون بمبادئ الحزب أو الاتجاه الذى تمثله الصحيفة ، ولهذا .. فإنه يكون من الصعب عليهم التخلص من ميولهم الشخصية والاتجاه نحو الواقع ، حتى لو كان هذا مخالفاً لرأيهم أو مؤيداً لرأى منافسيهم . ولكن صعوبة هذه المشكلة - بالنسبة للقارئ - تخف بعض الشيء إذا كانت فى مواجهة هذه الصحف ، صحف أخرى تمثل الرأى المضاد ولها حرية التصرف والكتابة ؛ لكى تبرز الحقيقة أمام القارئ ، وبذلك يتطور الأمر إلى موضوع مناقشة وجدل ، يستطيع الرأى العام من خلاله أن يستخلص لنفسه الحقيقة المجردة» (٧٣).

وإن كانت هذه الحجة مردود عليها بأنه ليس فى وسع جميع القراء الإطلاع على الآراء الأخرى (وجهة النظر المناقضة) فى الجرائد الأخرى ، لعدم وجود وقت فراغ كاف لديهم ، أو لعدم امتلاكهم القدرة الشرائية كى يتحروا القضية أو الحدث بأنفسهم فى الجرائد الأخرى ، وكذلك يمكن أن تنتفى هذه الحجة ، إذا لم تنشر الصحيفة ذات وجهة النظر المناقضة الرد فى موعد مناسب ، لا يبعد كثيراً عن موعد نشر الموضوع الأصلى فى الصحف الأخرى .

ولعل هذا الذى دفع جلال الدين الحامصى للاستدراك قائلاً: « إن هذه المشكلة من الأدلة التى اعتمد عليها أصحاب المذهب القائل بالإبقاء على واقعية الأخبار (يقصد موضوعيتها) ، وترك الرأى لمكانه الطبيعى ، ولكن كان واضحاً - ومازال - أنه من الصعب مطالبة الذين يعيشون فى صراع دائم من أجل الدفاع عن أو الدعوة إلى رسالات يدينون بها أن يتنازلوا عن استعمال كل سلاح ممكن فى سبيل تحقيق أغراضهم » ، وقد اقترح الحل فى « قصر تطبيق مبدأ الشرح والتفسير على الأنباء ذات الصلة ، بما تمثله الجريدة من رأى أو اتجاه ، وترك ماعداه من الأنباء خاضعاً للمبدأ السليم مبدأ التزام الواقعية وحدها» (٧٤).

٤ - علاقة اللغة بالموضوعية الصحفية :

اهتم العالم الأمريكى - بولندى الأصل - ألفرد كورزيسكى ، وعدد من فقهاء اللغة ، مثل : هايكاوا وأبذل جونسون والذين جاءوا من بعدهم بشكل جوهرى بقضية الموضوعية ، ويتضح ذلك فى محاولاتهم لتنمية توجه بين مستخدمى اللغة تجعل كتاباتهم وأحاديثهم أكثر عملية ، أكثر دقة ، أكثر توازناً وإتقاناً ، وقدموا بعض المبادئ الأساسية التى ترتبط بالصحافة ارتباطاً مباشراً منها^(٧٥).

(أ) الحاجة إلى توجه متعدد القيم :

فالصحفى يتعين عليه أن يتخلى عن فكرة أن كل شىء يقبل التصنيف إلى فئتين خير أو شر ، أبيض أو أسود ، وإنما يجب عليه أن يعتاد التفكير فى الأشياء على أساس مقياس تدريجى ، وأن يتجنب التصنيف الحاد المتعجل ؛ فالوصف التفصيلى لما يفكر فيه شخص ما أفضل من نعته بأنه أصولى أو تقدمى ؛ فالصحفى ذو التوجه القيمى المتعدد يتجنب الحديث عن المسميات العامة مثل (الحشود الضخمة ، الرجال الأشداء ، الأرامل الثريات) .

(ب) الاختلاف التام بين أعضاء مجموعة أو طبقة محددة من المجتمع :

لتجنب الصور الذهنية النمطية ؛ حتى يكون الصحفى دائماً أكثر دقة فى استخدام التعبيرات والمسميات الشائعة ، التى يستخدمها فى تصوير مجموعة من الناس ؛ فالديمقراطى (أ) ليس هو الديمقراطى (ب) ، والإسلامى (س) ليس هو الإسلامى (ص) .

(ج-) كل فرد وكل شىء يتغير باستمرار :

حيث يتعامل المراسلون أحياناً مع الأفراد والمؤسسات وغيرها ، على أساس أنهم لا يتغيرون عبر الزمن فالرئيس (س) عام ١٩٧٠ ليس هو نفس الرئيس عام (١٩٧٨) ، وهناك ميل طبيعى لدى الصحفيين فى التقاط عبارات الوصف القديمة من الماضى ، واستخدامها إزاء شخص فى الأخبار الآنية دون إدراك التغير الحادث .

(د) الاصطلاحات عالية التجريد تعد ذاتية :

فيجب على المندوب أو المراسل أن يتحقق من الاصطلاحات المجردة مثل (الديمقراطية ، التطرف ، الرجعية ، التحرر إلخ) ، لأنها تعتبر ذاتية لتأثرها بتصور الصحفي لمعانيها ، وكذلك بشعوره تجاهها كما أنها مصطلحات بلا معنى تقريباً حتى الآن ؛ لكونها تفتقر إلى مدلول عام أو متفق عليه .

(هـ) النعوت الوصفية دائماً ذاتية :

حيث يقوم عدد من الصحفيين بوصف الأفراد والمواقع والأشياء بالصفات التي يشعرون أنها تدعم الموضوعية في قصتهم ، ولكن في الحقيقة المحرر يصف نفسه أكثر مما يصف سيدة بأنها جميلة أو رجل بأنه وقور ؛ فذاته هي التي تحدد معنى الجمال والوقار .

(و) الميل الطبيعي يظهر متحيزاً من خلال الاختيار :

على الصحفي أن يعترف بأن لديه ميلاً إلى أن يختار أو يستخلص من الحقيقة تلك الاجزاء التي تروق له وتتوافق مع نزاعاته وتمنحه السعادة والمراسل ، الذي ينشد الموضوعية يجب أن يظل متيقظاً لهذه النزاعات ويوطن نفسه على ذكر المعلومات التي لا يجدها .

وينصح كرمب Crump لتحقيق الموضوعية بعدم استخدام ضمائر المتكلم الشخصية مثل (أنا، ونحن) وضمائر النسب للمتكلم المفرد والجمع (لي ، لنا ، معي ، معنا ... إلخ) . والاستثناء الوحيد في ذلك هو استخدامها بين الأقواس ، عندما يذكر المندوب بالضبط كلمات المصدر ، فهذه الضمائر تستخدم في أعمدة الرأي والافتتاحيات فقط^(٧٦) ، كما يقترح نيوسوم Newsom تجنب استعمال ضمير المذكر أكثر من ضمير المؤنث وكذلك أسماء التذكير بدلاً من التأنيث (المتفرجون أكثر من المتفرجات ، الطلاب أكثر من الطالبات) ، كما أنه ليس من المستحب أن نصف شخصاً بعاهته (الأستاذ الضعيف ، الطالب الأعرج .. وهكذا)^(٧٧) .

ثانيا : نشأة الموضوعية الصحفية

لم يستعمل الصحفيون كلمة (الموضوعية) لوصف عملهم ، إلا فى العشرينيات ، عندما عبر اللفظ عن طريقة فى التحرير بدأت فى الخروج من حيز الكتابات المعيرة عن تيار الوضعية الطبيعية التى سادت القرن التاسع عشر ، كما ساهمت نشأة وكالات الانباء فى أن تصبح (الموضوعية) أداة للتوازن والحيدة ، ولمنع التحيز والتعصب الذى ساد الصحافة الأمريكية الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر ، منذ أن تحولت لتعبر عن المجتمع الكبير المبني على الكتل الجماهيرية غير المتجانسة ، بدلاً من المجتمع المحلى الصغير .

لنا نستطيع أن نحصر العوامل التى أدت لنشأة الموضوعية الصحفية الغربية - الأمريكية بالأساس - إلى عاملين أساسيين :

• الثورات الفكرية .

• التغيرات الاقتصادية السياسية .

١ - الثورات الفكرية :

فقد عبرت كلمة (الموضوعية) عن الجهد الذى قام به العلماء الاجتماعيون ، الذى أصبح من المحتم عليهم تجنيد المنهج العلمى لخدمة موضوعات بحثهم ، فحاولوا الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية فى الصحافة ، وكان معنى الموضوعية الأصلى هو اكتشاف الحقيقة (العلمية) من خلال المنهجية (العلمية) الصارمة ؛ حيث كانت هذه المنهجية هى عقيدة العلماء الاجتماعيين فى العشرينيات ، وقد قيل ذلك حينما وضع حجر الاساس فى افتتاح مبنى العلوم الاجتماعية بجامعة شيكاغو عام ١٩٢٩ « عندما لا تستطيع أن تقيس معرفتك فهى تافهة ولا تساوى شيئاً ؛ فالعلم يبدأ حينما يتعلم الانسان كيف يقيس عالمه أو جزء منه بمعايير موضوعية تماماً »^(٧٨).

وكانت الاتجاهات الثقافية التى أسفرت عن الدعوة لصحافة موضوعية ، تلخص فى الآتى:^(٧٩)

(أ) الارتياح فى الطبيعة البشرية، وميل الناس لجمع الحقائق قبل إصدار الأحكام، وهو الشك الذى نبع من عمل مؤلف علم النفس ، الذى كتبه جون واطسون ، سيجموند فرويد .

(ب) إدراك أنه حتى لو جمع الانسان الحقائق واستخدمها .. فإن رجال الدعاية سيتلاعبون بها، ويعتمدون على بعض القضايا جاعلين الحقائق التى تقولها الصحافة سلعة فاسدة ، ومن ثم يفسد الرأى العام .

(ج) إدراك أن الناس- فى الممارسة العملية - إذا لم يستخدموا الحقائق فى إصدار الأحكام وإذا فشلوا فى إيجاد مصدر يمدهم بالحقائق الموثوق بها بأى طريقة .. فإن الديمقراطية العريقة ستهوى إلى أسفل، وستصبح علاقة (المواطن الملم الواعى - الحاكم Omnicompetent Citizen - Ruler) أسطورة ، وستطوى هذه الفكرة للأبد .

(د) الاعتقاد بأن المنهج العلمى المطبق على الظواهر الانسانية ، ومنها الصحافة عبر مقارنة العلوم الاجتماعية الجديدة (علم الاجتماع - النفس - السياسة - الاقتصاد) ، يمكن أن يفتح الباب لتحسين النوع البشرى من حيث (أخلاقياته وسلوكه) .

وكانت أفكار العشرينيات مراجعة لأفكار جون ميلتون ، التى كانت الحقيقة عنده قوية لأنه أعتقد أن البشر عاقلون وأخلاقيون، ومن ثم فلديهم القدرة على حدس الحقائق الاخلاقية وتقدير أحدهم الآخر ، وأكدتها افكار جيفرسون عن المواطن الواعى الملم Omnicompetent الذى يجمع الحقائق ويتمتع بمقدرة غامضة (وربما إلهية) على اكتشاف الحقيقة . ولكن والتر ليمان فى عام ١٩٢٢ لاحظ أن الاقناع أضحى فنًا يعتمد على الأخلاق الذاتية ، التى دعت لمعرفة جديدة لكيفية خلق الرضا والقبول بالحكومات الشعبية .

وكان السبب الرئيسى لمناقشات وسائل الإعلام عام ١٩٢٠ هو الخوف من إفساد الناشرين الصناعيين والحكوميين - الذين يعملون فى مجال الصحافة بتحيز رأسمالى - لقنوات المعلومات ، وقد أوضح جون ديوى المفكر الرائد فى ذلك الوقت أنه من خلال الدعاية .. فإنه يمكن لوسائل الإعلام أن تصنع رضا الناس عن أى شخص وأى

فكرة ولأى سبب تختاره، معبراً عن ذلك بقوله عام ١٩٢١ : « فالمواطن الآن غير قادر على الإطلاق على حدى الحقيقة ، فهو لم يعد جامعاً ومستخدماً للمعلومات والحقائق فرجال الدعاية باستخدامهم بعض الرموز قادرين على استغلال طبيعته العاطفية والناشرين يتحكمون فى الحقائق ، فيسربون له حقائق قليلة معينة ، تكون لديه رأى معين يريدونه »^(٨٠).

وقد ساعد المناخ السياسى والاقتصادى فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى على التفكير بهذه الطريقة؛ إذ اجتاحت البلاد ماسى بالفزع الأحمر Red Scare ، وأصبحت الديمقراطية محاصرة ، بعد أن بدأت أمريكا تمور بالمستريا والتعصب والوطنية الحمقاء حتى وصل عدد المقبوض عليهم فى ليلة واحدة إلى ٤٠٠٠ شخص بتهمة الشيوعية عام ١٩١٩^(٨١).

وتعد المقالات التى كتبها ليبمان فى هذا الوقت أساسية فى دراسة أصول الموضوعية؛ فقد أسماه ليبمان « عهد الارهاب Era of Terror وأسوأ صراع عرفه جيلنا » ، وقد نشرت هذه المقالات تحت عنوان (الحرية والأخبار Liberty and the News) ، والتى تضمنت المسودة للكتابة الموضوعية للأخبار ، وركز فيها على الأداء الصحفى وليس على قدرة القراء لإدراك الحقيقة الموضوعية .

وأوضح ليبمان أن رأى العام يتشكل عن طريق الدعاية التى تخلقها جماعات المصالح الخاصة ، ولذلك .. فإن الحكومة تميل لإدارة شئون البلاد بمساعدة التأثير ، الذى يحدته رأى المتحكم فيه، ولذلك فإن المصادر التى تشكل رأى العام لابد أن تكون صحيحة ، والتى تجعل هذه المصادر (الإشكالية الأساسية للديمقراطية) ، وأضاف أن الصحافة ساعدت على ظهور الروح التعصبية وهى الاتجاه لليمين ، وقال إنه تحت تأثير العناوين العريضة والألوان الصارخة .. فإن عدوى اللاعقلانية انتشرت بسهولة فى مجتمع جامد ، ومن ثم فقد دعا لوجود نوع جديد من الصحفيين ، وفى سياق ذلك حدد بوضوح ماهو التعريف الأساسى للصحافة الموضوعية :

« بازدياد مكانة الصحافة يجب أن يكون هناك تدريب مهنى يجعل إيراد كلام شاهد فى قضية ما شيئاً أساسياً ، فاستخفاف التجارة لابد أن يتوقف ، ولا بد أن يتدرب الصحفيون ويشبوا ونصب أعينهم نموذج الصحفى الصبور ذى الروح العلمية، الذى يرى العالم كما هو بالفعل وليس الصحفى المتسرع الذى يسعى للسبق ، والأخبار لن تكون على شكل جمل ومعادلات حسابية فهى معقدة ومراوغة ، ولكن التحرير الجيد يجب أن يستوعب أهم الفضائل العلمية مثل النسب لكل كلمة تكتب ، الحس الجيد للاحتتمالات ، الرغبة فى فهم الأهمية النسبية للحقائق »^(٨٢).

والحقيقة لدى لييمان تعنى التغير الاجتماعى الجذرى والكتابة الموضوعية كما رآها لا تخلق تبريراً سلبياً للوضع القائم (كما يقول النقاد المحدثون عن الموضوعية الحالية) ، فقد كان الليبراليون يقدمون فكرة تطبيق المنهج العلمى على الحياة الإنسانية (ومنها الصحافة) ؛ لخلق نظام من القيم باستخدام المنهج العلمى ، استعارة من الفلسفة البرجماتية التى شرحها وليم جيمس .

كما كتب نيلسون أنتريم كراوفورد Nelson Antrim Crawford ، وهو أحد كبار المهتمين بإدخال المنهج العلمى على الصحافة عام ١٩٢٤ ، حينما كان رئيساً لقسم الصحافة الصناعية بكلية الزراعة بولاية كانساس كتاباً بعنوان أخلاقيات الصحافة ، وقد اقتبس فيه كثيراً من أفكار لييمان فى فصل خاص تحت عنوان (قراءات مختارة) ، قال فيه : « فى مدرسة تحافظ على المثاليات المهنية ، لابد أن يكون هناك منهج يعمل على تطوير الذكاء الفطرى والعقلية الموضوعية لصحفى المستقبل ، ويجب مدهم بالأساس العلمى لفهم التطورات التقنية السريعة للحضارة المعاصرة ، والذى يوفر تدريباً على وجود دليل لكل كلمة يكتبها الصحفى »^(٨٣)؛ لذا نستطيع إن نقول أن ممارسة الصحافة الامريكية قد تغيرت بطريقة درامية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأن مفهوم الموضوعية العلمية كان عاملاً رئيسياً فى هذا التغير .

٤ - التغيرات الاقتصادية السياسية

يعتقد تيودور جلاسر Glasser أن الموضوعية بدأت كمطلب اقتصادى ملح أكثر من كونها معياراً للصحافة المسئولة ، عندما ظهرت الصحافة الشعبية الحقيقية فى منتصف القرن الثامن عشر (صحافة البنس) ، وهى الصحافة التى لا ترتبط بالأحزاب السياسية أو الصفوة الاقتصادية^(٨٤)، ولكن صحافة البنس لم تكن التطور الاجتماعى الاقتصادى السياسى الوحيد فى منتصف القرن ١٨ حتى نهايته، فقد كانت هناك تطورات تكنولوجية ، ساعدت على التغيرات الاقتصادية الاجتماعية ، مثل : اختراع التلغراف الذى فصل لأول مرة الاتصال عن المواصلات ، والتطورات الجذرية فى مجال تكنولوجيا الطباعة (الطباعة بالبخار - الروتاتيف) ، وتشكيل وكالة الاسوشيتدبرس كجهد أولى من الصحفيين لاحتكار تكنولوجيا الأخبار .

فقد ظهرت الحاجة لتحرير موضوعى نتيجة وجود « صحيفة » جديدة ، تريد أن تعمل بكفاءة وفعالية فى مجال السوق المفتوح Free Marketplace .. فقد كان من الكفاءة البيعية أو التسويقية ألا تصدم الصحيفة القراء والمعلنين باتجاهها الحزبى ، وكان من الأجدى والأنفع بالنسبة للصحفى أن يبعد نفسه عن جوهر مايكتبه بالفعل. ولكى تبقى الجريدة فى السوق ولتدعيم مكانة الصحفيين كديمقراطية - خاصة الناشرين الذين كانوا قد ابتعدوا عن التحرير - بدأوا فى تحويل الكفاءة البيعية إلى معيار للمنافسة المهنية ، وهو المعيار الذى وُصف بعد عدة عقود بأنه « الموضوعية »^(٨٥).

ففى بداية عقد العشرينيات ، كانت معظم الصحف منحازة لحزب سياسى ، وكانت لها سياسات فى النشر تعكس آراءها فى أعمدة الاخبار ، ويتركز الأحزاب السياسية فى أواخر عام ١٩٣١ تعجب وليام بترسون من أنه سيأتى يوم تكون الصحافة الحزبية هى الاستثناء ، وقد دعم ذلك زيادة عدد الصحف اليومية بنسبة ٢٠% فى عام ١٩٣٠ قياسا بعددها عام ١٩٢٠ ، كما اندمجت صحف الحزب الجمهورى والديمقراطى ، ونتيجة لذلك كله بدأ الصحفيون يبحثون عن المنظور الموضوعى كبديل للمنظور الحزبى^(٨٦)، وقد ارتبط ذلك بظهور صحف توزع على مستوى الولايات المتحدة بأسرها ، مثل : صحف نيويورك تايمز ، نيوزويك^(٨٧).

وقد زادت حركة تركيز الصحف بسبب الأزمة الاقتصادية التي حدثت عام ١٩٢٩ ، وبدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤١ وصلت إلى حد الاحتكار في معظم المدن ؛ مما أدى إلى ظهور كتابات المسؤولية الاجتماعية ، رغم شيوع التغطية الموضوعية في الصحافة الأمريكية ؛ الأمر الذي يثير مفارقة كون ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية قد حدث في الولايات المتحدة ، حيث التزمت صحافتها بقدر من الموضوعية ، على عكس دول أوروبا كبريطانيا على سبيل المثال التي استشرى فيها الاحتكار ، وأدى إلى تكوين مجموعات عملاقة ذات أداء صحفى متحيز مقارنة بالصحافة الأمريكية ، ولم تظهر لديها نظرية المسؤولية الاجتماعية ومجلس الصحافة إلا تأثراً بالكتابات الأمريكية الرائدة في هذا المجال .

وبانتهاء الثلاثينيات ، أوضحت الموضوعية أخلاقاً ومثالاً قوياً ينشد وجه الحقيقة ، وفي دراسة عن أخلاق الصحافة كرس نيلسون كراوفورد ثلاثة فصول كاملة لمبادئ الموضوعية ، واصفاً إياها بأنها أساس إلزامى للعمل الصحفى ، وحينما حل عام ١٩٧٣ أضافت جمعية الصحفيين المحترفين SPJ في ميثاقها (سيجمما / دلتا / كاي) Sigma Delta Chi الموضوعية ، كجزء لا يتجزأ من الميثاق الذى وصفها بأنها هدف مرجو ومعياري للأداء ينشده الصحفيون^(٨٨).



ثالثاً : الموضوعية بين الرفض والقبول

١ - نقد الموضوعية الصحفية :

لم يقتصر نقد الموضوعية كقيمة مهنية يعنى بها الصحفيون على منظرى المدرسة النقدية من أمثال هربرت شيللر ، بل ساهم فيه بعض أساتذة الإعلام الأمريكيين المحافظين أمثال وليام ريفرز ، وجون ميرل ، كما أدلى بعض علماء الاجتماع بدلوهم في بيان الآثار السلبية لممارسة « التحرير الموضوعى » القائم أساساً على التوازن ، وعدم خلط الخبر بالرأى ، والإسناد للمصادر ، ونستطيع أن نحصر أهم الانتقادات التي تعرضت لها (الموضوعية) في النقاط التالية :

(أ) انتقائية المادة الصحفية :

يرى جون ميرل Merrill أن هناك ادعاءً زائفاً ، يروج بين منظرى الإعلام والصحفيين على حد سواء ، هو أن الصحفى يمكن أن يكون موضوعياً من منطلق قدرته على استحضار تفاصيل كل قصة إخبارية يقوم بتغطيتها ، وهذا القول ليس إلا مجرد (خرافة) ، فالصحفى شاء أم أبى فهو ينتقى مايسهل الحصول عليه ، أو ماهو مدفوع تجاهه ، وهو يختار ما يعزز مفاهيمه أو تصوراتہ السابقة ، وما هو واضح ونابض بالحياة ، أو الذى تعلمه على أنه روح الأخبار^(٨٩).

والمندوب أو المحرر ليس حراً ليختار ، ولكنه محكوم بالخبرات والثقافة والظروف البيئية والتعليم ، وهو محاط بقيود ودلالات اللغة وظروفه النفسية والأيدولوجية ، وقد دلل لستر ماركل Markell أحد صحفى جريدة نيويورك تايمز على أن الموضوعية محض وهم بقوله : إن المندوب الأكثر موضوعية يجمع ٥٠ واقعة عن القصة الإخبارية ، يختار منها ١٢ واقعة ؛ لكى يضمناها تغطيته للحدث ، وعلى ذلك فهو يستبعد ٣٨ واقعة ، وهذا هو أول حكم ذاتى ، ثم ينتقى المندوب أو المحرر واقعة كى تتقدم على غيرها من الوقائع فى المقدمة ففضلها بذلك على ١١ واقعة أخرى ، وهذا هو الحكم الذاتى الثانى ، وبعد ذلك يقرر المحرر هل يضعها فى الصفحة الأولى أم فى صفحة داخلية وهذا هو الاختيار الثالث وكلها اختيارات انسانية ذاتية^(٩٠).

(ب) المحافظة على الوضع القائم :

يرى تيودور جلاسر Glasser أن الأخبار اليومية هى فى الحقيقة أفكار متحيزة ، وهذا التحيز يمكن فهمه عندما نفهم الموضوعية وتقاليد ممارستها ؛ فالتغطية الموضوعية لا تحقق ماتعتقد أن دورها فى دولة ديمقراطية كسلطة رابعة ، و كلب حراسة وصحافة مدافعة Advocacy Journalism ففى الحقيقة التغطية الموضوعية متحيزة للوضع الراهن ، لدرجة أن عالم النفس جولدنر وصف الصحفيين بأنهم «مديرو الوضع القائم» Status Quo Managers^(٩١).

ففى مجتمع ديمقراطى يعتمد الحوار العام على فصل الأفراد عن قوتهم ومكانتهم ، وإلا تحول الحوار إلى مصدر للتفوق والسيادة والتحكم ، وقد أظهرت التغطية الموضوعية أن الصحفيين يفضلون المشاهير ، والصفوة لتغطيتهم سواء بمساندقم أو نقدهم ، بينما يعتقد جانيسون Janison أنه من الصعوبة أن نجد فى الولايات المتحدة أخباراً لا تحمل شكلاً دعائياً بحيث تصور الحركات والاحتجاجات الاجتماعية على أنها حركات ممزقة لأوصال الأمة الأمريكية ؛ فتصبح التغطية متحيزة فى اتجاه بقاء الأوضاع الراهنة^(٩٢).

(ج) الموضوعية ستار للتضليل :

يعتقد هربرت شيللر أن التضليل الإعلامى لكى يؤدى دورة بفعالية كبيرة .. لا بد من إخفاء شواهد وجوده ؛ أى إنه ينجح عندما يشعر المضللون بأن الأشياء هى على ماهى عليه من الوجهة الطبيعية والحتمية ، فحقيقة أن وسائل الإعلام (الصحافة والدوريات والراديو والتلفزيون) هى جميعاً وبلا استثناء مشروعات تجارية ، تتلقى دخولها من الاستغلال التجارى لمساحاتها الزمنية أو المكانية لصالح الإعلانات ، من الواضح أنها لا تثير أية مشكلة بالنسبة لهؤلاء ، الذين يدافعون عن موضوعية ونزاهة الهيئات العاملة فى حقل الإعلام^(٩٣).

ولا يتفق جانيسون مع ما يقرره شيللر فى وجود مؤامرة لاستخدام « التحرير الموضوعى » فى الدعاية ، ولكنه يذهب إلى أن التغطية الصحفية أيديولوجية بسبب لا إرادى ، هو أنها تعكس مصالح بعض الجماعات والطبقات ولا تعكس مصالح البعض الآخر^(٩٤) ، ذلك فإن ملفين ديفلير ، وساندرا روكيتش يعتقدان أن مباراة أخلاقيات الصحافة (الموضوعية ، والإنصاف ، والدقة ، والبحث عن الحقيقة) خاسرة ، حتى قبل أن يبدأها اللاعبون ؛ فانتقاء ما ينشر وما لا ينشر وتشويه الأخبار هما ناتجان مترتبان على ظروف سابقة على النشر مثل المادة الصحفية المحدودة المتواجدة لدى الصحفيين عند وقوع حادث معين ، وهما أيضاً ناتجان عن القيود على عملية إعداد الأخبار ، بحيث تلائم متطلبات الوسيلة^(٩٥).

(د) الآثار السلبية لدور « الملاحظ » :

يوضح جارى أتكين Atkin أن الموضوعية تزعم أنها تفسير للسلوك الإنسانى من موقع الملاحظ ، وليس من موقع المشارك ؛ لأن الأخير متحيز بينما الملاحظ منفصل وأكثر واقعية ولكن جلاسر يرى أن التغطية الموضوعية متحيزة ضد التفكير المستقل ؛ فهى تشل وتعجز العقل بقولها إنه « ملاحظ نزيه » Disinterested Spectator ^(٩٦) ، فالموضوعية سحبت من رصيد الصحفيين الإبداعي، وسلبتهم حيويتهم ومنظورهم الحى للأمور وحولت الفن الصحفى الثرى إلى مجرد طريقة (تكنيك الكتابة) .. أشبه بما وصفه ستيفن هيس Hess بأسلوب (الموازيك) ، بجميع متداخل للحقائق والاقتراسات من المصادر المشاركين فى الحدث ^(٩٧).

كما يرى (سامى عزيز) أن الصحفيين يرفعون شعار الموضوعية وعدم الانحياز لرأى دون آخر ، ويحتمون خلف هذا الشعار لعدم المشاركة الفعلية فيما تدعو إليه الحاجة من ضرورة المشاركة الشخصية فى الأمور المتعلقة بالمجتمع ومشكلاته ، ويدعى مثل هؤلاء أن كل دعوة للمشاركة فى أمر من أمور المجتمع إنما هى خيانة لعملهم الصحفى ، الذى يدعوهم لعدم التحيز ^(٩٨)؛ الأمر الذى تترتب عليه أن غدا الصحفيون غير فاعلين سياسياً ولا موقف لهم ^(٩٩).

(هـ) الموضوعية كاستراتيجية لحماية الصحفيين :

ويرتبط بالنقطة السابقة ما انتهت إليه الباحثة الاجتماعية جاي تشمان Touchman من دراستها لسلوك الصحفيين فى ممارسة الموضوعية ، عندما أجرت ملاحظة بالمشاركة فى غرف الأخبار ، وذهبت إلى أنها تنبع - أى الموضوعية - من أربع استراتيجيات ، ينتهجها الصحفيون :

- ١ - تقديم احتمالات مختلفة فى وقت واحد .
- ٢ - تقديم الدليل على ذكر العبارات المتناقضة عن طريق الإسناد .
- ٣ - استخدام واع للاقتباسات لتمرير معلومات خطيرة على لسان مصادر لها مصداقية عالية.

٤ - وضع القصص الأخبارية فى قالب (الهرم المقلوب) للتأكيد على الأهمية الخيرية للحدث.

وكلها استراتيجيات ، تهدف حماية الصحفى وإكساب موقفه قوة أمام القارئ ، وأمام رئيسه على حد سواء^(١٠٠) .

(و) إهدار جمال اللغة :

يأخذ رالفز إيزارد IZARD على التحرير الموضوعى أنه يفقد اللغة جمالها ؛ لأنه يغفل يد المندوب فى استعمال الصفات ، التى تعود الناس استعمالها فى كتاباتهم وأحاديثهم ، كما تتحول العبارات الصحفية لعبارات إشارية Donotative جامدة ، ليس فيها إيجاء أو استنباط لغوى Connotative التى لا يستغنى عنها تعبير لغوى جميل وسليم^(١٠١) ، كما يرى ميتزلر Metzler أن التغطية الموضوعية فى بعض الأحيان تفشل فى إخبارنا أن هناك لمسة إنسانية فى تناول وكتابة الخبر^(١٠٢) .

(ز) الموضوعية عائق للمسئولية :

يحمل (جلاسز) على الموضوعية فيذهب إلى أنها تعوق المسئولية ، فإذا كانت التغطية المسئولة توجه اهتمام الصحفى إلى (ماذا يكتبه) .. فإن الموضوعية تجعله يهتم (بكيف يكتبه) ، ويسوق (جلاسز) مثلاً يوضح ما يذهب إليه ، مستشهداً بقصة خبرية نشرت فى جريدة (نيويورك تايمز) عام ١٩٧٢ (لم يذكر الشهر أو اليوم) تتعلق باتهام خمسة علماء بتعمد الكذب ، عندما دفعتهم شركة لصناعة المبيدات لنفى اتهام استعمال عقار DDT وتأثيره الضار على حياة الطيور ، وقد اكتشف فيما بعد أن الاتهام ملفق ، وأن مصدر الاتهام (الجمعية القومية للمبيدات) التى قصدت التشهير بالعلماء الخمسة ، كما أن اثنين من العلماء لم يعملوا إطلاقاً لدى الشركة^(١٠٣) ، وقد استنتج من هذه القصة الخبرية أن المندوب لم يتحقق من صدق أو كذب مصدر الاتهام ونشره ، الأمر الذى أساء لسمعة العلماء الخمسة ؛ حيث إن الاعتماد على المصادر طغى - مرور الوقت - على الاهتمام بصحة الحقائق ، التى يوردها الصحفى .

ويذكر عبدالعزيز شرف أن محاولة عرض كافة وجهات النظر بالنسبة لموقف جدلى ، يمنح الكاذب المعروف بكذبه الثقة نفسها ، التى يمنحها للصادق المعروف بصدقه ، ولذلك .. فإن الموضوعية التى يعتزون بها ليست فى أغلب الأحوال من الموضوعية فى شىء ، ولكنها نوع من التحريف^(١٠٤) .

وبذلك تكون الموضوعية متحيزة ضد الفكرة الصحيحة للمسئولية ، حيث يرى الجمهور أن صحفى اليوم يجبرون على تحرير الأخبار ، وهم ليسوا مسئولين عن صحتها ، وهذا لا يعنى أن الصحفيين غير أخلاقيين ، ولكنهم أخلاقيون أكثر مما يجب ، والموضوعية بشكلها الراهن تنطوى على تآكل نشط للمعنى الحقيقى لمسئولية الصحافة ؛ فالموضوعية هى عدم اكتراث بنتائج صناعة الاخبار ، وهو ما يتناقض مع مقولة (جون ديوى) بأن عملنا الأخلاقى الحقيقى يهتم بالنتائج^(١٠٥) .

٢ - الموضوعية ضرورة صحفية : نقد النقد

(أ) يرى المؤيدون لفكرة الموضوعية أنها ليست مستحيلة ؛ فمفهوم الموضوعية يجب ألا يعتبر كشيء نقى أو مثالى بل يجب أن يعد شيئاً عملياً ، ويقولون إن الموضوعية هدف يمكن بلوغه ذلك أن أى مراسل يجب أن يكافح من أجله بصفة مستمرة ، ومع أنه لا يصل إليه بالشكل الدقيق الذى يتحدث عنه الذاتيون (الرافضون لفكرة الموضوعية) .. إلا أنه يستطيع بلوغه إلى درجة ، تجعله مفهوماً ذا معنى وليس مجرد خرافة ، وعجز الصحفى عن أن يكون موضوعياً إلى أقصى درجة لا يعنى اليأس من معركة التغلب على هذه العقبات واعترافه بضعفه وانسانيته لا يعنى أنه يجب أن يتخلى عن الهدف أو المفهوم فى تقاريره وهذا يفرض عليه تحدياً أكبر^(١٠٦) .

فالصحفى لن يأتى بالحقيقة (المطلقة) بل عليه أن يوازن فيما لديه من وقائع ، وألا يشعر القارئ فى صياغته لمجموع وقائعه أن ما يورده هو الحقيقة (الكاملة) التى لا معقب بعدها ، بل يجب أن يتواضع الصحفيون ؛ ليدركوا أن ما يحرفونه هو الحقيقة (النسبية) التى تجلت عنها الأحداث حتى الآن فى إطار ماتوصل إليه من وقائع ، ولكن المشكلة فى الصحفيين (خاصة هؤلاء المتبنين لوجهة نظر خاصة مدافعة سواء

عن حزب أو حكومة) إنهم يرتبون الوقائع التى يحصلون عليها وفى ذهنهم إقناع القارئ بتصور مسبق لديهم ، أكثر ما يكون فى ذهنهم إخباره بما حدث بالفعل .

(ب) تقدم رؤية أحادية أو وجهة نظر مفردة للحدث ، أو الموضوع المعالج يسهم فى تعميق دور القراء كمتلقين سلبيين ، إذ إن كل قارئ سيهتم فقط بالصحيفة التى تعضد رؤيته أو وجهة نظره ، وكذا انتماءاته الطبقية الاقتصادية واختياراته الفكرية والسياسية . فما دور الصحافة - والحال هكذا - إذ هى وافقت هوى الجمهور ؟ ، وأتصور أن وليم ريفرز Rivers تجاوز فى نقده للموضوعية ، عندما يقول « إن الجمهور لا يرغب فى التمسك بأهداب الموضوعية الواهية ؛ لأنه ببساطة متحيز ، شأنه فى ذلك شأن المندوب والمحرر »^(١٠٧) .

فالمسئولية الصحفية هى أن يوصل الصحفى للجمهور النظرة العلمية قدر الإمكان ؛ كى يعملوا عقولهم ولا يتحولون (لإسفنج) يمتص كل ما يقدم إليه ، مسئوليته هى تقديم طيف الآراء المتاح ، والذى يعرفه بحيث يجعل القارئ يفكر قبل أن يكون رأيا عن موضوع ما ، كما أن مسئوليته هى نقض آليات التفكير التى ترفد التحيز والعصبية ، وضيق الأفق فى سبيله لتغيير واقع الجماهير الفكرى .

(ج) من الصعب أن تستخدم التغطية الموضوعية الحقة فى التضليل ؛ إذ إن الموضوعية النسبية تستمد جذرها الأخلاقى من اختيارات الصدق ، والدقة ، والأمانة ، وهى شروط تنتفى بالتحيز والتعصب لرأى ، فالتضليل اختيار كما أن الموضوعية كذلك ، فالموضوعية الصحفية قيمة مهنية لاحقة لقيم أخلاقية اجتماعية صرفة (. بمعنى أنها تنسرب فى سلوكيات الصحفى / الإنسان اليومية) كالصدق والأمانة ، ومن هنا يتضح الجذر والنسب السسيولوجى لمعنى الموضوعية .

(د) الموضوعية لا تعوق المسئولية ، فقد كان المطلب الأول للجنة حرية الصحافة لعام ١٩٤٧ من وسائل الإعلام هو « إمداد الجمهور بتقرير صادق وشامل وذكى عن أحداث اليوم بما يعطى له معنى ، وليس هناك دليل يكشف تقويم هذا التقرير سوى التغطية الموضوعية »^(١٠٨) .

فمهاجمة الموضوعية تبرير للارتداد لصحافة القرن التاسع عشر ؛ حيث كان الصحفيون لا يعبأون بأن الحدث يمكن أن يحوى تفاصيل أخرى كتلك التى جمعوها ، وحتى إذا اكتشفوا ذلك فإنهم يطمسونه الأوجه الأخرى للحقيقة على حساب الوجه الذى يعضد وجه نظرهم ، فلم تكن هناك أعمدة أخبار بالشكل الذى وضع فى بداية القرن العشرين مع ظهور الأشكال الخبرية الجديدة ، بل كانت الصحيفة فى أغلبها آراء مبثوثة تصب كلها فى خدمة الناشر / الصحفى المؤيد لسياسى أو لرجل صناعة على نحو متدن^(١٠٩) ، كما أسلفنا فى الفصل الأول .

(هـ) أما عن تشويه جمال اللغة .. فإن الموضوعية لا تشوه اللغة على الإطلاق ، فالصفات الموجودة فى اقتباسات المصادر لا تقلل من جمالها ، فضلاً عن أن التحرير بهذه الطريقة أقل ضرراً على القارئ من بعض الحيل التى يلجأ إليها كتاب القصص الاخبارية ؛ فى محاولة لجعل موضوعاتهم أكثر حيوية ، عن طريق إعادة بناء فقرات بحيث تتحول إلى حوار بين أشخاص الخبر ، رغم أن الصحفى ليس لديه أى دليل على وجود مثل هذا الحوار .

ومن أجل جذب القارئ عن طريق اللغة .. فقد يخترع الصحفى شخصية ما فى القصة الخبرية يقدمها على أنها شخصية حقيقية من الحياة ، ولكنها فى الواقع عبارة عن أجزاء متناثرة من الطرق والتجارب لأشخاص آخرين ، ويقوم الصحفى باستخدام هذه الشخصية المختلفة على شكل (بطل الرواية) لنقل أحداث القصة الخبرية بطريقة أكثر إمتاعاً ، ولكنها فى الحقيقة تمثل تناولاً للقصة الخبرية صحيحاً فى جزء منه وخيالياً فى أجزاء أخرى ، وإدخال مثل هذه الأساليب على أعمدة الأخبار بحجة التحديد فى الشكل واللغة هو - ببساطة - خداع وغش للقارئ^(١١٠) .

(و) لا يتفق المؤلف مع التخريج الذى أتى به بعض المنظرين ومفاده أن الموضوعية تجعل الصحفى يلاحظ مجتمعهم فقط ولا يشارك فى قضاياهم ومشاكله ؛ فالمشاركة السياسية تتحكم بها عوامل أخرى غير نوع التغطية متحيزة أم موضوعية ، عوامل ، مثل : حرية الرأى والتعبير ، وحرية تكوين التنظيمات والأحزاب فضلاً عن

التداول الحر والديمقراطي للسلطة ، وكذا عوامل تتعلق بمدى اندماج أو اغتراب الفرد داخل مجتمعه ، بما يستتبع الاغتراب من ظواهر كافتقار القدرة على التغيير ، واللامعيارية ، وانعدام الجدوى من المشاركة والتي تؤدي إلى العزلة .

وهناك عديد من الدراسات الأمريكية ، التي تنقض آراء جلاسر - أكثر المنظرين الأمريكيين حملاً على الموضوعية ، وقدحاً لها - من الأساس فيما يتعلق بعزلة الصحفيين ؛ إذ أثبت - على سبيل المثال - ليتشر وروثمان Lichter & Rthman في دراسة أجريها على حوالى ٢٤٠ صحفياً ومذيعاً ، يتمون لوسائل الإعلام الكبرى فى الولايات المتحدة كصحيفة نيويورك تايمز ، واشنطن بوست ، والشبكات الكبرى مثل ABC , CBS أن الصحفيين أكثر الفئات مشاركة فى العمليات الانتخابية ، وأن أغلبهم ديمقراطيون ، ويتبنون قيماً تخالف بوضوح قيم الطبقة الوسطى الأمريكية وتفضيلاتها ، فرأى حوالى ٦٨% منهم أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل العالم الثالث ، وتسبب إفقاره^(١١) .

(ز) يرى المؤلف أن مَنْ ينتقدون الموضوعية بأنها وهم أو أسطورة لا مجال لتحقيقها لا يقدمون بديلاً - على الإطلاق - يصلح كمحك أو معيار Norm يفرق بين التغطية الجيدة وغير الجيدة ، النزيهة أو المغرضة ، وهم - فى الأغلب - ينظرون بشيء من التشاؤم للمهنة ، وبشيء أكبر من التوجس وعدم الثقة للمنتمين لهذه المهنة ، فهم لا يضعونها إلا أمام بديل التحيز ، ويرون أن الصحافة مهنة لا أخلاقية ؛ بسبب عناصرها التكوينية التى لا فكاك منها كحتمية قدرية راسخة .

وأستطيع أن أقول لهم - بوعى أن الموضوعية ليست قيمة مطلقة مثالية - مايردهه بعض الفلاسفة المثاليين من أن « عدم بلوغ المثال ليس معناه أنه غير موجود » ، فالاجتمع الانسانى بصفة عامة ، والاجتمع العربى والمصرى بصفة خاصة يشكو من تفشى أدواء اجتماعية سلوكية كالكذب والغش الاجتماعى مثلاً - بغض النظر عن الأسباب الاقتصادية والسياسية المسببة لهذا النوع من القيم والأخلاقيات - فهل معنى ذلك أن نكفر بقيمتى الصدق والأمانة ، ونعتبر أنه لا مجال لبلوغهما ، وأنهما محض سراب ووهم فى عالمنا القاسى ، كيف ذلك ؟!

إن التوجه التقدّمى المتفائل للعالم - وهو توجه تحض عليه الأخلاقيات الدينية والوضعية على حد سواء - يجعل لزاماً على دارسى الإعلام والمشتغلين به أن يقننوا فيما بينهم قواعد وسلوكيات المهنة ، الدافعة لها ، والمعضدة لمسئولياتها تجاه الجمهور ، وأتصور أن الجهد المبذول فى إيضاح معنى الموضوعية وسد ثغراتها النظرية والتطبيقية هو خطوة على هذا الطريق التقدّمى المتفائل ، ولا أبالغ إذا قلت إن الموضوعية كقيمة مهنية - مثلها كمثّل أية قيمة أخرى - تحتاج لدعاة ومبشرين ، يثقون أن انتهاجها هو السبيل لصحافة حرة ومسئولة .



الموضوعية والتحليل الدلالى

يناقش المؤلف فى هذا الجزء من الفصل دراسة قيمة الموضوعية دلالياً ، فىوضح معنى التحليل الدلالى ، والفروق بينه وبين تحليل المضمون ، ثم يعرض للمقاييس التى قننها بعض المنظرين لدراسة الموضوعية امريقيا ، وينتهى بمقياس الموضوعية الذى وضعه المؤلف .



أولاً : الموضوعية والتحليل الدلالى

١ - معنى التحليل الدلالى

تقدم دراسة الاشكال الصحفية كنصوص لغوية فى إطار علم الدلالة تصوراً منهجياً وإجرائياً محكما لدراسة قضية الموضوعية الصحفية ، التى هى فى جانب منها دراسة لمدى تحيز الصحف ذات الاتجاهات المتباينة فى معالجة المضامين المختلفة التى تقدمها ؛ فشبكة الألفاظ والعبارات التى يحتوى عليها النص الصحفى ، والتى تستخدم فى التعبير عن مجموعة القضايا والأفكار ، التى يتضمنها تعكس جوانب على قدر كبير من الأهمية ، فيما يتعلق بالأبعاد الدلالية للرسالة الصحفية .

(أ) فهى تعكس من ناحية رؤية الصحافة لقضايا المجتمع ، الذى تصدر فيه ؛ أى تعكس العلاقة بين الصحافة والمجتمع .

(ب) وهى من ناحية أخرى تعكس الإطار الأيديولوجى الذى تلتزم به الصحيفة فى التعبير عن القضايا الاجتماعية بما يؤدى عند وضع الأمور فى سياقها إلى تحديد العلاقة بين الصحافة والسلطة ؛ فالعملية التى يتم من خلالها نقل الرسالة الإعلامية ، بالاعتماد على اللغة - تعد هدفاً للوصف والتحليل اللغوى ، ولأن الأنظمة الأيديولوجية توجد ويتم التعبير عنها ، من خلال اللغة .. فإنه يمكن الوصول إليها من خلال التحليل اللغوى^(١١٢) .

ويكشف التحليل الدلالى للنص الصحفى عن درجة الدقة والالتزام فى التعبير عن الأحداث والوقائع بصورة موضوعية ، بحيث تستخدم الألفاظ بدلايتها الحقيقية ودون تزييف للوقائع ، فقد أصبح من المؤلف الآن أن يستغل بعض الصحفيين الكلمات استغلالاً سيئاً ، ويضعوها فى معانٍ غامضة غير محددة قصداً إلى خدمة هدف معين ترمى إليه الصحيفة ، دون أن يتعرض أصحابها لنقد القراء أو اعتراض القانون عليهم ، وفى استطاعة الباحث فى علم الدلالة أن يشير إلى الأخطاء التى وقعت من هؤلاء الصحفيين فى هذا الشكل ، فعلم الدلالة يفيد فى دراسة اللغة الإعلامية كقوة فاعلة ، تستعمل للتنوير ، ويساعد الإعلاميين كذلك على فهم قدرة اللغة على الخداع والتضليل .

ويقصد بالدلالة اللغوية : ما يشير إليه اللفظ من أمر غائب بالنسبة لمجموع مستعمليه ، وجزء العلاقة الذى يمكن أن يصبح محسوساً ، واللفظ المسموع أو المقروء يطلق عليه (الدال) والجزء الغائب يسمى (المدلول) ، وتسمى العلاقة التى تربط بينهما (بالدلالة) (١١٣) .

والتحليل الدلالى لا يهتم بمجرد اكتشاف النظام الرمزى ، الذى يكمن خلف قواعد اللغة وتراكيبها ، بل يتجاوز ذلك إلى اكتشاف المعانى الكافية داخل النصوص الصحفية ، والتحليل الدلالى يهتم بالمعنى المتضمن Connotative ، بالإضافة إلى المعنى الإشارى Donotative وكذلك بالعلاقات الارتباطية ، والتى تنأتى من الاستخدامات والدمج بين الرموز . ويتميز المعنى الإشارى بالعمومية حيث يعنى اللفظ فى هذه الحالة الشئ نفسه بالنسبة لجميع المتلقين ، وكذلك بالموضوعية حيث ينظر إلى المعنى الخام ، دون تقييم ، بينما تميز المعنى المتضمن بالتغير بناء على ثقافة المستقبل ، ودخول العنصر التقييمى فيه (١١٤) .

٢ - دور المضمون في التحليل الدلالي :

التحليل الدلالي كأداة لتحليل النص الصحفي، لا يهتم بتحليل مضمون هذا النص، بل يهتم بتحليل المعنى الذى يأخذه المضمون ، وإذا كان هناك اهتمام بالمضمون في دراسة دلالية داخل المجال الصحفي ، فهو اهتمام يعقب عمليات التحليل الدلالي ، ويتصل بالشق التفسيري في هذه النوعية من الدراسات ؛ ففي ضوء العلاقة الجدلية بين اللغة والفكر .. يمكن القول بأن الصيغ اللغوية المستخدمة في التعبير تتأثر بالمضمون .

ومن الممكن أن ينظر للمضمون كسياق في دراسة دلالية في المجال الصحفي ، حين ندرس مجموعة من النصوص الصحفية التى تتفق في المضمون ، الذى تقدمه للقارئ دراسة دلالية بحيث يمكن أن تكون هناك إمكانية لأن يعمل كل نص من النصوص المتشابهة الخاضعة للدراسة كنص Text ومعيار Norm^(١٥) ، وهذا ماحاوله المؤلف في دراسة موضوعية الإسناد ، وموضوعية التوازن بشكل كمى - كيفى في الأولى ، وكيفى في الثانية.

وفي دراسة الموضوعية يعطى التحليل الدلالي للمضمون إمكانات منهجية ، أكبر من تحليل المضمون ، وفي هذا السياق رصد دنيس ماكويل Mcquail الفروق بين الأدوات :

١ - يقدم لنا التحليل الدلالي طريقة لوصف المضمون ، ويمكن أن يكشف لنا عن خصائص منتج النص ، والذين يقومون بنقل الرسائل الإعلامية إلى المتلقين ، وهو مفيد بدرجة أكبر من تحليل المضمون في التنبؤ وشرح تأثير المضمون على المتلقى، وهو يفيد بصفة خاصة في جانب كبير منه البحوث التقييمية التى تهدف كشف الأيديولوجية الكامنة Latent Ideology داخل مضمون الرسالة الإعلامية .

٢ - لا يعتمد التحليل الدلالي على التكميم كثيراً ، ولكن المعنى في هذه الأداة يستشف من العلاقات Relationships والتعارضات Oppositions والسياق Context .

- ٣ - يوجه التحليل الدلالى اهتمامه إلى المعنى الكامن فى النص ، أكثر من اهتمامه بالمعنى الظاهر حيث ينظر إلى المعنى الكامن على أنه أكثر جوهرية .
- ٤ - يعد التحليل الدلالى فى جانب معين منه أكثر تنظيماً من تحليل المضمون ؛ حيث لا يعطى وزناً لمقاييس العينات ، ويرفض فكرة أن كل وحدات المضمون يجب أن تعامل بالدرجة نفسها من المساواة^(١١٦) .

ويتفق المؤلف مع مايورده ماكويل عن طاقات التحليل الدلالى التفسيرية ، ويختلف معه فى التهوين من أمر التكميم فى دراسة الدلالة ؛ فالدراسة الكمية إذا قامت على إحكام إجرائى وإحصائى ، يمكن أن تؤدى إلى ضبط أكثر للتحليل الدلالى ، الذى يؤخذ عليه منحاه الذاتى وتأثيره بأيدىولوجية الدارس ومدى تمكنه من أدواته اللغوية ، وهذا ماحاوله المؤلف فى دراسته الكمية - الكيفية للدلالات العبارات الصحفية ، والذى تعكس مدى موضوعية الصحيفة أو تحيزها .



ثانياً : مقاييس الموضوعية

١ - وحدات التحليل الدلالى :

تعتبر وحدتا الكلمة ، الجملة من أهم الوحدات اللغوية المستخدمة فى التحليل الدلالى للنصوص الصحفية ، إلا أن الأخيرة لم تستخدم فى أى دراسة للصحف العربية دلالياً ، وسيحاول المؤلف اعتمادها كوحدة دلالية فى إطار دراسة موضوعية الإسناد .

(أ) وحدة الكلمة :

يتطلب تناول الدلالى للكلمة فى إطار التعبير الصحفى عن قضية معينة من الباحث ألا يدرس هذه الكلمة كوحدة مستقلة ؛ إذ إن دلالة الكلمة فى هذه الحالة لا تتحدد فى نص معين إلا بدخولها فى حقل مفهومى ؛ فالمفردات أو الكلمات لا تشكل وحدات مستقلة ، ولذا يجب إخضاعها - بغية إبراز معانيها - لعمليات الجمع والتبويب والتصنيف .

وتعد حقول الدلالة من الأدوات المنهجية التي تساعد في كشف دلالة نص من النصوص ؛ خاصة النصوص ذات العلاقة الحميمة بالمجتمع كالنصوص الصحفية ، عن طريق رصد وتحليل المفردات المستخدمة في التعبير عن المفاهيم والقضايا المختلفة التي تشتمل عليها النصوص ، في إطار تحليل موقعي ، و صرفي ، ووظيفي للمفردات يدرس علاقات الاتفاق والاختلاف بين المفردات المختلفة ، التي يحتويها الحقل المفهومي أو الدلالي بما يكشف درجة الاتساق أو الاضطراب في التعبير الدلالي^(١١٧).

فقد درس محمود خليل قضية (صراع الدين والدولة) في الستينيات والسبعينيات دلاليًا، فانتهى إلى أن جماعة الإخوان المسلمين في الستينيات ، والجماعات الإسلامية المتشددة في السبعينيات ارتبطت بها صيغ لغوية دالة فيما تحمله من معنى ، ينطوي على قيم شديدة السلبية ، فكان يخبر عنهما كمبتدأ بأفعال دالة على التخريب مثل (تدمر - تخرب - تشوه) فهي تدمر وتخرب المجتمع وتشوه وجه مصر ، بالإضافة إلى الأفعال الدالة على الخداع مثل : (تختدع وتغرر) ، أى تختدع وتغرر بالشباب الذي لم يفقه دينه ، أما أعضاؤها فكان يخبر عنهم بأنهم (متآمرون - متطرفون - إرهابيون - أتباع للشياطين) بهدف المبالغة في تشويه صورة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية المتشددة المختلفة أمام الرأي العام المصري^(١١٨).

(ب). وحدة الجملة :

لم تدرس وحدة الجملة دلاليًا في إطار دراسة للأشكال الصحفية ، ولعل ذلك يرجع في جزء منه إلى أن (الجملة) لم تحظ من عناية النحاة العرب إلا بقدر ضئيل للغاية ، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر^(١١٩) ، وقد أدى هذا إلى وضع عقبة كبيرة في طريق من يريد البحث في الجملة داخل أى نص من النصوص ، طبقاً لمنهجيات علم اللغة الحديث ؛ إذ سيلاحظ فقرا كبيرا في تقسيم علم المعاني للجملة العربية لم يتعد ثنائية (الجملة الخبرية - الجملة الانشائية) ، إلا أنه في إطار الدراسات الغربية - الأمريكية بالأساس - التي بحثت دلاليًا قضية الموضوعية والتحيز ، فقد احتلت الجملة اهتماماً كبيراً في الأولويات البحثية لدارسي الصحافة والإعلام.

وقد انتهى هؤلاء الباحثون إلى عدة تقسيمات للجمل الصحفية ترتيبها حسب موضوعيتها ، إلا أنه لم يبق على ساحة دراسة الموضوعية إلا تقسيم عالم اللغويات الأمريكي هايكاوا Hayakawa ، والذي طوره الباحث الإعلامي ديس لوري Lowery ، فقد حاول بروس وستلي Westley أن يضع مقياساً للجمل الصحفية مرتبة من الأقل موضوعية إلى الأكثر موضوعية كالآتي^(١٢٠):

١ - جملة النصح والتوجيه Advocacy

وهي التي تتجاوز الحكم الموضوعي على الأخبار لتذكر في عبارات إنشائية ما ينبغي أن يحدث كقول الصحيفة في سياق خبر ما : هذا لا يصح أن يحدث في بلد متحضر ، دون أن تنسب ذلك لمصدر معروف .

٢ - جملة التقييم Evaluation

وهي التي تصف الأحداث والأفكار والأشخاص بأنها جيدة أو رديئة كقول صحيفة في سياق قصة خبرية ما : « ولا يزال رجال البوليس يبحثون عن هذا الإرهابي الجبان » ، دون أن تربط القول بمصدره .

٣ - جملة التوقع والنتيجة Consequence

وهي التي تتعلق بنتائج الأحداث أو التنبؤات بما سيحدث أو قد يحدث كتوقع للأحداث كأن تذكر محطة تليفزيونية في سياق أخبار نشرتها بأن : الانقلاب العسكري كان نتيجة لفشل النظام السابق ، دون أن تنسب لمصدر ما .

٤ - جملة المعلومات الخلفية Backgrounding

وهي أكثر الجمل موضوعية لأنها لا تتضمن تقييماً للأحداث والأشخاص ، ولكنها تتعلق بأحداث وقعت قبل دورة الأحداث الآتية ، وقد شاب هذا التقسيم كثير من العيوب ، أبرزها : عدم شموليته لكل العبارات الصحفية الممكنة ، والتداخل بين التقييم والنصح ، واحتمال أن يتسرب في جملة المعلومات الخلفية رأى أو حكم .

وقد قسم (هاياكاوا) العبارات الصحفية إلى ثلاث عبارات التقريرية والتوقعية والحكمية : التقريرية تتعلق بالحقائق ويسهل التثبت منها فوراً ، والتوقعية ذاتية ولا يمكن التثبت منها على الفور ، الحكمية التى تتضمن مشاعر الكاتب أو المتحدث سواء كانت مشاعر ايجابية أو سلبية ، وقد طور (لورى) عبارات (هاياكاوا) الثلاثية لدراسة الموضوعية إلى مقياس ذى ثمان جمل ، تبدأ من الأكثر موضوعية إلى الأقل موضوعية كالآتى (١٢١):

- ١ - جملة تقريرية مسندة .
- ٢ - جملة تقريرية غير مسندة .
- ٣ - جملة توقعية مسندة .
- ٤ - جملة توقعية غير مسندة .
- ٥ - جملة رأى / مسندة / مؤيدة .
- ٦ - جملة رأى / مسندة / معارضة .
- ٧ - جملة رأى / غير مسندة / مؤيدة .
- ٨ - جملة رأى / غير مسندة / معارضة .

ويلاحظ على هذا المقياس أنه :

- ١ - قدم العبارة المسندة على غير المسندة فى ترتيب الموضوعية بالنسبة للعبارات الثلاث فالجملة سواء كانت تقريرية أو توقعية أو حكمية ، تكون أكثر موضوعية، إذا نسبت لمصدر عنها فى حالة إيرادها على لسان المندوب أو المحرر .
- ٢ - قدم العبارة التوقعية على الحكمية (الرأى) لأن فى الأولى يستطيع القارئ / المشاهد بسهولة أن يدرك أن المتوقع شخص ، وبالتالي يأخذه بغير تصديق كامل ويحاول التثبت منه ، بينما فى العبارة الحكمية يمكن أن يعتمد المحرر إلى إخفاء رأيه فى ثوب عبارة تقريرية .
- ٣ - فضل (لورى) أن تكون العبارة الحكمية المؤيدة أكثر موضوعية من العبارة الحكمية المعارضة ؛ لأن القدح أو الذم - على حد تعبيره - يكون أكثر تحيزاً من المدح أو الإشارة للفضائل .

٤ - استبعد لورى الجمل التى تجمع بين أكثر من نوع من العبارات ، مثل : العبارة التقريرية - التوقعية، التقريرية - الحكمية ، التوقعية - الحكمية ، واتبع عدة تكتيكات إجرائية للتعامل معهم ، فقرر أنه « إذا احتوت الجملة على تقرير وتوقع تصنف على أنها توقع ، وإذا احتوت على تقرير وحكم تصنف على أنها حكم ، وإذا اجتمعت بين التوقع والحكم صنف على أنها حكم »^(١٢٢) .

ونلاحظ على هذا الإجراء أنه يعرض العبارات التقريرية - التوقعية لتحيز إنزالها درجة لتصبح توقعية ، وكذلك التى تجمع بين التقرير والحكم التى تتساوى بالعبارة الحكمية الصرفة ، وكذلك .. فإنه يساوى بين العبارتين (التقريرية - الحكمية) ، (التوقعية - الحكمية) لىتم تأويلها على أنهما عبارة حكمية ، فألغى هنا الفروق بينهما دلالياً ، وهو خطأ لا يتعلق بالجوانب الإجرائية فقط ، بل أنه يمتد لأصل الأسس النظرية لتصنيف العبارات ، والتى وضعها (لورى) نفسه امتداداً لما فعله (هايا كاوا) ، والتى تقضى أن تتدرج العبارات دلالياً بحيث يعكس هذا التدرج اتجاهها نحو الموضوعية، كلما اتجهنا إلى أعلى المقياس (نحو العبارة التقريرية) ، واتجهنا نحو التحيز كلما هبطنا لأسفل المقياس (نحو العبارة الحكمية) .

وعلى الرغم من وعى (لورى) فإن .. هناك تداخلاً بين العبارات ، إلا أنه تجاهله عامداً لسبب واضح ، بعد أن درس المؤلف تطبيقاته للمقياس ، وهو اعتماده على قياس الفروق بين نسب العبارات إحصائياً ، والتى تعطى نتائج ذات دلالة إحصائية إذا اقتصر التصنيف على ثلاث عبارات فقط ، وهو ماسيحاول المؤلف تلافيه (نظرياً - إجرائياً) حين وضعه لمقياسه الجديد .

٢ - مقياس الموضوعية الجديد :

بعد إجراء دراسة استطلاعية على صحف الدراسة الخمس ، انتهت إلى استحداث مقياس من اثنتى عشرة جملة ، مرتبة من الأكثر موضوعيةً إلى الأقل موضوعيةً كالتالى :

١ - جملة تقريرية مسندة .

٢ - جملة تقريرية غير مسندة .

- ٣ - جملة تقريرية - توقعية مسندة .
- ٤ - جملة توقعية مسندة .
- ٥ - جملة تقريرية - حكمية مسندة .
- ٦ - جملة توقعية - حكمية مسندة .
- ٧ - جملة حكمية مسندة .
- ٨ - جملة تقريرية - توقعية غير مسندة .
- ٩ - جملة توقعية غير مسندة .
- ١٠ - جملة تقريرية - حكمية غير مسندة .
- ١١ - جملة توقعية حكمية غير مسندة .
- ١٢ - جملة حكمية غير مسندة .

ونلاحظ الآتي على هذا المقياس :

- ١ - يتفق المقياس الجديد مع مقياس هايكاوا - لورى فى ترتيب الجمل التقريرية ،
التوقعية ، الحكمية ؛ من حيث موضوعيتها من الأكثر موضوعية (التقريرية) إلى
الأقل موضوعية الحكمية .
- ٢ - يختلف المقياس الجديد مع مقياس هايكاوا - لورى فى استحداث جمل ، لم تكن
موجودة ظهرت بالحكم العملى عند اختبار العينة الاستطلاعية ، وهى : الجمل
التقريرية - التوقعية ، التقريرية - الحكمية ، التوقعية - الحكمية ؛ أى الجملة التى
تجمع بين نوعين من أنواع الجمل فى المقياس الأمريكى ، وقد اعتبر المؤلف الجملة
التقريرية - التوقعية هى الأكثر موضوعية والجملة التوقعية - الحكمية هى الأقل
موضوعية .

- ٣ - قدم المؤلف الإسناد على عدم الإسناد بالنسبة للعبارات جميعها ، فيما عدا الجملة
التقريرية غير المسندة ، فقد صنفها فى المرتبة الثانية من حيث موضوعيتها ، بدلاً

من موقعها المنطقى فى المرتبة السابعة (بعد العبارة الحكمية المسندة ، وقبل التقريرية - التوقعية غير المسندة) ؛ لأن هذا النوع من الجمل شائع الاستخدام فى الصحافة المصرية والعربية والأجنبية فى مقدمات الأشكال الخبرية ؛ لا سيما القصص والتقارير الخبرية التى لا يجذب فيها ذكر مصدر المعلومة فى أول فقرة ، كما أثبتت دراسة (لورى) لصدق مقياس الموضوعية أن الجمهور بفتاته المختلفة يعتبر العبارة التقريرية غير المسندة أكثر موضوعية من كل العبارات الصحفية ، وأقل فقط من العبارة التقريرية المسندة^(١٢٣) .

٤ - اعتبر المؤلف أن الجملة مسندة إذا ذكر مصدر المعلومة ، سواء بشكل معلوم أو مجهول بحجب إحدى صفاته كاسمه أو عنوانه ؛ فقول مصدر أمنى أو مسئول أو بالمعمل الجنائى مثلاً يصنف كمصدر مجهول ، ولكن المؤلف استبعد مصادر مثل : مصدر عليم ، وثيق الصلة بالمسئولين ، علمت (الأهرام) ، أو (الشعب) ، واعتبر أنه لا يوجد مصدر للجملة ، وبالتالي تعتبر العبارة غير مسندة .

٥ - استبعد المؤلف من الجمل تقسيم مؤيد ، معارض لأنه غير ذى دلالة فى الدراسة الكمية نظراً لتعدد المصادر ، التى يمكن أن تنسب إليها العبارات الحكمية من مسئولين حكوميين ومعارضين ومتخصصين ، فلا يمكن معرفة كون التأييد أو المعارضة للحدث أم لرد الفعل الأمنى تجاهه ، ولذلك فقد تركت هذه النقطة للدراسة الكيفية للتوازن ، كما لم يقتنع المؤلف بقول (لورى) أن الجملة الحكمية المؤيدة أكثر موضوعية من المعارضة ؛ فليس هناك - من وجهة نظرى - فارق بين المدح والقدح ، أو بين التقريظ والذم فى مقياس الحكم على الأشخاص أو الهيئات أو الأفكار .

٦ - سيجمع المؤلف فى تحليله للجملة الصحفية داخل الخبر بين جمل العنوان وجمل المتن .



هوامش الفصل الثاني :

- (١) عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (القاهرة : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ص ٢٥٧ .
- (٢) عبداللطيف محمد خليفة : ارتقاء القيم ، دراسة نفسية (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، إبريل ١٩٩٢) ص ص ٤٠ ، ٣٩ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ص ٥٩ ، ٦٠ .
- (٤) فاروق أبوزيد : فن الخبر الصحفى ط ٢ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) ص ٨٧ .
- (٥) انظر عبد الفتاح عبدالنبي : سوسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء ونشر الأخبار (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) ص ٤٧ .
- (٦) كرم شلبي: الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية (القاهرة: المطبعة الفنية ١٩٨٤) ص ٣٩ .
- (7) Mitchell Charnley, Reporting, (New York : Halt, Rienhart & Winston, Inc., 1966) p . 12 .
- (8) Ibid, p . 13 .
- (٩) مرعى مذكور : الصحافة الاخبارية والمسئولية الإسلامية للمندوب الصحفى (القاهرة: دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٨) ص ١٨٨ .
- (١٠) ماجد الخلو : « الحق فى الخصوصية والحق فى الإعلام » ، الدراسات الإعلامية ، العدد ٤٨ ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ٤٣ - ٤٧ .
- (11) Louis . A . Day, Ethics in Media Communications : Cases & Controversies (Belmont, California : Wardsworth Publishing Company , 1991) p. 188 .
- (12) Melvin Mencher, Basic Media Writing 4th ed. (Madinon , Wisconsin: Brown & Benchmark Publishers, 1993) p. 375 .
- (١٣) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٤٥ .
- (14) John Hulting, The Messenger's Motives.: Ethical problems of the News Media (New Jersey: Printice - Hall, Inc., 1985) pp 81 - 83 .
- (15) Mitchell Charnley, op . cit ., p 33 .
- (١٦) إبراهيم إمام : دراسات فى الفن الصحفى (القاهرة : الأنجلو المصرية ١٩٧٩) ص ١١٢ .

- (١٧) فتحي فكري : دراسة تحليلية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) ص ١٧٦ .
- (18) Mitchell Charnley, op. cit., p. 88 .
- (١٩) مرعى مدكور : مرجع سابق ، ص ١٨٩ .
- (٢٠) المرجع السابق ، ص ١٩٠ .
- (21) MitchellCharnley, op. cit., p. 35 .
- (22) Ibid, p. 38 .
- (23) Philip Meyer, Ethical Journalism (New York : Longman, Inc., 1987,) p. 50 .
- (24) Boug Newsom *et al.*, Media Writing: News for the Mass Media (California: Wardsworth Publishing Co., 1993) p. 37.
- (25) James Napoli, Writing for Print : A Primer Journalism (Cairo : American University in Cairo Press, 1992) P. 31 .
- (٢٦) جلال الدين الحماصي : من الخبر إلى الموضوع الصحفي (القاهرة : دار المعارف، ١٩٦٥) ص ٨٢ .
- (٢٧) محمد منير حجاب : مرجع سابق ، ص ص ٣٧ - ٣٩ .
- (٢٨) إبراهيم إمام : دراسات في الفن الصحفي (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٢) ص ١١٣ .
- (29) Mitchell Charnley, op. cit., p. 10 .
- (٣٠) إبراهيم إمام : مرجع سابق ، ص ١١٥ .
- (٣١) جلال الدين الحماصي : مرجع سابق ص ٧٦ .
- (32) Mitchell charnley, op. cit., p. 21 .
- (33) Doug Newsom, op . cit., p. 33 .
- (٣٤) جلال الدين الحماصي : مرجع سابق ، ص ٧٧ .
- (35) Bruce H . Westley, News Editing 3rd ed . (New York : Houghton Mifflin, 1980) p. 07 .
- (٣٦) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، ٢٠٤ .
- (37) James Nopoli , op. cit., p. 34 .
- (٣٨) المعجم الوسيط : مرجع سابق ، ص ١٠٥٢ .
- (٣٩) معن زيادة (محرر) : الموسوعة الفلسفية العربية (بيروت : معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦) ص ٨٠٥ .
- (٤٠) جميل صليبا : مرجع سابق ، ص ص ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٤١) أسعد رزوق : موسوعة علم النفس ط ٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) ص ٣٠ .

(42) Tim O, Sallivon *et al.* Key Concepts in Communication (New York: Metlhuen Co, 1983). p. 160 .

(٤٣) معن زيادة (محرر) : مرجع سابق ، ٨٠٣ .

(٤٤) المرجع نفسه ، ص ٨٠٥ .

(٤٥) المرجع السابق ص ٨٠٥ .

(46) Reed Black, op. cit., p. 53 .

(47) Mitchell Charnley, op. cit., p. 23 .

(48) Ibid . p . 44 .

(49) Doug Newsom, op. cit., p . 34 .

(50) B.H. Westley, op. cit., p . 108 .

(٥١) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٦٦ .

(٥٢) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٢ .

(53) Philip Meyer, op. cit., p. 50 .

(54) Ibid, p. 51 .

(٥٥) جلال الدين الحماصى : مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(56) B.H. Westley, op. cit., p . 113 .

(57) Ibid, p . 111 .

(58) Tim. R. Wulfemer , op. cit., pp. 81 - 86 .

(59) Ibid., , pp . 81 - 86 .

(60) James Napoli, op. cit., p. 33 .

(61) Bob Hitchcock, Journalism for the Nation (Nairobi, Kenya: A National Group Publication , 1987) pp. 61 - 64 .

(٦٢) جون . ل . هوتلنج : أخلاقيات الصحافة ، ترجمة كمال عبدالرؤوف (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) ص ص ١٠٠ ، ١٠١ .

(63) Mitchell Charnley, op. cit., p. 11 .

(64) James Watson, A Dictionary of Communication and Media Studies (London : Edward Arnold Co., 1975) p. 181 .

- (65) Tere Gamble & Micheal Gamble, *Communication Works*. 4th ed. (New York : Mc Grow Hill, Inc., 1993) p. 438 .
- (٦٦) كرم شلبي : مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .
- (67) Doug Newsom et. al., op. cit., p. 37 .
- (٦٨) جون ميرل ووالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢١٧ .
- (69) Philip Meyer , op. cit., p 50 .
- (70) Ibid , p . 50 .
- (71) Ibid , p . 52 .
- (72) Mitchell Charnely , op . cit., p. 14 .
- (٧٣) جلال الدين الحماصسى : مرجع سابق ص ١٠٣ ، ١٠٤ .
- (٧٤) المرجع سابق ، ص ١٠٤ .
- (٧٥) جون ميرل ووالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٤ - ٢٩٧ .
- (76) Spencer Crump, *Fundamentals of Journalism* (New York: Mc Grow - Hill book Co., 1974) p. 95.
- (77) Doug Newsom et. al., op. cit., p. 40 .
- (78) Richard Streckfuss, "Objectivity in Journalism : A Search and Reassessment", *Journalism Quarterly*, Vol. 67, No. 4, Winter 1990 . pp . 973 - 983 .
- (79) Ibid, pp. 973 - 983 .
- (80) H. Stensas, "Development of the objectivity Ethics in U.S Daily Newspapers", *Journal of Mass Media Ethics*, Vol. 51, No. 14, Winter 1980., pp. 880 - 889 .
- (81) Richard Strackfuss, op. cit., pp. 973 - 983 .
- (82) H . Stensas, op. cit., pp . 880 - 889 .
- (83) Richard Streckfuss , op. cit., pp . 973 - 983 .
- (84) Theodore Glasser, " Objectivity Preludes Responsibility" in Warren Agee et. al., *Leds., Main Currents in Mass Communication* (New York : Harper and Row Publishers, 1986) pp. 369 - 375 .
- (85) Ibid, pp. 369 - 375 .
- (86) Richard Streckfuss, op. cit., pp. 973 - 983 .
- (٨٧) خليل صابات : وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ط٥ (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧)
- ص ١٣٥ .

- (88) Theodore Glasser, op. cit., pp. 369 - 375 .
- (٨٩) جون ميرل ووالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٨٩ .
- (90) William Rivers *et. al.*, Ethics For the Media (New Jersey: Prentice - Hall, Inc., 198) p. 65.
- (91) Theodore Glasser , op. cit., pp. 369 - 375 .
- (92) Hall Janison & Kohrs Campell, The Interplay of Influence (California : Wadworth, Inc., 1983) p. 64 .
- (٩٣) هيربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبدالسلام رضوان (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، أكتوبر ١٩٨٦) ص ١٦ ، ١٧ .
- (94) Hall Janison *et. al.* , op. cit., p. 63 .
- (٩٥) ملفين . ل ديفلير وساندرا بول روكتيش : نظريات وسائل الإعلام ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ١٩٩٢) ص ٣٦١ .
- (96) Theodore Glasser, op. cit., pp. 369 - 375 .
- (97) Ibid, pp. 369 - 375 .
- (٩٨) سامي عزيز : مرجع سابق ، ص ١٧ .
- (99) Theodore Glasser , op. cit. , pp. 369 - 375 .
- (100) William Rivers *et. al.*, op. cit., p 73 .
- (101) Ralphs Izards *et al.*, Fundamentals of News Reporting (Iowa : Kendall - Hunt Publishing Co., 1977) p. 31 .
- (102) Ken Metzler, Newsgathering (New Jersey: Prentice Hall, Inc., 1979) p. 37 .
- (103) Theadore . Glasser, op. cit., pp. 396 - 375 .
- (١٠٤) عبدالفتاح عبد النبي : مرجع سابق ، ص ٧٩ .
- (105) Theodore Glasser, op. cit., pp. 396 - 375 .
- (١٠٦) جون ميرل، ووالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ٢٩٢ .
- (107) William Rivers *et. al.*, op . cit., p . 71 .
- (108) Theodore Peterson, "The Social Responsibility, Theory of the Press", op. cit., p.172-181. .
- (109) Ibid, pp. 172 - 181
- (١١٠) جون . ل . هوتلنج : مرجع سابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (111) Robert Lichter & Stanley Rothman , op. cit., p. 112 .

- (١١٢) محمود إبراهيم خليل : مرجع سابق ، ص ٧٧ .
- (١١٣) المرجع السابق ، ص ٦٦ .
- (114) Dennis McQuail, Mass Communication Theory: An Introduction 2nd ed.
(London : Sage Publications , 1988) p. 189 .
- (١١٥) محمود إبراهيم خليل : مرجع سابق ، ص ٦١ .
- (116) Denis McQuail, op. cit., pp. 189 - 190 .
- (١١٧) ريمون طحان ودينز بيطار طحان : أسس البحوث الجامعية اللغوية والادبية (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٥) ص ٢٥٧ .
- (١١٨) محمود خليل : مرجع سابق ، ص ص ٤٦٤ ، ٤٦٥ .
- (١١٩) المرجع نفسه ص ٥٦ .
- (120) Bruce Westley , op. cit., pp. 109 - 111 .
- (121) Dennis T. Lowery , "Agnew and the Network T.V News: a Before / After Content Analysis" , op. cit., pp. 205 - 210 .
- (122) Ibid, pp. 205 - 210 .
- (123) Dennis Lowery, "Establishing Contrast Validity of the Hayakawa - Lowery News Bias Categories", op. cit, pp. 573 - 580 .



الفصل الثالث

الموضوعية الصحفية : العوامل المؤثرة

أوضاع العمل الصحفى

يعالج المؤلف فى هذا الجزء من الفصل العوامل المؤثرة على الموضوعية ،
والتي ترتبط بالصحيفة .، فيشرح أثر ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل ، ثم
ينتقل لبيان أثر طبيعة التغطية الخبرية ، فيحاول أن يُجلى تأثير بنية الجهاز التحريرى
على الموضوعية ، ثم ينتقل لشرح العوامل الإدراكية وعلاقتها بالموضوعية ، منتهياً
لأثر الجمهور على هذه القيمة المهنية .



أولاً : نمط السيطرة والملكية والتمويل

١ - مناخ حرية الصحافة

يؤثر مناخ الحرية الذى تتمتع به الصحافة ، سواء أكان المناخ ضيقاً أم رحباً على
الممارسة الصحفية ومسئوليات الصحفى تجاه مجتمعه ، ومن بينها : موضوعية تغطيته
الخبرية ؛ فالموضوعية تزدهر عندما يحس الصحفى الأمان فى عمله ، الذى يمكنه من
بذل الجهد للحصول على المعلومات المتنوعة من مصادر متعارضة بحرية ، دون أن
يحس بالتقييد والصد والملاحقة الذى يدفعه للاستعانة بمصادر سرية أو مجهولة أو عدم
الاستعانة بها على الإطلاق ؛ إثارةً للسلامة وحفاظاً على وظيفته ، وتدهور الموضوعية
إذا اختنق مناخ الحرية الذى تتنفسه الصحافة ، وغدا الصحفى تابعاً وخادماً للسلطة
بدلاً من القارئ .

وتتحدد العلاقة بين الصحافة والسلطة والتي تؤثر على الموضوعية الصحفية تبعاً للبناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع الذي تعمل فيه الصحافة ، ففي ظل هذه العلاقة تنشأ ظروف تؤثر على وسائل الإعلام ، وتساعدها على تطورها بالنسبة بنفسها التي يسير بها التطور الاقتصادي، كما يمارس البناء الاجتماعي تأثيره على حجم النشاط الاتصالي وملكية أدوات الاتصال وطرق السيطرة عليها والمضمون الذي تنشره وتذيعه ، والأهداف التي يسعى إليها المضمون ، يدعم ذلك ماتراه عواطف عبدالرحمن من أن هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ، كما تحدد موقف الدولة من الإعلام ودوره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة ؛ بهدف تحقيق وحماية ومصالح وقيم وأهداف الطبقة التي تحكم ، وتسيطر بالتالي على وسائل التعبير الإعلامي^(١).

وإذا سلمنا أن كل إعلام تحكمه أيديولوجية ، فإن هناك أيديولوجية تعلى من شأن القيم الديمقراطية التي تزدهر بين جنباتها الموضوعية الصحفية ، وأيديولوجيات أخرى تأد القيم الديمقراطية السياسية تحت لافتات ديمقراطية اجتماعية تتحقق أولاً ، أو ديمقراطية تخص جماعة عرقية أو طائفية دون أخرى ، وفي مثل هذا المناخ تضع الموضوعية ، ويطل التحيز من كل مادة مكتوبة ، فالموضوعية هي صنو أيديولوجية يتبناها نظام سياسي ، يؤمن بالسماح للرأى المعارض بالظهور ، ويقر بحرية التعبير ، وحق المرء في الاطلاع على مصادر المعلومات ، وضرورة وجود بدائل في مناقشة القضايا والمشكلات العامة تجعل من الصحافة (سوقاً للأراء والأفكار) ينبغي أن يُفتح أمام الجميع .

(أ) الرقابة الذاتية :

ويقصد بها الرقابة التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم بالسكوت عما يُغضب السلطة أو مَنْ بيده السيطرة والتمويل ، وقد يفرضها رؤساء التحرير أنفسهم وعلى من يتبعهم من المحررين ، أو تصل للمحررين دون فرض من الرئيس فيمارسونها على أنفسهم ، ولا عجب فالإنسان بطبيعته يرجو ويخاف ، الصحفي بشر من بني الإنسان ، والرقابة الذاتية تتسع بقدر ما تتسع المخاوف وتمتد الآمال^(٢).

ويعزى صلاح الدين حافظ الرقابة الذاتية لعاملين : إما لطول خضوع الصحافة للرقابة الحكومية وبطشها العنيف الذى يولد بالتداعى لذة الاحساس بالاستكانة والاستسلام ، ويرسب فى عقول الصحفيين وضمايرهم شعور بالخوف الدائم من الوقوع فى محاذير الرقابة ومحظورات النشر ، وهى حالة نفسية مرضية ، ترسبت بالفعل وبالتجربة فى كثير من المجتمعات الصحفية فى العالم ، وبشكل خاص فى الدول النامية ، التى تعرضت لتجارب الثورات والانقلابات ونظم الحكم المهترئة وغير المستقرة ، وإما للجوء السلطة الحاكمة إلى تكوين هيكل مسيطر داخل الصحافة من بين الصحفيين ، يتولى الرقابة الذاتية على ما ينشر وما يجب أن يحجب عن النشر ، ويأتى ذلك الهيكل المسيطر فى أشكال قانونية ومهنية مختلفة ، تدرج تحت أسماء متباينة ، ولكنها فى النهاية تؤدي مهمة الرقابة الموجهة على حرية الصحافة ، وغالباً ما تنفذ بشكل مباشر أو غير مباشر ما تطلبه السلطة الحاكمة متخفية وراء هذا الهيكل^(١٦).

ويعبر حسن رجب عن جيله من الصحفيين ، فيما يشبه الاعتراف قائلاً « لقد فقدنا الكثير عندما خفنا من المخاطر وسيطرت علينا الخواطر ، عندما ظهر مفهوم أخبار » للعلم « بدلاً من أخبار للنشر ، عندما أصبحنا موظفين وصارت لنا درجات وعلاوات ، تعددت الرئاسات داخل المؤسسات وخارجها حتى أصبحت الجراءة شذوذاً والخروج عن الخط المرسوم انتحاراً »^(١٧) ، ويحتاج هذا النوع من الرقابة إلى « تربية سيكولوجية للصحفيين توفر لهم دوماً قرون استشعار خاصة يعرفون بها الموضوعات ، التى ينبغى أن يكتبوا فيها وتلك التى لا يصح لهم أن يقربوها ، وتقيى لهم القدرة على اختيار التوقيت المناسب للكتابة ، وكذا نوعية المصادر التى يمكن أن يلجأوا إليها طلباً لمادة صحفية ، وتلك التى ينبغى الابتعاد عنها وعدم الارتباط بها »^(١٨).

ومن أبرز النتائج السلبية لهذا النوع من الرقابة وأكثرها خطورة تدهور مكانة (المعايير المهنية) ، التى ينبغى أن توجه العمل الصحفى ففى ظل هذا النوع من الرقابة تكون قدرة المادة الصحفية على خدمة السلطة هى (المعيار الأساسى) لصلاحية نشرها ، وليس مهماً أن تتوفر فيها معايير مهنية تتصل بدقتها أو موضوعيتها أو صدقها فى التعبير عن الواقع أو علاقتها بالرأى العام .

(ب) صعوبة الوصول للمعلومات :

لم تعد الصحافة الحديثة مجرد رأى فى مقال ، كما كان الحال فى بدايات القرن الحالى ، ولكنها أصبحت تعتمد أيضاً وبدرجة غالبية على المعلومات والحقائق ، ودون حرية الصحافة فى الحصول على المعلومات من مصادرها تفقد الصحافة جوهر عملها وجوهر حريتها ، ويظل الرأى والتحليل يلعبان دوراً رئيسياً فى الصحافة الحديثة ، ولكن المعلومات أصبحت تلعب الدور الأهم والأكثر تأثيراً^(١٩) ؛ فالقيود المفروضة على تداول المعلومات والوصول للمصادر تعوق الصحفى عن تحرى الموضوعية ، لعدم اكتمال صورة الحدث أو القضية أمامه مما يدفعه لاستكمالها من مصادر غير دقيقة أو من معلومات ترددت أمامه دون تثبيت^(٢٠).

وإذ أشرنا للصحافة المصرية : فبعض التقارير والاحصائيات المهمة كتقارير وإحصائيات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاءات ، والجهاز المركزى للمحاسبات ، وقرارات الذمة المالية للمسؤولين تُمنع من التداول ، ويتعذر الوصول لها ، يستوى فى ذلك الصحافة القومية والحزبية ، كما يصعب على معظم الصحفيين الحزبيين الوصول للمصادر التنفيذية فى الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة ، التى ترفض التعاون معهم ؛ مما يؤدى - كما يقول رئيس تحرير « الشعب » السابق الأستاذ عادل حسين - إلى اعتماد الصحفى على مصادر غير رسمية مما يؤدى أحياناً لعدم دقتها ، كما أن الصحفى يكون أكثر قسوة مع المصدر أو الجهة التى ترفض التعاون معه أو تعامله بصورة غير لائقة ، كما تتعرض الصحف الحزبية بصفة خاصة لبعض المضايقات الأمنية والإدارية ، التى تتمثل فى قيام السلطة التنفيذية بتوظيف إمكاناتها فى اتجاه التضيق على صحف الأحزاب المعارضة فتحجزهم ، وتكسر آلات التصوير وتحرق الأفلام ، وتمزق الأوراق ، ويصل الأمر للخطف من الطريق العام ، أو تجاهلهم وتمتنع عن دعوتهم لتغطية بعض الأحداث والمؤتمرات الهامة^(٢١).

٢ - الانتماء الفكرى والسياسى :

فيما يتعلق بالانتماء الفكرى والسياسى ، يمكن تقسيم مجموع الصحفيين فى العالم إلى مجموعتين رئيسيتين : فإما أن يكون الصحفى موالياً للنظام الحاكم أيّاً كان ، أو

يكون ولائه لحزب أو جماعة دينية أو عرقية ، كما يمكن أن تنضوى مجموعة من الصحفيين تحت لواء (الاستقلالية) عن سلطة حاكمة أو انتماء حزبي أو عرقى ، ولكن التجارب التاريخية تثبت عدم صمود الصحف المستقلة أمام الاستقطاب التقليدى ، فإما أن تتجه الصحيفة المستقلة لأى من قطبي الولاء أو تذوى وتموت مثل صحيفة (الإندباندانت) البريطانية ، التى صدرت عام ١٩٨٦ كصحيفة مستقلة ، ولكن ضغوط السوق الصحفية القائمة على الاحتكار ، ومشاكل التمويل دفعت ناشرها وليام بنتام إلى أن يبيعها لمجموعة (ميرور) البريطانية ، التى تسيطر على ٣٦% من توزيع السوق البريطانى .

ويذهب جديون سوبارج Sobarg ، أستاذ علم الاجتماع بجامعة تكساس ، إلى أن التوجه الأخلاقى الرئيسى عند معظم الناس فى العالم الحديث هو الولاء للنظام أو المحافظة على النظام ، وفى الحقيقة .. فإن الالتزام نحو الدولة - الأمة هو التوجه الأخلاقى الأساسى خلال المائة والخمسين سنة الماضية عند معظم السياسيين والمواطنين والعلماء فى الغرب ، فجميع البيروقراطيات الضخمة تبدو كأنها تولد جانباً سرياً ، وجزءاً من ذلك السريته لأن يصبح جانباً مظلماً، يحدث فيه قدر كبير من التلاعب، وهو الذى يحافظ على البيروقراطيات من أجل أولئك الذين فى يدهم السلطة ، وهذا هو المجال الذى يتحرك فيه كثير من الصحفيين ، ويقومون بوظيفتهم فى تقصى الحقائق من خلاله^(٢٢) ، ولكن جوهر المشكلة يتمركز فى أن العمل داخل هذا الجانب السرى يُطور علاقات علنية أو خفية مع المصادر الداخلية ، ويمكن أن يُفقد الصحفيين منظورهم الأخلاقى ، فمثلاً يمكن أن يجد أحد الصحفيين نفسه مشدوداً ومستوعباً داخل النظام ؛ لدرجة أنه لا يستطيع أن يكون موضوعياً ، وبذلك يعمل على استمرار أهداف هذا النظام السرية .

ويلاحظ باحث الاتصال وعالم الانثروبولوجيا ألفريد سميث Smith أن المبدأ الأخلاقى الذى يؤكد التوافق بين أجزاء النظام والتغيير المحدود ، يمكن أن يسيطر على الصحفيين ، ويقود إلى حيث مصلحتهم ومنفعتهم، مثل هؤلاء الصحفيين يصبحون ناقلين للمعلومات الإيجابية فقط عن هذا النظام^(٢٣) .

وكذلك الانتماء الحزبي يعصف بالموضوعية ، فإذا اصطدم الواقع بالغرض السياسى فى الصحف الحزبية أو الموجهة ، يلجأ العقل الصحفى السياسى إلى التلاعب بمعانى الخبر أو ألفاظه ، أو فى ترتيب وقائعه ، أو فى اختيار نوع كلمات العنوان بحيث يصل فى النهاية بهذا التحريف والتلاعب إلى إعطاء الخبر الصورة ، التى ترضى أغراضه السياسية ، وقد تعتمد بعض الصحف إلى عدم نشر الخبر على الإطلاق ، وقد تعتمد كذلك إغفال جوانب معينة منه ، أو تغفل نشر الخبر ، ولكنها تتناوله بالتعليق والتوجيه فى مكان آخر^(٢٤).

ويقرر كمال قابيل أن الطابع الحزبي يسهم - إلى حد بعيد - فى انخفاض معدل الموضوعية لاسيما فى الصحيفة ذات الموقع المعارض ، والتى تزداد درجة التضيق على نشاط الحزب الذى تنتمى إليه ، فتلون الخبر فى الصحف الحزبية يرتبط بموقعها من السلطة ، وبالإمكانات المتاحة للتعبير أمام حزبا ، ويزداد التحيز والتلون فى الموضوعات الخلافية مقارنة بالموضوعات غير الخلافية فصحف المعارضة تسعى لاستغلال القدر الأكبر من مساحتها للتعبير عن آراء الحزب ومواقفه ، وعلى ذلك فقد وجد الباحث كمال قابيل أن النسبة العظمى من الأخبار الموضوعية فى صحف المعارضة قد تركزت فى أخبار الحزب نفسه ، وفى الموضوعات الثقافية والفنية والرياضية المتنوعة غير الخلافية، فى فترة دراسته التى امتدت من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٧^(٢٥).

٣ - ملكية الصحف :

ينقل سعيد محمد السيد عن ميردوك Murdock قوله « إن الروابط بين الملكية والعمل اليومى الخاص بجمع ومعالجة المادة الإخبارية روابط ملتوية وغير مباشرة ، فصحيح أن الملاك والمديرين يتخذون عديداً من القرارات ، التى تؤثر على مضمون وسيلة الاتصال ، ولكننا لا نعرف على وجه الدقة العوامل التى تؤثر فى قراراتهم ، كما أن القرارات ليست متشابهة دائماً ، والاحتمال قائم أن يكون القرار الذى يتخذه نفس الشخص مختلفاً إلى حد ما عن القرار السابق ، ولكن يمكننا القول بأن شخصية صاحب القرار والضغط داخل المؤسسة والضغط الخارجية لها الدرجة نفسها من الأهمية فى معظم الاحوال^(٢٦) ، وينسحب هذا التأثير على الأشكال الرئيسية للملكية

وسائل الإعلام ، ومن بينها : الصحافة ، وهى ملكية الدولة المباشرة أو هيئة تابعة لها ، والملكية الفردية الخاصة ، وكذلك الشركات التعاونية التى تعمل بشكل اقتصادى .

وفى كل الاحوال تتأثر التغطية الخبرية تبعاً لنمط الملكية ، فإذا أخذنا بريطانيا مثلاً لنمط الملكية الفردية الخاصة ، فسنجد أن « تركيز ملكية الصحافة فيها قد جعلها فى أواخر الثمانينيات أكثر دول العالم الأوربي ، التى يشيع فيها احتكار السوق الصحفية كجزء من الاحتكارات دولية كبيرة تسيطر ، فيها الشركات متعددة الجنسية على وسائل الإعلام فى العالم الغربى »^(٢٧) .

ويرى سليمان صالح أن هذا الشكل من الملكية يجعل الصحافة أقدر فى التأثير على القرار السياسى للحكومات ؛ لأنها تعمل فى بيئات سياسية ، يمكن أن تؤثر فيها قرارات الحكومة على الأنشطة الصناعية والتجارية الرأسمالية ، ويمكن أن تعوق تحكم الشركات متعددة الجنسية فى الأسواق ، ومن هنا .. فإن امتلاكهم للصحف هى الوسيلة التى تمكنهم من ضمان أن تأتى هذه القرارات الحكومية معبرة عن مصالحهم ، وقد تأثرت التغطية الصحفية البريطانية فجاءت متحيزة فى جانب حزب المحافظين ضد حزب العمال ، ومع البيض ضد السود والملونين وضد الحركات الرافضة للتسلح النووى ، والمؤيدة لحماية البيئة (السلام الأخضر) ، وهى الحركات والجمعيات التى تضر بمصالح حكومات المحافظين^(٢٨) .

وإذا أخذنا الصحف القومية المصرية كشكل من أشكال ملكية الدولة للصحافة : فإن دور الصحف التى تسيطر على ٩٥% من سوق التوزيع والطباعة والنشر - مازالت مؤمنة من حيث الوضع القانونى ، يملكها باسم الدولة مجلس الشورى وراثه عن الاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى - توجه وتدار مركزيا وفرديا فى غيبة الرقابة الحقيقية للمالك الاسمى ، فرؤساء المؤسسات الصحفية هم الملاك الحقيقيون «^(٢٩) ؛ فقد نص قانون سلطة الصحافة رقم (١٤٨) لسنة ١٩٨٠ على أن المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية شعبية ، وفسر ذلك بأن مجلس الشورى يملك (٥١%) من قيمة أموالها وملحقاتها ، وأن العاملين بها يملكون النسبة الباقية (٤٩%) ، وهو

ما أثار انتقادات شديدة منها أن فكرة تمليك العاملين في الصحف تلك النسبة غير منطقية ؛ فالعاملون في المؤسسات غير الصحفية المملوكة للدولة لم يظفروا بمثل هذا الامتياز ، وليس هناك ما يدعو لإيثار العاملين في المؤسسات الصحفية به ، إلا أن يكون المراد هو شراء تأييدهم للحكومة .

بجانب ذلك ، فقد أثير أن مجلس الشورى لا يمكن أن يمثل (ملكية الشعب للصحافة) ولا يصح حتى ليكون واجهة لحمل هذا الشعار البراق المضلل ، الذى تعلنه الدولة باعتباره فرعاً من الحكومة ، فهو مؤلف من أعضاء معينين تنتمى أغلبيتهم الساحقة إلى الحزب الحاكم ، وهو فى الوقت نفسه أشبه بالمجالس القومية المتخصصة ، التى نصت عليها المادة (١٦٤) من الدستور ، وعلى هذا لا تكون ملكية مجلس الشورى للمؤسسات الصحفية إلا ستاراً يحجب سلطة الدولة ، ويخفى قبضتها المسكة بالصحف ، حتى ولو كانت من خلال كيان حكومى مصطنع آخى ، يطلق عليه المجلس الأعلى للصحافة (٣٠).

وما يهم دراسة الموضوعية من آثار ذلك النوع من الملكية ، هو ما انتهى إليه أحمد حسين الصاوى فى دراسته لقانون سلطة الصحافة ، حين قرر أن المراكز القيادية الصحفية تحولت لمناصب حكومية ، فاختيار رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارات للمؤسسات الصحفية يتم بقرارات سلطوية عليا يؤخذ فيها بالاعتبارات السياسية والأمنية وغيرها ، وقد أدى ذلك إلى صبغ تلك المناصب بصبغة رسمية حكومية ، تتعارض بالضرورة وما ينبغى لشاغلها من حرية واستقلال فى الفكر والأداء ، زاد على ذلك تقريب الدولة لهذه القيادات وإسباغها مختلف الامتيازات الادبية والمادية عليهم حتى تزيد من ارتباطها بجهاز الحكم (٣١) (قارن ذلك بالتقارب بين الصحافة البريطانية وحزب المحافظين) .

وفيما يتعلق بالصحف الحزبية المصرية .. فإن ملكية الاحزاب لها ، كما نظمها القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٧ ، يجعلها تعبر عن التوجهات الأيديولوجية والسياسية للحزب ، وتدافع عنها باعتبارها أدواته للتعبئة الأيديولوجية ، وتحقيق التواصل بينه وبين

الجماهير ، ووسيلته في الرقابة على السلطة التنفيذية ؛ مما يستدعى اختيار قيادات للصحيفة الحزبية قادرة على إنجاز كل تلك المهام .

٤ - تمويل الصحف :

تزداد حدة هذه المشكلة مع ضخامة الموارد المالية والاستثمارات ، التي تحتاجها الصحافة ليصبح في مقدورها أداء عملها بالفعالية المطلوبة خاصة مع التطور التكنولوجي المعاصر للصحافة ، وما يحتاجه من استثمارات ضخمة والحاجة المستمرة لتحديد أساليب الإنتاج والتوزيع وتطويرها ، فمن الأشياء التي تساعد على تحقيق الموضوعية وترتبط بالتمويل توافر المكتبة والدوريات الجديدة ، والأرشيف الجيد الحديث عن الموضوعات المختلفة في الصحيفة أو المؤسسة التي تصدر عدة صحف كي يتعرف الصحفي ما ينشر أولاً بأول ، ويلم بالتفاصيل الجديدة للموضوع التي تنير المناطق الغامضة في الموضوع المعالج^(٣٢) ، وكذلك يسهم ضعف المقابل المادي ، الذي يتقاضاه الصحفيون في ضعف مستوى الصحيفة التي يعملون بها ؛ نظراً لاعتمادها على غير الأكفاء ، كما أنه يؤدي لضعف توزيعها ، فتلجأ للإثارة في محاولة لرفع توزيعها^(٣٣).

وتؤثر المساعدات المالية التي تقدمها الحكومات للصحافة على الموضوعية ، كأن تمنحها قروضاً ميسرة ، وتوفر لها الضمانات التي يتطلبها قيامها بشراء معداتها ، أو تمدها بالإعانات المالية المباشرة أو تشتري بعض منتجاتها أو خدماتها ، وفي البلاد التي تقوم على تعدد الأحزاب قد تقدم الحكومات منحاً مالية لكل الأحزاب ، على أن يخصص جزء منها لدعم الصحافة الحزبية ، ولكن قبول مثل هذه المساعدات الرسمية ينبغي أن يؤخذ بحذر ؛ نظراً لأنه قد يفرض التزامات معينة تجاه الحكومة قد يضر باستقلال سياستها التحريرية^(٣٤).

وقد رصد سلامة أحمد سلامة أثر ملكية الصحف القومية على تمويلها في التسعينيات بقوله : « إن الصحف القومية تعاني من موقف غريب ، فلا هي ملكية خاصة ولا هي ملكية عامة ، وهذه هي خطورة وضع الصحف القومية ، ولهذا السبب

تشجع إدارات الصحف الاتجاه إلى زيادة الدخل بأى طريقة ممكنة ؛ حتى على حساب القيم الخاصة بالعمل الصحفى ، فطبقاً لكل موثيق المهنة هناك فصل بين العمل فى التحرير والإعلان ؛ لأن الصحفى الذى يقبل أن يكون أداة من أدوات الإعلان يفقد قدرته على الموضوعية ، ويفقد رؤيته كصحفى مهمته نشر الحقيقة وتوصيلها للجمهور ، وكذلك يفقد قدرته على النقد.. لذلك لا يجب أن نندهش عندما يقول الناس فى الشارع عن الصحافة (ده كلام جرايد) فمعنى هذا أن الناس تفقد الثقة بالصحافة»^(٣٥).

ويضيف الأستاذ سلامة كاشفاً عن تأثير الإعلان عن الموضوعية الصحفية «الأخطر من ذلك تلك الظاهرة ، التى تستشرى الآن بشكل خطير ، وهى أن كثيراً من الوزارات والأجهزة والمؤسسات الحكومية ؛ رغبةً منها فى القضاء على الهامش الضيق لحرية الصحافة ، تقوم بشراء صفحات كاملة فى الصحف هى التى تحررها وتنشر فيها ماتشاء ، فنجد فى الصحف القومية صفحات كاملة تحرر لحساب وزارة الزراعة والبتروى والكهرباء والبنوك ، والناس بدلاً من أن تحصل على معلومة عن الاقتصاد أو الزراعة ، لا تجد سوى ماتقوله الحكومة وكلها أخبار موجهة ، والحرر لا يراجع ولا يتأكد من حقيقة هذه الأخبار ولا ينقدها ، لذلك فنحن لا نعرف الحقيقة أبداً ، واختلط الوهم بالحقيقة وما تقوله الحكومة بما يحدث على أرض الواقع»، ويوضح الأثر الناجم عن ضياع الموضوعية «فتتصور الصحف القومية أن عليها أن تدافع عن الحكومة وتتصور صحف المعارضة أن عليها أن تعارض ، وتضيع الحقيقة بين الاثنين ، والقارئ هو الذى يدفع الثمن ، فتتحول الصحيفة من وسيلة تنوير إلى وسيلة إظلام وتجهيل للمواطن»^(٣٦).

من ناحية أخرى .. إذا امتنعت الحكومة عن أداء مساعدتها للأحزاب ، أو فرقت بينهم فى العطاء .. فيمكن أن تتأثر معالجة الموضوعات فى الصحف التى تعبر عن الصحف المغموطة ، وكذلك يمكن أن يفتح الباب لقبول مساعدات من جهات خارجية ، تؤثر على معالجة هذه الصحف للمواقف والاتجاهات الاقتصادية والسياسية

والمذهبية ، التى تبناها هذه الجهات الخارجية التى قد تكون دول أو أحزاباً أو جماعات ؛ فقد انتهى كمال قابيل إلى أن الصحف الحزبية « تعانى من ضعف التمويل الذى يكاد يقتصر على التوزيع إلى جانب تبرعات شخصيات الحزب وقرائه وما قرره المجلس الأعلى للصحافة للأحزاب السياسية ، بجانب افتقارها إلى الإعلانات ، التى تستحوذ الصحف القومية منها على نصيب الأسد ، والضعف المادى للصحف الحزبية يرجع إلى ما يمكن تسميته بضعف المالك ؛ لأن الأحزاب السياسية نفسها تعانى من القصور فى موارد تمويلها »^(٣٧).



ثانياً : طبيعة التغطية الخبرية

١ - ضغوط غرفة الأخبار :

تظهر قيم ومعايير واتجاهات صحفية ما عند معالجتها للموضوعات الإخبارية بالإهمال أو التضخيم والإبراز ، وقد تتعارض هذه القيم والمعايير والاتجاهات مع مثيلاتها التى يعتنقها الصحفى ، ولكن بمرور الوقت يتم تطبيع الصحفى وفق قيم ومعايير واتجاهات الصحيفة ، بعد إخضاعه بأساليب عدة ، منها : استخدام سلطة الصحيفة والعقوبات التى يلوح بفرضها أو توقيعها عليه ، واستغلال ميل الصحفى ورغبته فى نشر الأخبار التى يحصل عليها^(٣٨) ، وأشار بريد Breed إلى أن معظم رجال الأخبار يستجيبون لضغوط وتوقعات غرفة الأخبار ، وأن آليات السيطرة السابقة واستجابة القائم بالاتصال لها تُشكل عملية التنشئة الاجتماعية للصحفى ، التى يمكن أن نطلق عليها التنشئة الاجتماعية الصحفية (Journalistic Socialization) .

وبسبب عملية التنشئة الاجتماعية التى يمر بها القائم بالاتصال .. فإن ميوله وميول رؤسائه المباشرين عادة ماتكون متطابقة والاحتمال الأكبر أن يكون لدى كليهما الصورة الذهنية نفسها عن الموضوع أو الخبر المثالى ، ونتيجة لذلك فنادرًا مايسأل القائم بالاتصال نفسه عما يريده رئيسه ، بل إنه يتبع نموذجاً أقره مجتمع الصحفيين

ككل ، وهو يعرف أنه كلما اقترب من هذا النموذج ضمن لموضوعاته فرصة للنشر^(٣٩) ، لذلك فنادرًا ما يحتاج القائم بالاتصال ورئيسه للحديث مع أحدهم الآخر فالمنافشات بينهما مقتضبة في العادة ، فعدد قليل من الكلمات كاف لنقل الرأى أو وجهة النظر ؛ حيث إن كلاً منهم يعرف كيف يفكر الآخر ، وكيف يتصرف حيال أى موضوع يعرض عليه .

ويتعرض الصحفى الشاب في أثناء عملية التنشئة الاجتماعية الصحفية إلى مواقف اختيار أخلاقية ؛ فرييس التحرير أو رئيس القسم يلعب دوراً كبيراً في تشكيل سياسة الصحيفة أو القسم وتوجيه الصحفيين المبتدئين لشكل معين من القصة الخبرية يسعون لبلوغه ، وبما أن الأحداث تتنوع تفاصيلها وتختلف ملاساقها .. فرما لا تأتى القصة كما يريد لها رئيس التحرير أو رئيس القسم أو محرر الصفحة كل مرة ، فيبدأ الحوار / الصراع الأخلاقى داخل الصحفى ، الذى لا بد أن ينتهى بسلوك ما ، فإما أن يقدم الصحفى الشاب لرئيسه قصته الخبرية ويبرر عدم وصوله للصورة التى يريد لها منه ، أو يحوّر القصة الخبرية ليصل للنموذج الأساسى المثالى من وجهة نظر رئيسه ، وفى سبيل ذلك قد يضيف مصادر مجهلة ليوافق قصته الخبرية ، أو يقتبس من كلام لبعض المصادر عبارات خارج سياقها الأصيل ، أو يضيف من آرائه الشخصية (آراء رئيسه) على لسان أحد المصادر .: وهكذا ، وتطول مدة الحوار / الصراع أو تقصر تبعاً لعوامل ذاتية للصحفى ، منها : مدى مرونته الأخلاقية المكتسبة بالتنشئة الاجتماعية فيما قبل اشتغاله بالصحافة، والخبرات السلبيه له أو لزملائه، وضغط البعد الاقتصادى (الكسبى) للعمل الصحفى ، وعوامل موضوعية ، منها : مدى تسامح رئيس التحرير ومرونته ، والسرعة التى يتم إنجاز العمل بها والتى تسمح له بحوار رئيسه من عدمه .

ويذهب جلاجير Gallagher إلى أن معايير واتجاهات غرف الأخبار ليست ثابتة ولكنها تتغير من آن لآخر ، فقد ساعدت الأحداث التى وقعت في بداية السبعينيات ، في الولايات المتحدة في تغيير قيم غرف الأخبار الأمريكية ، فيما يتعلق بأخبار البيت الابيض ، والكونجرس، فقد جعلت (تغطية فضيحة ووترجيت) و (معالجة وثائق حرب

فيتنام) أى حدث - بعد ذلك - عاديا لا يهم الناس ولا يلتفتون له بعد أن تعودوا الأحداث الخارقة للعادة ، ومن ثم جاءت معالجات الصحافة لفضائح البيت الأبيض اللاحقة على ووترجيت صارخة وغير موضوعية لجذب اهتمام الناس^(٤٠).

ويرى سعيد السيد أن المعايير والممارسات الصحفية المشتركة تتم بأكثر من طريق ؛ فالبعض يتشرب هذه المعايير أثناء دراستهم في أقسام وكليات الإعلام ، ولكن المزملة القوية مع الصحفيين الآخرين بعد العمل تعتبر أكثر أهمية فرأى الزملاء والرؤساء المباشرين ذوو أهمية كبيرة للصحفى ، بالإضافة إلى أن معظم الصحفيين يوجهون انتباهاً خاصاً لعمل زملائهم الآخرين في وسائل الإعلام المنافسة ، وهم أكثر الفئات انتظاماً في قراءة الصحف والمجلات ، وأكثرهم مواظبة على الاستماع ومشاهدة الراديو والتلفزيون ، ويشجع نمط الانتباه هذا على تطوير مفاهيم مشتركة عن ماهية الانباء وكيفية معالجتها بشكل خاص^(٤١).

بينما أوضح إليوت Elliot الطبيعة المحدودة للمجال ، الذى تُستمد فيه المادة الصحفية فهى مقصورة على أفكار فريق العمل بالمؤسسة ، وأن المضمون فى النهاية غالباً ما يخضع لأشكال العرض ومتطلباته ورغبة الحفاظ على أو صرف انتباه الجمهور ، أكثر من رغبة نقل أى شىء ذى معنى للجمهور^(٤٢) ، كما يرى ماكويل McQuill أن تحيز الأخبار شىء لا يمكن تجاهله ، مسلماً بأن هناك (نماذج معيارية) للمواقف الخبرية ، كما توجد قوالب إخبارية يجب أن تتواءم معها بشكل لا شعورى أنواع معينة من الأخبار ، وهذا الوضع نتيجة للضغوط الناجمة عن الأوضاع المتداخلة للصحيفة مهنية وإدارياً^(٤٣).

٢ - السرعة والسبق :

عنصر الزمن والوقت المحدد لدوران المطبعة فى الجريدة من العناصر البالغة الأهمية ، التى ينبغى حسنها بدقة فى التغطية الصحفية . والصحفى المكلف بموضوع ما، عليه بداية أن يحدد الوقت اللازم للاتصال بالمصادر المختلفة ، والوقت المستغرق فى تجميع المادة ، وموعد تقديم المادة مكتوبة إلى المسؤولين فى الجريدة بما يتناسب وموعد دوران

المطبعة ؛ لأن الجريدة سوف تصدر في موعدها سواء لحق بها أم لم يلحق ^(٤٤) ؛ لذلك يجد الصحفي نفسه تحت ضغط عامل الوقت والحاجة إلى سرعة الإنجاز ، ليس فقط في حاجة لتقديم المادة في موعدها ، ولكن أيضاً خشية المنافسة والإفراط والسبق الصحفي من الجرائد المنافسة ؛ مما قد يؤثر على درجة الدقة والعمق والتوازن في المادة الخبرية المقدمة ، فالسرعة في العمل الصحفي ينتج عنها معالجة سطحية وغير كاملة للأخبار وتجعل المندوبين ملهوفين على أحدث الوقائع وأكثرها إثارة ودرامية لتلحق بالنشر ، كما أن المنافسة تدعم سطحية الأخبار لا موضوعيتها.

ويروى جانسيون Janison أنه في ٢٩ يونيو ١٩٨١ اتصل شخص مجهول بمحطة تليفزيون محلية أمريكية هي WRC T.V التابعة لشبكة CBS القومية في واشنطن العاصمة ؛ ليخبر أن عمدة واشنطن أطلق عليه النار ، وترك رقم تليفون يمكن أن يحصل منه المحرر على تفاصيل أكثر ، واتصل المحررون برقم التليفون فرد عليهم شخص ، يقول إن سكرتير عمدة واشنطن هو الذى اغتاله ، وأذاعت المحطة الخبر ونقلت عنها جرائد محلية ثم تكتشف فيما بعد أنها كانت مداعبة من أحد الأشخاص ، استغل فيها رغبة الصحفيين في السبق والشهرة والحصول على جوائز صحفية ^(٤٥).

وقد أوضح جلال الدين الحمامصي أن التنافس هو الذى يجعل الصحافة مادة حسية فيها حركة مستمرة وبقطة وسعى لا يقف وراء كل جديد ، ولو أن مهمة جمع الأخبار كانت سهلة وبسيطة كأن يجلس الصحفي إلى مكتبه ، فتصل إليه الأخبار ملفوفة في لفافة مزركشة لفقد الصحفي شهيته للعمل وأصبح يحس بالضيق والألم ، وهناك عدد كبير من الصحفيين يقولون إن نصف لذتهم من العمل الصحفي يفقدونها لو أنهم لم يخذعوا زملاءهم ، في سبيل الوصول إلى سبق صحفي يميزهم ويجذب إليهم انتباه القراء ^(٤٦).

كما تسبب السرعة في أن يفقد الصحفي كثيراً من موضوعيته ودقته ، كأن يتكاسل تحت ضغط العمل - أن يعدل معلومة كتبها خطأ أو عندما ينسى وضع فقرة معينة في سياق الخبر أو التقرير فيتجاهلها عامداً ؛ كي لا يكتب الموضوع أو الصفحة

من جديد ، إلى غير ذلك من النماذج الموقفية التي تعترض الصحفي ، ولكن أخطر مساوئ السرعة في العمل الصحفي هو التكاسل عن لقاء مصدر ، تمت مهاجمته في خبر أو قصة خبرية رغم إمكانية الاتصال به ؛ كي يلحق الموضوع بالمطبعة أو ماشابه .

٣ - المساحة :

يعتبر كم المواد الصحفية المعدة للنشر في كل عدد من الصحيفة عادة كبيراً ، بالقياس للمساحة التي تخص المادة التحريرية بعد حجز الأماكن الخاصة بالمادة الإعلانية^(٤٧) ، وعلى ذلك فالانتقاء يصبح مطلباً لا بد منه ولا مهرب ، ومن المفترض أن يكون معيار النشر هو الأهمية النسبية لكل مادة صحفية ؛ كي تقرر المساحة المخصصة لكل مادة بما يتناسب مع قيمتها الفعلية ، وتتركز المشكلة في كلمتي (الأهمية النسبية) إذا تتدخل عدة عوامل لتحديد هذه الأهمية النسبية ، مثل : عملية حراسة البوابة ، وضغوط غرفة الاخبار ، التي تقرر مدى أهمية الموضوع الصحفي بالنسبة للصحيفة وجودته من حيث المصادر والصياغة .

كما تلعب ظروف مساحة الموضوع ، كما تم رسمه من قبل المخرجين الصحفيين على نموذج الصفحة (الماكيث) دوراً في اختصار الموضوع ، وحذف أجزاء مهمة لا غنى عنها في فهم سياق الموضوع ، لاسيما إذا قام مندوب آخر أو محرر غير متخصص بحذف أو اختصار الموضوع ، وهو أمر قد تتدخل فيه أيضاً صراعات وخلافات المحررين والمندوبين ، ويذهب هودجسون Hodgson إلى أن عدم وجود مساحة كبيرة متاحة للمندوبين والمحررين الصغار ؛ لإبداء رأيهم في أعمدة الرأي وانفراد الخبراء والمحررين الكبار بها يجعلهم يضيفون آراءهم الشخصية وتحليلاتهم الخاصة حتى تشوهت الأخبار بالتعليق ؛ خاصة بعد استحداث فنون التقرير وموضوعات المعالم (التحقيقات) ، Feature التي تسربت من خلالها آراء المندوبين^(٤٨) .

٤ - استقاء الأخبار من المصادر :

الانتقال لمكان الحدث هو أهم جانب في التغطية الخبرية ؛ إذ ليس من المفروض على الصحفي أن يحصل على معلوماته وهو جالس في الجريدة أو بالتليفون ، ولكن

ينتقل إلى مكان الحدث ليرى ويشاهد بنفسه ويتحدث مع شخوص الحدث فقد يعثر هناك على وثائق أو مستندات لازمة لموضوعه هذا ، بالإضافة إلى أن مكان الحدث قد يحوى مفاجآت غير متوقعة ، قد يكتشفها الصحفي بحاسته الإخبارية^(٤٩)

وقد لا يستطيع الصحفي أن يجمع كل الحقائق المتصلة بالخبر ، وهو في مكان الحدث كأن يشاهد مظاهرة في الشارع تنادى بمطالب معينة ، ففي مثل هذه الحالات عليه أن يرجع إلى الخبراء المعنيين سواء أكانوا أشخاصاً أم كتباً ومراجع .

وعلى الصحفي أن يتأنى ولا يتعجل في تفسير اتجاهات المظاهرة أو في التورط في كتابة مصطلحات غير دقيقة ؛ لأنه في هذه الحالة سيبعد عن الحقيقة الكاملة ، وعلى الصحفي أن يقوم بعملية فرز للمعلومات التي حصل عليها ، وعليه أن يبعد ماقد يكون مكرراً منها أو يهمل بعضها تماماً لأنه أقل أهمية أو لأنه غير صحيح ، أو أن تطورات الخبر قد جاءت بوقائع وأرقام وشخصيات جديدة وفي كل هذا - وهذا هو الأهم - تلعب شخوص الحدث ومكان الحدث والامكانيات المتوفرة للصحفي ومدرسته الذاتية دوراً في تحديد نتيجة هذه العمليات ، وهي بالطبع نتيجة تختلف من صحفي لآخر باختلاف ثقافته ، وقد رأت كل منهما والظروف التي يعمل في إطارها ، وتنعكس بوضوح في اختلاف رؤية كل منهما للحدث وطريقة معالجته له .

والمصدر هو الشخص أو الأشخاص أو الوثائق والمستندات المتصلة مباشرة بالحدث ، الذي يتولى الصحفي تغطيته والصحفي يتعامل مع (مصادر) متباينة المستويات الوظيفية والاجتماعية والثقافية يتوقف على أمور عدة ، منها : درجة إجابة الصحفي في تحديد مصادره المناسبة ، وإيجاد العلاقة القوية معها ، وقدرته على الوصول إلى المصدر في التوقيت المناسب ، ومهارة الصحفي في طرح التساؤلات وإجراء الحوار ، ورؤية توجهات المصدر نحو الحدث نفسه^(٥٠) .

كما تتأثر الموضوعية بدرجة تعاون المصدر مع الصحفي ؛ إذ يلجأ الصحفي إلى المصدر الأقرب والأكثر تعاوناً بدلاً من المصدر الأقل تعاوناً مع الصحفيين ، وإذا لجأ الصحفي لمصدر صعب .. فإن كلامه يكون أكثر ابتساراً من كلام المصدر المتعاون ،

كذلك .. فإن اقتراب الصحفي فكريا وإنسانيا من المصدر الأقرب له ، ينعكس على إدراك الصحفي لعبارات المصدر وتعبيره عنها ودرجة اعتناؤه بكلماته ومساحة الكلمات داخل الموضوع ، فقد يميل الصحفي لعلماء الاجتماع والنفس أكثر من علماء الدين وقد يكون العكس ، وقد يميل للأدباء أكثر من العلماء ، وداخل جماعة الادباء ، فقد يميل للأديب الذى يحب كتاباته أكثر من أديب آخر^(٥١).

ووجود قنوات اتصال بين الصحفي ومصدره يلعب دوراً فى التحقق من أية معلومات ، والتأكد منها .. فقد عبر الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر عن استيائه من سطحية وعدم دقة وموضوعية الصحف بوصفه للصحفيين : « إنهم ينشرون الشائعات دون أن يكلفوا أنفسهم الاتصال بى للتحقق من القصة الخيرية ، وقد قلت لهم مراراً لكم الحق فى الاتصال بى أو بسكرتارية البيت الأبيض متى تشاؤون ، ولكنهم لا يتصلون لأنهم لا يريدون قتل قصصهم الإخبارية المتعلقة بالفضائح ، القصص المشوقة التى تجذب القراء ، دون أن يكلفوا أنفسهم التحقق من المعلومات »^(٥٢).

٥ - صراع المصالح :

فى طريق تحقيق الموضوعية ، تبرز صعوبات وتحديات تتعلق بأن الصحفيين (المندوبين - المحررين) لا يستطيعون الهرب من تأثير آرائهم وانفعالاتهم الناتجة عن مصالحهم ، التى يدافعون عنها، وعن ضعفهم الإنسانى الذى يؤثر على أمانتهم^(٥٣) ، لذا .. فإن الموضوعية تتأثر بصراع المصالح Conflict of Interest .

ويقصد بصراع المصالح العلاقات الخفية التى تربط المندوبين أو المحررين بالمصدر الصحفي وأحيانا ماتسمى (الصدقة الخفية) Insider friendship ؛ فالمحررون والمندوبون يتلقون منافع شخصية مادية أو غير مادية من المصادر أو المعلنين ، كما يمكن أن تظهر العلاقة عكسية كأن يدفع المندوبون لمصادرهم ؛ كى يحصلوا منهم على معلومات أو موضوعات صحفية كاملة كما يحدث فى صحافة بريطانيا بما عرف (بصحافة دفتر الشيكات) ؛ حيث يدفع المندوبون لمصادرهم فى مقابل حصولهم على قصص

واعترافات جنسية وفضائح سياسية ، تنشر في صحف الإثارة المعروفة بصحف التابلويد^(٥٤) ، وينتج عن صراع المصالح ما يعرف بالرقابة الذاتية ؛ إذ إن علاقة تكافلية تنشأ بين المندوب والمصدر فيمد الأخير الأول بالسبق الصحفي في مقابل استبعاد المندوب لأية قصص خبرية تضر بالمصدر . ويمكن أن يبرز الصحفي هجوماً على أحد خصوم المصدر الذي تربطه به مصالح ما ، بينما يتم تأجيل الرد بشكل مغرض حتى لا يجد الشخص المتأثر بالهجوم /الفقد لفرصة للقيام برد له قيمة ، أو يتم الاسراع بنشر الموضوع الصحفي دون انتظار معرفة الجانب الآخر من الحقيقة من خصم المصدر صاحب المصلحة^(٥٥) .

وهناك نوعان من صراع المصالح أحدهما مالى والآخر غير مالى :

(أ) صراع المصالح المالى . Financial Conflict of Interest

ويتركز هذا النوع في ممارستين شائعتين ، هما : الرحلات المجانية وثن الدعاية أو الترويج لشخص أو مشروع ، فكثير من المندوبين المرتبط عملهم بالسفر للخارج أو الداخل كالمراسلين ومندوبي أخبار السياحة يتلقون هدايا ورحلات مجانية من أصحاب الشركات والفنادق ، كما أن بعض الصحفيين يتلقون مبالغ نقدية أو هدايا من بعض الشركات لحضور ندوة - على سبيل المثال - يعقدها مركز علمى أو جامعة ما موضوعها مناقشة منتجات الشركة أو نشاط المؤسسات المالية ؛ فالأصل في ذلك عدم دفع أى مقابل لهذه الانشطة أو أن تدفعها الجامعة أو المركز العلمى^(٥٦) .

ويرى ماير Meyer أن صراع المصالح يمكن أن يكون خبيثاً مخادعاً ، ويدلل على ذلك بقصة فوستر وينانس Winans مندوب جريدة وول ستريت ، الذى استغل موقعه في الجريدة لمعرفة اتجاهات صعود وهبوط الأسهم والسندات ، والذى كان ينشرها تحت عنوان (سُمع في البورصة Heard on the Street) وكان يخبر بها أصحابه قبل نشرها حيث كانوا يبيعون ويشتررون قبل بقية القراء ، ويربحون من وراء ذلك التدليس مبالغ مالية ضخمة ، تكشف فيما بعد أنه كان يشاركهم في مكسبهم ، كما كان يؤخر

نشر بعض التحليلات ، الأمر الذى اعتبر انتهاكاً لأخلاقيات «وول ستريت جورنال» ولل قانون ، وكان نتيجه إرسال (وينانس) إلى السجن^(٥٧).

ويعتبر من قبيل صراع المصالح المالى حالة مندوب السياحة فى جريدة ما أقام بفندق فى مدينة الغردقة مثلاً ؛ ليغطى أخبار مؤتمر دولى عن السياحة والمحميات الطبيعية ، ولم يدفع حساب الإقامة أو دفع سعراً مخفضاً لأن صاحب الفندق /مديره أجرى له خصماً كبيراً ، ويمكن أن يسوق المندوب تبريراً بأنه إذا لم يقبل هدية الفندق .. فإن صورة الجريدة ستصبح سيئة لدى الفندق ، وربما لدى المتعاملين فى مجال السياحة ، وربما يعود ذلك بخسائر مادية على الجريدة ، إذا امتنع الفندق / شركة السياحة عن الإعلان فى الجريدة ، ومن المحتمل أن تكون هذه الظواهر منتشرة فى الصحافة القومية عنها فى الصحافة الحزبية لقرب المسؤولين عن الصحف القومية من السلطة وشبكات مصالحها الاقتصادية ومن بينها رجال المال والأعمال أصحاب الفنادق ، وربما تكون الهدايا من بعض الهيئات الاقتصادية للصحفيين ، مقابل للتغطية على بعض الانحرافات المالية والاقتصادية ذات الضرر العام .

(ب) صراع المصالح غير المالى : Non - Financial Conflict of Interest

وله خطورة صراع المصالح المالى ، ولكن على نحو غامض وخفى ، فما يبدو فى جوهره صراع مصالح محرر ، قد يبدو لآخر نوعاً من الخدمة الاجتماعية . فقد ذهبت الباحثة كاترين ماك أدمس Mc Adams إلى أن ما يذكره ميثاق جمعية الصحفيين المحترفين SPJ من « أن الصحفيين ليس هناك ما يجبرهم على خدمة أية مصالح بخلاف حق الجمهور فى المعرفة » لا يمكن أن يحدث فى الواقع ؛ لأن الصحفيين بشر حقيقيون يعيشون ضمن عائلات ، ولهم روابط اجتماعية فى شكل أصدقاء وجيران ، فعلاقات الزواج والقربة والصدقة تشكل هيكل صراع المصالح غير المرتبط بالمال، وهو ماتسميه كاترين ماك أدمس علاقة القرابة مع المصادر Source Affinity . والأمثلة على ذلك كثيرة^(٥٨):

- أسود يغطي أخبار الحقوق المدنية .
- أخت رئيس قسم المحليات بالجريدة تعمل سكرتيرة المحافظ .
- محرر يعمل والده كمستثمر في مجال البترول عُهد إليه بصفحة (الطاقة والبترول) في الجريدة .
- محرر (عيادة الصحيفة) يقدم أخوه استشارات طبية .
- ملحد يغطي أخبار (الصفحة الدينية) .
- محرر له نشاط في اتحاد عمالي يغطي أخبار الاستثمارات الاحتكارية .

ولا تقتصر علاقات المصالح غير المادية على ذلك ، ولكنها تظهر في علاقة المندوب بمصدره أيضاً ، فمندوب الصحيفة الذى يوطد علاقته بمصادر مباحث الأموال العامة مثلاً ، لا يمكن أن يكتب عن فساد هذا الجهاز الرقابى ، والذى يستمد معلوماته منه . وهناك حالات يكون فيها المحرر / رئيس التحرير هو المسئول عن الموضوعية ، عندما يتدخل بشكل مباشر لحذف مايمس جماعات المصالح التى تتعامل معها الصحيفة ، ففى حالة الصحف القومية تصبح (الحكومة - الحزب الوطنى - جماعات رجال الأعمال - أصحاب الشركات والمصانع والمشروعات السياحية) ، وفى حالة الصحف الحزبية كالشعب مثلاً تصبح (الجماعات الإسلامية النضالية - من وجهة نظر الصحيفة - التنظيمات والأحزاب الإسلامية على مستوى الوطن العربى والإسلامى) هى جماعات المصالح .

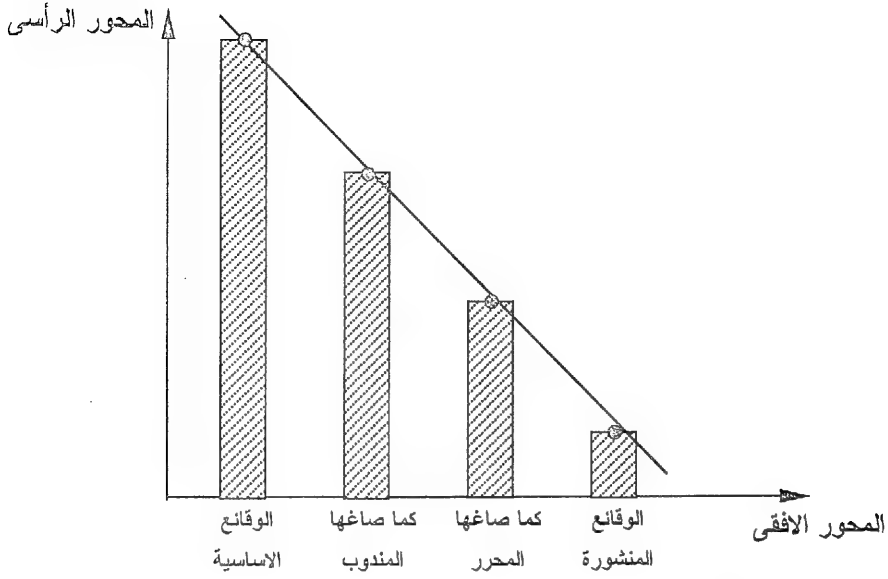
وفى كلا من نوعى صراع المصالح المالى ، وغير المالى.. فالمندوب يقدم قصته الخبرية للمحرر بعد أن يستبعد الوقائع والمعلومات التى تتعارض مع مصالحه الشخصية ، ثم يقوم المحرر الذى لديه دراية بالمحظورات ، التى تُمنع من النشر فى فترة زمنية ما تحت قيادة صحفية معينة بمنع القصة الخبرية كلها أو ينشر بعضها ، وبالدربة يكتشف المندوب محظورات الجريدة بنفسه ، فلا يأتى بالأخبار التى تناقض مع مصالحه الشخصية أو مصلحة جريدته ، التى هى انعكاس لمصالح (جماعات المصالح) الخاصة ،

وبالمثل تقوم قنوات نشر الخبر أو حراس البوابات بحذف ما يتناقض مع مصالحهم الشخصية ، وما يتصورونه مصالح الجريدة من وقائع الخبر ، حتى أننا يمكننا تمثيل مراحل كتابة الخبر بمنحنى ، يتشكل تبعاً لكم المعلومات والوقائع ، التي يحتوى عليها الخبر فى كل مرحلة صياغة أو بوابة . وكلما زاد ميل الانحناء واقتربه من المحور الأفقى وقلت الموضوعية ، وكلما قل ميل الانحناء زادت الموضوعية . أما الموضوعية المثالية أو المستحيلة فتكون عندما يتحول المنحنى إلى خط أفقى مواز للمحور الأفقى ، كما يوضح ذلك شكلاً (٥)، و(٦) .

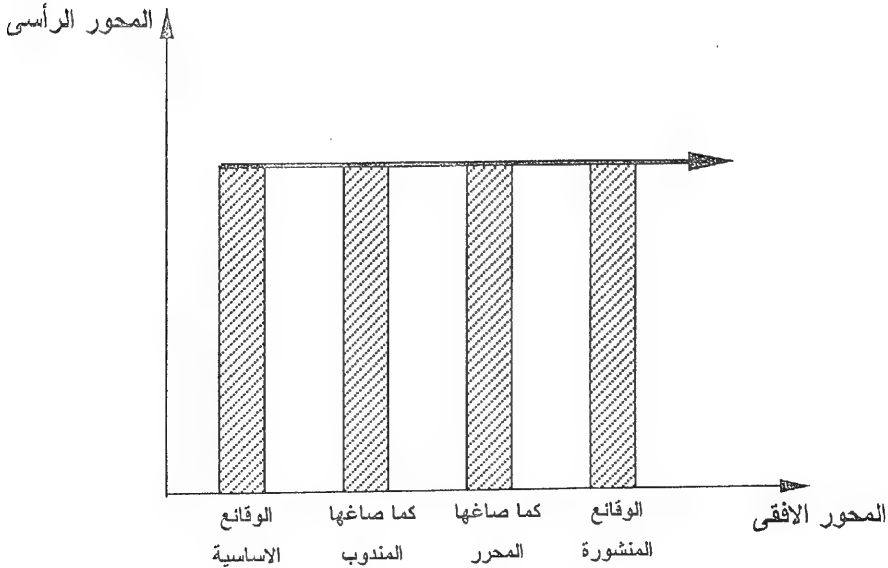
كما يوضح شكل(٧) ما يحدث فى الوقائع الأصلية للخبر من حذف تبعاً لقنوات/بوابات النشر ، وتقوم فكرة حراسة البوابات على أن المادة الصحفية تمر حتى تصل إلى الجمهور على نقاط أو بوابات، يتم فيها اتخاذ قرارات بما يدخل وما يخرج ، وأنه كلما طاللت المراحل التى تقطعها هذه المادة حتى تظهر فى الصحيفة ، ازدادت المواقع التى يصبح فيها من سلطة فرد أو عدة أفراد تقرير ما إذا كانت هذه المادة ستنتقل ، كما هى ، أم بعد إدخال بعض التغييرات عليها^(٥٩) .

وُرجع دراسات حارس البوابات التقليدية عملية انتقاء الأنباء إلى المعايير الشخصية الخاصة بالقائم بهذه المهمة .

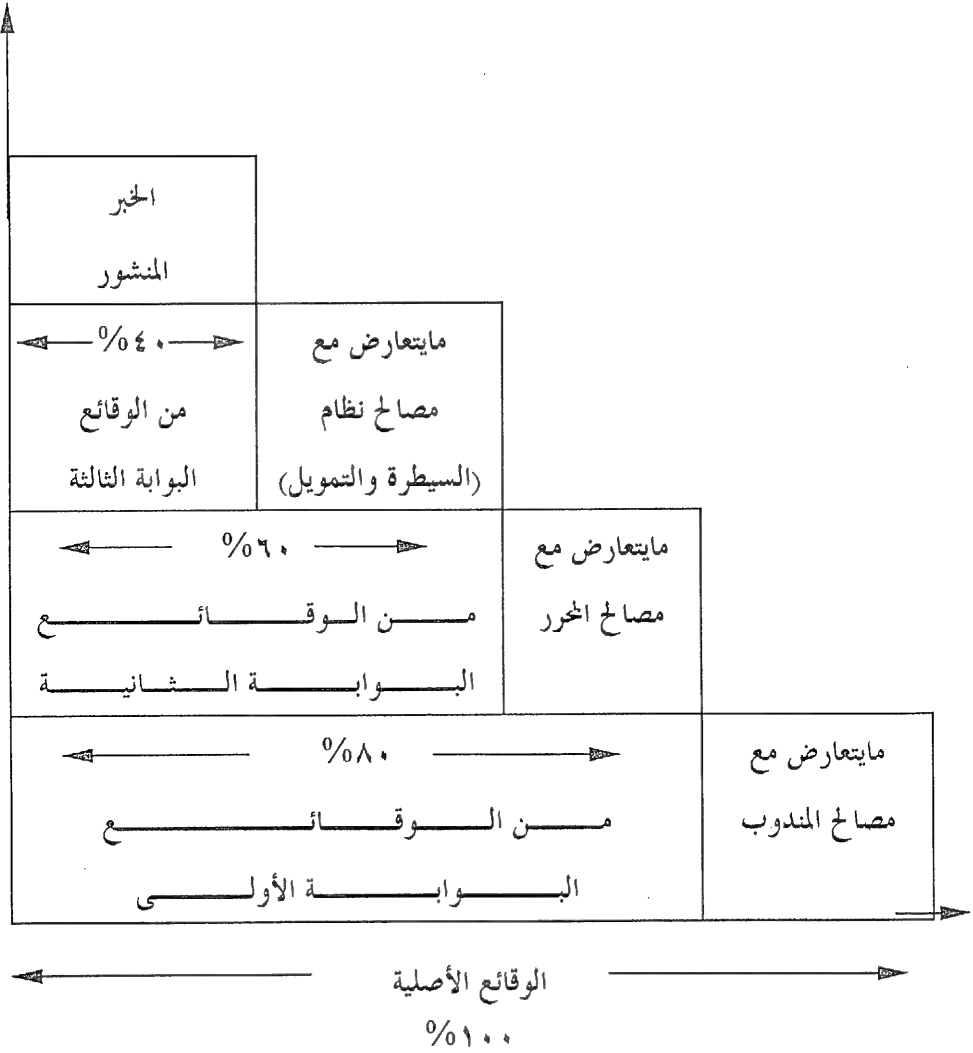
وقد استخدم وايت White هذا التعبير للمرة الأولى عام ١٩٥٠ ؛ للإشارة إلى أن رجل الأخبار يقوم بالتحكم فى نقاط معينة من قنوات تدفق الأنباء ، وكان النشاط الذى ارتبط بهذا المفهوم هو عملية الانتقاء، التى يقوم بها الشخص المسئول عن نشرات وكالات الأنباء ، لاختيار المفردات المناسبة منها للنشر ، وقد فوجئ الباحثون أن الأحكام التى يصدرها حارس البوابة هى أحكام شخصية بشكل واضح^(٦٠) .



شكل (٥) : منحني كتابة المادة الخبرية .



شكل (٦) : الموضوعية المثالية (المستحيلة) .



شكل (٧) : بوابات نشر المادة الخيرية .

٦ - علاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية :

كما سبق أن أشرنا في (نقد الموضوعية) .. فإن التغطية الموضوعية - كقيمة مهنية - لا يمكن أن تؤتي ثمارها إلا إذا تحلى الصحفي (المندوب - المحرر) بالصدق والأمانة والدقة ؛ فالصحفي الأمين الذي يذكر الحقيقة ويرفعها كمبدأ أخلاقي هو الصحفي ، الذي يبدو حريصاً على ذكر كلام المصدر بدقة داخل الاقتباس ، وعلى تتبع وجهات النظر المتعددة في الواقعة التي يعالجها . وتبدو الأمانة والصدق محكاً أساسياً للموضوعية ، عندما نعرف أن الصحفيين لهم تصورهم الخاص عن الخبر ، فإذا جاءت الحقائق مختلفة بشكل كبير عن تصوره المسبق إما أن يُغلب الأمانة والصدق على رأيه الشخصي فيدعم موضوعيته ، أو يلون ويحذف وقائع معينة لا تتفق مع وجهة نظره أو يستبعد القصة بالكامل^(٦١) . وعلى ذلك .. فإن المندوب / المحرر يلجأ إلى تقليل حجم الوقائع التي لا تتناسب مع ميوله أو يذكرها في ذيل قصته الخيرية ، بل إن بعض المندوبين يختلقون وقائع ، لم تحدث حتى يعادلو الأثر السلبي الناجم من المعلومات غير المحببة إليهم^(٦٢) .

وقد كشفت واقعة شهيرة حدثت عام ١٩٨١ عن أهمية الإسناد لمصادر واضحة أكثر من (التوازن) بالنسبة لعلاقة الموضوعية بالأمانة الصحفية : فقد فازت جانيت كوك Cook بجائزة بوليتزر عن أحسن موضوع صحفي كان بعنوان (عالم جيمي) Jimmy's World ، ولكنها اعترفت بعد شهور بأن قصتها الخيرية عبارة عن (دجل في دجل) ، وأنها عبارة عن مجموعة من الاقتباسات المفبركة والأحداث التي لم تقع أبداً ، « وقد كشف ذلك عن مجموعة من المثالب في الممارسة ، منها : ضغط غرف الأخبار على الصحفيين لكتابة قصة متوازنة ، بالإضافة لمشكلة المصادر المجهلة والفجوات في إجراءات التحقق من معلومات القصة الخيرية ، عندما يأبى المندوب ذكر مصدر معلوماته »^(٦٣) ، كما قرر أحد الأمريكيين المحتجزين في إيران عام ١٩٨٠ أن تغطية الصحافة للواقعة كانت متحيزة ومشوهة ، فصورت المختطفين على أنهم إرهابيون محترفون ، تدربوا في موسكو وليسوا طلاباً ، إذ إن المحررين الأمريكيين كانوا

لا يودون الإشارة للطلبة على أنهم المختطفون ؛ كى لا يعلم الشعب الأمريكى أن الثورة لها جذور عميقة لدى الشعب الإيراني ، كما أعرب آخر عن أسفه من ممارسات مجلة (نيوزويك) ، التى ذكرت تصريحاً على لسانه لم يدل به قط^(٦٤).

كذلك ذهب أندرو إدجار Edgar إلى أن « عدم الأمانة فى التفسير واستخدام المعلومات الخلفية لتضليل القارئ بذكر بعضها وحذف البعض الآخر يؤثر على الموضوعية » ، وفضل إدجار أن يتم التفسير فى مواد الرأى موضحاً « أنه قد يكون هناك تفسير جيد أو آخر ردى ، ولكن لا يمكن أن يكون التفسير محايداً فهو دائماً غير كامل ومتحيز فى الاتجاه الذى يتم فيه التفسير »^(٦٥) ، وأوضح جيمس نابولى Napoli فى دراسته للصحافة المصرية أن « انتحال آراء الزملاء وسرقة الموضوعات - للأسف - تعد ممارسة شائعة فى الجرائد والمجلات المصرية فقوانين النشر هينة ، ونادراً ماتطبق والمطبوعات المحلية تفيد من ذلك ؛ خاصة فى الترجمة عن جرائد ومجلات أجنبية دون الإشارة لها »^(٦٦).



ثالثاً : بنية الجهاز التحريرى

يشمل الجهاز التحريرى المتصل بعملية نشر الأخبار رئيس التحرير ومدير أو مديرى التحرير ، ونواب رؤساء التحرير ورؤساء الأقسام والمحررين والمندوبين ، ومهمة الجهاز التحريرى جمع وإعداد كل مادة صحفية تطبع فى الصحيفة ، ويضم الذين يجمعون الأخبار ، والذين يعيدون كتابة هذه الأخبار أو يراجعون ما ليس فى حاجة إلى إعادة كتابته ، والذين يرسلون الأخبار من الخارج والذين يتلقونها ويعودونها للنشر^(٦٧) ، ويتحكم فى كفاءة عمل الجهاز التحريرى عدد من العوامل ، تتضمن : عدداً من الصحفيين ، والمستوى الاقتصادى لهم ، وظروف التأهيل والتدريب الذى ينعكس على ما يتمتعون به من مهارات اتصالية وصحفية ، والانتماء الفكرى والسياسى ، والمعايير التى تتحكم فى اختيارهم .

١ - عدد الصحفيين :

ويتوقف عليه كفاءة العمل في أقسام الصحيفة المختلفة، فالعدد المناسب للمحررين والمندوبين يمكن الصحفي من التعامل مع ما يحدث في البيئة المحيطة بها بكفاءة ، فلا يعوق نقص العدد عن متابعة الأحداث ، أو الضغط على العدد المحدود لتنفيذ واجبات صحيفة أكبر من قدرتهم ، ولا يؤثر العدد الزائد على كفاءة توزيع الصحفيين وتكليفهم بأعمالهم .

وترصد ناهد أبو العيون في تقويمها « للتجربة المصرية في الإعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين »^(٦٨)، مجموعة من الظواهر المتعلقة بتطور أعداد الصحفيين؛ حيث تشير معدلات الزيادة في أعداد الصحفيين المقيدين في جداول نقابة الصحفيين ، منذ إنشاء النقابة عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٨٣ إلى ارتفاع حجم هذه الزيادة بشكل كبير ؛ خاصة منذ منتصف السبعينيات .. فقد بلغت الزيادة في أعداد الصحفيين المنضمين للمهنة ، خلال السنوات الثماني الأخيرة فقط من تلك الفترة حوالى ٦٨%^(٦٩) ؛ فأدت هذه الظاهرة إلى تكدس الصحفيين في المؤسسات الصحفية بشكل يزيد عن طاقة التشغيل الفعلى لها ، بما يسمح بوجود طاقات معطلة أو غير مستغلة ، على نحو يفيد منه الصحف بشكل مثمر ، وقد ساعد على تفاقم هذه الظاهرة عدة عوامل منها :

(أ) عدم تعيين الصحفيين الجدد في المؤسسات الصحفية ، بناءً على دراسات علمية للاحتياجات الفعلية الحالية المستقبلية لتلك المؤسسات ، كما أنه لا يرتبط بسياسة محددة وثابته ، أو يخضع لمعايير مقننة تحكم تدفق الأعداد من الصحفيين الجدد إلى مجال المهنة ، وتحدد نوعية الخبرات المطلوبة أو المواصفات المؤهلة لشغل وظائفها ؛ وفقاً لمتطلبات كل مرحلة زمنية .

(ب) ضيق فرص النشر أمام الغالبية العظمى من الصحفيين نظراً لمحدودية المساحة التحريرية في الصحف المصرية ، بالإضافة إلى أن نسبة لا تزيد عن ١٥% من

تلك المساحة يقدم من خلالها بعض الأشكال الصحفية شبه الثابتة ، التي يختص بكتابتها وتحريرها عدد معروف ومحدود تماماً من الكتاب وكبار الصحفيين في كل جريدة .

كما أوضح كمال قابيل أن ضعف الجهاز التحريري بالصحف الحزبية المصرية يؤثر على أدائها المهني الإخباري ، الذي يتمثل في ضالة التقارير الإخبارية وضعف الاهتمام بها ؛ فقلة عدد المحررين تعود - في جانب منها - إلى عدم انتظام صدور الصحف عند نشأتها ، أما جوانبها الأخرى فتعود إلى ضعف المقابل المادى الذى يحصل عليه المحررون ولا تتمكن الصحيفة من رفعه ، وقد ازداد تأثير ذلك في ظل عوامل الجذب التي مثلتها صحف الخليج العربى بالنسبة لشباب صحف الأحزاب^(٧٠).

٢ - التأهيل والتدريب الصحفى

يتم إعداد الصحفى وتدريبه عادة من خلال نظامين رئيسيين فى الإعداد يكمل بعضها البعض ، الأول : نظام الإعداد الأكاديمى ، ويقصد به الدراسة الجامعية ، أو ما يعادلها سواء فى مرحلتها العامة أو فى مرحلة الدراسات العليا ، والثانى : نظام التدريب المهنى فى الصحافة ، ويقصد به التدريب المنظم ، الذى يتم أثناء الممارسة الفعلية لمهنة الصحافة ، ويتخذ عادة صيغة متعارف عليها فى العالم أو أكثر من الصيغ التالية :

- نظام التلمذة التدريبية .
- حلقة البحث المهنية للعاملين فى الاتصال .
- التعاون الاقليمى فى التدريب .
- عقد لقاءات مع خبراء الصحافة والإعلام فى الدول المتقدمة فى هذا المجال .
- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين الإعلاميين كمستشارين للمؤسسات الصحفية .
- إيفاد العاملين فى مؤسسة ما فى زيارات استطلاعية لمؤسسة مشابهة ، فى دول متقدمة أو لمؤسسة أكبر فى الدول نفسها .

- المراكز التدريبية التي تنشؤها بعض المؤسسات الصحفية أو مجموعات الصحف ،
التي تشارك في تمويلها دولة ما لتدريب العاملين بالفعل أو الراغبين بالعمل في
تلك الصحف^(٧١) .

ويدعم هذين النظامين أساليب اكتساب الخبرة العملية في المجال الصحفي ومدى
تعاون القيادات العليا والوسيطه داخل الصحيفة على إمداده بالخبرات اللازمة في حياته
الصحفية ، والصحفي (المندوب أو المحرر) الذي لم يتلق أى من النظم الثلاث على
نحو جيد ، تضعف قدرته المهنية بما يؤثر على كفاءته في عملية جمع واستقاء الأخبار ،
وكذا صياغتها واستكمالها ، وهو أمر يعود بالسلب على موضوعية الأخبار .

ويعصف جلال الدين الحماصى مهمة رئيس الأخبار بالصحيفة بأنها تكتنفها
الصعوبات ، إذا كان رئيس القسم عديم الخبرة أو لم يمر في حياته الصحفية بالتجارب
الكافية لتجعل من حاسته السادسة جهازا قويا ، يقوده إلى وضع أصبعه على الخطأ ،
وهو يجرى بعينه على أسطر الخبر القصير أو الطويل ، ويضيف « أنه ليس هذا وحده
بكاف ؛ إذ تتطلب مهمة رئيس القسم أن يعيد قراءة مانشر من إنتاج قسمه ويقارن
بينه وبين مانشر ، مماثلاً له في صحف أخرى ليضع هذا الإنتاج موضع المقارنة
من جهة ، وليتمكن من توجيه مندوبيه توجيهاً صحيحاً وسليماً ، إذا ما اتضح من
المقارنة أن هناك نقصاً أو خطأ في المعلومات من جهة أخرى ، كذلك فإن قراءة
الصحف المنافسة تفتح عينيه أيضاً للأخطاء ، التي وقعت فيها هذه الصحف ليحاول
تجنبها »^(٧٢) .

وإذا حاولنا رصد خريطة التأهيل الأكاديمي والصحفي / المهني للصحافة المصرية ،
نخلص لما يلي^(٧٣) :

(أ) تنوع الخبرات الدراسية للصحفيين تنوعاً كبيراً من حيث نوعية دراساتهم
ومستواها ، كما أن الغالبية العظمى من الصحفيين قد التحقوا بالمهنة دون خلفية
دراسية متخصصة ، ولهذا واجهت القطاعات التحريرية مشكلة استيعاب أشتات
ثقافية وذهنية متباينة ، يجمعها العمل في مجال معين على درجة كبيرة من

الحساسية ، وفي كيانات تنظيمية معينة يمكن كل منها سياسات ادارية وتحريرية معينة وطابع معين من السلوكيات والاتجاهات الانسانية والاجتماعية والمهنية . وينبغي لهذه الأشتات أن تلتزم بما وتعمل في إطارها وأن تتوافق معها ؛ الأمر الذى تستغرق عادة وقتًا طويلاً ، ويحدث خلاله إهدار كثير من الطاقات في غير موضعها .

(ب) ضعف تدريب الصحفيين المصريين نتيجة عدم جدية النظرة إلى التدريب الصحفى المنظم فى أوساط الصحفيين الممارسين ، خلال السنوات الماضية بشكل يدفع نقابتهم إلى بذل مزيد من الجهود والدراسة والمال ، اعتماد النقابة على جهات خارجية لتمويل الدورات التدريبية ؛ مما أدى لصعوبة التخطيط لهذه الدورات وجعل المبادرة فى تنظيم الدورات لجهات خارجية ؛ مما أدى لصعوبة تحديد الاحتياجات الفعلية لتدريب الصحفيين^(٧٤).

(ج) ضعف أساليب اكتساب الخبرة العملية؛ لعدم وجود فرصة للتعلم من التجربة والخطأ والإفادة من نقد وتوجيه الرؤساء والخبرات الصحفية المتمرسه ، يدعم ذلك ما ذكره صلاح الدين حافظ من غياب القدوة عن الجيل الجديد من الصحفيين « فيما يشكل تحدياً لتكوين أجيال جديدة من الصحفيين مؤهلة ومدرّبة ، مع فتح الباب أمام قيادات أخرى تنقل الصحافة إلى القرن الحادى والعشرين بديلاً لمدارس (تلوين الكلام بأزياء الحكام) خاصة إننا نلاحظ جميعاً حالة الإحباط التى يعانيتها شباب الصحافة ، الذى لا يجد رعاية أو توجيهاً أو قدوة ، بينما أقلام بعض كبار الكتاب منصرفة ، إما إلى تعميم السطحية وتهميش القضايا الوطنية ، وإما إلى معارك لفظية بعيدة عن هموم الوطن واهتمامات المواطن^(٧٥) ».

ويذهب أحمد زكى عبدالحليم إلى أن الأجيال الجديدة من الصحفيين قد حرمت من « المفتاح الذهبى » للعمل فى الصحافة ، ألا وهو اتجاه الصحفى للمؤسسة ، التى يحس بميل إليها ، وبالتالي فإنه لو كان يملك موهبة حقيقية .. فإنه يستطيع أن يثبت

أقدامه في الفريق الصحفى الذى ينتمى إليه ، وهكذا لمعت الأسماء الصحفية في سماء روز اليوسف أو أخبار اليوم أو دار الهلال أو الأهرام ، ولكن لأن العمل في الوسط الصحفى هو ابن الصدفة .. لذلك فإن الصحفى لا يستند إلى موهبته ومقدرته قدر ما تسنده الظروف أو تحذله ، وبهذا ضاعت كثير من المواهب في الزحام»^(٧٦) .

وقد دفع ذلك أحد الباحثين الأمريكين إلى القول بأن الصحفيين المصريين عادة غير مدربين ، وهم يجدون صعوبة في كبت وجهة نظرهم ، وكثيرا ما يبدأون القصة الخبرية عن حادث سيارة بقولهم (حادث بشع وقع مساء أمس) ، وعندهم شك كبير في قدرة قارئهم على الحكم على الحدث بأنه بشع أم لا^(٧٧) .



رابعاً : عمليات الإدراك النفسية

١ - انتقاء المادة الخبرية :

تعمل خصائص القائم بالاتصال النفسية والاجتماعية المستمدة من تنشئته على قيامه بمجموعة من العمليات الانتقائية المتعددة ، مثل : التعرض الانتقائي ، والفهم الانتقائي ، والتذكر الانتقائي تؤثر على موضوعيته في معالجته للأخبار . وقد حاول جورج جربنر Gerbner أن يجد الرباط العضوى بين الانتقاء والتحيز عن طريق وضع نموذج نظرى بين النشاط الاتصالى كعملية ديناميكية واجتماعية ويوضح - إلى جوار ذلك - علاقة اللغة بالواقع والفكر ، وطبيعة وسائط الإعلام المختلفة التى تنقل الأفكار ، وكذا المشكلات التى تنبع من فصل الشكل عن المضمون^(٧٨) .

ويوضح الشكل (٨) خطوات سريان النموذج من اليمين إلى اليسار ، والذى توضحه النقاط التالية :

- ١ - إذا افترضنا أن هناك حدثاً ما في البيئة الخارجية (ح) تم إدراكه بواسطة شخص ما أو القائم بالاتصال (م) فإن الدائرة (ح ١) تعبر عن ناتج النشاط الإدراكي،

وتقوم العوامل الانتقائية التي تؤسسها السياقات المختلفة للقائمين بالاتصال بإحداث الفارق بين (ح) ، (ح ١) الذي يوضحه الذراع الأفقى العلوى للنموذج .

٢ - الذراع الرأسى للنموذج بين كيفية نشر أو اذاعة الحدث المدرك بواسطة القائم بالاتصال (ح ١) ليكون منتجا لوسائل الإعلام المتاحة ؛ بحيث يكون مطبوعاً فى جريدة أو مجلة أو مسموعاً فى راديو ، أو مسموعاً ومرئياً فى تليفزيون ، والتحويلات التى تطرأ على الحدث حال نشره أو بثه ينتج عنها عناصر شكلية (ش) وعناصر مرتبطة بالمضمون (ن) يكونان معاً خصائص الرسالة الاتصالية .

٣ - ويبين الذراع الأفقى السفلى كيفية إدراك الرسالة الاتصالية (الحدث المدرك بواسطة القائم بالاتصال بعد تمثله إعلامياً عن طريق وسيلة ما) ، والتى يعبر عنها بالرمز (ش ن) بواسطة شخص آخر / المتلقى (م ١) ، ويعقب هذا الإدراك نشاط انتقائى آخر ، تتحول فيه الرسالة الاتصالية (ش ن) إلى (ش ١ ن ١) .

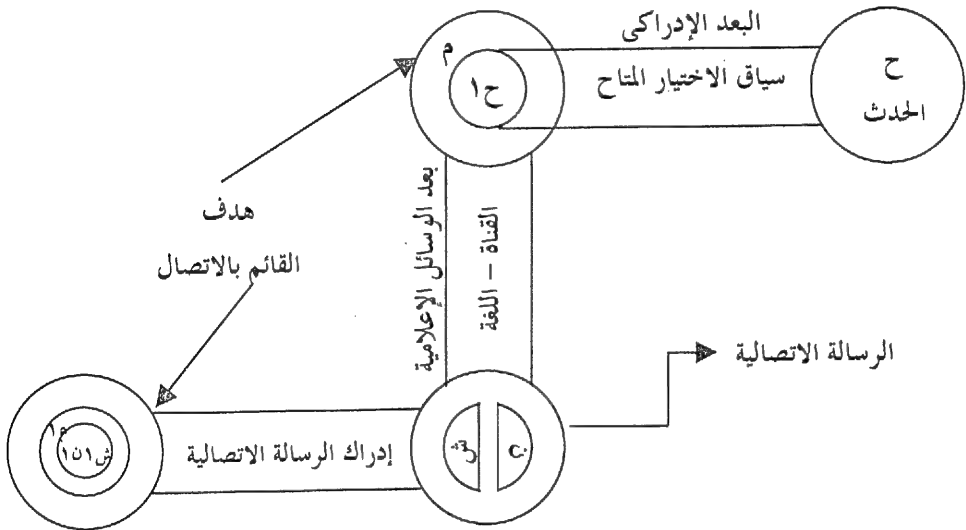
ويحمل النموذج استدلالات ضمنية عميقة تثبت صعوبة تحقيق الموضوعية المطلقة فى نقل الأحداث عبر وسائل الإعلام وكيفية اختيار القائم بالاتصال لأحداث معينة ، كما يقدم دعماً نظرياً لدراسة اللغة الإعلامية أسلوبياً ودلائياً ، والتى تنتج عنها بناءات إدراكية مغايرة لدى القائم بالاتصال والمتلقى ، ويزداد الفهم وبالتالى تزداد الموضوعية كلما تقارب الإطار الدلائلى لكل من القائم بالاتصال والمتلقى ، ويتباعد الفهم والموضوعية ازداد التشويش الدلائلى بين القائم بالاتصال وجمهوره^(٧٩) .

٢ - الصور الذهنية :

هناك اتجاه عام لتصنيف بعض الناس وإعطاء مسميات وصفات معينة لهم ، فتلتصق بهم بما قد تصبح معه هذه الصور تعبيرات ثابتة لا تتأثر عادة بالممارسات أو الخبرة الفعلية ، والنظرة للشخص لا تستند إلى حقيقته أو دوره الفعلى ، وإنما تستند إلى الصورة الذهنية التى تكونت فى أذهان الناس . وتتكون هذه الصور الذهنية

الفصل الثالث

للجماعات العرقية والدينية والسياسية^(٨٠) ، وقد أجريت عدة دراسات حول موضوع التحيز الثقافي ، منها : دراسة (هارتمان وهاساند) حيث قاما بتحليل معالجة الصحافة البريطانية لقضية العلاقات العرقية في الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧٠ باستخدام تحليل المضمون ، وأمضت هذه الدراسة أن معالجة الصحافة قد أدت إلى زيادة حدة العداء بين الفئات العرقية المختلفة ، كما أدت إلى زيادة شعور الأقليات العرقية المهاجرة ؛ خاصة السود بالإحباط والتمييز العنصري فقد استمرت الصحافة في معاملة المجتمع البريطاني كمجتمع للبيض فقط ، والنظر إلى الملونين على أساس أنهم يمثلون مشكلة شاذة للمجتمع البريطاني الأبيض ، بدلاً من معاملتهم كأعضاء في المجتمع ، وركزت على تصويرهم كسبب لانتشار العنف والجريمة والمخدرات^(٨١).



شكل (٨) : نموذج جرينر للنشاط الاتصالي .

وأوضحت دراسة حلمي خضير ساري أن الصحف البريطانية قد عكست في عرضها لشئون الوطن العربي تحيزاً ثقافياً ذا استعلاء عرقي ، وأنها لم تقتصر فقط على إساءة التعريف بالوطن العربي بل أنها - وبشكل أكثر تأكيداً وربما أكثر خطراً - أبقت شرائح كبيرة من قرائها على جهلهم وتخطيهم - فيما يتعلق بالتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي^(٨٢) ، كما أوضحت الباحثة الأمريكية شيري

مازينو Mazino أن أقلية (الإيبانكس) - ذات الجذور اللاتينية من إسبانيا وأمريكا اللاتينية - تنعكس في أذهان الصحفيين البيض (الأنجلو سكسونيين) بأنها أقلية ، تتصف بالكسل والغباء وعدم النظافة، والصوت العالى ، والمزاج المتقلب وإثارة المشاكل ، وأن ٧٠% من القصص الخبرية المتعلقة بهذه الأقلية متحيزة وحصرتهم في هذا القالب^(٨٣).

وترى عواطف عبدالرحمن أن هناك تشويهاً وتحريفاً للأحداث ، التى تقع فى العالم الثالث ، وهناك تركيز متعمد على الجوانب السلبية ، مثل : الأزمات والانقلابات والحوادث المؤسفة التى تقع فى دول العالم الثالث ، كما أن هناك تجاهلاً شبه متعمد لشتى النواحي الايجابية والتطورات البناءة التى تقع فى العالم الثالث^(٨٤) ، ولا تنجو الصحافة العربية من تنميط بعض الجماعات أو الدول سواء داخل البلد العربى أو خارجه ؛ فالصحف التى تتبنى وجهة نظر إسلامية يرتبط الغرب الرأسمالى لديها بالتآمر على الإسلام والدس له ، وبعض الصحف القومية المصرية تنظر إلى كل من ينتمى للتيار الإسلامى على أنه إرهابى .. وهكذا .

ويحاول حسين أحمد أمين رصد هذه الظاهرة فى البيئة العربية .. فيذهب إلى أن المعروف عن العربى اتجاهه إلى اتخاذ مواقف عقلية متطرفة من الناس والعالم والأحداث حوله وإلى النظر إلى كل ما يصادفه بمنظار لا يرى من الألوان غير الأبيض الناصع أو الأسود القاتم دون الفروق الدقيقة فى الأفكار والألوان والظلال ، ولا يعبر عن رأيه إلا فى صيغة منتهى التفضيل ، ولا يرتاح خاطره إلا إذا تطرف فى أحكامه ، فالشئ عنده إما ممتاز أو فظيع والعمل الفنى إما « أكثر من رائع » أو « فى منتهى السوء » ، وإذا كان مثل هذا الاتجاه العقلى لا يرضيه إلا الإعجاب الحماسى أو الإدانة الكاملة .. فإنه من النادر أن تسمع عربياً يقول فى حكم له « هو أميل إلى الجودة ، وإن كان يعوزه كذا »^(٨٥).

وقد يرجع البعض هذا الميل إلى طبيعة الصحراء ، التى تركت أثراً عميقاً فى شخصية العربى ، ففي الصحراء يعقب الشتاء القارس الصيف القاطئ والليل ذو النسمة

الباردة المنعشة فهاراً خانقاً ، والبدوى قد يصادف بعد السفر الطويل المضنى فى أرض قاحلة جرداء واحات وافرة الخضرة والظلال والمياه ، فليس من المستغرب إذا أن نجد العربى فى مسلكه الشخصى ينتقل من حال الهدوء والإستسلام والتواكل بغتة إلى انفجار عاطفى مدمر ، ومن الكرم المشرف على الإسراف إلى الحرص وإلى الغدر ، ومن الشجار المبالغ فى عنفه إلى الصلح والعناق وتبادل القبلات ، فالدقة إنما هى من معالم المجتمع الصناعى ، ومن المقتضيات الأساسية للحياة فيه والفرد فيه إن أغفلها دفع ثمنا باهظاً لهذا الإغفال فعمله مرتبط بأنه لا يسمح تسييرها بإغفال الدقة ، والعلاقات فى مجتمعه خالية إلى حد بعيد من الاعتبار الشخصية ؛ فالمبالغة ظاهرة حضارية شديدة الارتباطات بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية»^(٨٦).

وأتصور أن هذا الرأى لا يمكن قبوله على إطلاقه ، ولعللى لا أتجاوز إذا قلت 'ن حسين أمين يقع فى الخطأ الذى ينتقده فى مسلك العربى العقلى ، ولا عجب فالكاتب عربى اللسان ومتأثر بالثقافة العربية قطعاً رغم إلمامه بالثقافات والآداب الغربية ، فليس العربى الذى يحكم عليه الكاتب بأنه يتخذ مواقف عقلية متطرفة منفصلاً عن زمانه ومكانه وظروفه الحضارية ، وكذلك تطور مستواه التعليمى والثقافى ، فعرب البدو غير عرب الحضرة ، وعرب الجاهلية يختلفون بالتأكيد عن عرب الحضرة العربية الإسلامية فى أوج مجدها وعن عرب القرن العشرين ، وعرب القرن العشرين يختلفون فيما بينهم تبعاً لتطور كل بلد وظروفه الحضارية وإمكانياته الاقتصادية ، والدقة موجودة بالفعل فى المجتمع الصناعى الأوروبى والأمريكى ، ولكنها لا تنسحب على كل فئاته وطبقاته .. فالجتماع الأمريكى كما يصفه د. فؤاد زكريا مجتمع المتناقضات ، حيث تجدد فيه اهتماماً كبيراً بالعلم وتطبيقه والتفكير المنظم العقلانى ، وكذلك تجدد فيه أكثر المهتمين بالشعوذة والتنجم والإبراج وغيرها ، كما أن دقة المجتمع الصناعى الغربى لم تمنعه من اتخاذ مواقف متحيزة ، كان يُعلى فيها من شأن مصالحه الخاصة على كل المبادئ ، التى قام عليها وتشربها مواطنوه^(٨٧).

يرى جون ميرل Merrill أن الجمهور العام أصبح مجزئاً نتيجة تكاثر وسائل الاتصال الجديدة ، بمعنى آخر انقسم الجمهور لمجموعات تخصصية متجانسة لا تسووها الصحافة الذاتية وخطط الخبر بالرأى ، وكان في صدارة ذلك صحف الترفيه الرخيصة والمجلات المتخصصة والعدد المتزايد من محطات FM ، ويذهب إلى أن الآراء ستصبح أكثر أهمية من المعلومات التي تتضمن حقائق ، وسيصبح الشخص المتحدث أكثر أهمية من حديثه خاصة مع جمهور محب له ، أى إن المصدر أكثر أهمية من الرسالة ، وسوف لا يقوم أى شخص بالبحث عن المعلومات ، بل سيبحث عن الآراء والترفيه الذى يحقق المتعة ، وقليل منهم من سيصدق الأخبار التي تصل إليه .

ويخلص إلى أن المفهوم الشامل للخبر كما نعرفه الآن سوف لا يكون له وجود مع نهاية هذا القرن ، وسوف لا تستمر طويلاً مقولة (فجوة المصادقية) ، التي نسمع عنها كثيراً هذه الأيام ؛ لأنه سوف يكون هناك فراغ شامل من المصادقية ، حيث لا يوجد أساس صلب للحقيقة المؤكدة ، وسوف تفسح الصحافة الموضوعية التقليدية الطريق أمام صحافة الآراء المتصارعة^(٨٨) .

ويذكر مصطفى السعيد محمد أن الجمهور مسئول إلى حد كبير عن اعوجاج الصحافة ، فهو المسئول عن الأخبار الكاذبة والحملات المغرضة ، التي تطالعه صباح مساء على صفحات الجرائد التي اعتاد شرائها انه يقرأ الأكاذيب ، ويتحمس للحملات المغرضة دون يحاول اكتناه الحقيقة ، إنه يريد إرضاء غريزته .. غريزة حب الاستطلاع .. فإذا ظهر في اليوم التالى أن جريدته كاذبة مخادعة لم يمتنع عن شرائها ولم يقاطعها ، ويداوم على شرائها ، وهو مايشجع هذه الصحف على المضى في ممارستها غير الأخلاقية ، دون أن تخشى تأثر التوزيع^(٨٩) .

خصوصية قضية العنف السياسى

يناقش المؤلف في هذا الجزء من الفصل تأثير خصوصية قضية العنف السياسى على الموضوعية الصحفية ؛ فيوضح العنف السياسى فى مصر فى التسعينيات من حيث تعريفه وأسبابه والجماعات القائمة به ، ثم يشرح السياق المؤسسى والاجتماعى للعنف ، وينتهى لبيان نموذج الاتصال لأحداث العنف السياسى .



أولاً : العنف السياسى فى مصر فى التسعينيات

١ - التعريف بمفهوم العنف السياسى

يوجد مدخلان أساسيان لتعريف (العنف السياسى) :

المدخل السياسى ، والمدخل النفسى الاجتماعى ، وسيورد المؤلف أبرز المساهمات النظرية فى كلا المدخلين .

(أ) المدخل السياسى

يرى حسنين توفيق أن العنف السياسى هو « مختلف السلوكيات التى تتضمن استخداماً فعلياً للقوة ، أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالمتلكات ؛ لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية »^(٩٠) ، وقد تكون هذه السلوكيات من قبل النظام ضد المواطنين أو ضد فئات وجماعات معينة منهم (العنف الحكومى أو الرسمى) ، أو من قبل المواطنين ضد النظام أو بعض رموزه (العنف الشعبى) ، كما أنها قد تكون فردية أو جماعية ، علنية أو سرية ، منظمة أو غير منظمة .

وتتمثل مؤشرات العنف السياسى الشعبى (غير الحكومى) فى التظاهرات الاحتجاجية المضادة للنظام (العامة أو المحدودة) ، أحداث الشغب والتمردات (العامة أو المحدودة) ، الإضرابات (العامة أو المحدودة) ، الاغتيالات ومحاولات الاغتيال التى

تستهدف بعض عناصر النخبة الحاكمة ، الانقلابات ومحاولات الانقلاب . أما مؤشرات العنف الحكومى أو الرسمى ، فتتمثل فى : إعلان حالة الطوارئ ، وأحكام الحبس مع الأشغال الشاقة بأكثر من ١٠ سنوات (المرتبطة بقضايا سياسة) ، وأحكام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية ، وحملات الاعتقال السياسى (الجزئية والمحدودة والشاملة) ، واستخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف السياسى الداخلى ، واستخدام وحدات من الجيش للغرض نفسه .

(ب) المدخل النفسى - الاجتماعى

يذهب قدرى حنفى إلى أن العنف السياسى هو «نوع من أنواع العنف الداخلى، التى تدور حول السلطة ، وتتميز بالرمزية والجماعية والإيثارية والإعلانية»^(٩١).

- هو عنف داخلى لأنه يجرى بين أطراف ثمة مايجمع بينها والخيط الجامع ، يتمثل فى أنهم يستظلون بمظلة سياسية واحدة .

- العنف السياسى يدور حول سلطة فى مسارين الأول : إما موجه إلى المسكين بالسلطة بغية انتزاع بعض الجماعات إياها منهم ، أو بهدف مشاركتهم فى الإمساك بها ، والثانى : موجه من رموز السلطة إلى من ينازعهم إياها بهدف الاستمرار فى الإمساك بها .

- العنف السياسى رمزى ؛ لأنه لا يستهدف أشخاصاً لذواتهم ، بل يستهدفهم لصفاتهم الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية أو العرقية ؛ أى إنه لا يستهدف أشخاصاً بل رموزاً ، ومن يمارسونه إذ يوجهونه إلى أشخاص .. فإنهم لا يوجهونه إليهم بصفاتهم العيانية ، بل باعتبارهم رموزاً تعبر عن الآخر المرفوض .

- العنف السياسى جماعى ، والمقصود أن من يمارس العنف السياسى حتى لو كان ينفذ العمل وحده .. فإنه إنما يفعل ذلك باعتباره ممثلاً لجماعته معبراً عن توجهاتها مستهدياً بقيمتها ، بل إنه يندر فى هذا المجال أن نجد عملاً فردياً خالصاً لم يسبقه تخطيط جماعى ، سواء كان استطلاعاً أو تدريباً ، تحويلاً أو تمويهاً .

- وهو يتميز بالإثارية ، فجماعات العنف السياسى تمارس عنفها ؛ سعيًا إلى تحقيق هدف يتجاوز بالضرورة المصالح المادية المباشرة لأفرادها كأفراد ، فالمنخرطون فى العنف يعرضون حياتهم لأخطار محققة ، رغم أنه فى مقدورهم تلافى ذلك لو تخلوا علنيا عن انتماءاتهم.

- يتميز العنف السياسى بالإعلانية ، فأطرافه يسارعون فى الإعلان عن أنفسهم ومسئوليتهم عن أفعالهم ، بل إننا قد نشهد فردين أو تنظيمين يتنافسان منافسة شديدة فى نسبة عمل من أعمال العنف السياسى إلى أحدهما^(٩٢).

٢ - عنف سياسى أم إرهاب ؟

قبل أن نتعرض لأوجه الشبه والاختلاف بين الاصطلاحين ، نحاول أن نؤصل - قبلًا - مفهوم الإرهاب ، فيوضح المعجم الوسيط « أن رَهَبَ تعنى خَافَ ، وأرهب فلانا أى خوفه وأفرعه ، واسترهبه بمعنى رَهَبَهُ . وفى التنزيل العزيز : ﴿ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ ، أما الإرهابيون فوصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية »^(٩٣) ، كما « يعرف قاموس أكسفورد Oxford الإرهابى على أنه الشخص ، الذى يجبذ استخدام الوسائل الإرهابية لقهر الحكومة أو المجتمع .

ويرى قاموس تشامبرز Changers أنه الشخص الذى ينضوى فى تنظيم بغية الإرهاب لأغراض سياسية ، ويذهب قاموس وبسترز Webster's إلى أنه الشخص الذى يستخدم العنف بشكل منظم كأداة للقهر »^(٩٤).

ويرى محمد نيازى حتاته أن « كلمة الإرهاب تعنى نوعًا معينًا من الجرائم .. هى تلك التى تقع عادة بطريق العنف أو التهديد به ، ويستهدف مرتكبوها إرغام السلطات أو الهيئات ذات الشأن على أداء عمل أو الامتناع عن عمل ، سواء أكان ذلك العمل يحقق مصلحة سياسة أم قومية أم خاصة ، ويجعلون حياة الأبرياء أو أموالهم عرضة للخطر مقابل عدم تلبية مطالبهم ، كما أن هناك اتجاهًا يتزايد بأن يفهم الإرهاب بمعنى العنف ضد شخص أو ضد مجموعة أشخاص ؛ بقصد إخافة الجمهور عامة فى دولة أو أكثر وإجبار الهيئات أو السلطات أو الاحزاب أو الأشخاص ذوى الشأن على تأييد أو

تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت أعمال الإرهاب ، وهذا التعريف يجعل الارهاب واقعا أيضا من سلطات الدولة ذاتها ضد مواطنيها أو ضد مجموعات أو منظمات أو هيئات وطنية بقصد إحداث الرهبة أو الإخافة»^(٩٥).

أما محمد السباعي .. فيعرف الإرهاب على أنه العنف المنظم بمختلف أشكاله والموجه لاجتماع ما أو حتى التهديد بهذا العنف ، سواء كان هذا الاجتماع دولة أو مجموعة دول أو مجموعة سياسية أو عقائدية على يد جماعات لها طابع تنظيمي ، وذلك لهدف محدد هو إحداث حالة من التهديد أو تقويض سيطرة أخرى مهيمنة عليه^(٩٦).

ونستطيع أن نرصد من جوانب الاتفاق بين مصطلحي « العنف السياسي » ، و« الإرهاب » أنهما يعبران تماما عن المضمون نفسه للسلوكيات ، التي تستخدم القوة أو التهديد بها ؛ لتلحق الأذى والضرر لتحقيق أهداف سياسية لجماعات معينة تنتهج هذه السلوكيات عن طريق التخويف ، أما جوانب الاختلاف فتتمثل بداية في أن كلمة « العنف » تصف السلوك نفسه أما كلمة (الإرهاب) ، فتصف نتائج هذا السلوك وهو أن يخاف المستهدفين من العنف ، فينفذون كل ما يطلبه القائمون بالعنف ؛ أي إن الفارق هو فارق « دلالي » وليس فارقاً في « المحتوى » .

وكما قلنا في الفصل السابق .. فإن أى لفظ دال مثل « عنف » أو « إرهاب » يرتبط بحقول من الألفاظ الأخرى ، التي تشكل صورة المعنى في الذهن ، ومن هنا يأتي الخلاف في حقل الدلالة لكل مفهوم، فقد أوضح أليكس شميد Schmid أن وسائل الإعلام حين تستخدم كلمة إرهاب للتعبير عن استخدام القوة .. فإنها تتبعها بصفات حكمية جادة وهجومية لوصف الحدث ومرتكبيه فأحداث الإرهاب : وحشية ، إجرامية ، خسيسة، والمتورطون فيها مجرمون، وحشيون ، جناء ، أشرار ، متطرفون .

وغالباً ما تكون الحكومة المسيطرة على الإعلام ، أو ملاك وسائل الإعلام على عداء مع الجماعة المرتكبة للعنف أو محايدة أحياناً ، أما وسائل الإعلام التي تؤيد الجماعة المرتكبة للعنف أو تتعاطف معها .. فإنها تستخدم كلمة عنف وتستتبعها بأوصاف مثل أنها أحداث مؤسفة غير مقصودة ، والفاعلون فيها يوصفون بأنهم مسلحون ، مهاجمون وأحياناً وطنيون أو مجاهدون^(٩٧).

وثمة فارق آخر بين العنف والإرهاب يتمثل في نشأة كلا الاستخدامين ، فيرى (كريلنستين) أن اصطلاح الإرهاب غير مصكوك صحفيا أو إعلاميا ، ولكنه مأخوذ من التعبيرات الأمنية ، التي نقلت للصحافة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لوصف أحداث العنف السياسى المهددة للدولة^(٩٨) ، أما اصطلاح (العنف السياسى) فيستخدمه أكثر دارسى العلوم السياسية والاجتماعية ؛ أى إن نشأته كانت بين الأوساط الاكاديمية ، يؤكد ذلك أن تعريفات الإرهاب استقى أغلبها المؤلف من مجلة الأمن العام التي تنشر للباحثين من جهاز الشرطة ، بينما كانت تعريفات العنف مستقاة من أكاديميين متخصصين فى العلوم السياسية وعلم النفس الاجتماعى .

وعلى ذلك .. فالمؤلف يرى أنه ليس هناك فارق بين استخدام مصطلحي العنف السياسى أو الإرهاب فى حد ذاتهما للتعبير عن الظاهرة المدروسة ، ولكن الفارق ينشأ نتيجة الصفات الحكمية التي ترتبط بهما ؛ فاستخدام كلمة العنف أو الارهاب فقط فى سياق خبر صحفى استخدام موضوعى ، والتلوين والتحيز ينشأ إذا ارتبط الإرهاب مثلاً بصفة (جبان) أو العنف بصفة (مشروع) ، وأضيف أنه يجب أن يُوحد معيار لقياس الإرهاب أو العنف : فإذا أراد باحث أن يعبر عن الظاهرة بالعنف - وهذا مافعلته - فيجب أن يصف استخدام القوة من الأفراد أو الحكومة بلفظ العنف ، ويكون الاغتيال الذى تنفذه جماعة إسلامية متشددة مثلاً هو نوع من العنف ، مثلما يعد الاعتقال العشوائى والتعذيب والتهديد بالاعتداء الجنسى على رهينات قريبات لمرتكبي الأحداث هو نوع آخر من العنف ، ولكن إذا اعتبرت الاغتيال إرهاباً ، فيجب أن تصف العنف الدولة بأنه إرهاب الدولة .

٣ - القوى السياسية والاجتماعية التي مارست العنف السياسى خلال فترة الدراسة.

(أ) الطلبة وبخاصة طلبة الجامعة :

وبرز فى هذا الصدد دور طلبة جامعات العاصمة وجامعة الإسكندرية ، فضلاً عن بعض الجامعات الإقليمية مثل جامعة أسيوط وفرعها بسوهاج ، وغالباً ما انخرط الطلبة أساساً فى أعمال الاحتجاج والتظاهر والشغب بشكل عفوى ومستقل ، وإن كان

بعضهم قد مارس العنف في إطار بعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة حيث يشكل الطلبة العصب الأساسي لها ، وإلى جانب بعض المطالب ، والمصالح الفتوية التي تهم الطلبة كشريحة اجتماعية فإنهم رفعوا خلال تظاهراتهم في النصف الأول من التسعينيات مطالب عامة كإدانة الدور المصري في حرب الخليج ١٩٩١ ، وعلاقة النظام بإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، لا سيما عقب بعض الأحداث الخارجية كمذبحة الحرب الإبراهيمي ١٩٩٤ .

(ب) الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة :

شهدت السنوات الأربع الأخيرة تصاعداً ملحوظاً في مسلسل المواجهة بين أجهزة النظام وبعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية ، حيث انخرطت هذه الجماعات والتنظيمات في بعض أشكال العنف كالتظاهرات وأحداث الشغب وحرق وتدمير بعض أندية الفيديو والملاهي الليلية ، فضلاً عن الاغتيالات ومحاولات الاغتيال^(٩٦) ، التي سيتم مناقشتها في معالجة مستجدات العنف السياسي خلال فترة الدراسة . وكما تقدم في التمهيد .. فقد تم اختيار حدثين للعنف السياسي في عينة الدراسة نفذتهما الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتشددة ، وهما: اغتيال الكاتب فرج فودة ١٩٩٢ ، وضرب السياحة (١٩٩٢ - ١٩٩٣) .

٤ - أسباب العنف السياسي

يعتبر العنف السياسي ظاهرة مركبة ، متعددة المتغيرات .. لذلك فإنه لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط ، بل هناك مجموعة من العوامل تتفاعل فيما بينها لتؤدي إلى تفجر أعمال العنف السياسي ، نوجزها في الآتي تطبيقاً على الواقع المصري :

(أ) أسباب اقتصادية واجتماعية :

وتتمثل بالأساس في أزمة التنمية بمؤشراتها المختلفة، ومن أبرزها : التضخم والبطالة وتدني مستوى المعيشة لدى قطاعات واسعة من المواطنين ، واتساع الهوة بين الطبقات وبروز أنماط استهلاكية استغزازية لدى قلة من المجتمع في الوقت الذي تعاني فيه

الأغلبية ، وزيادة موجة الهجرة من الأرياف إلى القاهرة ، وفشل الجهاز الإنتاجي والخدمى فى استيعاب المهاجرين الجدد ؛ الأمر الذى جعلهم يعيشون فى ظروف اجتماعية واقتصادية بائسة ، لذلك فهم يمثلون مادة خام للعنف ، إلى جانب استشراف الفساد السياسى والإدارى ، على الرغم من شعارات طهارة الحكم ومطاردة الفساد التى ترفعها القيادة السياسية . وفى إطار الأزمة المجتمعية الشاملة ، برزت بعض أشكال الانحراف الاجتماعى التى تشكل تحدياً للتعاليم الدينية والفضائل الأخلاقية^(١٠٠).

(ب) أسباب سياسية ومؤسسية :

وتدور أساساً حول مشكلة الديمقراطية ، فعلى الرغم من بعض المظاهر الإيجابية التى حققها النظام على طريق الديمقراطية ، وبالذات فيما يتعلق بإفراح مساحة أكبر أمام حرية الرأى والتعبير وتأمين الوجود الفيزيقي المادى لأحزاب المعارضة .. فإنه لم يسمح لها بدور سياسى ملموس ، وبالنسبة للتنظيمات الإسلامية.. فلم يسمح لها النظام بتشكيل تنظيماتها السياسية الخاصة .

(جـ) أسباب ثقافية - قيمية :

تتمثل أساساً فى زيادة موجة التغريب الفكرى والسلوكى فى المجتمع ، الأمر الذى يخلق رد فعل عنيف من قبل بعض الجماعات الإسلامية ، هذا إلى جانب اهتزاز بعض القيم الأصيلة كاحترام العمل والعلم والأمانة ، وبروز قيم دخيلة ومبتذلة كمرستها سنوات الإنفتاح الاستهلاكى ، وتبنتها بعض الفئات والعناصر الاجتماعية التى حققت مكاسب مادية كبيرة دون جهد إنتاجى يذكر ، فضلاً عن ترويج وسائل الإعلام لهذه القيم ، والإعلاء من ممارستها وتأكيداها .

(د) أسباب تتعلق بالسياسة الخارجية :

لوحظ أن بعض أعمال العنف السياسى ارتبطت ببعض المسائل ذات الصلة بعلاقات مصر الخارجية لا سيما إزاء إسرائيل ، والولايات المتحدة الأمريكية ، مثل أعمال العنف والاحتجاج التى مارسها الطلبة وبعض الجماعات الإسلامية خلال عام

١٩٩١ تنديداً بمشاركة القوات المصرية في حرب الخليج الثانية ، فضلاً عن رفضهم للصلح العربي مع إسرائيل والممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة كالأحداث التي نشبت عقب مذبحه الحرب الإبراهيمي ١٩٩٤ .

٥ - مستجدات ظاهرة العنف السياسي في النصف الأول من التسعينيات .

(أ) زيادة عدد الجماعات الإسلامية المتشددة الممارسة للعنف ، فمنذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات بدأت تبرز أسماء جماعات جديدة قامت بأعمال العنف السياسي ، ولكن رغم تعدد هذه الأسماء فقد بقيت الجماعات الرئيسية التي انشقت أو تفرعت عنها تدور حول ثلاث جماعات ، هي : الجماعة الإسلامية ، وتنظيم الجهاد ، وجماعة المسلمون أو (التكفير والهجرة) التي ظهرت منذ السبعينيات .

ويبدو أن « الجماعة الإسلامية » أصبحت في هذه الفترة هي أكثر هذه الجماعات تماسكاً ، وأشدّها تأثيراً ، ويرجع ذلك إلى اتساع قاعدتها التنظيمية وحجم عضويتها ، فضلاً عن اختيارها لمنطقة الصعيد مركزاً رئيسياً لبناء تنظيمها وتجنيد أنصارها وممارسة نشاطها ، وقد وفر لها ذلك بيئة سياسية واجتماعية وأمنية ملائمة لتدعيم ذاتها قبل الانطلاق للعاصمة ، وتتخذ هذه الجماعة من المناطق الحضرية العشوائية في العاصمة (عين شمس ، المطرية ، إمبابة) مراكز أساسية لممارسة النشاط .

أما تنظيم « الجهاد » المسئول عن حادث اغتيال الرئيس السادات في ١٩٨١ فهو أكثر التنظيمات الإسلامية التي تولد عنها عديد من الجماعات تحت مسميات مختلفة ، مثل : (الوائقون من النصر ، الخلافة ، الحركيون ، القصاص الإسلامي ، طلائع الفتح) .

وأحد الأسباب وراء ذلك هي الضربة الأمنية ، التي تعرض لها هذا التنظيم بعد اغتيال السادات في أوائل الثمانينيات ، ومن ثم فإن توالى ظهور هذه الجماعات يعد مظهراً من مظاهر إعادة بناء التنظيم مرة أخرى ^(١٠١) ، وقد استمرت جماعة المسلمون أو (التكفير والهجرة) والتي برزت في منتصف التسعينيات كإحدى الجماعات

الرئيسية ، التي ساهمت في توليد جماعات جديدة ، ورغم طابعها شديد الانعزالية إلا أن تأثيرها الفكرى ظل كبيراً حيث تولدت عنها أكثر من جماعة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات من ذلك جماعات « التوقف والتبين » ، و « الناجون من النار » و « الشوقيون » (نسبة إلى مؤسسها شوقى الشيخ) ، وأسباب الانشقاق تتركز في الخلافات حول بعض التفسيرات الفقهية الخاصة بتكفير الأفراد ، وميل الجماعات الصغيرة للعمل السرى فقط خلافاً للجماعات الكبيرة « كالجماعة الإسلامية » ، التي تجمع بين العمل السرى والعلنى .

(ب) زيادة الانتشار الجغرافى للظاهرة ، فهى لم تعد متركزة في المدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبعض عواصم الأقاليم ، بل امتدت جغرافيا لتشمل أغلب محافظات الجمهورية من الأسكندرية حتى أسوان ، وإن ظل التركيز في محافظات الصعيد .

(جـ) زيادة حدة المواجهة المسلحة بين أجهزة الأمن وبعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية المسيسة، وقد اتخذت هذه المواجهات في بعض الأحيان صورة المعارك الحربية المحدودة (كالحملات الأمنية الموجهة للجماعة الإسلامية في إمبابة وأسيوط (ديروط) خلال نهاية ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣ ، التي استخدم فيها أكثر من ١٤ ألف جندي وضابط من قوات الأمن المركزى .

وقد استخدمت قوات الأمن الأسلحة الثقيلة في هذه العمليات مثل المصفحات والهيليكوبتر وبعض أنواع المدافع ، كما استخدمت الجماعات الأسلحة الآلية على نطاق واسع ، فضلاً عن العبوات المتفجرة ، ونتيجة لذلك فقد وصل عدد ضحايا المواجهات المسلحة من أعضاء الجماعات ورجال الأمن والمواطنين الأبرياء خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام ١٩٩٣ حوالى (٩٠ شخصاً) ، وهو ما يعادل عدد ضحايا المواجهات خلال ١٩٩٢ ، ويمثل في الوقت نفسه ثلاثة أمثال الضحايا من جراء المواجهات ١٩٩١ (حوالى ٣٠ شخصاً) .

(د) اتجاه الجماعات لتوسيع دائرة الأهداف المقصودة بأعمال العنف ، فلم يعد الأمر قاصراً على بعض الأهداف المنتقاة بعناية من الرموز السياسية ، كما كان يحدث في الثمانينيات ، بل اتسعت دائرة الأهداف لتشمل مختلف فئات الجهاز الأمني (ضباط - جنود - مخبرون سريون) ، فضلاً عن استهداف السياحة ، من خلال تنفيذ بعض الهجمات على بعض الأفواج والمركبات السياحية ووضع القنابل بالقرب من بعض المناطق السياحية ؛ باعتبار أن السياحة مصدر مهم من مصادر الدخل القومي، وبالفعل انخفضت عائدات السياحة في عام ١٩٩٢ / ١٩٩٣ لأدنى درجة لها^(١٠٢).

وقد شملت أهداف الجماعات أيضاً بعض رموز المثقفين الذين انتقدوا أفكار هذه الجماعات وممارستها بشكل حاد ، فجاء اغتيال د . فرج فودة ، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ رسالة موجهة إلى الآخرين ، وقد كانت محاولات اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام (ابريل ١٩٩٣) ، حسن الألفي وزير الداخلية (اغسطس ١٩٩٣) ، عاطف صدقي رئيس الوزراء (نوفمبر ١٩٩٣) من العلامات البارزة لمسلسل العنف السياسي خلال ١٩٩٣ .

(هـ) انخرط النظام السياسي في أشكال أكثر حدة من العنف الرسمي (عنف الدولة) ؛ لمواجهة العنف والتحدى الذي شكلته بعض الجماعات الإسلامية المتشددة ، فإلى جانب التوسع في استخدام قوات الأمن والأسلحة الثقيلة (نسبياً إذا قورنت بحجم العمليات الشرطية ، وتسليح الجماعات) ، فقد توسعت الأجهزة الأمنية في عمليات الاعتقال ، فضلاً عن إحالة بعض قضايا العنف إلى المحاكم العسكرية، التي أصدرت أحكاماً بالإعدام على عدد من أعضاء هذه الجماعات ، في قضايا (ضرب السياحة ، محاولة اغتيال صفوت الشريف ، أحداث زينهم ، محاولة اغتيال عاطف صدقي ، أحداث الغردقة ، محاولة اغتيال نجيب محفوظ) .

(و) عودة عدد كبير من الشباب الذي سافر لأفغانستان عقب الغزو السوفيتي إلى مصر . بعد انسحاب القوات السوفيتية السابقة ، فبدخول الأزمة الأفغانية مراحل

جديدة من عدم الاستقرار والصراع الداخلي بين الفصائل الأفغانية على السلطة.. لم تعد الأوضاع الداخلية في أفغانستان تحتمل وجودهم ، وبدأت تبرز على السطح مشكلة ماعرف (بالعرب الأفغان) ، وقد تمكن بعضهم من العودة إلى مصر عبر طرق ووسائل مختلفة ، فمثلوا عنصراً مضافاً لجماعات العنف^(١٠٣).



ثانياً : السياق المؤسسي والاجتماعي للعنف السياسي

لا تقع حوادث العنف السياسي في فراغ ، فأحداث العنف لا تنفصل عن سياقاتها الاجتماعية والمؤسسية التي تنظم الأطر ، التي تتشكل فيها الرسائل الاتصالية التي تنتقل أثناء حدوث العنف وبعده ، لذا .. فإن دراسة هذه الرسائل وأنواعها وتأثيرها في إضعاف أو تقوية البنى المؤسسية التي تحدث فيها ، وكذلك علاقة وسائل الإعلام بهذه المؤسسات ، والرسائل التي تتبادلها معها يعد أمراً مهماً في فهم ديناميكية أحداث العنف السياسي ، ودور وسائل الإعلام فيها^(١٠٤).

ويتخذ السياق الاجتماعي - المؤسسي الذي يحدث في إطاره أكثر من شكل :

فأحياناً ترفض جماعات العنف السياسي بعض المؤسسات والعلاقات الاجتماعية، وتحاول إعادة التوازن الاجتماعي بتغيير نمط السيطرة على بعض المؤسسات كالعنف ، الذي تنتهجه أقلية (بورتوريكو) التي توجد في الولايات المتحدة ، وقد يأتي العنف من السلطة كي تحافظ على الأوضاع القائمة وتوزيع القوة داخلها ، ومثال ذلك مافعلته الحكومة الفرنسية لتقليل المعارضة للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادى بتفجير سفينة جماعة (السلام الأخضر) ، وينطبق ذلك على الدول التي تتخلص من معارضيه في الخارج ، وفي حالة دراستنا .. فإن العنف الذي تمارسه الجماعات الإسلامية المتشددة في مصر يستهدف تغيير الأطر والعلاقات الاجتماعية القائمة كلها، وإعادة الأطر الاجتماعية والثقافية السابقة (الأصولية) ، التي كانت موجودة قبل أن تتخلل التأثيرات العلمانية - من وجهة نظرها - الأطر القائمة .

وتتعرض وسائل الإعلام - كمؤسسة اجتماعية - للقوى نفسها ، التي تؤثر في المؤسسات الأخرى ، ولذلك .. فإنها تعمل على أن تبقى قيمها ومعاييرها متوائمة مع قيم ومعايير المجتمع الذي تعمل فيه ، ويذهب هربرت ألتشول Altchul إلى أن وسائل الإعلام تعمل كسند للقوى الاقتصادية والاجتماعية التي توجد في البيئة التي تبث فيها رسائلها ، لذلك فهي تستبعد بانتظام القيم التي تتعارض مع تلك السائدة في المجتمع ، والتي تعد شاذة أو غريبة عليه^(١٠٥).

ويقدم نيل ليفنجستون Livingstone تفسيراً إعلامياً للعنف ، مفاده أن استبعاد بعض القيم غير السائدة في المجتمع ، والتي تتبناها بعض القوى أو الجماعات من اهتمامات وأولويات وسائل الإعلام يكون متسقاً مع الاستبعاد السياسي والمؤسسي (الحزبي) لها ؛ مما يدفعها إلى العنف^(١٠٦) ، ففي ضوء عدم قدرة جماعات العنف السياسي على توصيل رسائلها التي تحمل أطروحاتها الأيديولوجية في السياسة والاقتصاد والثقافة والعلاقات الاجتماعية إلخ ، عبر وسائل الإعلام التقليدية .. فإنهم بارتكابهم أحداث العنف السياسي وتغطية وسائل الإعلام لها ، يستطيعون توصيل وجودهم وأفكارهم للرأي العام .

والسياق الاجتماعي - المؤسسي الذي يحدث العنف في إطاره يختلف في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية ، التي تمثلها حالة الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ، عنها في المجتمعات النامية التي لم تصل لدرجة التطور الديمقراطي الليبرالي نفسها ، والتي تمثلها حالة مصر على سبيل المثال ، ففي المجتمعات الديمقراطية تعمل المؤسسات الدينية ، والإعلامية والاقتصادية بمعزل عن الدولة ، وتمتع باستقلالية في السيطرة والتمويل لا تتوفر للمجتمعات النامية ، التي غالباً ما تسيطر فيها الدولة بشكل قوى على المؤسسات الدينية والإعلامية ، وبشكل أقل على المؤسسة الاقتصادية التي غالباً ما ترتبط بعلاقات مصالح مع الدولة أيضاً .

ويقدم روبرت بيكارد Picard نموذجاً توضيحياً للسياق الاجتماعي - المؤسسي للعنف السياسي في دولة متقدمة تتمتع مؤسساتها باستقلالية عن الدولة^(١٠٧) في

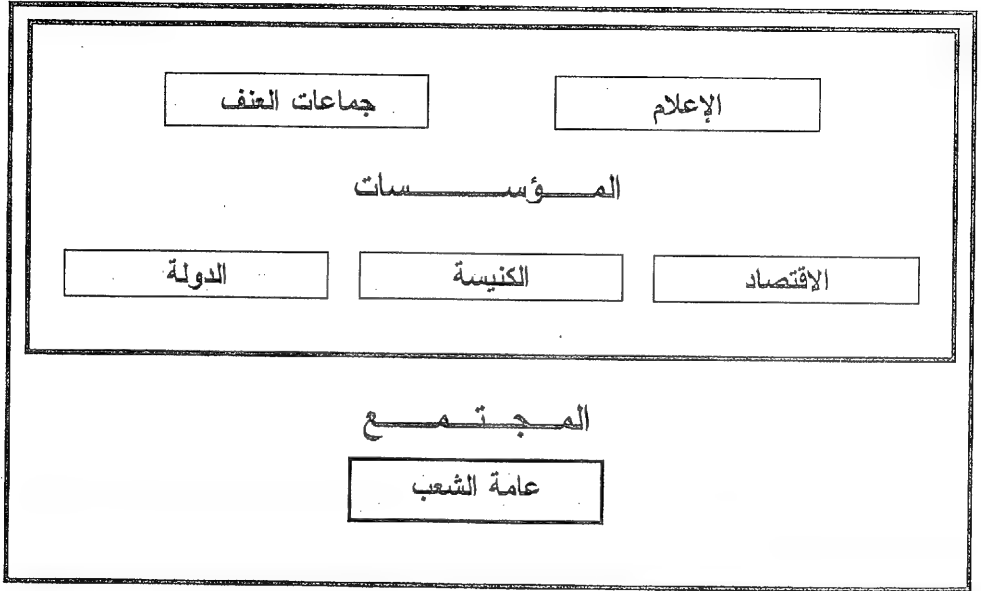
شكل (٩) ، ويجاول المؤلف فى شكل (١٠) - اجتهاداً - أن يقدم نموذجاً توضيحياً للسياق الاجتماعى - المؤسسى للعنف السياسى فى دولة نامية ، تسيطر فيها الدولة على أغلب المؤسسات .

ففى الشكل الأول :

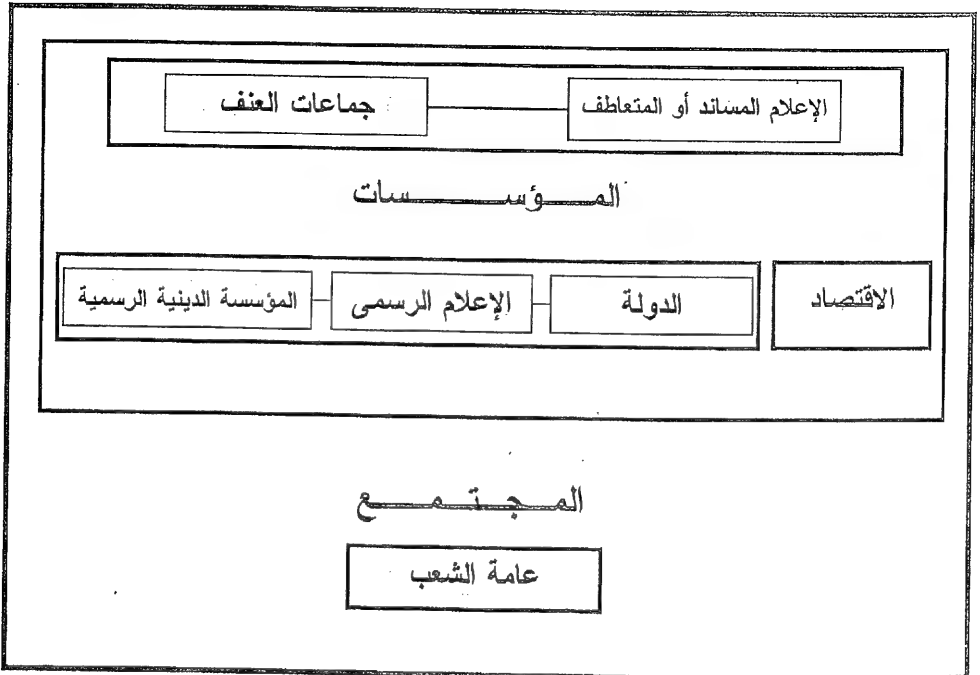
تبدو مؤسسات المجتمع معزول عن بعضها البعض، وإن كانت تتبادل التأثير والتأثر، ولذا فقد فصل بينها وبين عامة الشعب بإطار عازل ، بينما فى الشكل الثانى :

تبدو هناك مؤسستان مرتبطتان ببعضهما البعض ، وهما : جماعات العنف ، ووسائل الإعلام المساندة والمتعاطفة معها ، وقد جمع بينها إطار واحد ، كما جمع إطار آخر بين الدولة والإعلام الرسمى والمؤسسة الدينية الرسمية ، وكلا الكتلتين تبدوان معزول عن الاقتصاد . كما أن هناك إطاراً يفصل بين هذه المؤسسات وعامة الشعب فى المجتمع ، ولا يعنى هذا الشكل استاتيكية مواقف المؤسسات المساندة لبعضها البعض أو التى تسيطر عليها مؤسسة واحدة ؛ فالإعلام الرسمى قد يخرج منه صوت يخرق الإجماع الحادث بفضل سيطرة الدولة على الإعلام الرسمى (الاذاعة والتليفزيون - الصحف القومية فى حالة مصر) ، كما أن المؤسسة الدينية الرسمية قد تتخذ موقفاً مفارقاً للدولة فى بعض القضايا ذات الصلة بالصراع بينها وبين جماعات العنف .

ففى مصر ، تمثل دار الافتاء ووزارة الاوقاف والأزهر العناصر الثلاثة الرئيسية فى المؤسسة الدينية الرسمية ، التى اتخذت حتى مطلع التسعينيات موقفاً واحداً ضد جماعات العنف الإسلامية المتشددة بإدانة سلوكها العنيف ، على أساس انحرافها عن مفهوم « الدين الصحيح »^(١٠٨) ، فقد أصدر الأزهر (بعد عقده للقاء بين عدد من رجال الدين ، وعلى رأسهم الشيخ متولى الشعراوى ، والشيخ محمد الغزالى ، والشيخ الطيب النجار ، والشيخ يوسف القرضاوى) بياناً فى ١٩٨٩ حول ممارسات الجماعات الإسلامية أشار فيه إلى أن تنفيذ الحدود إنما هو من حق الحاكم ، وتغيير المنكر باليد واجب على ولى الأمر ، وكل إنسان فى حدود ولايته ، وإذا أدى تغيير المنكر إلى مفسدة أشد كان التوقف واجباً ؛ لأن إباحة تغيير المنكر بغير ضوابط تؤدى إلى الفوضى .



شكل (٩) : السياق الاجتماعي - المؤسسي للعنف السياسي في دولة متقدمة .



شكل (١٠) : السياق الاجتماعي - المؤسسي للعنف السياسي في دولة نامية .

ومع مطلع التسعينيات ، اختفى التجانس بين عناصر المؤسسة الدينية الرسمية في مصر ، ولعل من أبرز مظاهر التناقض ، التي سادت هذه المؤسسة في موقف مختلف أطرافها من الفتوى المهمة ، التي أصدرها مفتي الجمهورية بشأن فوائد البنوك ، التي أقر فيها بأن « تحديد الأرباح مقدماً بالبنوك حلال وأقرب إلى روح الإسلام ، وأن شهادات الاستثمار الحالية تركز على الأسس الإسلامية » ، وقد لقيت هذه الفتوى معارضة شديدة من عدد كبير من رجال الدين وعلى رأسهم شيخ الأزهر ، والشيخ متولى الشعراوى ، وعدد من أساتذة الأزهر إلى حد مطالبتهم لرئيس الجمهورية بعزل المفتي ، ولم يهدأ الموقف ، إلا بعد تدخل الشيخ محمد الغزالي مؤيداً للفتوى^(١٠٩).

وقدمت قضية اغتيال الكاتب المصرى فرج فودة - وهى إحدى قضيتى عينة الدراسة - فى بداية التسعينيات نموذجاً دالاً على ازدواجية الموقف ، وبرز ذلك من خلال مؤشرين أساسيين ، الأول : هو استناد أحد المتهمين فى هذه القضية فى تبرير عملية الاغتيال على أنه إعمال لفتوى صدرت عن ندوة لرجال الأزهر ، والآخر : هو شهادة الشيخ محمد الغزالي فى القضية نفسها أمام محكمة أمن الدولة العليا فى ٢٢ يونيو ١٩٩٣ والتي أعلن فيها أن (من يجهر بالمطالبة بعدم تطبيق شرع الله يكون كافراً ومرتبداً وينبغى أن يقتل ، وإذا قتله أحد غير ولى الأمر يعتبر مفتئناً على السلطة) ، وعندما سُئل عن عقوبة الافتئات على السلطة أجاب « بأنه لا يذكر لها عقوبة فى الإسلام » ، وهو الرأى الذى يناقض ماسبق أن أعلنه عام ١٩٨٩ فى بيان الأزهر .

وتكشف بداية عقد التسعينيات عن نجاح المؤسسة الدينية ممثلة فى الأزهر فى فرض دور رقابى - خاصة فى مجال الفكر والتعبير - عن طريق مصادرات الكتب ، وهو ما جعلها قادرة على ممارسة ضغوط متزايدة على توجهات الدولة والمجتمع ، وغذى من استقلاليتها فى مواجهة النظام ، فى الوقت الذى اتسم دورها بالازدواجية والانقسام فى مجال تبرير السياسات أو احتواء المعارضة الدينية السياسية ، مما خلق نوعاً من التوتر الكامن بينها وبين النظام ، ويبدو أن هذا الموقف كان وراء إصدار القرار الجمهورى رقم (٣٨١) لسنة ١٩٩٣ بتحديد الوزير المختص بشئون الأزهر ، ويقضى بأن يكون رئيس مجلس الوزراء هو الوزير المختص بشئون الأزهر .

وعلى مستوى المؤسسة الإعلامية الرسمية .. فقد أتاح النظام هامشاً ضئيلاً من الحرية داخل الصحف القومية لا سيما الأهرام ، فمثلت كتابات فهمى هويدى ، سلامة أحمد سلامة ، صلاح الدين حافظ نوعاً من التوازن مع بقية كتّاب الصحيفة ، وإن بقيت المادة الإخبارية عاكسة بشكل ظاهر للسياسة التحريرية للصحيفة وللمؤسسة ، كما تميزت مجلة روز اليوسف على صعيد معالجتها لقضية العنف السياسى بمخالفة الخطاب الصحفى الرسمى ، ومناقشتها لعديد من القضايا الحساسة التى تتعلق بالظاهرة ، ناقدة الأداء الحكومى فى القطاعات الاقتصادية والخدمية ، ومناقشة لمثالب جهاز الأمن وقصوراته .



ثالثاً : بناء نموذج الاتصال لأحداث العنف السياسى

الاتصال هو عملية جمع ونقل المعلومات وإضفاء معنى عليها ، وهى تحدث أثناء وقوع أحداث العنف السياسى كبرت أم صغرت ، ويقع الاتصال بين مرتكبي أحداث العنف ومؤيديهم .. بين مسئولى الحكومة .. بين الضحايا وذويهم .. وبين وسائل الإعلام والجمهور ، وتربط عملية الاتصال بين الأفراد والمؤسسات بشكل يحفظ تماسك المجتمع وبقاء قيمه ومعاييره ، ونتيجة لذلك .. فإن مدخل تحليل النظم يفيد فى بيان دور الاتصال فى المجتمع بالتطبيق على أحداث العنف السياسى ، وفى تحديد موقع ووظيفة وسائل الإعلام فى البناء الاتصالى لأحداث العنف .

والمدخل المنهجى لفهم عملية الاتصال هذه هو مدخل النظام العام أو المفتوح ، الذى تطور أساساً فى حظيرة العلوم الطبيعية لإيجاد إطار لتفسير العلاقة بين الجزئيات فى التفاعلات الكيميائية ، ثم تطور فى العلوم الاجتماعية ليصبح القاسم المشترك الأعظم فى المساهمات النظرية لسبنسر ، ودوركايم ، وبارسونز ، ثم تطور هذا المدخل على يد جيمس ميللر Miller ، الذى ذهب إلى أن الظواهر عادة ماتوجد فى شكل علاقات بين مجموعة من الكيانات أو الوحدات ، وتحليل هذه الكيانات والعلاقات بينها يمكن الوصول لتنبؤ وتفسير للسلوك^(١٠).

وفي نظم الاتصال .. فإن كل فرد يعمل بشكل تلقائي ، ولكن في ارتباط بالنظام الاجتماعي ككل، ويتأثر ببقية الأفراد والمؤسسات في هذا النظام ، وهو في الوقت نفسه يمارس تأثيراً على بقية الأفراد والمؤسسات .. ولذلك فإن التغير في جزء من النظام الاجتماعي يؤثر على بقية الأجزاء ، والاتصال هو الذي يحث هذه العملية ، وعملية الاتصال مستمرة فضلاً عن كونها ديناميكية ؛ لأن المشاركين فيها يتبادلون الوظائف ، ويصف ديفيد بيرلو تدفق نموذج الاتصال بقوله : « إذا فهمنا الاتصال كعملية .. فإننا سنرى الأحداث والعلاقات بشكل ديناميكي، متغير ومستمر ، ليس له بدء أو انتهاء أو مسار محدد للأحداث ، أجزاء الاتصال تتفاعل وكل يؤثر في الآخر »^(١١١).

ويحدث الاتصال أثناء أحداث العنف السياسي على أربعة مستويات رئيسية ، بشكل لفظي وغير لفظي ، وهذه المستويات هي^(١١٢):

- الاتصال الذاتي (بين الفرد ونفسه) Intrapersonal
- الاتصال الشخصي (بين الفرد وآخر) Interpersonal
- الاتصال التنظيمي (داخل المؤسسات) Organizational
- الاتصال الجماهيري (عبر وسائل الإعلام) Mass

والقدرة على إعاقة الاتصال على هذه المستويات محدودة . وعلى الرغم من أن الاتصال التنظيمي ، والاتصال الجماهيري يمكن أن تحدث لهما إعاقة بشكل جزئي .. فإن منع حدوثهما تماماً أمر مستبعد ، فعلى سبيل المثال عندما مارس شاه إيران السابق تحكما سلطويا كاملا في وسائل الإعلام الجماهيرية في البلاد ، نجح آية الله الخميني في نشر أفكاره الثورية عبر الكاسيت ، وهو الأسلوب الذي تبنته جماعات العنف الإسلامية في مصر منذ منتصف الثمانينيات ، وإذا تم حجب أخبار العنف السياسي عن وسائل الإعلام أو أذيعت بشكل مختصر .. فإن الاتصال الذاتي والشخصي والتنظيمي - في هذه الحالة - يلعب الدور الأكبر في عملية الاتصال .

١ - كيف تنتقل المعلومات على مستويات الاتصال ؟

(أ) على مستوى الاتصال الذاتى :

تتوافر المعلومات عن مرتكبي أحداث العنف والضحايا وشهود العيان حتى لو لم تكن وسائل الإعلام موجودة لتغطية الحادث ، وهؤلاء الذين يشهدوا أحداث العنف بأنفسهم يضيفون معنى للأحداث ، وتكون لديهم اتجاهات متباينة ، فالنسبة لمرتكبي أحداث العنف (أعضاء الجماعات الإسلامية المتشددة مثلاً) فإنهم يشعرون بتقدير الذات والرضا عن النفس والأفكار المعتقدية ، وبالنسبة للضحايا الناجين والشهود يمثل الحادث لهم تهديداً للبقاء ، يخلف القلق والخوف والبلبلية^(١١٣).

(ب) على مستوى الاتصال الشخصى :

يحدد الاتصال الشخصى فى أحداث العنف السياسى الأطر المرجعية التى تفسرها؛ فالاتصال الشخصى عقب الحادث بالنسبة لمرتكبيه يشبع لديهم روح الجماعة وتضامنها يرفع من روحها المعنوية كتنظيم فاعل ، وبالنسبة للسواد الأعظم من الشعب .. فإن الاتصال الشخصى يسهم فى زيادة الخوف والفرع من أحداث العنف ، ويخلق لدى البعض تنفيساً عن مظاهر الغضب تجاه الدولة ، والاتصال الشخصى يحدث سواء تواجدت وسائل الإعلام أم لم توجد ، وإن كان الاتصال الشخصى يتضاعف عند تغطية وسائل الإعلام لحوادث ترتكبها جماعات العنف .

(جـ) على مستوى الاتصال التنظيمى :

فى حالة جماعات العنف السياسى .. فإن اتصالاً يحدث بين خلايا التنظيم وعناقيده ، فتنتشر المعلومات حول الحادث وتتم مناقشة تأثيراتها وتداعياتها ، كما يحدث الاتصال التنظيمى داخل الحكومات المستهدفة ، التى تحاول معرفة الآثار المترتبة على الحادث داخلياً وخارجياً ، وتناقش سياساتها المستقبلية على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية والخدمية ، فى ضوء الحادث وقد تعدلها^(١١٤).

كما يمكن أن يحدث الاتصال التنظيمي داخل جزء من أجزاء الحكومة مثل وزارة الداخلية مثلا لمناقشة الترتيبات الأمنية عقب الحادث ، وفي حالة تصاعد منحى العنف السياسى فى بلد ما ، فإن حكومات البلدان المجاورة تجرى داخلها اتصالا تنظيميا بناء على المعلومات ، التى توفرها وسائل الإعلام عن الحادث ، وعن طريق مصادرها الأخرى الدبلوماسية والأمنية ؛ لمناقشة تأثير هذه الأحداث على أمنها السياسى والاقتصادى .

(د) على مستوى الاتصال الجماهيرى :

عندما تحدث تغطية إعلامية لأحداث العنف السياسى بتأسيس تيار معقد من الاتصال يشتمل على تدفق أحادى الاتجاه ، وثنائى الاتجاه ؛ حيث تنتقل المعلومات التى تبثها وسائل الإعلام إلى كل جمهورها المستهدف من عامة الشعب ، والجماعة التى نفذت حادث العنف ، والجماعات الأخرى المؤيدة لها أو المعارضة ، وإلى الحكومة المستهدفة والحكومات الأخرى . كما تستقبل وسائل الإعلام معلومات من كافة هذه الأطراف ، وتعيد بثها لكل الأطراف مرة أخرى ، وهذا يعنى أن وسائل الإعلام تعمل كمضخة تحتل موقع القلب فى نموذج الاتصال ، توزع المعلومات على أجزائه ، وتتحكم فى كم ونوع الاتصال الذى يجرى داخل كل جزء من أجزاء النموذج ، والذى على أساسه تنتقل المعلومات مرة أخرى إلى وسائل الإعلام لتستمر العملية بشكل ديناميكى متدفق ، وتدفق الاتصال حال التغطية الإعلامية يظهر فى النموذج الذى يوضحه شكل (١١) ، والذى اقترحه روبرت بيكارد (١١٥) .

وفى حالة الحكومات التى تسيطر على وسائل الإعلام ، وتتحكم فى الرسالة المقدمة .. فإن اتصالا يحدث بين الحكومة المستهدفة وأدائها الإعلامية The Organ ، قبل أن تنتقل الرسالة إلى عامة الشعب ، وجماعة العنف المرتكبة للحادث ، والجماعات الأخرى ، والحكومات الأخرى ، وهذه هى الخطوة التى يحدث فيها التأثير على الرسالة من حيث المحتوى الطريقة التى يقدم بها ، فيتم صوغ أفكار الحكومة المستهدفة ،

التي تقوم أو تقوم من الحادث لتحفظ هيبتها أو لتكسب تعاطف عامة الشعب في معركتها مع جماعات العنف السياسي ، كما تبث وسائل الإعلام المتعاطفة أو المؤيدة لجماعات العنف السياسي المعلومات ، التي تحجبها وسائل الإعلام الرسمية ، فضلاً عن تقديمها لأخبار العنف الرسمي ، الذي تحجم وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة عن بثها .

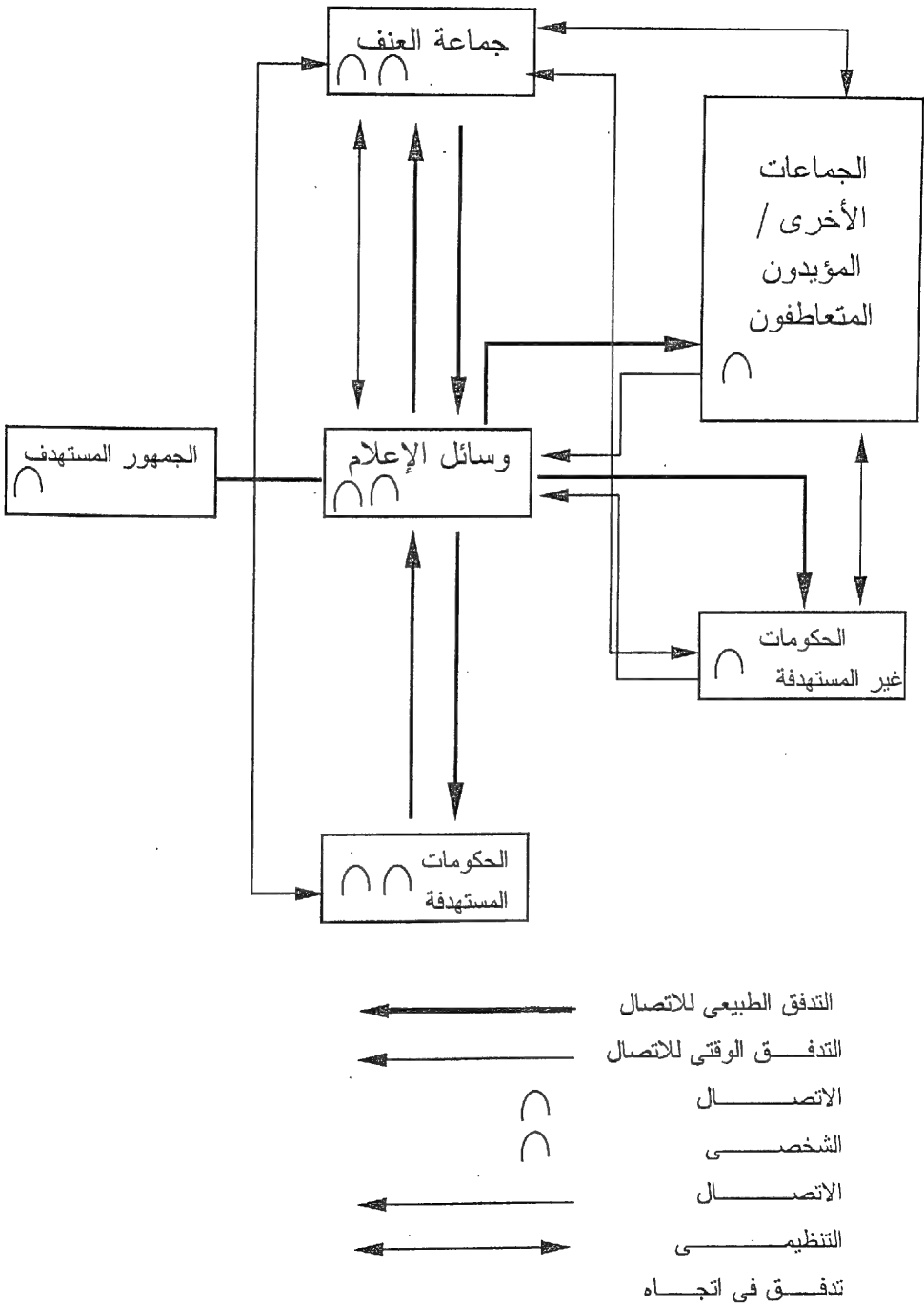
٢ - معالجات أخبار العنف السياسي :

يرى بيكارد Picard أن هناك أربع معالجات أساسية يستخدمها الإعلاميون ، وتؤثر على المعنى ، الذي يستخلصه الجمهور من أحداث العنف السياسي :

الأولى : هي معالجة المعلومات التي تؤكد حقائق الواقع المنقولة على لسان المصادر والوثائق . وعندما يستخدم هذا المدخل .. فإن نقلاً هادئاً نزيهاً يوصل المعلومات للجمهور ، وتوجد هذه المعالجة في التغطية المبدئية لأخبار العنف السياسي .

الثانية : هي معالجة الإثارة ، وتستخدم المادة الإعلامية بشكل يؤكد التحذير والتهديد والغضب والخوف والتحريض والإثارة ، وهذا النوع من تقديم الأخبار (نشرًا أو بثًا) يفيد كثيرًا في تحرير أخبار الصراعات ؛ لأن الأمر أقرب لتوليد ردود الأفعال العاطفية ، ويحتوي على عناصر درامية ملازمة يمكن أن تُكتب بشكل مثير .

الثالثة : هي معالجة القصة الخبرية الإنسانية Feature ، والتي تنطوي على رمزية كبيرة ، فغالباً ما تركز على الأفراد بصفاتهم أبطالاً أو أشراراً ، ضحايا أو مجرمين . وفي تحرير مثل هذا النوع من التقارير عن العنف .. فإن أشكال القصص الإنسانية تأخذ معان عدة ، فيمكن إظهار الناس على أنهم رهائن في يد الإرهاب أو تقديمهم على أنهم أمة مكبوتة تقوم جماعة (مجاهدة) باستعادة حقوقهم السليبة من النظام الباطش .



شكل (١١) : نموذج الاتصال فى أحداث العنف السياسى .

الرابعة : تتبنى مدخلا تفسيريا وتركز على الإجابة عن تساؤلات مثل كيف ولماذا تجرى أحداث العنف السياسى على هذا النحو ؟ ، وتقع المقالات والدراسات الصحفية عن جماعات العنف وتكتيكاتها، وأسباب تبنيها العنف ، والإثارة المترتبة على ذلك ، وموقف السلطة إزاءها فى هذا النوع^(١٦)

وعندما تستخدم أى من هذه المعالجات .. فإنها تساعد على تحديد المعنى المنقول على الأحداث ؛ فالمعالجة الخبرية الهادئة التريهة سينتج عنها استجابة انفعالية أقل ، وخوف أقل ، والقارئ أو المشاهد يضع أحداث العنف فى حجمها الطبيعى ، ومدخل الإثارة سيزيد توزيع الصحف ، ويرفع نسبة المشاهدة للتلفزيون ، كما سيزيد الخوف والفرع بين الناس .

ويلعب الشكل دوراً أساسياً فى التأثير على القراء أو المشاهدين ؛ فبالنسبة للوسائل الإعلامية المطبوعة (الجرائد والمجلات) .. فإن المساحة التى يشغلها الموضوع ، والصور المصاحبة له وعددها بل ومضمونها، وكذلك ضخامة حجم العناوين تزيد من التأثيرات الإدراكية الحسية ؛ لا سيما إذا جاءت مع معالجات تتسم بالإثارة أو بمعالجة القصص الخبرية الإنسانية ، وبالنسبة للوسائل المرئية والمسموعة .. فإن وقت الإذاعة يلعب دوراً مهماً فى زيادة التأثير على المشاهدين والمستمعين ، وكذلك طرق نسج المواد الإخبارية (النشرات - الموجز - أهم الأنباء) بين المواد الإذاعية والتلفزيونية الأخرى .

٣ - أهمية الموضوعية فى النموذج الاتصالي لأخبار العنف السياسى :

بما أن وسائل الإعلام تقوم بمثابة القلب فى نموذج الاتصال أثناء أحداث العنف السياسى ، والذى يضخ ويستقبل المعلومات من كافة أجزاء النموذج (الجمهور - جماعات العنف - الحكومات) .. فإن نوع الحقيقة التى تقدمها لكل هؤلاء تشكل وعيهم بالحدث ، وبالتالي تحدد سلوكهم المتخذ بناء على هذا الوعى ، ولذلك .. فإن دراسة الموضوعية والتوازن تعد حيوية فى رصد مضمون وشكل الرسالة الواصلة

لأجزاء النموذج ، وعمليات الاتصال المختلفة المترتبة على وصول المعلومات ودورها وتمثلها داخل هذه الأجزاء ، والتي تؤثر بدورها على اتخاذ المواقف ، وتبنى السياسات وتعديل التكتيكات وغيرها من الأمور ، التي تزيد فهمنا لظاهرة العنف السياسى ، الذى يمثل الاتصال السداة واللحمة فيها ؛ فاعتبار العنف السياسى هو فى التحليل النهائى « رسالة رمزية » لقوى مجتمعية تحاول إعادة توزيع السلطة والثروة داخل المجتمع ، مثلما تحاول تغيير أنساق القيم الاجتماعية القائمة فيه .

وإذا كان هناك عدد من أجزاء النموذج يمتلك القدرة على التحقق من المعلومات التى تبثها وسائل الإعلام ، فإن الجمهور العام على سبيل المثال لا يملك هذه القدرة ؛ بفعل عوامل اقتصادية (نقص القدرة الشرائية) أو اجتماعية (عدم وجود وقت فراغ) ، والتى تمكنه من التعرض لرسائل إعلامية أخرى .. لذا فإن وعيها يتشكل بناء على ماتبئه وسائل الإعلام المتاحة لديها (غالباً الرسمية) تهويلاً أو تهويناً ، مما يؤدي لنشر العنف أو نشر الفرع والخوف بين عامة الشعب .



هوامش الفصل الثالث :

- (١) عواطف عبدالرحمن : دراسات في الصحافة المصرية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر العربي ، ١٩٨٥) ص ٨٣ .
- (٢) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٤٩٢ .
- (٣) جلال الدين الحمامصي : من القاتل (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٤) ص ٤٣ .
- (٤) لويس عوض : أفتة الناصرية السبعة (القاهرة : دار القضايا ، د . ت) ص ص ٢٤ - ٢٩ .
- (٥) المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٦) محمد سيد محمد : « كيف نقيس المصادقية في الإعلام العربي » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٩) ، أكتوبر - نوفمبر ١٩٨٧ ، ص ص ٣٥ - ٤٦ .
- (٧) مصطفى بهجت بدوى : من مذكرات رئيس تحرير (القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٦) ص ٢١٤ .
- (٨) المرجع السابق ، ص ٣٠٩ .
- (٩) صلاح الدين حافظ : أحزان حرية الصحافة (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٣) ص ٢١٩ .
- (١٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٦ .
- (١١) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .
- (١٢) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ص ٨٠ ، ٨١ .
- (١٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .
- حدثت الواقعة في منتصف يونيو ١٩٩٤ واهتم بها الإعلام الأمريكى أكثر من الاهتمام بافتتاح بطولة كأس العالم، التى كانت تقام فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الشهر نفسه .
- (١٤) الأهرام ، ١١ / ٦ / ١٩٩٥ .
- (١٥) مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) ص ٧١ .
- (١٦) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ص ٤٧ ، ٤٨ .
- (١٧) حسن رجب : « تطوير رجبى » ، مجلة الصحفيون، العدد الثانى ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .
- (١٨) حماد إبراهيم حامد : « الصحافة والسلطة السياسية فى العالم العربى ، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسة التحريرية فى الصحافة المصرية من ١٩٦٠ إلى ١٩٨١ » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٧٩٣ .

- (١٩) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٣٠ .
- (٢٠) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .
- (٢١) لمزيد من التفاصيل ، انظر كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٩٥ .
- (٢٢) جون . ر . بيتر : مرجع سابق ، ص ٥١٤ .
- (٢٣) المرجع السابق ، ص ٥١٤ .
- (٢٤) جلال الدين الحمامصي : من الخبر إلى الموضوع الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .
- (٢٥) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ص ٤٤ ، ٤٥ .
- (٢٦) سعيد محمد السيد : « الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال » ، مرجع سابق ، ص ص ٤ - ٢٤ .
- (٢٧) سليمان صالح سليمان : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ١٢٧ .
- (٢٨) المرجع السابق ، ص ص ١٢٩ ، ١٤٤ .
- (٢٩) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٣٨ .
- (٣٠) عواطف عبدالرحمن وآخرين : القائم بالاتصال في الصحافة المصرية (القاهرة : مطبعة كلية الإعلام ، ١٩٩٢) ص ص ٣٠ ، ٣١ .
- (٣١) المرجع السابق ، ص ٣٢ .
- (32) Hall Janison, op. cit., pp. 69 - 88 .
- (٣٣) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .
- (٣٤) ليلى عبد المجيد ومحمود علم الدين : فنية الكتابة الصحفية والتحرير (القاهرة : على نفقة المؤلفين ، ١٩٩١) ص ٨٥ .
- (٣٥) كريمة كمال : " إفساد الصحافة وخداع القارئ " ، مجلة صباح الخير ، ٢٨ يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١٤ - ١٧ .
- (٣٦) المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٧ .
- (٣٧) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ٩٥ .
- (٣٨) جيهان أحمد رشتي : الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٨) ص ٣١٣ .
- (٣٩) سعيد محمد السيد : « الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال » ، المجلة العلمية لكلية الإعلام ، العدد الأول ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٤ - ٢٤ .

- (40) Wesley Gallager, "Accountability Reporting" *In*: Leonard Sellers & William Rivers, Mass Media Issues (New Jersey: Prentice - Hall, Inc., 1977) pp 215 - 219 .
- (٤١) سعيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ٤ - ٢٤ .
- (٤٢) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (43) F . W . Hodgson , op. cit., p . 28 - 29 .
- (٤٤) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- (45) Hall . K. Janison, op. cit., p . 54 .
- (٤٦) جلال الدين الحمامصي : المندوب الصحفي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧)
- (٤٧) ليلى عبدالمجيد ومحمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ٨٣ ، ٨٤ .
- (48) F. W. Hodgson, op. cit., p . 29 .
- (٤٩) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧٣ .
- (٥٠) عبدالفتاح عبدالنبي : مرجع سابق ، ص ٧١ .
- (٥١) المرجع السابق ، ص ٧٢ .
- (52) Doug Newsom , op. cit., p . 36 .
- (53) Mitchell Charnley, op. cit., p . 24 .
- (54) Shirley Biagi , Media Impact : An Introduction to Mass Media (California : Wardsworth Publishing . Co., 1992) p 225 .
- (55) Philip Meyer, op. cit., p 50 .
- (56) Ibid , p . 60 .
- (57) Ibid, p . 62 .
- (58) Katherine Mc Adams, "Non - Monetary Conflicts of Interests for Newspapers' Journalists", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter 1986, pp. 700 - 705.
- (٥٩) ليلى عبدالمجيد ، محمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ٩٠ .
- (٦٠) سعيد محمد السيد : مرجع سابق ، ص ٤ - ٢٤ .
- (61) William Rivers, op. cit., p . 84 .
- (62) Doug Newsom *et. al.*, op. cit., pp. 31 - 33 .
- (63) Hall Janison *et. al.*, op. cit., p . 57 .
- (64) Ibid, p . 58 .

(65) Andrew Edgar, "Objectivity, Bias and Truth", in Andrew Belsey & Chadwick Ruth (eds.), op. cit., pp. 112 - 130 .

(66) James Napoli, op. cit., p. 98 .

(٦٧) ليلي عبدالمجيد ومحمود علم الدين : مرجع سابق ، ص ٨٩ .

(٦٨) ناهد أحمد فؤاد أبو العيون : « تقويم التجربة المصرية في الإعداد الأكاديمي والتدريب المهني للصحفيين » ، رسالة دكتوراه ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٤٦٩ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٤٧٠ .

(٧٠) كمال قابيل : مرجع سابق ، ص ٩٨ .

(٧١) ناهد أحمد أبو العيون : مرجع سابق ، ص ٤٧١ .

(٧٢) جلال الدين الحمامصي : من الخبر إلى الموضوع الصحفي ، مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٧٣) ناهد أحمد أبو العيون : مرجع سابق ، ص ٤٧١ .

(٧٤) المرجع السابق ، ص ٤٧٣ .

(٧٥) صلاح الدين حافظ : مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٧٦) أحمد زكى عبدالحليم : « شئ من الصحافة » ، مجلة الصحفيون ، العدد الثاني ، مارس ١٩٩٠ ، ص ص ٧٥، ٧٤ .

(77) James Napoli , op. cit., p. 31 .

(78) George Gerbner, " A Generalized Graphic Model of Communication" , In: Dennis Mc Quill & Seven Windahl, Communication Models for the Study of Mass Communications 2nd . ed . (London : longman, Inc., 1993) pp. 23 - 26 .

(79) Ibid, pp. 23 - 26 .

(٨٠) شاهيناز طلعت : الدعاية والاتصال (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) ص ١٤٣ .

(٨١) سليمان صالح : مفهوم حرية الصحافة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨ .

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(83) Sherrie Mazino, "Personal Biases and the Journalist" In: Philip Patterson & Wilkins Lee, Media Ethics Issues and Cases (New York: Brown Publishers, 1991) pp. 97 - 99 .

(٨٤) عواطف عبدالرحمن: قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٨٥) حسين أحمد أمين : الاجتهاد في الإسلام حق هو أم واجب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

- (٨٦) المرجع السابق : ص ص ١٦٥ ، ١٦٦ .
- (٨٧) فؤاد زكريا : خطاب إلى العقل العربي (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٩٠) ص ١٢٩ .
- (٨٨) جون ميرل ووالف لوينشتاين : مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ .
- (٨٩) مصطفى السعيد محمد : مرجع سابق ، دون أرقام صفحات .
- (٩٠) حسنين توفيق إبراهيم : « العنف السياسي في مصر » ، الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسي ، مركز البحوث الدراسات السياسية ، بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ١٢ .
- لمزيد من التفاصيل حول المدخل السياسي لتعريف العنف السياسي انظر :
- أسامة الغزالي حرب (محرر) : العنف والسياسة في الوطن العربي (عمان : منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٧) .
- حسين توفيق إبراهيم : ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢) .
- (٩١) قدرى حنفى : « حول العنف السياسي : رؤية نفسية » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة ، سبق ذكرها ، ص ص ٤ - ١٠ .
- (٩٢) المرجع السابق ، ص ص ٤ - ١٠ .
- (٩٣) المعجم الوسيط : مرجع سابق ، ص ٣٧٨ .
- (94) Peter Talyer, "The Semantics of Political violence" In: peter Golding *et al.*, (eds.), Communicating politics, (London : Leicester University Press, 1986) pp. 211 - 222 .
- (٩٥) محمد نيازى حتاتة : « الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٠٩) ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ص ٥ - ١٤ .
- (٩٦) محمد محمود السباعي : " الدلالات اللغوية السياسية لمفهوم الإرهاب " مجلة الأمن العام ، عدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٣٥ - ٣٨ .
- (97) Alex Schmid, Violence as Communication : Insurgent Terrorism and the Western Media, (London : Sage Publications, 1982) pp. 21 - 23 .
- (98) Peter Talyer, op. cit., p. 101 .
- (٩٩) حسنين توفيق إبراهيم « العنف السياسي في مصر بين احتمالات الاستيعاب وإمكانات المواجهة » ، في على الدين هلال (محرر) : مصر وتحديات التسعينات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) ص ص ٩٦ - ١١٢ .

- (١٠٠) المرجع السابق ، ص ٩٩ - ١٠٣ .
- (١٠١) هالة سيد مصطفى : « النظام السياسي واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة دراسة لحالة مصر (١٩٧٠ - ١٩٨٩) » ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ ص ٣١٠ .
- (١٠٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .
- (١٠٣) محمد عبدالسلام : « الأفغان العرب : صناعة العنف العابر للحدود » ، السياسة الدولية ، عدد ١١٣ ، يوليو ١٩٩٣ ، ص ص ١٩١ - ١٩٦ .
- (104) Robert Picard, Media Portrayals of Terrorism: Functions and Meaning of News Coverage, (Iowa : Iowa university press, 1993) p . 24 .
- (105) Ibid , p . 30 .
- (106) Niel . C. Livingstone , The War Against Terrorism, (Lexington: Lexington Books, 1982) p . 36
- (107) Robert . G. Picard, op. cit., p . 27 .
- (١٠٨) هالة سيد مصطفى : مرجع سابق ، ص ٣٢٥ .
- (١٠٩) المرجع السابق ، ص ٣٢٧ .
- (١١٠) هالة سعودى : « استخدام اقتراب تحليل النظم فى الدراسات السياسية فى مصر » ، فى ودودة بدران (محرر) : اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٢) ص ص ٢١ - ٦٥ .
- (١١١) جيهان أحمد رشقى : الأسس العلمية لنظريات الإعلام ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .
- (112) Robert Picard, op. cit., p. 33 .
- (113) Larry Grosman, Terrorism and The Media (Washington : Washington Legal Foundation, 1986) p . 112 .
- (114) Ibid, p . 115 .
- (115) Robert . G. Picard, op. cit., p. 35 .
- (116) Ibid, pp. 101 - 103 .



الخانمة

الموضوعية والنظرية الاتصالية العربية

فى ضوء نتائج الدراسة التطبيقية^(*) التي أجراها المؤلف على الصحافيين القومية والحزبية المصرية يستطيع أن يقرر الآتى:

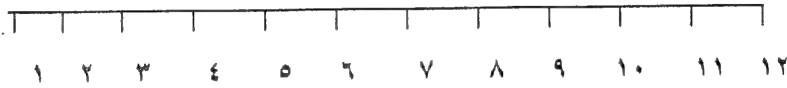
الموضوعية الصحفية قيمة مهنية نسبية ، فقد أثبتت الدراسة عدم وجود موضوعية مطلقة لأى من المعالجات الخبرية للصحف القومية والحزبية الخمس المدروسة إبان فترة الدراسة . فعلى صعيد موضوعية الإسناد ، لم تأخذ أية صحيفة الدرجة المطلقة للموضوعية على المقياس الذى وضعه المؤلف .. فقد كانت أعلى درجة فى المقياس ، والتي تمثل الوسط المرجح المركب لأوزان الجمل الصحفية هى (١٢) ، ولم تصل لها أى من الصحف المدروسة ، كما لم تصل لها أية فئة من فئات سياقات التحليل الدلالى المختلفة (الفنون الخبرية - معالجات المصادر - مضمون أحداث العنف السياسى - شهود الحادث المدروس) ، وعلى صعيد موضوعية التوازن لم تصل أية صحيفة قومية أو حزبية للتوازن المطلق المتمثل فى نشر كل وقائع الأحداث المدروسة ، سواء على المستوى التوازنى الخارجى أو الداخلى .

تشابهت موضوعية الصحف القومية والحزبية المدروسة أثناء فترة الدراسة .. فقد أثبتت جميع اختبارات فروق المتوسطات التى تم إجراؤها ، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الصحف القومية والحزبية ، كما أنه لا يوجد توازن كامل فى عرض الأحداث أخباريا فى الصحف القومية والحزبية ، وبما أن أية صحيفة لم تصل للموضوعية المطلقة إسنادًا أو توازنًا .. فإن معنى هذه النتيجة

يقول إن الصحف المدروسة تشابهت في مستويات تحيزها ، ربما تباينت الأسباب وراء هذا التحيز ولكن درجته في الصحف القومية والحزبية واحدة ، فالموضوعية والتحيز وجهان لعملة واحدة أو هما طرفا متصل توجد الموضوعية في أحد طرفيه والتحيز في الطرف الآخر .. فإذا كانت درجات الموضوعية التي نتجت عن مقياس المؤلف تراوحت من ١ - ١٢ درجة ، فإن الدرجة (١) تمثل منتهى التحيز والدرجة (١٢) تمثل منتهى الموضوعية .

الموضوعية المطلقة

التحيز المطلق



تشابهت موضوعية الصحيفتين القوميتين الأهرام والأخبار ، أثناء فترة الدراسة ، فقد أبانت جميع اختبارات فروق المتوسطات المطبقة عليهما أن لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأهرام والأخبار فيما يتعلق بموضوعية الإسناد ، وكذلك تشابهت الصحيفتان في مستوى التوازن في عرضها للأحداث المدروسة . وبما أنهما تشابهتا في مستوى الموضوعية ، إذاً .. فإنهما أيضاً تشابهتا في مستوى التحيز، الذى أرجعه المؤلف إلى عدة عوامل ، هى : ضغوط نمط السيطرة والملكية والتمويل المتمثل - فى التحليل الأخير - فى النظام السياسى الحاكم الذى يدير أدواته الإعلامية (الصحف القومية - التليفزيون) ، وطبيعة التغطية الخبرية المتمثلة فى علاقة الصحفى بمصادره ودورية الصدور اليومية لكلا الجريدتين ، وكذا نظرة كل من القائمين بالاتصال فى الأهرام والأخبار للجمهور الذى يتوجهان إليه ، ووعى كل منهما بمعنى الموضوعية الصحفية ، وأخيراً طبيعة القضية التى يتم تغطيتها خبرياً . وقد كانت فى دراستنا للعنف السياسى وداخلها حدثين : (اغتيال د. فرج فودة ، ضرب السياحة) ، وكذلك مضمون الأحداث الفرعية للحدثين الرئيسيين (وصف الحادث - فعاليات الشرطة - ردود الفعل حول الحادث إلخ) .



تباينت موضوعية الصحف الحزبية الثلاثة (الوفد ، الشعب ، الأهالي) خلال فترة الدراسة .. فقد أظهرت اختبارات الفروق بين متوسطات درجات الموضوعية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوفد والصحيفتين الأخريين لصالح جريدة الوفد ، التي كانت أكثر موضوعية من الشعب والأهالي ، على حين تساوت موضوعية الجريدتين الأخيرتين ؛ إذ لم يثبت وجود فروق إحصائية بينهما . وقد فسر المؤلف ذلك بضغوط غط السيطرة والملكية والتمويل المتمثل في الحزب الذى يدير أدياته الإعلامية (الصحيفة) ، ويوجهها ناحية اتخاذ مواقف معينة من الأحداث ، التى يتم تغطيتها بما ينعكس على المعالجة الإخبارية موضوعية وتحيزاً .

وكذلك لعبت دورية الصدور دوراً مهماً فى زيادة موضوعية الوفد التى اعتمدت على الأخبار البسيطة والقصص الخيرية ، على حين اعتمدت الشعب والأهالي على التقارير الخيرية ، التى تزيد فيها نسبة تدخل المندوب / المحرر بالرأى فيها نظراً لطبيعة دوريتهما نصف الأسبوعية والأسبوعية ، فيما كانت نظرة القائم بالاتصال (حراس البوابة) ورؤيته للجمهور الذى يتوجه إليه عاملاً مؤثراً على وجود التحيز (الجزء الآخر من متصل الموضوعية) ، وكذلك كانت خصوصية قضية العنف السياسى والحدثين المختارين داخلها مسوغاً لتحيز الصحف الحزبية ، وكذا مضمون الأحداث الفرعية داخل الحدثين الرئيسيين ، وما انطبق على الإسناد انطبق على التوازن الذى كان فى الوفد واضحاً عن الجريدتين الأخريين مع عدم الوصول أيضاً للتوازن التام .

كما اتفق المؤلف مع كمال قابيل فى أن ارتفاع درجة موضوعية صحيفة الوفد ، يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض حدة المعارضة التى تعكسها الصحيفة فى إصدارها اليومى ؛ إذ أصبحت الفرصة متاحة أمامها للحد من تكثيف التوظيف السياسى للخبر ، وإلى زيادة الأهتمام بالموضوعات غير الخلافية ، على عكس صحيفتى المعارضة الجذرية الأهالي والشعب ، اللتين يزداد فيهما معدل تلوين

الأخبار سياسياً نظراً لطبيعة صدورهما الأسبوعي ونصف الأسبوعي من جهة ، ولموقعها المعارض الذى تزداد معه درجة التضيق على نشاط الحزب ، ومن ثم الحد من إمكانيات التعبير ؛ مما يدفعها لتلوين الأخبار ومن ثم إهدار موضوعيتها .

اختلفت موضوعية الصحف اليومية وغير اليومية أثناء فترة الدراسة .. فزادت موضوعية الصحف اليومية نتيجة لزيادة نسبة الأخبار البسيطة والقصص الخبرية مقارنة بالتقارير الخبرية ؛ نظراً لزيادة نسبة العبارات التقريرية للأخبار البسيطة والقصص الخبرية عن نسبة العبارات التوقعية والحكمية ، بينما زادت التقارير الخبرية فى الصحف الاسبوعية ونصف الأسبوعية بما استتبعه زيادة نسبة عبارات الحكم والتوقع ؛ أى إن دورية الصدور تمثل عاملاً مؤثراً مهماً على موضوعية الصحيفة.

لم يجد المؤلف علاقة بين الوعى بمفهوم الموضوعية وتطبيقه عملياً ؛ فقد تدنى وعى القائمين بالاتصال فى الصحف القومية بمفهوم الموضوعية ، ومع ذلك زادت موضوعية الصحف القومية فى قضيتى الدراسة (اغتيال د. فرج فودة - ضرب السياحة) عن موضوعية بعض الصحف الحزبية ، بينما ارتفع وعى القائمين بالاتصال فى الصحف الحزبية بمعى الموضوعية ، ولكن قلت موضوعية بعض الصحف مقارنة بالصحف القومية . وبصفة عامة .. فإن الفرضية تتأكد أيضاً إذا أخذنا نتيجة تساوى موضوعية الصحف القومية والحزبية فى فترة الدراسة فى الحسبان ؛ إذ إن الموضوعية تتساوى أو تتشابه برغم تفاوت الوعى بمفهومها ، وهو ما وصفه المؤلف بالفجوة بين القول والفعل ، التى تقوم «بتحييد» الفهم عن المشاركة كعنصرين من عناصر المسئولية الاجتماعية للجماعة المهنية الصحفية .

تشابهت الصحف القومية والحزبية فى العوامل التى سببت التحيز فيها .. تلك العوامل التى أوضحها القائمون بالاتصال / حراس البوابة فى تفسيرهم للنتائج

الأمريكية ، التي أظهرها التحليل الدلالي وتحليل المضمون للأحداث المدروسة ، وهو التشابه الذى يدعم وجود حقل صحفي le champjournalistique واحد ، يجمع الصحفيين المصريين جميعاً قوميين وحزبيين .

والتعبير صاغه الباحث الفرنسى ريفائيل Rieffel ، الذى قدم طرحاً أوسع للمناخ الاجتماعى ، الذى يعمل فيه الصحفيون ، وهو الطرح الذى يقوم على أن « عمل الصحفي ورؤيته ودوره لا يتحددان فقط من خلال تكوينه الاجتماعى والأيدىولوجى وسماته الخاصة ، ولكنهما يتحددان من خلال انتظامه فى منظومة (علاقات) لها بنيتها وديناميائها ، والتي تنعكس بالضرورة على ممارساته بعد أن أصبح جزءاً من هذا الحقل ، كما تنعكس على تشكيل علاقاته بكل من مصدر المعلومة ومستقبلها . وتحدد خصائص الحقل من خلال شروط إنتاجه التاريخية والاجتماعية ، والتي تتعدى كونها حاصل مجموع سمات الأفراد المكونين له فى لحظة ما من حركة المجتمع ، كما أن سمات الحقل العامة تحدث تغيرات فى تكوين الصحفي على مدى علمه ، بحيث يحدث فى النهاية التقاء بين الخصائص الفردية للقائم بالاتصال وخصائص الحقل»^(١)

فى ظل هذا الحقل الذى يقيم علاقات تأثير وتأثر (علاقات جدلية) بين ما هو صحفى ، وسياسى ، واقتصادى ، واجتماعى ، وثقافى .. سيقوم المؤلف بمناقشة نتائج دراسته التى عرضها آنفاً ، والتي ستمد جسوراً نظرية قوية لفهم ظاهرة التحيز (إهدار الموضوعية) فى الصحافة المصرية.

أولاً : التحيز آلية صحفية لتثبيت أو هدم الشرعية المتأكلة للنظام السياسى^(٢)

تمثل جملة النتائج الأمريكية التى انتهى إليها المؤلف تأكيداً ودعماً للفرضية الأساسية، التى صاغها بسيونى حمادة فى دراسته عن (العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين فى الوطن العربى) ، والتي ذهب فيها إلى أن « الدولة العربية ذات الشرعية المتأكلة والهيمنة الكاملة ، والمغتربة عن ذاتها قد خلقت نظاماً اتصالياً تابعاً لها يضفى عليها

الشرعية لتأمينها ، ويعضد من هيمنتها الكاملة ، ويعيد إليها ذاتها المفقودة . ونتيجة لذلك سادت أنماطاً للعلاقة بين الإعلاميين والسياسيين غير سوية في معظمها ، ولذا كانت محصلتها النهائية اغتراب الإنسان العربي عن ذاته ، وانتهاك حقوقه ، وفقدانه الثقة في هذين النظامين معا»^(٢).

فشرعية النظام السياسى المصرى - كجزء من النظام العربى - متأكدة لعوامل ، تتعلق بغياب أيديولوجيا للطبقة المهيمنة فى المجتمع تصبح أيديولوجيا مهيمنة على المجتمع كله خلافاً للدول الرأسمالية «المركزية» ، التى أسست قواعد ممارسة الديمقراطية السياسية من جانب وقبول قوانين الرأسمالية كوسائل لإدارة الاقتصاد من الجانب الآخر؛ نتيجة وجود النظام فى «هامش» النظام العالمى بما يفرض عليه قيوداً هيكلية ، تحول دون قدرته على تحقيق قبول شعبى و جماهيرى واسع ؛ فالدولة إذاً مقبولة لدى القلة المسيطرة والمستفيدة فى وقت واحد ، وكذلك فإن تغيير قمة النظام السياسى أو هيكله الأساسى عن طريق تأثيرات الرأى العام على نحو سلمى يكاد يكون مستحيلاً ، كما أن أحزاب المعارضة الأصلية وحركاتها وتجمعاتها قد خفت أهميتها ، والحريات السياسية قد تم كبتها أو كاد ، فيما أوشك أن يكون حالة طوارئ دائمة تهيمن عليها بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والأمنية ، يكون تزوير الانتخابات البرلمانية والمحلية فيها دعماً لهذه الهيمنة»^(٣).

وكما قلنا فى الفصل الثالث (العوامل التى تؤثر على الموضوعية) - نقلاً عن حماد إبراهيم- فإن تبعية الصحافة ووسائل الإعلام للسلطة السياسية أصبحت العامل المحدد لنوعية (المعايير) ، التى تحكم أداء المؤسسات الصحفية ؛ إذ تزداد صلاحية المادة للنشر كلما تزايدت قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسلطة السياسية ، والتزمت بالترويج لسياسات السلطة ، وعمدت إلى التشكيك فى الخصوم أو المعارضين السياسيين ، ولجأت إلى التهوين من شأنهم أو تشويه صورهم أمام الرأى العام ، وارتفعت بمكانة صانع القرار المركزى : رئيس الجمهورية وقدمته فى صورة إعلامية جذابة وبراقة ومؤثرة بالقدر ، الذى يضمن له شعبية أكثر ، ويقربه من عقول الجماهير وقلوبهم ،

وفعلت الشيء نفسه مع أعضاء النظام السياسى (الحكومة - البرلمان) وقوى وجماعات المصالح المتحالفة معه .

فى ظل هذا المناخ لا يمكن نقل الصورة الحقيقية للواقع بدقة وموضوعية ، بل يجب إجراء عمليات الحذف والإضافة والتلوين والتهويل على المادة المنشورة؛ حتى تحقق الوظائف السابقة التى تحاول تثبيت شريعة النظام السياسى المتأكلة والمحافظة عليها .

ولأن النظام السياسى المصرى - تميزاً عن النظم العربية الأخرى - يسمح بهامش من الديمقراطية ، تتحرك فيه الأحزاب السياسية ، التى ظهرت إلى الواقع السياسى بقرار أيضاً عام ١٩٧٧ .. فإن الأدوات الإعلامية لهذه الأحزاب المعارضة والمتمثلة فى صحيفة أو صحف الحزب فى محاولة منها لإزاحة النظام السياسى بشرعيته المتأكلة تلجأ إلى التشكيك فى سياسات النظام وقراراته ، وتلجأ إلى التهويل من شأن رموز هذا النظام وتشويه صورتهم أمام الرأى العام ، وتحاول تقديم أعضاء الحكومة فى صورة إعلامية منفرة مؤثرة ، مركزة على المثالب والعيوب . وفى ظل هذا المناخ ، لا يمكن نقل الصورة الدقيقة الموضوعية أيضاً ، فتظهر عمليات الحذف والإضافة والتلوين والتهويل والتهويل على المادة المنشورة ؛ حتى تحقق الوظائف التى من شأنها المساهمة فى هدم شرعية النظام السياسى المتأكلة.

وتلعب خصوصية القضايا أو الأحداث المنشورة الدور الأكبر فى الحفاظ على هذه الثنائية أو تغييرها . وقد لاحظنا - فى قضية العنف السياسى - أن التحيز والتحييز المضاد لم يأخذ الشكل الاستقطابى التقليدى : الصحف القومية - الصحف الحزبية ، بل تغير هذا الاستقطاب لتتحاز بعض الصحف الحزبية إلى جانب خطاب الصحف القومية المعبر عن خطاب النظام السياسى وكانت صحيفتا الوفد والأهالى خير معبر عن ذلك ، فيما عبرنا عنه - وصفاً لشكل استقطاب الصحف الخمسة المدروسة - بأنه كان استقطاب (٤ + ١) ، الأهرام والأخبار والوفد والأهالى فى جهة ، والشعب فى الجهة الأخرى ، مدافعة عن الجماعات الإسلامية المسلحة المرتكبة لأحداث العنف السياسى ومتعاطفة معها ، كجزء من تعاطفها مع التيار الإسلامى عامة .

ولكن شكل الاستقطاب يعود لتقليديته في قضايا أخرى كالإصلاح الاقتصادى مثلاً ، والذي يتصور المؤلف أن شكل الصحف الخمسة فيه سيكون استقطاب (٢ + ٣) : الأهرام والأخبار في جانب ، والوفد والأهالي والشعب في جانب آخر .. الصحفتان القوميتان تدافعان عن الخطوات ، التي تتخذها الحكومة على صعيد الاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، وبيع مؤسسات القطاع العام ، وفرض ضرائب ورسوم جديدة على المواطنين ، والصحف الحزبية الثلاثة تهاجم هذه الخطوات جميعها وتصمها بالاستسلام والعمالة والعسف والجور إلخ .

ولعل المؤلف يضيف أن تحيز الصحف الحزبية في سبيل هدم شرعية النظام السياسى المتأكلة هو - في جزء كبير منه - إضفاء للشرعية على وجود هذه الأحزاب السياسية في الواقع السياسى كجزء من جسور التواصل مع الجماهير الشعبية ، التي تعتقد أن الأحزاب وصحفها بمثابة خط الدفاع الأساسى عن مصالحها بعد تقلص الدور الرقابى للبرلمان ؛ بسبب سيطرة النظام السياسى على تكوينه انتخاباً (تزويراً) وتعييناً .

وإذا ناقشنا العلاقة بين الصحفيين القوميين والحزبيين وبين النظام السياسى - في ضوء النماذج الاثنى عشر - التي وضعها بسيونى حمادة لتجسيد واقع العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربى ، لوجدنا الآتى :

• على صعيد الصحافة القومية :

وضح من التحليل الذى أجراه المؤلف للتفسيرات التي تبناها القائمون بالاتصال (حراس البوابة) في الأهرام والأخبار أنهم مستوعبون في النماذج الأربعة الأولى : التي وضعها د. بسيونى حمادة ، وهى نماذج : المتعلق المداهن - الخادم الأمين المطيع (النموذج الأبوى) - رجل البريد المنضبط - البيروقراطى الموظف^(٤) .

فقد وجدنا أن النماذج السابقة ليست مغلقة على ذاتها ، وأنها مفتوحة حتى بالنسبة للصحفى الواحد .. فهو قد يتصرف في موقف إخبارى بنموذج المتعلق - المداهن ، وقد يتصرف في آخر بنموذج رجل البريد المنضبط ، وفي ثالث كالبيروقراطى الموظف ، وكذلك يتحقق هذا الاختلاف تبعاً لخصوصية حدث العنف السياسى ؛

ففى قضية ضرب السياحة كان يغلب على حراس البوابة فى الأهرام والأخبار نمط المتعلق - المداهن استجابة لخطاب الدولة المعلن بأن أحداث العنف لم تؤثر على السياحة ، وأن ما فعله « الإرهابيون » مجرد إثبات للوجود ، فرايدت الصحيفتان القوميتان بنشر أخبار غير معقولة منها خبر بعد حادث ضرب أتوبيس ديروط بأقل من ٢٤ ساعة على لسان مصدر أمنى ، يقول إن السياحة لم تتأثر ، كما نشرت الأهرام والأخبار خبراً بعد حادث الاعتداء على أتوبيس قنا الذى كان يقل السائحىن الألمان بيومين مفاده وصول ١٠ آلاف سائح لمصر معظمهم من ألمانيا ، فقد كانوا ملكيين أكثر من الملك فى إخفاء الحقائق السلبية وعرض الإنجابيات المزيفة .

أما فى قضية اغتيال د. فرج فوده .. فقد تراوحوا بين نموذج الخادم الأمين المطيع ورجل البريد المنضبط ، فى معالجتهم لما جاءهم من بيانات وزارة الداخلية ، ونقلها إلى القارئ ، أكثر مما عبروا عن نموذج المتعلق المداهن ، وعندما جاءت شهادة الشيخ الغزالى أمام محكمة أمن الدولة لتعلن أن « تطبيق أحاد الناس لحد الردة لا عقوبة له فى الإسلام » ، تم حذف ما يمكن أن يثير الرأى العام نتيجة الرقابة الذاتية التى كرسها نموذج (البيروقراطى الموظف) .

• على صعيد الصحافة الحزبية :

ساد نموذجان هما (الخادم الأمين المطيع ، البيروقراطى - الموظف) ، اللذان يعملان تحت مظلة نموذج ثالث ، وهو (المعارض صاحب البرنامج) .. فقد كان لديهم مسئولية إزاء الحزب الذى يعبرون عنه ؛ لذا عبروا عن رؤية الحزب تجاه القضية المدروسة وهى (العنف السياسى) ، ولذلك فقد جاءت آراء حارسى البوابة فى الوفد والأهالى متفقة مع آراء حراس البوابة فى الأخبار والأهرام ، بينما تميزت آراء حارسى السبوبة فى جريدة الشعب ، الذى حاول إبراز سلبيات الحكم فى تعامله مع الجماعات الإسلامية المسلحة المرتكبة لأحداث العنف السياسى ، فى مصر أثناء فترة الدراسة .

ثانياً : التحيز كمظهر من مظاهر غياب مفهوم الحق في الاتصال

وهو المفهوم الذى ينطوى على بعدين : حقوق وواجبات القائم بالاتصال (البعد المهني) ، وحق الجمهور في الاتصال . وفيما يتعلق بالبعد الأول .. يرى المؤلف أن إهدار الموضوعية الصحفية كانت نتيجة لتهافت البعد المهني لسياسات الاتصال في مصر بطرفيه حقوق المهنيين وضمانات حمايتهم ، وكذا التزامات المهنيين وواجباتهم ، وحينما يغيب الطرف الأول سيتداعى الطرف الثانى بالتبعية .

فبالنسبة لحقوق الجماعة المهنية الصحفية المصرية .. فقد واجهت تحديات كثيرة ، بداية من عدم وجود ضمان لمستوى معيشى لائق لأفرادها ؛ حيث تراجع مستوى دخل الصحفي المصرى من الترتيب الثالث فى الستينيات إلى الترتيب الثامن أو التاسع فى الثمانينيات والتسعينيات ، مروراً بعدم توافر مصادر المعلومات لحجب السلطة لها ، وليس انتهاءً بتعرض الصحفيين خاصة الحزبيين لصنوف من عسف السلطة من المضايقات الأمنية إلى الاحتجاز والاعتقال ، وقد مثّل إصدار قانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ حلقة من حلقات محاصرة الصحافة المصرية بالتقنين ، بدأت مع قوانين العيب، والسلام الاجتماعى وحماية الجبهة الداخلية فى أواخر السبعينيات .

وفى ظل هذه الظروف .. تدهور حق الصحفيين فى نيل قسط كاف من التأهيل والتدريب لإكسابهم مهارات جديدة ، يمكن توظيفها فى المجالات المختلفة للاتصال ، وإعدادهم تربوياً أو تنظيم مؤتمرات لهم بين حين وآخر تستهدف تحديد معلوماتهم وإثراءها ، فيما كان نتيجة طبيعة لزيادة عدد العاملين فى المؤسسات الصحفية المصرية، وعدم تناسب هذا العدد مع قدرة هذه المؤسسات على التشغيل الأمثل لهذه الطاقة البشرية لارتباط الإعلام بالبيروقراطية وتفشى المحسوبية ونظام الشلل والقرايب بعواقبه الخطيرة ؛ إذ تسببت هذه المشكلة فى وجود عدد من العاملين غير الملتزمين أخلاقياً بهذه المهنة ، وعدد آخر غير مؤهل نفسياً أو علمياً أو اجتماعياً لهذا العمل ، وعدد ثالث يعتبر العمل الإعلامى مرحلة أو خطوة إلى أهداف أخرى ليست إعلامية بالضرورة^(٥) .

فهل نتوقع من الصحفي الخائف من يومه ، وعلى غده أن يلتزم أخلاقيا ، أو تكون لديه مسؤولية اجتماعية إزاء مجتمعه أو جماعته المهنية تظهر في موضوعيته الصحفية ؟!

وإذا رجعنا الى المساهمة النظرية التى ذهب إليها المؤلف ، فى الفصل الأول ، فقد قرر أن المسؤولية الاجتماعية للصحفى إزاء المجتمع تتناسب تناسباً طردياً مع مسؤوليته داخل جماعته المهنية ذات العناصر الثلاثة (الفهم ، الاهتمام ، المشاركة) ؛ فالصحفى المصرى تقريباً توقف عند مرحلة الفهم ، فهو واع لما هو مسئول وما هو غير مسئول، ولكن نتيجة لأنه لا يجد اهتماماً من قياداته العليا أو الوسيطة فى سبيل توفير مناخ ملائم لعمله الصحفى (راجع الحقوق التى ذكرناها آنفاً) ولا مشاركة أى سلوك عملى لتوفير هذا المناخ تضع مسئوليته تجاه هذه الجماعة .. فإن علاقاته معها تتصف بالبرجماتية والفردية ، ويبادل أفرادها عدم الاهتمام بالتجاهل ، وعدم المشاركة بالسلبية ، وعند هذه اللحظة لا يجد مفرّاً من تنفيذ ما يملى عليه (من حكومة أو حزب) ؛ كى يحافظ على مكاسبه الحديثة التى حصل عليها مع تطويرها فى الاتجاه الفردى الانعزالى لا فى إطار الجماعة المهنية ، كأن يزيد دخله مثلاً بالعمل فى «مكتب جريدة عربية أو وكالة أنباء» ، وهو الأمر الذى حكم على الجماعة المهنية بالتشردم والتهلل فى الزمان والمكان .

تأسيساً على ما سبق .. فإن المسؤوليات التى يلتزم بها القائم بالاتصال / الصحفى تجاه المجتمع هى المسؤوليات التى تحافظ على مكاسبه أو تريدها وهى المسؤوليات ، التى عبر عنها دينى إليوت Elliot بالمسؤوليات الوجوبية كتلك ، التى تقررها أحكام قوانين العقوبات وقوانين الصحافة (حتى لا يتم إرساله إلى السجن) فضلاً عن المسؤوليات ، التى تمثل أوامر من نمط السيطرة والتمويل (الحكومة - الحزب) (حتى لا يتم حرمانه من مميزاته) ، واختفت المسؤوليات الذاتية Self-imposed مثل الدقة والموضوعية ؛ لأن إهدارها لا يؤثر على الصحفى بالسلب ، فى ظل تدنى وعى الجمهور وسليبيته إزاء تدهور الأداء المهني للصحافة من جهة ، وتقاعس التنظيمات النقابية (نقابة

الصحفيين)، والتنظيمات شبه الرقابية (المجلس الأعلى للصحافة) عن ضبط الإيقاع المهني المنفلت للصحافة المصرية .

وأضحى البون شاسعاً بين مصالح الجماعة المهنية الصحفية ، ومصالح المجتمع ؛ إذ كيف بالضائقة حقوقه أن يطالب بحقوق الآخرين ، فأهدرت حقوق الإنسان في مصر في ظل تكريس الإعلام الرسمي للأوضاع القائمة وخلق القناعة وتسويقها لدى القطاع الأكبر من المجتمع بأنه ليس في الأمكان أبدع مما كان ، وسكوت الصحف القومية وبعض الصحف الحزبية عن تدخل الدولة في العمل النقابي وقمعها لمؤسسات المجتمع الديمقراطية ، إلى أن فوجئ الصحفيون ذات صباح ، بما ينفذ في غيرهم يطالهم ، مثلاً في قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ المقيّد لحرية الصحافة، فانتفضوا ضد القانون حتى أسقطوه.

وعندما يضيع البعد المهني في سياسات الاتصال ، تضيق في ركابه أبعاد أخرى مهمة ، أبرزها : (حق الجمهور في الاتصال) ، الذي يعتبر ضرباً من ضروب «اليوتوبيا الإعلامية» عند أغلب الصحفيين المصريين ، التي لا ترى الجمهور إلا بعدساتها التقليدية على أنهم متلقون مستهلكون للمادة الصحفية وليسوا مشاركين أو محاورين ، تلك النظرة التي تفرغ الاتصال من محتواه كعملية اجتماعية تعتمد على المشاركة الفعالة ، من خلال التبادل المتوازن للمعلومات والتجارب والخبرات الإنسانية ، بقصر أدواره على الوظيفة الإعلامية ذات الطابع الإقناعي الدعائي في أغلب الأحيان ، وذات الاتجاه الرأسى الأحادى . وتعود المفارقة السابقة متمثلة في أن قطاعات داخل المؤسسات الصحفية والصحف الحزبية غير مسموح لهم بالعمل الصحفي، أو لا يجدون منفذاً لهم ، فكيف يعترف هؤلاء أو من منعهم بوجود حقوق اتصالية للجمهور أساساً ، سواء في التعبير أو في المشاركة ^(٦).

ولا يمكن نفى الظروف الموضوعية للجماهير التي سببت ذلك ، فنسبة الأمية لديها تتراوح ما بين ٥٥ - ٦٠% ، والبقية تمت محاصرتها بالضغوط المعيشية اليومية الخانقة، فاغترب عما حوله منسحباً من مجتمعه غير متواصل مع مشكلاته العامة ، فهبط مستوى وعيه بما يجري لهبوط مستوى متابعته وقراءته للصحف ، لاسيما التي تقدم

الجانب الآخر من الحقيقة كالصحف الحزبية ، كذلك ساهم تدهور مصداقية الصحافة نتيجة ترويجها - عبر مراحل سياسة متعاقبة - لخطاب تخديري دعائي كذوب - لم تتحقق على أرض الواقع من أمانيه الواعدة إلا النذر اليسير - في حالة الاغتراب التي أصابت هذه الجماهير ، والتي تبدأ بحالة فقدان القدرة على الفعل والتغيير Powerlessness ، وتنتهى بحالة العزلة Isolation . أما القطاعات الضئيلة التي تمتلك الحد الأدنى من الوعي - ثقافة وتعليما - يسمح لها بالمشاركة .. فقد انقطعت أسباب وصول صوتها إلى وسائل الإعلام (ومنها الصحافة) الحالية نتيجة افتقادها لآليات ومقومات اختراق هذه المؤسسات ؛ لعجزها عن « توليف » مصالحها مع مصالح الجماعة المهنية الصحفية الراهنة .

فقد أجرت قيادات هذه الجماعة المتحالفة مع السلطة مزاداً علنياً و «غير علني» لبيع صفحات الجرائد والمجلات القومية للوزارات المختلفة .. فأصبحنا نرى صفحات للكهرباء والسكان والإسكان والزراعة والصناعة هي - بالأساس - إعلانات تحريرية مدفوعة الأجر في شكل مواد صحفية غير دقيقة وغير موضوعية ، وامتد البيع لطبقة رجال الأعمال الذين مثلوا عنصراً ضاعطاً على المؤسسات الصحفية القومية بإعلاناتهم التي انعكست في شكل مواد صحفية تقدم وجهاً واحداً فقط من الحقيقة عنهم ، كما أن الصحف الحزبية ليست أسعد حالاً .. فقد تم بيع صفحات معظمها ، إما لرجال الأعمال ذوى الصلة بالحزب ، أو تلقت مبالغ مالية من دول أو تنظيمات عالمية أو جماعات داخلية لتقديم وجهة نظر واحدة فقط في موادها الصحفية ، وضاع بالفعل المواطن المصرى ، الذى لا يملك آليات ومقومات هذا الاختراق عندما تناقضت مصالحه مع مصالح الجماعة المهنية الصحفية . وفى وسط حلقة الظلام هذه ، تلتمع في سماء الصحافة القومية والحزبية أفلام مسئولة، فيما تمثل الاستثناء الذى يؤكد القاعدة .

إذاً .. فالتوازن الذى يعد جزءاً لا يتجزأ من الموضوعية غائب على مستويين ، الأول : كلى Macro يتمثل في عدم وجود الحق للأغلبية ، التي لا تصل أصواتها لوسائل الإعلام في خلق وسائلها الإعلامية والاتصالية الملائمة لها لاحتكار الأقلية ذات

النفوذ السياسى والاقتصادى والثقافى للعمليات الاتصالية والإعلامية لنفسها دون سواها ، والثانى داخلى أصغر Micro ، يتمثل فى عدم وجود توازن فى عرض كل الآراء والأفكار ، التى تمثل مصالح جميع الفئات المجتمعية ، بغض النظر عن انتماءاتها الدينية أو الاجتماعية أو المهنية .



ثالثاً : التحيز نتيجة غياب المنافسة فى السوق الصحفى المصرى

يتميز السوق الصحفى المصرى بظاهرتين ، تؤثران أبلغ التأثير على الموضوعية الصحفية ألا ، وهما : الضيق والتركيز . وبالنسبة للظاهرة الأولى فالسوق الصحفية تشهد عدم وجود إصدارات جديدة كثيرة ؛ نظراً لوجود عوائق تشريعية أقرها قانون سلطة الصحافة ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بحصره الجهات المخول لها إصدار الصحف فى الأحزاب والجمعيات التعاونية والشركات المساهمة بشروط صعبة ، مع عدم السماح للأفراد بإصدار الصحف ، وهو الأمر الذى يقلل من عدد البدائل المطروحة أمام القارئ ؛ حتى يستطيع أن ينتقى منها الصحيفة التى تحقق له أكبر فائدة ، والتى يفترض فيها التميز فى الأداء المهنى والإعلاء من شأن قيم الدقة والموضوعية والشمول ؛ بما يضمن خدمة صحفية جيدة تجذب القارئ ، وعن طريق المنافسة التى تقوم بين الصحف فى سبيل هذا التجويد تتحسن التغطية الخبرية كجزء لا يتجزأ من الخدمة الصحفية ؛ فتبدأ الصحيفة تسعى للتوازن بين الآراء المختلفة حتى تضمن أن يشتريها معظم القراء ، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والحزبية والاجتماعية والمهنية ، وقد كانت هذه هى الفكرة وراء نشأة قيمة الموضوعية الصحفية فى الولايات المتحدة الأمريكية .

والظاهرة الثانية وهى أخطر من الظاهرة الأولى ومرتبطة بما ، وهى تركيز توزيع الصحف المصرية بشكل غير عادل بين الصحف القومية والحزبية .. فالأولى تحتكر حوالى ٨٥% من نسبة التوزيع فى السوق المصرى ، مقارنة بحوالى ١٥% للصحف

الحزبية^(٧) . وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف القدرة الشرائية للقارئ المصرى، والتي لا تمكنه من شراء صحف حزبية بجانب الصحف القومية التي يقرأها .. فإن هذا يعنى تعرضه لرسائل إعلامية وإخبارية تحمل - كما ذكرنا - وجهًا واحدًا فقط من الحقيقة ، مع عدم قدرته على الوصول للوجه أو (الوجوه) الأخرى ، بما يستتبعه من تشويه وعيه بما يجرى حوله ، وعدم قدرته على تكوين حكم صحيح على ما يقرأه أو وصوله لحكم خاطئ مبتسر ؛ نتيجة لنقص المعلومات المطروحة أمامه ، وكذلك تخلق العادة لديه حاجزًا أمام الاطلاع على الصحف الأخرى ، فضلاً عن عدم اطلاعه الواعى العمدى - إن امتلك القدرة الشرائية - على الصحف الأخرى (الحزبية أساساً) لعجزه عن تغيير واقعه السلبى التى تسلط عليه الصحف الأخرى الأضواء ؛ الأمر الذى يجعله يشفق على نفسه من التوتر النفسى والعصبى ، ويفضل أن يظل «عائشاً» فى «وهم» الصورة الوردية التى تقدمها له الصحافة الرسمية .

وقد ساهم غياب البحث العلمى الإعلامى (فى مجال بحوث جمهور القراء) فى عدم وضوح صورة السوق أمام الدارس أو المحلل ؛ فنحن لا نعرف هل السوق الصحفية المصرية قادرة على استيعاب إصدارات جديدة أم لا وما هى الحاجات الملحة لدى القارئ ، والتي يمكن أن ترجمها إصدارات جديدة ، وأى قطاعات الجمهور (العمرية - المهنية - الجغرافية - إلخ) تحتاج للصحف أكثر من غيرها ، وهل يفضل القارئ الإبقاء على الإصدارات الحالية ، مع تغيير شكلها ومضمونها وطريقة معالجتها أم يريد إصدارات جديدة ، وغيرها من التساؤلات بالغة الأهمية ، التى يجب أن يحمل البحث الإعلامى الإمبريقى على عاتقه تقديم إجابات وافية عنها ، للدارسين ولصناع القرار الإعلامى أيضاً .

وتواجه فكرة تغيير شكل الملكية والتمويل للمؤسسات الصحفية القومية وإصدارها صعوبات جمة ، من أهمها : ضعف الهياكل الاقتصادية لهذه المؤسسات لثقل وطأة الديون على معظمها ، فضلاً عن تلقيها معونات مالية منتظمة من الحكومة حتى تستطيع الاستمرار ، وتكدس العمالة الصحفية فيها بما يمثل عائقاً أمام التشغيل الأمثل

لها أمام المالك الجديد ، بجانب الآثار الاجتماعية السلبية المتوقعة إذا تم الاستغناء عن هذه العمالة أو نقلها لوظائف حكومية أخرى ، بالإضافة للعامل الأهم وهو صعوبة تخلى النظام السياسى عن أداته الإعلامية التى تحافظ - بتبنيها خطابه ، واستعدادها لإهدار الموضوعية والدقة من أجله - على شرعيته المتأكلة .



رابعاً : التحيز صفة من صفات تغطية أحداث العنف السياسى

أكدت جميع النتائج الأمريكية للدراسة نتائج دراسات أليكس شميد Schmid (١٩٨٢) ، ريتشارد كلاتربوك Clutterbuck (١٩٨٣) ، وجبرائيل وايمان Weimann (١٩٨٣) ، روبرت بيكارد Picard (١٩٩٣) ، التى أثبتت أن الموضوعية قيمة صعبة التطبيق على تغطية أحداث العنف السياسى ؛ بسبب طبيعة بنية الاتصال لهذه الأحداث ، والتى تنتج التحيز وإغفال كثير من المعلومات عن القارئ .

فقد اتفق المؤلف فى نتائجه مع شميد Schmid ، الذى قرر أن سمة التوازن غالباً ما تضع فى تغطية أخبار العنف ؛ لأن الصحفيين فى الدول المتقدمة والنامية يجدون صعوبة فى الاتصال بغير المصادر الرسمية التى يستقون الحادث منها ، وإلا تعرضوا للنقد أو على الأقل تحذير المسؤولين الحكوميين من تكرار فعل ذلك ، وكذلك من الصعب عليهم الالتقاء بمرتكبى الحادث أو مؤيديهم لتقديم وجهة نظر مغايرة للرؤية الرسمية ، إلا إذا كانت وسيلة الإعلام (الصحيفة) متعاطفة مع مرتكبى أحداث العنف ، فتقدم وجهة نظر مرتكبيها بطريقة تسوغها أمام الناس ، مع التركيز على العنف الذى تنتهجه الدولة (العنف الرسمى) ، بينما لا تذكر الصحف الموالية للنظام السياسى شيئاً عن العنف المضاد ، وثمره نتيجة آخرها يقرها شميد ، تتمثل فى أن النظام السياسى يشعر بحرية أكبر فى الانخراط فى أعمال قمعية ضد الخارجين عن النظام ، متى تأكد من عدم تعرضه للنقد فى وسائل الإعلام^(٨). وفى هذا السياق ، تصح المقارنة بين العنف السياسى فى الستينيات والعنف السياسى فى التسعينيات فى مصر .

كما أيدت الدراسة ما توصل إليه كلاتربوك Clutterbuck من شيوع المصادر المجهلة ، التي تركز في المصادر الشرطة والقضائية والعسكرية أحياناً مثل التعبيرات الشائعة (مصدر أمني مسئول، مصدر قضائي ، مصدر بالنيابة العسكرية ... إلخ) ، والتي يتم تجهيلها حتى لا يترصد أفراد جماعات العنف هؤلاء المصادر ، الذين يعتبرونهم عناصر جديدة بالاستهداف والتصفية ؛ لاسيما وأن أخبار العنف السياسي المنشورة تكون من المواد الصحفية ، التي يقرأها أفراد الجماعات المرتكبة للعنف وقياداتهم حتى يتابعوا الخسائر التدميرية التي حققوها ، والعناصر التي وقعت في قبضة الأجهزة الأمنية^(٩).

وقد تفيد المصادر المجهلة في حالة تكذيب الخبر ، التي تحدث كثيراً في أحداث العنف ؛ نتيجة لأن النظام السياسي يحاول إخفاء معلومات أو تسريب معلومات خاطئة لأحداث نتائج أكثر ايجابية في العملية الدعائية ضد الجماعات المنخرطة في العنف ، وحين تتم مراجعة الحكومة باكتشاف كذب المعلومات المنشورة من قبل الصحف المتعاطفة مع الجماعات ، لا تسبب هذه المراجعة حرجاً كبيراً لعدم وجود شخص محدد يمكن الاحتجاج عليه ، وكذلك تشارك وسائل الإعلام الموالية للحكومة في التعتيم على بعض الشخصيات المهمة، التي يتم استهدافها من قبل جماعات العنف ، أو التي يتم القبض عليها من الجماعات نفسها كالقيادات ، وهذا ما حدث في مصر مثلاً إبان أحداث زينهم يوليو ١٩٩٣ فقد نقلت جريدة الشعب عن وكالة رويتر ما يفيد أن عناصر الجماعة الإسلامية كانوا يستهدفون اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكري ؛ للانتقام من أعدام السبعة في قضية ضرب السياحة ، وقد قامت الصحف القومية بتكذيب ذلك نقلاً عن وزير الإعلام .

كما لا تحاول الصحف الموالية للحكومة إجراء أية أحاديث صحفية مع المنتمين لجماعات ، إلا وهم رهن الاعتقال بعد القبض عليهم ، ويكون السياق الذي يجري فيه الحديث سياق اعترافي يحوطه الندم ، بينما تخرج الصحف التي لا تسيطر عليها الحكومة عن هذا الإطار ، وتقدم وجهة النظر الأخرى بالاتصال بهذه العناصر في

أماكن اختبائها داخل أو خارج البلاد^(١٠)، وهذا ما حدث في مصر حينما أجرى خالد صلاح الصحفى (بجريدة العربى) حديثاً بالفاكس مع الدكتور أيمن الظواهري ، أحد قادة الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد ، والذي حصل على حق اللجوء السياسى فى سويسرا ، ونشر الحديث بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ ، ولا تفعل الصحف الموالية للحكومة ذلك ؛ حتى لا تضىف الشرعية على وجود هذه التنظيمات التى تسعى لتغيير نظام الحكم .

ولعل أهم نقاط الاتفاق بين نتائج دراسة المؤلف والدراسات السابقة الأخرى ، هو ما أيد فيه المؤلف روبرت بيكارد Picard فى أن « التشويه الذى يحدث فى تغطية أخبار العنف السياسى مرجعه إلى الاستعمال الانتقائى للنوعت الحكيمية ، التى تتغلغل فى المادة الإخبارية ، واصفة صانعى الأخبار فيها Newsmakers (جماعات العنف - أجهزة الأمن - ضحايا العنف) ؛ إذ إن اللغة تعطى طاقات دلالية كبيرة ، مؤيدة ومعارضة ، محبذة ومنفرة لوصف الحدث ذاته ، والخروج من العروض الوصفية المختلفة لـه بدلالات مختلفة عنه»^(١١)، وقد كانت هذه النقطة هى أساس دراسة موضوعية الإسناد التى حاولت أن ترتب الجمل الصحفية تبعاً لدرجة موضوعيتها ، التى عكست تشبعتات مختلفة بعبارات التقرير والتوقع والحكم . وقد رأى المؤلف أن النوعت القادحة لجماعات العنف المادحة لأجهزة الأمن وتعاملها مع الظاهرة ، هى المسببة لتحيز الصحف القومية ، وبعض الصحف والحزبية فى الدراسة ، فى حين كانت النوعت المدافعة عن جماعات العنف السياسى والمهاجمة لعنف الدولة هى المسببة لتحيز الصحيفة المتبقية من صحف الدراسة (الشعب) .

وثمة نقطة مهمة أثر المؤلف أن يرجئها للسطور الأخيرة من دراسته ، تتعلق بمدى موضوعيته هو فى التعامل مع الظاهرة المدروسة : ظاهرة العنف السياسى فى مصر ، ومدى تأثير موقفه من أطرافها - إذ لا بد أن يكون له موقف بالطبع - على العمليات التحليلية ، التى أجراها على المادة الإخبارية للصحف القومية والحزبية التى اختارها لدراسته الأهرام ، الأخبار ، الوفد ، الأهالى ، الشعب .

وفي هذا الصدد يرى المؤلف أن :

دراسة التوازن التي أجراها المؤلف بشكل كفي ، حاول فيها أن يكون متوازناً في نقده للصحف القومية والحزبية على حد سواء ، وقد ظهر هذا جلياً في أحكامه التقييمية ، التي وصف بها إهدار التوازن في قضية العنف السياسى بحديثيها المختارين ، فوصف الأهرام والأخبار بأتهما « تبنياً نسقاً الأخلاقيات الإيبوقراطية المناقفة » ، كما وصف صحيفة الشعب بأهما « كانت مثلاً ديماجوجياً على تناقض القول مع الفعل » ، ورأى أن الأهالي « تخلت عن موقفها المبدئي الرافض للمحاكم العسكرية » ، فيما وصف الوفد أنها « اختلقت أخباراً ، ادعت فيها السبق واهتمام وكالات الأنباء بالنقل عنها » .

كما أنه لم يغمط هذه الصحف حقها ، عندما أبدت توازناً نسبياً ، فوصف الأهرام بأهما كانت « أكبر الصحف توازناً في فئة (وصف الحادث) » ، ووجد أن الشعب كانت « أكثر توازناً في عرض بعض شهادات الشهود كشهادة الشيخ الغزالي في قضية اغتيال د. فرج فودة » ، بينما قال عن الوفد أنها « أكثر الصحف توازناً في عرض مرافعات النيابة والدفاع » ؛ أى إنه في تحليله المتوازن لم يحاب صحيفة ما ، ولم يتشيع لتيار فكري معين ، وتوازن المؤلف لم يكن بالتوازن المصطنع الذي تسبقه نية مبيتة لإدعاء التوازن ، بل كان مؤسساً على أرضية صلبة واقعية ، واقعيته مستمدة من رافدين ، الأول : هو استشهاده واقتباسه لكل فكرة طرحها من واقع المادة الإخبارية المنشورة في الصحف الخمسة المدروسة ، والرافد الثاني : خاص بالمؤلف مرتبط «بابتعاده» عن الواقع الذي يدرسه ، والذي كان عاملاً حاسماً في نظرة المؤلف المتجردة للأحداث ، التي يدرسها وللأفكار والآراء التي أبدتها الأطراف المشتبكة في الظاهرة .



ثانياً : توصيات الدراسة

١ - يوصى المؤلف بضرورة اشتراك نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة في وضع ميثاق شرف صحفى جديد ، يتحدد فيه المسؤوليات والأخلاقيات المهنية بشكل أدق وأكثر عملية بعيداً عن الصياغات الإنشائية العامة ، يتضح فيه الدور المؤسسي لحماية القيم المهنية ، بعد أن أثبتت الدراسة أن المسؤوليات الصحفية ليست مسؤوليات فردية ، بل هى تبعات تقع على الصحيفة ككل لاسيما قياداتها ؛ إذ إن الصحفى لا يعمل في فراغ قيمي ، بل يستمد قيمه من المؤسسة الصحفية التى يعمل بها سواء قومية أو حزبية ، والتى تعد أداة إعلامية في يد نمط السيطرة والتمويل ، سواء كان نظاماً سياسياً أو حزبياً .

٢ - يقترح المؤلف تجربة نظام محامى الشعب أو ناقد الصحيفة Ombudsman في أى من الصحف القومية والحزبية القائمة ، وحذا لو كانت الريادة لصحفية تتمتع بمكانة بين القراء، مؤسسة على بنية تحريرية واقتصادية قوية كالأهرام مثلاً، بحيث يتم تعيين شخصية عامة (أو صحفى متقاعد) لها مصداقية كبيرة ، تقوم بإيضاح التجاوزات التى تقع فيها الصحيفة على مستوى الأداء المهني ، وتقترح الحلول حتى لا تتكرر ، ويكون ذلك بتخصيص عمود صحفى أو مساحة ما تنشر فيها انتقاداتها وردود الصحفيين عليها .

٣ - يرى المؤلف ضرورة تحسين الأداء البحثي للتقرير ، الذى يعده المجلس الأعلى للصحافة عن الملاحظات الخاصة بالممارسة الصحفية ؛ إذ من الضروري أن تدخل على فئات دراسته نقاط تتعلق بالدقة والموضوعية والشمول وسائر القيم المهنية الصحفية ، والتى تهدرها الصحافة المصرية القومية والحزبية ، مع إلزام الصحف بنشر هذا التقرير كاملاً دون حذف .

٤ - يوصى المؤلف في البدء من الآن - وبقوة - في الدعوة لبيع المؤسسات الصحفية القومية المصرية ، على أن تدور مناقشات البيع في إطار الأفراد المصريين فقط ،

أو بمشاركة العاملين في المؤسسة بنسبة مع الملاك ، ويجب أن تتم الدعوة بأسلوب علمي ، تدرس فيه الجهات الأكاديمية ككلية الإعلام ، والمؤسسات الصحفية ، مع المجلس الأعلى للصحافة الفكرة مع التوصل للبدائل المختلفة ، والتي يمكن أن توضع في شكل برنامج تدريجي ، يتم فيه بيع المؤسسات الخاسرة أولاً مثلاً، يعقبها المؤسسات الأخرى ... وهكذا ، مع أخذ رأى قطاعات عدة من الجمهور في ذلك ، اتساقاً مع توجه تحويل الاقتصاد الوطنى لنمط اقتصاد السوق والذي يجب أن يتواءم معه الإعلام ، وهى فكرة - كما أوضح المؤلف فى النتائج النهائية للدراسة - يمكن أن تزيد من المنافسة فى السوق الصحفى المصرى ؛ مما سيحسن الأداء المهني الصحفى .

٥ - يقترح المؤلف أن تقوم الجهات المعنية بتطوير عمل الصحافة كمنافسة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة بدراسة السوق الصحفية المصرية، بمشاركة الخبراء الأكاديمية ؛ لتعرف خصائص هذا السوق الديموغرافية والاجتماعية ؛ وصولاً لتحديد مدى قدرة هذا السوق على استيعاب إصدارات صحفية جديدة ، والاحتياجات الماسة للجمهور التي يرى أن تلبيها هذه الإصدارات .

٦ - على الصعيد الأكاديمي :

يرى المؤلف ضرورة أن يتم إدراج القيم المهنية الصحفية ضمن المقررات الدراسية لأقسام الإعلام والصحافة المختلفة في مصر ؛ بحيث يمكن أن يبدأ تدريسها في سياق مواد أخرى كالتحرير الصحفى ، والإعلام وقضايا المجتمع ، والصحافة المتخصصة وسياسات الاتصال ، ثم في إطار مواد مستقلة ، اتساقاً مع إجراء دراسات على هذا الفرع المهم من البحوث الصحفية .

٧ - يوصى المؤلف بضرورة عقد مؤتمرات أو ندوات ، تناقش أوضاع القيم المهنية في الصحافة المصرية القومية والحزبية ، يتم فيها تعرف المشكلات التي تعوق الصحفيين عن التزامهم بهذه القيم بشكل عملي ، أو على الأقل تضمين جلسة أو اثنتين في إطار مؤتمر عام أو ندوة شاملة عن الصحافة ، تناقش القيم المهنية ؛ أى بشكل عام ، ووضعها في أجندة أولويات المهتمين بأوضاع الصحافة في مصر .

٨ - ضرورة المطالبة بتذليل العقبات ، التي تقف حائلاً دون وصول التغطية الصحفية للدقة والموضوعية ، ومن أولها : حق حصول الصحفي على المعلومات من الجهات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك تحسين أحوال الصحفيين الاقتصادية حتى لا يتشتت الصحفي بين أكثر من جهة عمل فتقل كفاءته المهنية ومستوى أدائه ، فضلاً عن التوصل لمعايير موضوعية داخل الصحف القومية والحزبية لتقييم الأداء المهني للصحفيين ، وبيان أوجه القصور والخلل ، مع وضع حوافز حقيقية للملتزم والمجيد .

٩ - يقترح المؤلف رفع مستوى الأداء المهني ، عن طريق عقد دورات تدريبية للصحفيين القوميين والحزبيين ، تعينهم على فهم التغطية الصحفية الحديثة ، مع الإغلاء من شأن القيم المهنية ، التي يجب أن تعطى مساحة في هذه الدورات التدريبية .

١٠ - يرى المؤلف ضرورة وجود حوار بين الصحيفة وقارئها ، عن طريق نشر الملاحظات التي يراها القارئ على الأداء المهني للصحيفة وردود الصحفيين عليها ، وعدم الإحجام عن نشر التصويبات ، والردود التي يبعث بها «كل» القراء ؛ بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي والاقتصادي .



ثالثاً : دراسات أخرى مقترحة

تثير دراسة الموضوعية كقيمة مهنية صحفية عديداً من الدراسات ، التي يقترح المؤلف إجرائها ؛ حتى يتم استكمال الفهم الكامل لصورة هذه القيم في الصحافة المصرية ، والعوامل المؤثرة عليها عبر الحقب المختلفة للصحافة المصرية المعاصرة ، فيرى المؤلف أن تكون هناك الدراسات التالية :

١ - دراسة القيم المهنية تاريخياً لمعرفة العلاقة بين نشأة الصحافة المصرية القيم المهنية التي تبنتها ، ويثير هذا المنهج دراسة هذه القيم في صحف الأحزاب المصرية قبل ثورة ، يوليو ١٩٥٢ بشكل مقارن ؛ إذ يفترض المؤلف أن جزءاً من أساس الأداء المهني الصحفي الراهن بقيمه وأعرافه يرجع إلى نشأة الصحافة المصرية وتطورها .

٢ - دراسة القيم المهنية بشكل تتبعى يرصد محددات الثبات والتغير في هذه القيم عبر الزمن ، وهي دراسة يود لو قام بها المؤلف نفسه ؛ لأنها لو أجريت بأدوات مقننة ومقاييس صادقة ، ستكون لها عوائد مهمة في الوصف والتحليل والتفسير المقارن للعوامل المؤثرة على الصحافة المصرية ، كأن تتم دراسة الموضوعية في الصحافة المصرية من ١٩٦٠ - ١٩٩٠ في الصحافة القومية مثلاً.

٣ - دراسات مسحية للقيم المهنية بمستويات عدة :

الأول : دراسة قيمة مهنية واحدة كالدقة أو الشمول في الصحف القومية والحزبية في الفترة الراهنة .

الثاني : دراسة القيم المهنية جميعاً مع اختيار صحيفة واحدة، تصلح كدراسة حالة متعمقة أو اختيار صحيفتين تصلحان كدراستي حالة تتم المقارنة بينهما .

٤ - وعلى صعيد دراسات القائم بالاتصال يمكن أن تجرى المسوح المختلفة ؛ لدراسة مدى فهم الصحفيين للقيم المهنية واهتمامهم بها واستعدادهم السلوكي

للمشاركة في تطبيقها . ويمكن أن تدرس القيم المهنية جملة واحدة أو يتم اختيار قيمة واحدة ، منها كالدقة أو الموضوعية .

٥ - مسوح تستعرض لدراسة القيم المهنية في الصحف الغربية والعربية (الأمريكية والمصرية مثلا) لمعرفة الفروق بين كلا الأدائين المهنيين ، وأسباب هذه الفروق سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، والقيم التي تتفوق فيها كل من الصحافتين والسبيل للإفادة من تطور الأداء المهني في الصحافة الغربية ، كدراسة قيمة الموضوعية في جريدة الأهرام ، ونيويورك تايمز بشكل مقارن خلال العامين الأخيرين .



هوامش الخاتمة :

- (*) أثر المؤلف أن يضمن الخاتمة أبرز النتائج الكمية في دراسته للإسناد .
- (١) عواطف عبد الرحمن وآخرون : القائم بالاتصال في الصحافة المصرية ، ص ٨٦ .
- (**) يقصد بالنظام السياسي في هذا السياق : السلطة التنفيذية ، والسلطة التشريعية ، ولا ينسحب هذا التعبير على القضاء والأحزاب وبقية عناصر النظام السياسي .
- (٢) بسيوني إبراهيم حمادة : « العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي » ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مجلد (٢٣) ، عدد (١ ، ٢) ، يوليو / سبتمبر - أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .
- (٣) نقلا عن سمير أمين ، يحيى الجمل ، مايكل هدسون : المرجع السابق ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .
- (٤) المرجع السابق ، ص ص ١٦٦ - ٢١٩ .
- (٥) جميل مطر : « الإعلام المصري وأزمة الخليج ، قراءة في سلوكيات الفاض » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٦٤) ، يوليو - سبتمبر ١٩٩١ ، ص ص ٤٧ - ٦٣ .
- (٦) انظر عواطف عبد الرحمن : « الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال » ، عالم الفكر ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ٥١ .
- (٧) سلامة أحمد سلامة : « من قريب » ، الأهرام ، ٦ / ٦ / ١٩٩٥ .
- (8) Alex Schmid, op. cit. p. 150 .
- (9) Richard Clutterbuck, The Media and Political Violence (London: McMillian Press, 1983) p. 22 .
- (10) Garbriel Weimann, "The Theater of Terror : Effects of Print Coverage" , Journal of Communication , Vol. 33 , No. 1 , Jan. 1983, pp. 44 - 56 .
- (11) Robert Picard , op. cit., pp. 97 - 98 .



المصادر والمراجع

مصادر الكتاب :

• الصحف :

مجموعات صحف الأهرام ، الأخبار ، الوفد ، الشعب ، الأهالي خلال فترة الدراسة من ١٩٩١ - ١٩٩٤ .

• المقابلات :

- مقابلة مع الأستاذ حسن أبو العينين بمكتبه بالأهرام في ١١/٤/١٩٩٥ .
- مقابلة مع الأستاذ أحمد حسين بمكتبه بالأهرام في ١٢/٤/١٩٩٥ .
- مقابلة مع الأستاذ بدر الألفي بمكتبه بالأخبار في ١٢/٤/١٩٩٥ .
- مقابلة مع الأستاذ محمود غلاب بمكتبه بالوفد في ١٥/٤/١٩٩٥ .
- مقابلة مع الأستاذ طلعت رميح بمكتبه بالشعب في ١٧/٤/١٩٩٥ .
- مقابلة مع الأستاذ محمود الحضري بمكتبه بالأهالي في ١٣/٤/١٩٩٥ .

مراجع الكتاب:

أولاً : المراجع العربية

(أ) الرسائل العلمية :

- ١- حسين حسن طاحون : « تنمية المسؤولية الاجتماعية ، دراسة تجريبية » رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٠ .
- ٢- حماد إبراهيم حامد : « الصحافة والسلطة السياسية في العالم العربي ، دراسة حالة لمشكلة العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية وتأثيراتها على السياسة التحريرية في الصحافة المصرية من ١٩٦٠ - ١٩٨١ » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

- ٣- سليمان صالح سليمان : « مفهوم حرية الصحافة دراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة من ١٩٤٥ - ١٩٨٥ » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- ٤- شيم عبد الحميد قطب : « دراسة مقارنة لفنى القصة الخبرية والتقرير الخبرى فى الصحافتين الأمريكية والمصرية بالتطبيق على مجلتى تايم وأكتوبر » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٥- عزة عبد العزيز عبد اللاه : « المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية ، دراسة تحليلية لوظائف الصحافة مع التطبيق على صحيفتى الأهرام والأهالى خلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٨٧ » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب بسوهاج ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢ .
- ٦- كريم محمد فريد صادق : « المسئولية الاجتماعية للعلاقات العامة فى الوحدات الاقتصادية » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٧- كمال قابيل محمد : « فن التحرير الصحفى فى الصحافة الحزبية ، دراسة مقارنة للصحف الحزبية المصرية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٧ » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ٨- محمد صبرى فؤاد النمر : « صراع القيم الفردية والاجتماعية وأثرها على المشاركة الاجتماعية » ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد الدراسات الاجتماعية ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٨ .
- ٩- محمود إبراهيم خليل : « التطور الأسلوبى والدلالى للغة الصحافة المصرية اليومية فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٠ » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ .
- ١٠- ناهد أحمد فؤاد أبو العيون : « تقويم التجربة المصرية فى الإعداد الأكاديمى والتدريب المهني للصحفيين » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ١١- هالة سيد مصطفى : « النظام السياسى واستراتيجيات التعامل مع الحركات الإسلامية المعارضة ، دراسة لحالة مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٩) » ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ .

(ب) الكتب العربية والمترجمة :

- ١٢- إبراهيم إمام : دراست في الفن الصحفي (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٢) .
- ١٣- إبراهيم عبده : الصحافة في الولايات المتحدة ، نشأتها وتطورها (القاهرة : دار سجل العرب ، ١٩٦٢)
- ١٤- أحمد بدر : الإعلام الدولي ، دراسات في الاتصال والدعاية الدولية (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٢) .
- ١٥- أحمد السنكلوى : الاغتراب في المجتمع المصرى المعاصر (القاهرة : دار الثقافة العربية ، ١٩٨٨) .
- ١٦- أليكس أنكلز : مقدمة في علم الاجتماع ط٥ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١) .
- ١٧- جابر عصفور : محنة التنوير (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .
- ١٨- جلال الدين الحمامصى : من الخبر إلى الموضوع الصحفي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) .
- ١٩- _____ : المندوب الصحفي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) .
- ٢٠- _____ : من القاتل (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٠) .
- ٢١- جون . ر. بيتنر : الاتصال الجماهيرى ، مدخل ، ترجمة عمر الخطيب (بيروت : المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧) .
- ٢٢- جون ميرل ووالف لوينشتاين : الإعلام وسيلة ورسالة ، تعريب ساعد خضر العرابى (الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٨٩م) .
- ٢٣- جون . ل . هوتلنج : أخلاقيات الصحافة ، ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٣) .
- ٢٤- جيهان أحمد رشتى : الأسس العلمية لنظريات الإعلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) .
- ٢٥- حسن صالح العنانى : التنمية الذاتية والمسئولية فى الإسلام (القاهرة : مطابع الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، ١٩٨٠) .
- ٢٦- حسن عماد مكاوى : أخلاقيات العمل الإعلامى ، دراسة مقارنة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤) .
- ٢٧- حمدى حيا الله : الأخلاق ومعيارها (القاهرة : مطبعة الجبلوى ، ١٩٧٧) .

- ٢٨- حسين أحمد أمين : الاجتهاد في الإسلام حق هو أم واجب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣) .
- ٢٩- حسين عبد العزيز وطارق عميره : مبادئ في الإحصاء واستخداماتها (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) .
- ٣٠- خليل صابات : وسائل الاتصال نشأتها وتطورها ط٥ (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .
- ٣١- ريمون طحان ودينز بيطار طحان : أسس البحوث الجامعية اللغوية والأدبية (بيروت : دار الكتاب اللبناني ، ١٩٨٥) .
- ٣٢- زكريا إبراهيم : دراسات في الفلسفة المعاصرة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٨) .
- ٣٣- _____ : المشكلة الخلقية (المقاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٦٩) .
- ٣٤- سامي عزيز : الصحافة مسئولية وسلطة (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٨٠) .
- ٣٥- سمير محمد حسين : بحوث الإعلام ، الأسس والمبادئ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦) .
- ٣٦- _____ : الإعلام والاتصال بالجمهور والرأي العام (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٤) .
- ٣٧- سمير كامل عاشور وسامية أبو الفتوح : العرض والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS/PC+ (القاهرة ، على نفقة المؤلفين ، ١٩٩٣) .
- ٣٨- سليمان صالح : مقدمة في علم الصحافة (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٩٤) .
- ٣٩- سيد عثمان : المسئولية الاجتماعية ، دراسة نفسية اجتماعية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣) .
- ٤٠- _____ : علم النفس الاجتماعي التربوي الجزء الأول التطبيع الاجتماعي (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥) .
- ٤١- _____ : المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) .
- ٤٢- شاهيناز طلعت : الدعاية والاتصال (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٧) .
- ٤٣- صفوت فرج : التحليل العاملي في العلوم السلوكية ط٢ (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٩١) .

- ٤٤- صلاح الدين حافظ : أحزان حرية الصحافة (القاهرة : مركز الأهرام للنشر والترجمة ، ١٩٩٣) .
- ٤٥- عبد الباسط عبد المعطى : البحث الاجتماعى ، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده (القاهرة: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠)
- ٤٦- عبد الرحمن بدوى : الأخلاق النظرية (الكويت : دار سالم للطباعة ، ١٩٧٥) .
- ٤٧- عبد الحليم محمود : الفقه الإسلامى الميسر (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥) .
- ٤٨- عبد العزيز عزت : فى الاجتماع الأخلاقى (القاهرة : على نفقة المؤلف ، ١٩٥٩) .
- ٤٩- عبد الفتاح عبد النبى : سوسيولوجيا الخبر الصحفى ، دراسة فى انتقاء الأخبار (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .
- ٥٠- عبد اللطيف حمزة : أزمة الضمير الصحفى (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٠) .
- ٥١- _____ : الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٦٥) .
- ٥٢- عبد اللطيف محمد خليفة : ارتقاء القيم ، دراسة نفسية (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٦٠ ، أبريل ١٩٩٢) .
- ٥٣- على عبد الواحد وافي : المسئولية فى الإسلام (الرياض : دار السعودية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .
- ٥٤- على الدين هلال (محرر) : مصر وتحديات التسعينيات (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩١) .
- ٥٥- عواطف عبد الرحمن : دراسات فى الصحافة المعاصرة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٥)
- ٥٦- _____ : قضايا التبعية الإعلامية والثقافية فى الوطن العربى ط٢ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٧) .
- ٥٧- _____ : دراسات فى الصحافة العربية المعاصرة (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٩١) .
- ٥٨- _____ وآخرون : القائم بالاتصال فى الصحافة المصرية (القاهرة : مطبعة كلية الإعلام ، ١٩٩٢) .
- ٥٩- فاروق أبو زيد : مدخل إلى علم الصحافة (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٦) .
- ٦٠- _____ : النظم الصحفية فى الوطن العربى (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٦) .
- ٦١- _____ : فن الخبر الصحفى ط٢ (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٧) .

- ٦٢- _____ : انخيار النظام الإعلامى الدولى (القاهرة : مطابع أخبار اليوم ، ١٩٩١) .
- ٦٣- فتحى فكرى : دراسة تحليلية لبعض جوانب قانون سلطة الصحافة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) .
- ٦٤- فرج فودة : الإرهاب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢) .
- ٦٥- فؤاد زكريا : آفاق الفلسفة (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٥) .
- ٦٦- _____ : الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل ط٢ (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .
- ٦٧- _____ : خطاب إلى العقل العربى (القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٩٠) .
- ٦٨- فيصل بدر عون ، سعد عبد العزيز حباتر : دراسات فى الفلسفة الخلقية (القاهرة : مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨٣) .
- ٦٩- كرم شلى : الخبر الصحفى وضوابطه الإسلامية (القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٨٤) .
- ٧٠- لويس عوض : أقنعة الناصرية السبعة (القاهرة : دار القضايا ، ب . ت) .
- ٧١- ليلى عبد المجيد : حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ - ١٩٧٤ (القاهرة: العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .
- ٧٢- _____ : تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨١ (القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .
- ٧٣- _____ : سياسات الاتصال فى العالم الثالث (القاهرة : الطباعى العربى ، ١٩٨٦) .
- ٧٤- _____ : ومحمود علم الدين : فنية الكتابة الصحفية والتحرير (القاهرة : على نفقة المؤلفين ، ١٩٩١) .
- ٧٥- محمد إبراهيم الشافعى : المسئولية والجزاء فى القرآن الكريم (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، ١٩٨٢) .
- ٧٦- محمد سيد محمد : المسئولية الإعلامية فى الإسلام (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٣) .
- ٧٧- _____ : الإعلام والتنمية ط٤ (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٨) .
- ٧٨- محمد عبد القادر حاتم : الإعلام والدعاية ، نظريات وتجارب (القاهرة : الأجلو المصرية ، ١٩٧٨) .
- ٧٩- محمد عبد الله دراز : دستور الأخلاق فى القرآن ، دراسة مقارنة للأخلاق النظرية فى القرآن ط٣ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠) .

- ٨٠- محمد على العويني : الإعلام الخليجي (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤) .
- ٨١- _____ : الإعلام الإسلامى بين النظرية والتطبيق (القاهرة: عالم الكتب ، ١٩٨٧).
- ٨٢- محمد الغزالي : نظرات في القرآن (القاهرة : دار الكتب الحديثة ، ١٩٦٣) .
- ٨٣- محمد منير حجاب : مبادئ الإعلام الإسلامى (الاسكندرية : المطبعة العصرية ، ١٩٨٢) .
- ٨٤- محمد الوفائى : مناهج البحث فى الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة : الأنجلو المصرية ، ١٩٨٩) .
- ٨٥- محمود علم الدين : مصداقية الاتصال (القاهرة : دار الوازن للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) .
- ٨٦- محي الدين عبد الحليم : الإعلام الإسلامى وتطبيقاته العملية (القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٨٤) .
- ٨٧- مختار التهامي : الإعلام والتحول الاشتراكي (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) .
- ٨٨- _____ : الصحافة والسلام العالمى ط٢ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٨) .
- ٨٩- _____ : رأى العام والحرب النفسية ط٣ (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٤) .
- ٩٠- مرعى مذكور : الصحافة الإخبارية والمسئولية الإسلامية للمندوب الصحفي (القاهرة : دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٨) .
- ٩١- مصطفى بهجت بدوى : من مذكرات رئيس التحرير (القاهرة : مطبوعات الشعب ، ١٩٧٦) .
- ٩٢- مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان (القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٨٠) .
- ٩٣- ملفين . ل. ريفير وساندرا بول روكتيش : نظريات وسائل الإعلام ترجمة كمال عبد الرؤوف (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) .
- ٩٤- هيربرت شيللر : المتلاعبون بالعقول ، ترجمة عبد السلام رضوان (الكويت : عالم المعرفة ، رقم (١٠٦) ، أكتوبر ١٩٨٦) .
- ٩٥- ودودة بدران (محررة) : اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢) .
- ٩٦- وليام . ل. ريفرز : وسائل الإعلام والمجتمع الحديث ، ترجمة ابراهيم امام (القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٥) .
- ٩٧- يعنى طريف الخولى : مشكلة العلوم الإنسانية ، تقنيها وإمكانية حلها (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

(ج) بحوث ودراسات منشورة بدوريات عربية :

- ٩٨- أحمد زكي عبد الحليم : « شئ من الصحافة » ، مجلة الصحفيون ، عدد (٢) ، مارس ١٩٩٠ .
- ٩٩- السيد ياسين : « السياسة السكانية والتنمية ، نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمي » ،
المجلة الاجتماعية القومية ، مجلد (٢٨) ، عدد (٢) ، مايو ١٩٩١ .
- ١٠٠- بسيوني حمادة : « العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي » ، عالم الفكر ،
الكويت ، مجلد (٢٣) ، (عدد ١ ، ٢) ، يوليو / سبتمبر - أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ .
- ١٠١- جميل مطر : « الإعلام المصري وأزمة الخليج ، قراءة في سلوكيات الفائض » ، الدراسات
الإعلامية ، عدد (٦٤) ، يوليو - سبتمبر ١٩٩١ .
- ١٠٢- حسن رجب : « تطوير رجعي » ، مجلة الصحفيون ، العدد (٢) ، مارس ١٩٩٠ .
- ١٠٣- حماد إبراهيم : « المكتبة الإعلامية » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٨) ، يوليو - سبتمبر
١٩٨٧ .
- ١٠٤- _____ : « قضايا الماضي .. تحديدات الحاضر » ، الدراسات الإعلامية ، عدد
(٦٣) ، أبريل - يونيو ١٩٩١ .
- ١٠٥- سحبان خليفة : « المسؤولية وفكرة النسق » ، مجلة الباحث ، بيروت العدد (٤) ، مارس
١٩٨١ .
- ١٠٦- سعيد محمد السيد : « التشابه الإخباري وأثره في بناء الإجماع الاجتماعي » ، الدراسات
الإعلامية ، عدد (٥٢) ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٨ .
- ١٠٧- _____ : « الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال » ، المجلة العلمية لكلية
الإعلام ، عدد (١) ، يوليو ١٩٨٩ .
- ١٠٨- سلوى إمام : « الصدق والثبات في استثمارتي الاستقصاء وتحليل المضمون » ، المجلة العلمية
لكلية الإعلام ، عدد (١) ، يوليو ١٩٨٩ .
- ١٠٩- سليمان صالح : « الإعلام الدولي وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات » : ، الدراسات
الإعلامية ، عدد (٦٧) أبريل - يونيو ١٩٩٢ .
- ١١٠- سيد البحراوي : « زهر الليمون أسطورة واقعية » ، مجلة إبداع ، عدد (٢٢) ، فبراير
١٩٨٨ .

- ١١١- عزى عبد الرحمن : « الصحافة وعلم المعاني » ، الدراسات الإعلامية عدد (٦٦) ، يناير - مارس ١٩٩٢ .
- ١١٢- عواطف عبد الرحمن : « الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال » ، عالم الفكر ، الكويت ، مجلد (٢٣) ، عدد (١ ، ٢) ، يوليو - سبتمبر ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٤ .
- ١١٣- محمد سيد محمد : « كيف نفيس المصادقية في الإعلام العربي » ، الدراسات الإعلامية ، عدد (٤٩) ، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٧ .
- ١١٤- محمد عبد السلام : « الأفغان العرب : صناعة العنف العابر للحدود » ، السياسة الدولية ، عدد (١١٣) ، يوليو ١٩٩٣ .
- ١١٥- محمد محمود السباعي : « الدلالة اللغوية السياسية لمفهوم الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٣٥) ، يناير ١٩٩٢ .
- ١١٦- محمد نيازي حتاتة : « الإرهاب » ، مجلة الأمن العام ، عدد (١٠٩) ، أبريل ١٩٨٥ .
- ١١٧- مصطفى سوييف : « كيف تتكون المدرسة العلمية » ، الهلال ، عدد (١١) ، نوفمبر ١٩٩٠ .
- ١١٨- نصار عبد الله : « القانون الوضعي والقانون الأخلاقي » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة أسيوط ، عدد (٩) ، مجلد (٢) ، يوليو ١٩٨٩ .
- (د) الدورات والندوات :
- ١١٩- حسنين توفيق إبراهيم : « العنف السياسي في مصر » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسي ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ .
- ١٢٠- مصطفى السعيد محمد : « الإثارة وأثرها على الصحافة وحرية الكلمة ومصادقيتها » ، مجموعة أبحاث برنامج الدورة التدريبية الأولى للصحفيين ، المجلس الأعلى لصحافة ، القاهرة ، ١٧ - ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

المصادر والمراجع

١٢١- قدرى حفيق : «حول العنف السياسى ، رؤية نفسية » ، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة عن ظاهرة العنف السياسى ، مركز البحوث والدراسات السياسية بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (سيداج) ، القاهرة ، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣ .

(هـ) التقارير المنشورة :

التقرير الاستراتيجى العربى - القاهرة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

١٢٢- التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩١ الصادر عام ١٩٩٢ .

١٢٣- التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٢ الصادر عام ١٩٩٣ .

١٢٤- التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٣ الصادر عام ١٩٩٤ .

١٢٥- التقرير الاستراتيجى لعام ١٩٩٤ الصادر عام ١٩٩٥ .

(و) الوثائق :

١٢٦- بيان (الجماعة الإسلامية) عقب اغتيال د. فرج فودة بعنوان « نعم قتلناه ذاك الكاره والمحارب للإسلام : فرج فودة » .

(ز) المذكرات :

١٢٧- جيهان أحمد رشق : « الإعلام وقضايا المجتمع » ، مذكرات مقررة على طلاب الفرقة الرابعة ، قسم الإذاعة ، كلية الإعلام ، عام دراسى ١٩٩٠/١٩٩١ .

(ح) المقالات المنشورة فى جرائد ومجلات :

١٢٨- سلامة أحمد سلامة : « من قريب » ، الأهرام ، ٦ يونيو ١٩٩٥ .

١٢٩- عبد القادر شبيب : « مواجهة الإرهاب بالفهلوة » ، الجمهورية ، ٢٩ يونيو ١٩٩٢ .

١٣٠- كريمة كمال : « إفساد الصحافة وخداع القارئ » ، صباح الخير ، ٢٨ يوليو ١٩٩٤ .

(ط) المعاجم والموسوعات :

١٣١- أسعد رزق : موسوعة علم النفس ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) .

١٣٢- جميل صليبا : المعجم الفلسفى ج٢ (بيروت : دار الكتاب اللبنانى ، ١٩٧٣) .

- ١٣٣- محمد أبو بكر الرازي : مختار الصحاح (القاهرة : الهيئة المصرية العامة لكتاب ، ١٩٧٦) .
١٣٤- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) .
١٣٥- محمد زيادة (محرر) : الموسوعة الفلسفية العربية (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٦) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

A) Books :

- 136- Agee, Warren *et al.* Main Currents in Mass Communication (New York : Harper & Rew Publishers, 1986) .
137- Belsy, Andrew & Chadwick Ruth. Ethical Issues in Journalism and Media (London : Routledge, 1992) .
138- Broder, David. Behind the Front Page (New York : Simon and Schuster, Inc., 1987) .
139- Bernard, Rubin. Questioning Media Ethics (New York: Preeger publication, Inc., 1978) .
140- Biagi, Shirley. Media Impact : An Introduction to Mass Media 2nd ed. (California : Wardsworth publishing Company, 1992) .
141- Casty, Alan (ed.). Mass Media & Mass Men (New York : Rienhart & Winston, Inc., 1968) .
142- Charnley, Mitchell. Reporting (New York : Rienhart & Winston, Inc., 1966) .
143- Christians, Clifford *et al.* Media Ethics 2nd ed. (New York : Longman, Inc., 1987) .
144- Clutterbuck, Richard. The Media and political violence (London : McMillian Press, 1983) .
145- Crump , Spencer. Fundmentals of Journalism (New York : McGrow -Hill Book Company, 1974) .
146- Day, Louis . Ethical in Media Communication : Cases and Controversies (California : Wardsworth Publishing Company, 1991) .
147- Dennis, Everette & John Merrill. Basic Issues in Mass Communication (New York : MacMillian Publishing Company, 1984) .

- 148- Emery, Michael *et al.* Readings in Mass Communication (Iowa : Brown Company, 1974) .
- 149- Elliot, Deni. Responsible Journalism (Beverly Hills, California : Sage Publication , 1986) .
- 150- Fedler, Fred. An Introduction to the Mass Media (Atlanta : Harcourt Brace Jovanavich, Inc., 1978) .
- 151- Ferguson, Donald. Journalism Today (Illinios : National Textbook Company, 1986) .
- 152- Gamble, Teri Kwal & Michael Gamble. Communication Works 4 th ed. (New York : McGraw Hill, Inc., 1993) .
- 153- Golding, peter *et al.* (eds.). Communicating Politics: Mass Communication and Political Proless (Leicester : Leicester University Press, 1986) .
- 154- Gross, Gerald (ed.). The Responsibilities of Press (New York : Fleet Public ation, Inc., 1996) .
- 155- Grossman, Larry. Terrorism and the Media (Washington : Washington Legal Foundation, 1986) .
- 156- Hardt, Hanno. Critical Commumication Studies : Communication Histroy and Theory in America (New York : Routledge, Inc., 1992) .
- 157- Hiebert, Ray Eldon *et al.* Impact of Mass Media : Current Issues (New York : Longman, Inc., 1988) .
- 158- Hitchcock , Bob. Journalism for the Nation (Nairobi, Kenya : A Nation Group Publication, 1987) .
- 159- Hodgson, F.W. Modern Newspaper Practice 2nd ed. (London : Heinemann Professional Publishing, 1968) .
- 160- Hulting, John. The Messenger's Motives : Ethical problems of the News Media (New Jersey : Printice Hall, Inc., 1985) .
- 161- Ippolito, Dennis *et al.* Public Opinion and Responsible Democracy (New York : Prentice - Hall, Inc., 1976) .
- 162- Iazard, Ralphs et al. Fundmentals of News Reporting 3 nd ed. (Iowa : Kendall Hunt Publishing Company, 1977) .
- 163- Janison, R. Hall & Campbell. R. Kohrs. The Interplay of Influence (California : A Divison of Wadsworth, Inc., 1980) .

- 164- Lambeth, Edward. Committed Journalism : An Ethic for the profession (Bloomington : Indiana University press, 1986) .
- 165- Lichter, S. Robert *et al.* The Media Elite and American Values (New York: Center Lanhen, 1982) .
- 166- Livingstone, Niel. The War against Terrorism (Lexington : Lexington Books, 1982) .
- 167- McQuail, Dennis. Mass Commumication Theory (London : Sage Publication, 1972) .
- 168- McQuail, Denis. Mass Communication Theory : An Introduction 2nd ed. (London : Sage Publication, 1988) .
- 169- McQuaill, Denis & Sven Windahl. Communication Models for the Study of Mass Communication, 2nd ed. (London : Logman, Inc., 1993) .
- 170- Mencher, Melvin. Basic Media Writing 4th ed. (Medison, Wisconsin : Brown & Benchmark Publishers, 1993) .
- 171- Merrill, John. The press and Social Responsibility (Columbia : Missouri Freedom of Information Center Publication, 1965) .
- 172- Merrill, John & Ralph Barney. Ethics and the Press : Readings in Mass Media Morality (New York : Hasting House, Inc., 1975) .
- 173- Metzler, Ken. News Gathering (New Jersey : Printice Hall, Inc., 1979) .
- 174- Meyer, Philip. Ethical Journalism (New York : Longman, Inc., 1987) .
- 175- Miles, Matthew. B & A. Michael Huberman. Qualitative Data Analysis (London : Sage Publications, 1994) .
- 176- Napoli, James. Writing for print : A Primer Journalism (Cairo : American University in Cairo Press, 1992) .
- 177- Newsom, Doug & James Wollert. Media Writing : News for the Mass Media (Belmont, California : Wardsworth Publishing Company, 1993) .
- 178- O'Sallivan, Tim. Key Concepts in Communication (New York : Metlhuen Company, 1983) .
- 179- Ohlgran, Thomas. H. The News Languages. A Reheterical Approach to Mass Media in Popular culture (New Jersey : Printice Hall Inc., 1977) .
- 180- Patterson, Philip & Wilkines Lee (eds.). Media Ethics Issues and cases (New York : Brown Publishers, 1991) .

- 181- Picard, Robert. G. Media Portrayals of Terrorism : Functions and Meaning of News Coverage (Iowa : Iowa University Press, 1993) .
- 182- Rivers, William & Wilbur Schramm. Responsibility in Mass Communication (New York : Harper and Row publications, 1969) .
- 183- Rivers, William. Ethics for the Media (New Jersey : Prentice Hall Inc., 1988) .
- 184- Schmid, Alex. Violence as Communication : Insurgent Terrorism and the Western Media , London : Sage publications, 1982) .
- 185- Schmuhl, Robert. (ed.). The Responsibilities of Journalism (Notredam, Indiana : University of Notredam press, 1989) .
- 186- Sellers, Leonard. L. & William Rivers. Mass Media issues (New Jersey : prentice Hall Inc., 1977) .
- 187- Siebert, Freds *et al.* Four Theories of the press (Urbana : University of Illinois Press, 1956) .
- 188- Stohl, Michael (ed.). The Politics of Terrorism (New York: Harce Dekker, 1988) .
- 189- Westly, B. H. News Editing 3rd ed. (New York : Houghton Mifflin Inc., 1980) .
- 190- Whitney, Frederick. C. Mass Media and Mass Communication is Society (Iowa : Brown Company, 1975) .

B) Periodicals :

- 191- Al Anderson, H. "An Empirical Investigation of What social Responsibility Means", Journalism Quarterly, Vol. 55, No. 1, Spring 1977.
- 192- Blankenburg, William. Objectivity, Interpretation and Economy in Reporting", Journalism Quarterly, Vol. 54, No. 3, Autumn 1977 .
- 193- Bovée, Warren. G. "Horace Greeley and Social Responsibility", Journalism Quarterly, Vol. 63 , No. 2, Summer 1986 .
- 194- Boyer, John. H. "How Editors view objectivity", Journalism Quarterly, Vol. 58, No. 1, Spring 1981 .
- 195- Coffery, Philip. "A Quantitative Measure of Bias in Reporting of political News", Journalism Quarterly, Vol. 52, No. 3, Autumn 1975 .

- 196- Haque, Mazharul, "Is U.S Coverage of News In third world Imbalanced", Journalism Quarterly, vol. 55, No. 3, Autumn 1982 .
- 197- Hess, Daniel, "An Inquiry into the Meaning of Social Responsibility", Journalism Quarterly, Vol. 43, No. 2, Summer 1966 .
- 198- Lowery, Dennis. T. "Agnew and the Network T.V News : A Before/ After Content Analysis", Journalism Quarterly, Vol. 48, No. 2, Summer 1971 .
- 199- Lowery, Dennis. T. "Establishing Contrast validity of the Hayakawa - Lowery News Bias Categories", Journalism Quarterly, Vol. 58, No. 7, Spring 1981 .
- 200- McAdams, Kathrine. "Non - Monetary Conflicts of Interests for Newspapers' Journalists", Journalism Quarterly, Vol. 63, No. 4, Winter 1986 .
- 201- Mills, Rela Dean. "Newspaper Ethics : A Qualitative Study", Journalism Quarterly, vol. 61, No. 31, Autumn 1983 .
- 202- Shamir, Jacob. "Israeli Elite Journalists : Views on Freedom and Responsibility", Journalism Quarterly vol. 65, No. 3, Autumn 1988 .
- 203- Stensas, H. "Development of the Objectivity Ethics in U.S Daily Newspapers", Journal of Mass Media Ethics, Vol. 51, No. 14, Winter 19801 .
- 204- Streckfuss, Richard. "Objectivity in Journalism: A Search and Reassessment", Journalism Quarterly, Vol. 67, No. 4, Winter 1990 .
- 205- Weimann, Gabriel. "The Theater of Terror : Effects of Print Coverage" Journal of Communication, Vol. 33, No. 1, Jan 1983 .
- 206- Wulfemer, R. Tim. "How and why Anonymous Attribution is used by Time and News week", Journalism Quarterly, Vol. 62, No1., Spring 1985.

C) Symposium :

- 207- Galm, Ulla . "The Role of Journalists in Industrialized Countries", In: Proceedings of the Fourteenth International Colloquium of the Friedrich Neumann Foundation, Tunesia, 20th - 22nd , September 1984.

D) Essays :

- 208 - The Economist, Jan. 29, 1994 .

E) Dictionaries & Encyclopedias :

- 209- Baldwin, James. M. Dictionary of Philosophy & Psychology (New York : The MacMillian Company, 1986) .
- 210- Black, Reed. H. A Taxonomy of Concepts in Mass Communication (New York : Hasting House Publication, 1975) .
- 211- Collins English Dictionary 3rd ed. (New York : Harper Collins Publishers, 1991).
- 212- Warren, Howard. C. Dictionary of Psychology (Massachusetts : Houghton Mifflin Company, 1934) .
- 213- Waston, James. A Dictionary of Communication Studies (London: Edward Arnold Inc., 1975) .
- 214- Webster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language (New York : Rotland House, 1984) .





د. محمد حسام الدين محمود إسماعيل

★ مدرس الإعلام الدولي بكلية الإعلام - جامعة القاهرة .

★ مواليد الجيزة في ديسمبر ١٩٦٨ .

★ حصل على درجة الدكتوراه في الإعلام بمرتبة الشرف الأولى في

يناير ٢٠٠٢ - برنامج للإشراف المشترك بين جامعة القاهرة وجامعة إنديانا بولاية بنسلفانيا الأمريكية .

★ حصل على درجة الماجستير في الصحافة بتقدير ممتاز في يناير ١٩٩٦ من كلية الإعلام

جامعة القاهرة في رسالة بعنوان « المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية : دراسة للمضمون والقائم بالاتصال في الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٤ » .

★ حصل على درجة البكالوريوس في الإعلام في مايو ١٩٩١ من قسم الصحافة بكلية الإعلام بتقدير جيد جداً مع مرتبة الشرف .

★ عمل محرراً بالقسم السياسى بجريدة (العالم اليوم) في الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩ .

صدر للمؤلف :

- العولمة وصورة الإسلام (القاهرة : المدينة برس ، ٢٠٠٢) .

- الإعلام وما بعد الحداثة ، مجلة الرأى العام ، مركز دراسات الرأى العام ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة عدد يوليو - سبتمبر ٢٠٠٢ .

E-mail: hosamedn2@hotmail.com

المسئولية الاجتماعية للصحافة

جاءت السنوات العشرة الأخيرة بمجموعة من المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية ، التي أفرزت واقعاً جديداً ، أهدر أخلاقيات العمل الإعلامي في البلدان العربية والإسلامية ، ولعل أهمها : انهيار النظام الإعلامي الدولي نتيجة لانحياز المجتمعات الاشتراكية ... وقيام المستفيدين من العولة وعملاتها : الخصخصة في العالم .. وهو ما شجع على إطلاق العنان لمخاطبة النزعات الإنتاج الإعلامية الاستهلاكية للجمهور ، وتقديم تفسير غريزي للحياة بغض النظر عن اعتبارات المسؤولية الاجتماعية .. فضلاً عن ذلك فقد كان اتساع هامش الحرية الإعلامية والصحفية في بعض بلدان عالمنا العربي الإسلامي منتجاً لبعض الظواهر الإعلامية ، المهددة لأركان المسؤولية الاجتماعية .

والكتاب يعرض لهذه المفاهيم بالتطبيق على صحافة مصر القومية والحزبية .. وبدراسة أحداث العنف السياسي بها .

الناشر